

أبو هلال العسكري

الفروق في اللغة

مصححة ومقابلة لكل عدة مخطوطات ونسخ معتمة

مطبعة دار الأفاق الجديدة بيروت

منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الفروق فی اللغة

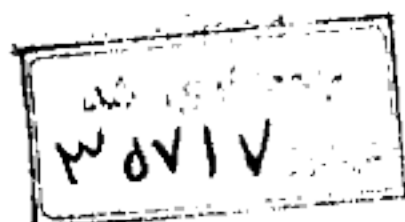


مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

٨٥٢

أبو هلال العسكري

١٢٠٢١



الفروق في اللغة

مصححة ومُقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة

مركز تحقيق التراث بدار الآفاق الجديدة

تحقيق

لجنة إحياء التراث العربي
في دار الآفاق الجديدة

منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت

8

کتابخانه

مرکز تحقیقات کتاب و تاریخ علوم اسلامی

شماره ثبت: ۰۱۶۴۹۷

تاریخ ثبت:

مسیح المحقوق محفوظة للنسابة

الطبعة الرابعة

۱۴۰۰ / ۱۹۸۰ هـ

مؤلف هذا الكتاب

هو الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، أبو هلال : عالم بالأدب ، شاعر . ولد في عسكر مكرم (من كور الأهواز، بين البصرة وفارس) واليها نسبه . لم يذكر المؤرخون تاريخ مولده ووفاته ، قال ياقوت : « أما وفاته فلم يبلغني فيها شيء ، غير أنني وجدت في آخر كتاب « الأوائل » من تصنيفه : « وفرغنا من املاء هذا الكتاب يوم الاربعاء لعشر خلت من شعبان سنة ٣٩٥ هـ » وقال السيوطي : « مات بعد الأربعمئة » . وكان أبو هلال قد أشد لنفسه قبل وفاته :

لي خمس وثمانون سنة تكفي لعمري

فإذا قدرتها كانت سنة

إن عمر المرء ما قد سره

ليس عمر المرء مرة الأزمنة

فإذا كان مات في السنة التي فرغ فيها من املاء كتابه ، أو بعدها بسنين قليلة ، كما يقول السيوطي ، يكون مولده بين سنة ٣١٠ و ٣٢٠ هـ على وجه التقريب .

وأبو هلال هو ابن أخت أبي أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد بن اسماعيل العسكري (٢٩٣ - ٣٨٢ هـ) وتلميذه . قال السلفي : هو تلميذ أبي أحمد العسكري ، توافقا في الاسم واسم الأب والنسبة . وأبو أحمد هذا ، كان فقيها ، أدبيا ، انتهت اليه رئاسة التحديث والاملاء والتدريس في بلاد خوزستان في عصره .

بدأ أبو هلال حياته الدراسية في تعلم الفقه والحديث والأدب واللغة ،
فهو يقول :

وليل أطلن مدة درسي مثلما قد مددن في عمر لهوي
مرّ لي بعضها بفقه وبعض بين شعر أخذت فيه ونحو
وحديث كأنه عقد ريثا بت أرويه للرجال وتروي .
ولا نعلم عمّن أخذ كل هذه العلوم ، هل عن خاله وحده أم عن
جماعة من أعلام عصره ، فترجموه لم يذكروا لنا شيئا عن حياته
الدراسية .

ويتبين لنا مما بقي من شعره ، أنه لم ينتفع بأدبه ، فلم يكسب مالا
ولا رزقا ، بل عاش حياته فقيرا معوزا ، سئما بالحياة ، آسفا على ضياع
أدبه بين الناس وعلى حياته معهم . يدل على ذلك ما رواه أبو حكيم أحمد بن
إسماعيل بن فضلان العسكري قال : أنشدنا أبو هلال لنفسه بالعسكر
(عسكر مكرم) :

إذا كان مالي مال من يلقط العجم
وحالي فيكم حال من حاك أو حجم
فأين اتفاعي بالأصالة والحجى
وما ربت كفي على الملم والحكم
ومن ذا الذي في الناس يبصر حالي
ولا يلمن القرطاس والعبر والقلم .
أو قوله :

أرى الدنيا تميل إلى أناس
لثام ما لنا فيهم صلاح
بقيت كطائر في قبض باز
جريح الجسم ، هيض له جناح .



وتعاطى أبو هلال التجارة ، فاتجر بالثياب . قال السلفي : وكان
يتبرز احترازا من الطمع والدناءة » . وقال البخارزي في دمية القصر ،
وقوله من مستطرف الأسجاع : « بلغني أن هذا الفاضل كان يحضر
السوق ، ويحمل إليها الوسوق ، ويحلب در الرزق ويشتري ، بأن يبيع
الأمعة ويشتري ، فانظر كيف يحدو الكلام ويسوق ، وتأمل هل غص
من فضله السوق ، وكان له في سوقه الفضلاء أسوة ، أو كأنه استعار منهم
لأشعاره كسوة ، وهم : نصر بن أحمد الخيزارزي ، وأبو الفرج الوأواء
الدمشقي ، والسري الرفاء الموصلي . أما نصر فكان يدحو لرفاقه الأرزية ،
ويشكو في أشعاره تلك الرزية ، وأما أبو الفرج فكان يسمى بالفواكه
رائحا وغاديا . ويتغنى عليها مناديا ، وأما السري يطري الخلق ، ويرفو
الخرق ، ويعصف تلك العبرة ، ويرغم أنه يسترزق بالابرة . وكيف كان
فهذه حرفة لا تنجو من حرفة ، وصناعة لا تنجو من صناعة ، وبضاعة لا
تسلم من إضاعة ، ومتاع ليس لأهله استمتاع » .

وكثيرا ما كان أبو هلال يخلق في تجارته ، فهو لم يخلق لمثل هذا
العمل ، ولذلك نراه يتبرم ويتألم من الناس ومن تجارته ، فيقول :
جلوسي في سوق أبيع وأشتري

دليل على أن الأنام قروء

ولا خير في قوم يذلّ كرامهم

ويعظم فيهم نذلهم ويسود

ويجهم غني رثاءة كسوتي

هجاء قبيحا ما عليه مزيد .

مؤلفاته : ألف أبو هلال العسكري زهاء عشرين كتابا ورسالة منها ،

« التلخيص » و « جمهرة الأمثال » و « شرح الحماسة » و « المحاسن في

تفسير القرآن » و « ما تلحن فيه الخاصة » ، و « الفروق في اللغة » وهو

هذا الكتاب النفيس ، الذي تقوم « دار الآفاق الجديدة » بنشره مقابلا

ومصححاً على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة ، و « الصناعتين : النظم والنثر » وهو من أهم كتبه ، عالج فيه المعاني والألفاظ ، وحسن النظم ، والإيجاز ، والأطناب . والسرقات ، والتشبيه ، والسجع ، والازدواج ، والبديع ، والتزم وضع الحدود وتفريع الأقسام ، و « معجم » في اللغة ، و « الحث على طلب العلم » و « الأوائل » قال صاحب كشف الظنون : وهو أول من صنّف في الأوائل ، وعلى رسالته هذه بنى السيوطي كتابه « الوسائل الى معرفة الأوائل » ، وأسماء بقايا الأشياء و « فضل العطاء على العسر » و « الدرهم والدينار » و « ديوان المعاني » و « ديوان شعره » .

عادل نويض

بيروت تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣

مركز تحقيق كتب التراث

مصادر ترجمته : الحياة الأدبية في العصر العباسي ، لمحمد عبد المنعم خفاجي ٣٧١ - ٣٧٦ وأعيان الشيعة ٢٢ : ١٥٤ - ١٥٩ ومطبقات المفسرين للسيوطي ١٠ ومعجم الأدباء ٨ : ٢٥٨ - ٢٦٧ وبغية الوعاة ١ : ٥٠٦ وخزانة الأدب تحقيق هارون ١ : ٢٣٠ ودمية القصر ١٠١ ومعجم البلدان ٤ : ١٢٤ ومجلة الرسالة القاهرية ٢٠ : ٨٣٨ و ٩٤٩ ومجلة الحج ١٠ : ٦٥٥ - ٦٥٩ و « الاعلام » للزركلي ٢ : ٢١١ ومقدمة كتاب الصناعتين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

الحمد لله القائم بالقسط المالك للقبض والبسط الذي لا راد لما يقضيه ولا دافع لما يمضيه . أحمدده على نعمه التي لا يحصى عددها ولا ينقطع مددها ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تزلف إليه وتكسب الحظوة لديه ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المبعوث بالرحمة المختار لهداية الأمة أرسله رافعا لأعلام الحق صلى الله عليه وعلى آله مصاييح الخلق .

ثم اني ما رأيت نوعا من العلوم وفنا من الآداب الا وقد صنف فيه كتب تجمع أطرافه وتنظم أصنافه الا الكلام في الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو العلم والمعرفة ، والفطنة والذكاء ، والارادة والمشينة ، والغضب والسخط ، والخطأ والغلط ، والتكامل والتمام ، والحسن والجمال ، والفصل والفرق ، والسبب والآلة ، والعام والسنة ، والزمان والمدة ، وما شاكل ذلك فاني ما رأيت في الفرق بين هذه المعاني وأشباهها كتابا يكفي الطالب ويقنع الراغب مع كثرة منافعه فيما يؤدي الى المعرفة بوجوه الكلام والوقوف على حقائق معانيه والوصول الى الغرض فيه فعملت كتابي هذا مشتملا على ما تقع الكفاية به من غير اطالة ولا تقصير وجعلت كلامي فيه على ما يعرض منه في كتاب الله وما يجري في ألفاظ الفقهاء والمتكلمين وسائر محاورات الناس . وتركت الغريب

الذي يقل تداوله ليكون الكتاب قصدا بين العالي والمنحط وخير الأمور
أوسطها .

وفرقت ما أردت تضمينه آياه من ذلك في ثلاثين بابا :

(الباب الأول) في الابانة عن كون اختلاف العبارات موجبا لاختلاف
المعاني في كل لغة ، والقول في البيان عن معرفة الفروق والدلالة عليها .
(الباب الثاني) في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما .
(الباب الثالث) في الفرق بين الدليل والدلالة والاستدلال والنظر
والتأمل .

(الباب الرابع) في الفرق بين أقسام العلوم وما يجري مع ذلك من الفرق
بين الادراك والوجدان وفي الفرق بين ما يخالف العلوم ويضادها .
(الباب الخامس) في الفرق بين الحياة وما يقرب منها في اللفظ والمعنى
وما يخالفها ويضادها والفرق بين القدرة وما يخالفها ويناقضها والفرق بين
الصحة والسلامة وما يجري مع ذلك .
(الباب السادس) في الفرق بين القديم والعتيق والباقي والدائم وما
يجري مع ذلك .

(الباب السابع) في الفرق بين أقسام الارادات وأضدادها والفرق بين
أقسام الأفعال .

(الباب الثامن) في الفرق بين الفرد الواحد والوحدة والوحدانية وما
بسبيل ذلك وما يخالفه من الفرق بين الكل والجمع وما هو من قبيل الجمع
من التأليف والتصنيف والتنظيم والتنضيد والفرق بين المماسه والمجاورة
وما يخالف ذلك من الفرق بين الفصل والفرق .

(الباب التاسع) في الفرق بين الشبه والشبه والعديل والنظير والفرق
بين ما يخالف ذلك من المتناقض والمتضاد وما يجري معه .

(الباب العاشر) في الفرق بين الجسم والجرم والشخص والشبح وما
يجري مع ذلك .

(الباب الحادي عشر) في الفرق بين الجنس والنوع والضرب والصنف
والأصل والأس وما بسبيل ذلك .

(الباب الثاني عشر) في الفرق بين القسم والحظ والرزق والنصيب
وبين السخاء والجود وبين أقسام العطيات وبين الغنى والجدة وما يخالف
الغنى من الفقر والاملاق وما بسبيله وما يخالف الحظ من الحرمان
والحرف .

الباب الثالث عشر : في الفرق بين العز والشرف والرياسة والسؤدد ،
وبين الملك والسلطان والدولة والتمكين ، وبين النصر والاعانة ، وبين الكبير
والعظيم والكبر والكبرياء وبين الحكم والقضاء ، والقدر والتقدير وما
يجري مع ذلك .

الباب الرابع عشر : في الفرق بين النعمة والرحمة والاحسان والانعام ،
وبين الحلم والامهال . والصبر والاحتساب . والوقار والسؤدد وما
بسبيل ذلك .

الباب الخامس عشر : في الفرق بين الحفظ والحفاظ والرعاية والحراسة والحماية ،
والفرق بين الرقيب والمهين ، وبين الوكيل والضمين وما يجري مع ذلك .
الباب السادس عشر : في الفرق بين الهداية والرشد والصلاح والسداد
وما يخالف ذلك من الغي والفساد .

الباب السابع عشر : في الفرق بين التكليف والاختبار والابتلاء والفتنة
وبين اللطف والتوفيق واللفظ واللفظ .

الباب الثامن عشر : في الفرق بين الدين والملة . والطاعة والعبادة .
والفرض والوجوب ، والمباح والحلال وما يخالف ذلك من أقسام المعاصي ،
والفرق بين التوبة والاعتذار وما يجري مع ذلك .

الباب التاسع عشر : في الفرق بين الثواب والعوض والتفضل . وبين
العوض والبدل . وبين القيمة والشن والفرق بين ما يخالف ذلك من العذاب
والعقاب . والالام والوجع . والخوف والخشية . والوجل والحياء

والخجل وما يخالف ذلك من الرجاء والطمع واليأس والقنوط .

الباب العشرون : في الفرق بين الكبر والنيه والجبرية وما يخالف ذلك من الخضوع والخشوع وما بسبيلها .

الباب الحادي والعشرون : في الفرق بين العبث واللعب ، والهزل والمزاح والاستهزاء والسخرية وما بسبيل ذلك .

الباب الثاني والعشرون : في الفرق بين الخديعة والحيلة والمكر والكيد وما يقرب من ذلك .

الباب الثالث والعشرون : في الفرق بين الوضاعة والحسن والقسامة والبهجة وبين السرور والفرح وما بسبيل ذلك .

الباب الرابع والعشرون : في الفرق بين الزمان والدهر والأمد والمدة وما يجري مع ذلك .

الباب الخامس والعشرون : في الفرق بين ضروب القربات وبين المصاحبة والمقاربة وما يقرب من ذلك .

الباب السادس والعشرون : في الفرق بين الاظهار والجهر وما بسبيل ذلك وما يخالفه من الفرق بين الكتمان والاختفاء والستر والحجاب وما يقرب من ذلك .

الباب السابع والعشرون : في الفرق بين البعث والارسال والانفاذ وبين النبي والرسول .

الباب الثامن والعشرون : في الفرق بين الكتب والنسخ وبين المنشور والكتاب وبين الكتاب والدفتـر والصحيفة .

الباب التاسع والعشرون : في الفرق بين نهاية الشيء وآخره وغايته وبين الجانب والكنف وما يجري مع ذلك .

الباب الثلاثون : في الفرق بين أشياء مختلفة .

والرغبة الى الله في التوفيق للصواب فيما أضمنه هذه الأبواب ثم لي جميع ما أتصرف فيه من القول والفعل ان شاء الله تعالى .

الباب الأول

في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجبا لاختلاف
المعاني في كل لغة . والقول في الدلالة على الفروق بينها

قال الشيخ أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل رحمه الله تعالى :
الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني أن
الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة وإذا أشير إلى الشيء مرة
واحدة فعرف فلاشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة وواضع اللغة حكيم لا
يأتي فيها بما لا يفيد فأن أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير
إليه في الأول كان ذلك صوابا فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على
معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة فأن كل واحد منهما
يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر والا لكان الثاني فضلا لا يحتاج إليه .
وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء وإليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى
(لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) قال فعطف شرعة على منهاج لأن
الشرعة لأول الشيء والمنهاج لمعظمه ومتسمعه . واستشهد على ذلك بقولهم
شرع فلان في كذا إذا ابتدأه وأنهج البلى في الثوب إذا اتسع فيه . قال
ويعطف الشيء على الشيء وإن كانا يرجعان إلى شيء واحد إذا كان في
أحدهما خلاف للآخر فأما إذا أريد بالثاني ما أريد بالاول فعطف أحدهما
على الآخر خطأ . لا تقول جاءني زيد وأبو عبدالله إذا كان زيد هو أبو

عبدالله ولكن مثل قوله :

أمرهم الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب
وذلك أن المال إذا لم يقيد فانما يعنى به الصامت كذا قال، والنسب
ما ينسب ويثبت من المقارنات ، وكذلك قول الحطيئة :

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها النأي والبعد

وذلك أن النأي يكون لما ذهب عنك الى حيث بلغ وأدنى ذلك يقال
له نأي . والبعد تحقيق التروح والذهاب الى الموضع السحيق . والتقدير
أتى من دونها النأي الذي يكون أول البعد والبعد الذي يكاد يبلغ
الغاية . قال أبو هلال رحمه الله والذي قاله ههنا في العطف يدل على أن
جميع ما جاء في القرآن وعن العرب من لفظين جارين مجرى ما ذكرنا من
المقل واللب والمعرفة والعلم والكسب والجرح والعمل والفعل معطوفا
أحدهما على الآخر فانما جاز هذا فيها لما بينهما من الفرق في المعنى ولولا
ذلك لم يجز عطف زيد على أبي عبدالله اذ كان هو هو ، قال أبو هلال
رحمه الله : ومعلوم أن من حق المعطوف أن يتناول غير المعطوف عليه
ليصح عطف ما عطف به عليه الا اذا علم أن الثاني ذكر تفخيما وأفرد عبا
قبله تعظيما نحو عطف جبريل وميكائيل على الملائكة في قوله تعالى (من
كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال) (١) وقال بعض
النحويين لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتى
تضاف (٢) علامة لكل واحد منهما فأن لم يكن فيه لذلك علامة أشكل
وألبس على المخاطب وليس من الحكمة وضع الأدلة المشككة الا أن يدفع
الى ذلك ضرورة أو علة ولا يجيء في الكلام غير ذلك الا ما شذ وقل .
وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين فكذلك لا يجوز أن

(١) في التيمورية « ميكائيل » وهي قراءة

(٢) في النسخ « تضامه » مكان تضاف

يكون اللفظان يدلان على معنى واحد لأن في ذلك تكثيرا للغة بما لا فائدة فيه .

قال : ولا يجوز أن يكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما لا يكونان على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين فاما في لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ظن كثير من النحويين واللغويين وانما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ولم يعرف السامعون تلك العلل والفروق فظنوا ما ظنوه من ذلك وتأولوا على العرب ما لا يجوز في الحكم (١) وقال المحققون من أهل العربية : لا يجوز أن تختلف الحركتان في الكلمتين ومعناها واحد قالوا فاذا كان الرجل عدة للشيء قيل فيه مفعل مثل مرحم ومحرب واذا كان قويا على الفعل قيل فمفعول مثل صبور وشكور واذا فعل الفعل وقتا بعد وقت قيل فعال مثل علام وصبار . واذا كان ذلك عادة له قيل مفعال : مثل معوان ومطاء ومهداء . ومن لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كله يفيد المبالغة فقط وليس الامر كذلك بل هي مع افادتها المبالغة تفيد المعاني التي ذكرناها . وكذلك قولنا فعلت يفيد خلاف ما يفيد أفعلت في جميع الكلام الا ما كان من ذلك لغتين فقولك : سقيت الرجل يفيد أنك أعطيته ما يشربه أو صببت ذلك في حلقه . وأسقيته يفيد أنك جعلت له سقيا أو حظا من الماء . وقولك شرقت الشمس يفيد خلاف غربت وأشرقت يفيد أنها صارت ذات اشراق . ورعدت السماء أتت برعد وأرعدت صارت ذات رعد فأما قول بعض أهل اللغة أن الشعر والشعر (٢) والنهر والنهر (٣) بمعنى واحد، فإن ذلك لغتان . واذا كان اختلاف الحركات يوجب اختلاف المعاني فاختلف المعاني أنفسها

(١) في التيمورية (الحكمة) .

(٢) الاولى بفتح العين والثانية بسكونها .

(٣) الاولى بفتح الهاء والثانية بسكونها .

أولى أن يكون كذلك . ولهذا المعنى أيضا قال المحققون من أهل العربية إن حروف الجر لا تتعاقب . حتى قال ابن درستويه في جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة وفساد الحكمة فيها، والقول بخلاف ما يوجب العقل والقياس . قال أبو هلال رحمه الله وذلك أنها إذا تعاقبت خرجت عن حقائقها ووقع كل واحد منهما بمعنى الآخر فأوجب ذلك أن يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد فأبى المحققون أن يقولوا بذلك وقال به من لا يتحقق المعاني ، ولعل قائلًا يقول ان امتناعك من أن يكون للفظين المختلفين معنى واحد رد على جميع أهل اللغة لأنهم إذا أرادوا أن يفسروا اللب قالوا هو العقل . أو الجرح قالوا هو الكسب . أو السكب قالوا هو الصب ، وهذا يدل على أن اللب والعقل عندهم سواء وكذلك الجرح والكسب والسكب والصب وما أشبه ذلك ، قلنا ونحن أيضا كذلك نقول إلا أننا نذهب إلى أن قولنا اللب وان كان هو العقل فانه يفيد خلاف ما يفيد قولنا العقل . ومثل ذلك القول وان كان هو الكلام والكلام هو القول فإن كل واحد منهما يفيد بخلاف ما يفيد الآخر . وكذلك المؤمن وان كان هو المستحق للثواب فإن قولنا مستحق للثواب يفيد خلاف ما يفيد قولنا مؤمن . وكذلك جميع ما في هذا الباب ، ولهذا المعنى قال المبرد الفرق بين أبصرته وبصرت به على اجتماعهما في الفائدة أن بصرت به معناه أنك صرت بصيرا بموضعه وفعلت أي انتقلت إلى هذا الحال . وأما أبصرته فقد يجوز أن يكون مرة ويكون لأكثر من ذلك . وكذلك أدخلته ودخلت به فإذا قلت أدخلته جاز أن تدخله وأنت معه وجاز ألا تكون معه . ودخلت به إخبار بأن الدخول لك وهو معك بسببك . وحاجتنا إلى الاختصار تلزمنا الاختصار في تأييد هذا المذهب على ما ذكرناه وفيه كفاية .

فأما ما يعرف به الفرق بين هذه المعاني وأشباهاها فأشياء كثيرة منها اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنييهما . ومنها

اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما . ومنها اعتبار ما يؤول
اليه المعنيان . ومنها اعتبار الحروف التي تعدى بها الافعال . ومنها
اعتبار النقيض . ومنها اعتبار الاشتقاق . ومنها ما يوجه صيغة اللفظ
من الفرق بينه وبين ما يقاربه . ومنها اعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما
في أصل اللغة .

فأما الفرق الذي يعرف من جهة ما تستعمل عليه الكلمتان فكالفرق
بين العلم والمعرفة وذلك أن العلم يتعدى الى مفعولين والمعرفة تتعدى الى
مفعول واحد فتصرفها على هذا الوجه واستعمال أهل اللغة إياها عليه
يدل على الفرق بينهما في المعنى وهو أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم
من غيره ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر
المعلوم . وسنتكلم في ذلك بما فيه كفاية إذا اتهمنا الى موضعه .

وأما الفرق الذي يعرف من جهة صفات المعنيين فكالفرق بين الحلم
والإمهال وذلك أن الحلم لا يكون إلا حسناً والإمهال يكون حسناً
وقيحاً . وسنبين ذلك في موضعه إن شاء الله .

وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار ما يؤول اليه المعنيان
فكالفرق بين المزاح والاستهزاء وذلك أن المزاح لا يقتضي تحقير المازح
ولا اعتقاد ذلك فيه ألا ترى أن التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك
فلا يدل ذلك منه على تحقيرهم ولا اعتقاد تحقيرهم ولكن يدل على
استثناسه بهم . والاستهزاء يقتضي تحقير المستهزأ به فظهر الفرق بين
المعنيين بتباين ما دلا عليه وأوجباه .

وأما الفرق الذي يعلم من جهة الحروف التي تعدى بها الافعال
فكالفرق بين العفو والغفران ذلك أنك تقول عفوت عنه فيقتضي ذلك أنك
محوت الذم والعقاب عنه وتقول غفرت له فيقتضي ذلك أنك سترت له
ذنبه ولم تفضحه به . وبيان هذا يجيء في باب إن شاء الله .

وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار النقيض فكالفرق بين الحفظ

والرعاية وذلك أن نقيض الحفظ الاضاعة ونقيض الرعاية الاهمال ولهذا يقال للماشية اذا لم يكن لها راع همل . والاهمال ما يؤدي الى الاضاعة فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء لتلا يهلك والرعاية فعل السبب الذي يصرف به المكاره عنه . وسنشرح هذا في موضعه ان شاء الله . ولو لم يعتبر في الفرق بين هاتين الكلمتين وما بسيلهما النقيض لصعب معرفة الفرق بين ذلك .

وأما الفرق الذي يعرف من جهة الاشتقاق فكالفرق بين السياسة والتدبير وذلك أن السياسة هي النظر في الدقيق من أمور السوس مشتقة من السوس هذا الحيوان المعروف ولهذا لا يوصف الله تعالى بالسياسة لأن الأمور لا تدق عنه . والتدبير مشتق من الدبر ودبر كل شيء آخره . وادبار الأمور عواقبها فالتدبير آخر الأمور وسوقها الى ما يصلح به ادبارها أي عواقبها ولهذا قيل للتدبير المستمر سياسة وذلك أن التدبير اذا كثر واستمر عرض فيه ما يحتاج الى دقة النظر فهو راجع الى الأول . وكالفرق بين التلاوة والقراءة وذلك أن التلاوة لا تكون في الكلمة الواحدة . والقراءة تكون فيها تقول قرأ فلان اسمه ولا تقول تلا اسمه . وذلك أن أصل التلاوة من قولك تلا الشيء يتلوه اذا تبعه فاذا لم تكن الكلمة تتبع أختها لم تستعمل فيها التلاوة وتستعمل فيها القراءة لأن القراءة اسم لجنس هذا الفعل .

وأما الفرق الذي توجه به صيغة اللفظ فكالفرق بين الاستفهام والسؤال وذلك أن الاستفهام لا يكون الا لما يجهله المستفهم أو يشك فيه لأن المستفهم طالب لأن يفهم وقد يجوز أن يسأل فيه السائل عما يعلم وعما لا يعلم فصيغة الاستفهام وهو استفعال والاستفعال للطلب ينسب عن الفرق بينه وبين السؤال . وكذلك كل ما اختلفت صيغته من الاسماء والافعال فمعناه مختلف مثل الضعف والضعف (١) والجهد والجهد وغير

(١) الاولى بفتح الضاد والثانية بضمها .

ذلك مما يجري مجراه .

وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار أصل اللفظ في اللفظة وحقيقته فيها فكالفرق بين الحنين والاشتياق وذلك أن أصل الحنين في اللغة هو صوت من أصوات الأبل تحدثها إذا اشتاقت إلى أوطانها ثم كثر ذلك حتى أجرى اسم كل واحد منهما على الآخر كما يجري على السبب وعلى المسبب اسم السبب (١) ، فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين ولم يتبين (٢) لك الفرق بين معنييهما ، فاعلم أنهما من لغتين مثل القدر بالبصرية والبرمة بالملكبة ومثل قولنا الله بالعربية وآزر بالفارسية . وهذه جملة إذا اعتمدتها أوصلتك إلى ببيتك من هذا الباب إن شاء الله .



مركز تحقيق ونشر علوم إسلامي

(١) في التيمورية (كما يجري على السبب اسم المسبب وعلى المسبب اسم السبب) (٢) في التيمورية « ولم يستبين » .

الباب الثاني

في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما

فمن الكلام الاسم والتسمية واللقب والصفة . فالفرق بين الاسم والتسمية والاسم واللقب أن الاسم فيما قال ابن السراج ما دل على معنى مفرد شخصا كان أو غير شخص . وفيما قال أبو الحسن علي بن عيسى رحمه الله كلفة تدل على معنى دلالة الإشارة واشتقاقه من السو وذلك أنه كالعلم ينصب ليدل على صاحبه . وقال أبو العلاء المازني رحمه الله الاسم قول دال على المسمى غير مقتض لزمان من حيث هو اسم . والفعل ما اقتضى زمانا أو تقديره من حيث هو فعل . قال والاسم اسمان اسم محض وهو قول دال دلالة الإشارة واسم صفة وهو قول دال دلالة الافادة .

وقال علي بن عيسى التسمية تعليق الاسم بالمعنى على جهة الابتداء . وقال أبو العلاء اللقب ما غلب على المسمى من اسم علم بعد اسمه الاول فقولنا زيد ليس بلقب لانه أصل فلا لقب الا علم وقد يكون علم ليس بلقب . وقال النحويون : الاسم الاول هو الاسم المستحق بالصورة مثل رجل وطلبي وحائط وحمار . وزيد هو اسم ثان . واللقب ما غلب على المسمى من اسم ثالث . وأما النبز فان المبرد قال هو اللقب الثابت قال والمنازة الاشاعة باللقب يقال لبني فلان نبز يعرفون به اذا كان لهم لقب

ذائع (١) شائع ومنه قوله تعالى (ولا تنازروا باللقاب) وكان هذا من أمر الجاهلية فنهى الله تعالى عنه . وقيل النبز ذكر الملقب يقال نبز ونزب كما يقال جذب وجذب وقالوا في تفسير الآية هو أن يقول للمسلم يا يهودي أو يا نصراني فينسبه الى ما تاب منه .

الفرق بين الاسم والصفة

ان الصفة ما كان من الاسماء مخصصا مفيدا مثل زيد الطريف وعمر العاقل وليس الاسم كذلك فكل صفة اسم وليس كل اسم صفة والصفة تابعة للاسم في اعرابه وليس كذلك الاسم من حيث هو اسم ويقع الكذب والصدق في الصفة لاقتضاها الفوائد ولا يقع ذلك في الاسم واللقب فالقائل للاسود أبيض على الصفة كاذب وعلى الملقب غير كاذب ، والصحيح من الكلام ضربان أحدهما يفيد فائدة الإشارة فقط وهو الاسم العلم واللقب وهو ما صح تبديله واللغة مجالها كزيد وعمر لانك لو سميت زيدا عمرا لم تتغير اللغة .
والثاني ينقسم أقساما فمنها ما يفيد ابانة موصوف من موصوف كمالم وحي . ومنها ما يبين نوعا من نوع كقولنا لون وكون واعتقاد واردة . ومنها ما يبين جنسا من جنس كقولنا جوهر وسواد وقولنا شيء يقع على ما يعلم وان لم يفد أنه يعلم .

الفرق بين الصفة والنعمة

أن النعمة فيما حكى أبو العلاء رحمه الله لما يتغير من الصفات . والصفة لما يتغير ولما لا يتغير فالصفة أعم من النعمة . قال فعلى هذا يصح أن ينعمت الله تعالى بأوصافه لفعله لأنه يفعل ولا يفعل . ولا ينعمت بأوصافه لذاته اذ لا يجوز أن يتغير . ولم يستدل على صحة ما قاله من ذلك بشيء والذي عندي أن النعمة هو ما يظهر من الصفات ويشتهر

(١) في الاصل « واقع » مكان « ذائع » ولعلها تصحيف .

ولهذا قالوا هذا نعت الخليفة كمثل قولهم الأمين والمأمون والرشيد . وقالوا أول من ذكر نعته على المنبر الأمين ولم يقولوا صفته وإن كان قولهم الأمين صفة له عندهم لأن النعت يفيد من المعاني التي ذكرناها ما لا تفيد الصفة ثم قد تتداخل الصفة والنعت فيقع كل واحد منهما موضع الآخر لتقارب معناها ويجوز أن يقال الصفة لغة والنعت لغة أخرى ولا فرق بينهما في المعنى . والدليل على ذلك أن أهل البصرة من النحاة يقولون الصفة وأهل الكوفة يقولون النعت ولا يفرقون بينهما فأما قولهم نعت الخليفة فقد غلب على ذلك كما يغلب بعض الصفات على بعض الموصوفين بغير معنى يخصه فيجري مجرى اللقب في الرفع ثم كثرا حتى استعمل كل واحد منهما في موضع الآخر .

الفرق بين الصفة والحال

أن الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ . والحال زيادة في الفائدة والخبر . قال المبرد إذا قلت جاءني عبدالله وقصدت إلى زيد فخفت أن يعرف السامع جماعة أو اثنين كل واحد عبدالله أو زيد قلت الراكب أو الطويل أو العاقل وما أشبه ذلك من الصفات لتفضل بين من تعني وبين من خفت أن يلبس به كأنك قلت جاءني زيد المعروف بالركوب أو المعروف بالطول فأن لم ترد هذا ولكن أردت الأخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه قلت جاءني زيد راكبا أو ماشيا فجئت بعده بذكره لا يكون نعتا لأنه معرفة وإنما أردت أن مجيئه وقع في هذه الحال ولم ترد جاءني زيد المعروف بالركوب فأن أدخلت الألف واللام صارت صفة للاسم المعروف وفرقا بينه وبينه .

الفرق بين الوصف والصفة

أن الوصف مصدر والصفة فعلة . وفعلة نقصت فقيل صفة وأصلها وصفة فهي أخص من الوصف لأن الوصف اسم جنس يقع على كثيره وقليله والصفة ضرب من الوصف مثل الجلوس والمشي وهي هيئة الجالس

والثاني . ولهذا أجريت الصفات على المعاني فقليل العفاف والحياء من صفات المؤمن ولا يقال أوصافه بهذا المعنى لأن الوصف لا يكون الا قولاً والصفة أجريت مجرى الهيئة وإن لم تكن بها فقليل للمعاني نحو العلم والقدرة صفات لأن الموصوف بها يعقل عليها كما ترى صاحب الهيئة على هيئته وتقول هو على صفة كذا وهذه صفتك كما تقول هذه حليتك ولا تقول هذا وصفك الا أن يعني به وصفه للشيء .

الفرق بين التحلية والصفة

إن التحلية في الأصل فعل المحلى وهو تركيب الحلية على الشيء مثل السيف وغيره . وليس هي من قبيل القول . واستعمالها في غير القول مجاز وهو أنه قد جعل ما يعبر عنه بالصفة صفة كما أن الحقيقة من قبيل القول . ثم جعل ما يعبر عنه بالحقيقة حقيقة وهو الذات إلا أنه كثر به الاستعمال حتى صار كالحقيقة .

الفرق بين الاسم والحد

أن الحد يوجب المعرفة بالمحدود من غير الوجه المذكور في المسألة عنه فيجمع للسائل المعرفة من وجهين . وفرق آخر وهو أنه قد يكون في الأسماء مشترك وغير مشترك مما يقع الالتباس فيه بين المتجادلين فإذا توافقا على الحد زال ذلك . وفرق آخر وهو أنه قد يكون مما يقع عليه الاسم ما هو مشكل فإذا جاء الحد زال ذلك . مثاله قول النحويين الاسم والفعل والحرف . وفي ذلك إشكال فإذا جاء الحد أبان . وفرق آخر وهو أن الاسم يستعمل على وجه الاستعارة والحقيقة فإذا جاء الحد بين ذلك ميزه .

الفرق بين الحد والحقيقة

أن الحد ما أبان الشيء وفصله من أقرب الأشياء بحيث منع من مخالطة غيره له وأصله في العربية المنع . والحقيقة ما وضع من القول موضعه في أصل اللغة والشاهد أنها مقتضية المجاز وليس المجاز الا قولاً

فلا يجوز أن يكون ما يناقضه الا قولاً . ومثل ذلك الصدق لما كان قولاً كان نقيضه وهو الكذب قولاً ثم يسمى ما يعبر عنه بالحقيقة وهو الذات حقيقة مجازاً فهي على الوجهين مفارقة للحد مفارقة بينة . والفرق بينهما أيضاً أن الحد لا يكون الا لما له غير يجمعه وإياه جنس قد فصل بالحد بينه وبينه . والحقيقة تكون كذلك ولما ليس له غير كقولنا شيء والشيء لا حد له من حيث هو شيء وذلك أن الحد هو المانع للمحدود من الاختلاط بغيره والشيء لا غير له ولو كان له غير لما كان شيئاً كما أن غير اللون ليس بلون فتقول ما حقيقة الشيء ولا تقول ما حد الشيء . وفرق آخر وهو أن العلم بالحد هو علم به وبما يميزه والعلم بالحقيقة علم بذاتها .

(الفرق بين الحد والرسم)

أن الحد أتم ما يكون من البيان عن المحدود . والرسم مثل السمة يخبر به حيث يعسر التحديد . ولا بد للحد من الأشعار بالأصل إذا أمكن ذلك فيه والرسم غير محتاج إلى ذلك . وأصل الرسم في اللغة العلامة ومنه رسوم الديار . وفرق المنطقيون بين الرسم والحد فقالوا الحد مأخوذ من طبيعة الشيء والرسم من اعراضه .

(الفرق بين قولنا ما حده وبين قولنا ما هو)

أن قولنا ما هو يكون سؤالاً عن الحد كقولك ما انجسم وسؤالاً عن الرسم كقولك ما الشيء وذلك أن الشيء لا يحد على ما ذكرنا وإنما يرسم بقولنا ان الذي يصح أن يعلم ويذكر ويخبر عنه . وسؤالاً عن الجنس كقولك ما الدنيا وسؤالاً عن التفسير اللغوي كقولك ما القطر فتقول النحاس وما القطر فتقول العود . وليس كذلك قولنا ما حده لأن ذلك يبين الاختصاص من وجه من هذه الوجوه .

(الفرق بين الحقيقة والذات)

انه لم يعرف الشيء من لم يعرف ذاته . وقد يعرف ذاته من لم

يعرف حقيقته . والحقيقة أيضا من قبيل القول على ما ذكرنا وليست
الذات كذلك والحقيقة عند العرب ما يجب على الانسان حفظه يقولون
هو حامي الحقيقة وفلان لا يحمي حقيقته .

(الفرق بين الحقيقة والحق)

ان الحقيقة ما وضع من القول موضعه في أصل اللغة حسنا كان أو
قبيحا والحق ما وضع موضعه من الحكمة فلا يكون الا حسنا وانما
شملها اسم التحقيق لاشتراكهما في وضع الشيء منهما موضعه من اللغة
والحكمة .

(الفرق بين الحقيقة والمعنى)

ان المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه وقد
يكون معنى الكلام في اللغة ما تعلق به القصد . والحقيقة ما وضع من
القول موضعه منها على ما ذكرنا يقال عنيته أغنيه معنى . والمفعل يكون
مصدرا ومكانا وهو ههنا مصدر ومثله قولك دخلت مدخلا حسنا أي
دخولا حسنا . ولهذا قال أبو علي رغبة الله عليه ان المعنى هو القصد
الى ما يقصد اليه من القول فجعل المعنى القصد لأنه مصدر . قال ولا
يوصف الله تعالى بأنه معنى لأن المعنى هو قصد قلوبنا الى ما نقصد اليه
من القول والمقصود هو المعنى والله تعالى هو المعنى وليس بمعنى
وحقيقة هذا الكلام أن يكون ذكر الله هو المعنى والقصد اليه هو المعنى
اذا كان المقصود في الحقيقة حادث . وقولهم عنيته بكلامي زيدا كقولك
أردته بكلامي ولا يجوز أن يكون زيد في الحقيقة مرادا مع وجوده فدل
ذلك على أنه عني ذكره وأريد الخبر عنه دون نفسه . والمعنى مقصور
على القول دون ما يقصد . ألا ترى أنك تقول معنى قولك كذا ولا تقول
معنى حركتك كذا ثم توسع فيه فقل ليس لدخولك الى فلان معنى
والمراد أنه ليس له فائدة تقصد ذكرها بالقول . وتوسع في الحقيقة ما لم
يتوسع في المعنى فقل لا شيء الا وله حقيقة ولا يقال لا شيء الا وله

معنى • ويقولون حقيقة الحركة كذا ولا يقولون معنى الحركة كذا هذا على أنهم سوا الأجسام والأعراض معاني إلا أن ذلك توسع والتوسع يلزم موضعه المستعمل فيه ولا يتعداه •

(الفرق بين المعنى والموصوف)

أن قولنا موصوف يجب مطلقا وقولنا معنى لا يجب، إلا مقيدا تقول هذا الشيء موصوف ولا تقول معنى حتى تقول معنى بهذا القول وبهذا الكلام وذلك أن وصفت تتعدى إلى مفعول واحد بنفسه كضربت تقول وصفت زيدا كما تقول ضربت زيدا فإن أردت زيادة فائدة عديته بحرف فقلت وصفته بكذا كما تقول ضربه بعصا أو بسيف • وغنيت يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بالحرف تقول غنيت زيدا بكذا فالفائدة في قولك بكذا فهو كالشيء الذي لا بد منه • فلهذا يقيد المعنى ويطلق الموصوف •

(الفرق بين الغرض والمعنى)

أن المعنى القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه على ما ذكرنا • والكلام لا يترتب في الأخبار والاستخبار وغير ذلك إلا بالقصد فلو قال قائل محمد رسول الله ويريد محمد بن جعفر كان ذلك باطلا ولو أراد محمد بن عبد الله عليه السلام كان حقا أو قال زيد في الدار يريد يزيد تمثيل النحويين لم يكن مخبرا • والغرض هو المقصود بالقول أو الفعل باضمار مقدمة ولهذا لا يستعمل في الله تعالى غرضي بهذا الكلام كذا أي هو مقصودي به وسمي غرضا تشبيها بالغرض الذي يقصده الرامي بسمه وهو الهدف وتقول معنى قول الله كذا لأن الغرض هو المقصود وليس للقول مقصود فإن قلت ليس للقول قصد أيضا قلنا هو مجاز والمجاز يلزم موضعه ولا يجوز القياس عليه فتقول غرض قول الله كما تقول معنى قول الله قياسا • والغرض أيضا يقتضي أن يكون باضمار

مقدمة والصفة بالاضمار لا يجوز على الله تعالى ويجوز أن يقال الغرض
المعتمد الذي يظهر وجه الحاجة إليه وهذا لا يوصف الله تعالى به لأن
الوصف بالحاجة لا يلحقه .

(الفرق بين الكلام والتكليم)

أن التكليم تعليق الكلام بالمخاطب فهو أخص من الكلام وذلك أنه
ليس كل كلام خطابا للغير فاذا جعلت الكلام في موضع المصدر فلا فرق
بينه وبين التكليم وذلك أن قولك كلمته كلاما وكلمته تكليما سواء وأما
قولنا فلان يخاطب نفسه ويكلم نفسه فمجاز وتشبيه بن يكلم غيره
ولهذا قلنا ان القديم لو كان متكلما فيسا لم يزل لكان ذلك صفة نقص
لأنه كان تكلم ولا مكلم، وكان كلامه أيضا يكون إخبارا عما لم يوجد
فيكون كذبا .

(الفرق بين المتكلم والكلماني)

أن المتكلم هو فاعل الكلام ثم استعمل في القاص ومن يجري
مجراه من أهل الجدل على وجه الصناعة . والكلماني ألحقت به الزوائد
للسبالة ومثله الشعراني . والصفة به تلحق الذرب اللسان المقتدر على
الكلام القوي على الاحتجاج ولا يوصف الله تعالى به لأن الصفة بالذراية
لا تلحقه .

(الفرق بين الكلمة والمبارة)

أن الكلمة الواحدة من جملة الكلام ثم سميت القصيدة كلمة لأنها
واحدة من جملة القصائد . والمبارة عن الشيء هي الخبر عنه بما هو عليه
من غير زيادة ولا نقصان الا ترى أنه لو سئل عن الجسم فقل هو الطويل
العريض العميق المانع ، لم يكن ذلك عبارة عن الجسم لزيادة المانع في
صفته ولو قيل هو الطويل العريض لم يكن ذلك عبارة عنه أيضا لنقصان
العمق من حده . ويقال فلان يعبر عن فلان اذا كان يؤدي معاني كلامه
على وجهها من غير زيادة فيها ولا نقصان منها واذا زاد فيها أو نقص منها

لم يكن معبرا عنه . وقيل العبارة من قولك عبرت الدنانير وانما يعبر ليعرف مقدار وزنها فيرتفع الاشكال في صفتها بالزيادة والنقصان . وسميت العبارة عبارة لانها تعبر المعنى الى المخاطب ، والتعبير وزن الدنانير لانها تعبر به من حال المقدار الى ظهره . والعبرة الدمعة المترددة في العين لعبورها من أحد الجانبين الى الآخر ، والعبرة الآية التي يعبر بها من منزلة الجهل الى العلم ، والتعبير تفسير الرؤيا لانه يعبر بها من حال أجمع وانها تقتضي معبرا عنه ، وتكون مفردا وجملة فالمفرد قولك عبرت عن الرجل بزيد ، والجملة قولك عبرت عما قلته بقام زيد وبزيد منطلق . (والفرق) بينهما وبين القول ان القول يقتضي المقول بعينه، مفردا كان أو جملة أو ما يقوم مقام ذلك ولذلك تعدى تعديا مطلقا ولم يتعد الى غير المقول ، والعبارة تعدت الى معنى القول بحرف فقيل عبرت عنه . (الفرق) بين العبارة عن الشيء والاخبار عنه، أن الاخبار عنه يكون بالزيادة في صفته والنقصان منها ويجوز أن يخبر عنه بخلاف ما هو عليه فيكون ذلك كذبا ، والعبارة عنه هي الخبر عنه بما هو عليه من غير زيادة ولا نقصان فالفرق بينهما بين .

ومن قبيل الكلام السؤال

(الفرق) بين السؤال والاستخبار، أن الاستخبار طلب الخير فقط ، والسؤال يكون طلب الخبر وطلب الأمر والنهي وهو أن يسأل السائل غيره أن يأمره بالشيء أو ينهيه عنه ، والسؤال والأمر سواء في الصيغة وانما يختلفان في الرتبة فالسؤال من الأدنى في الرتبة والأمر من الأرفع فيها .

(الفرق) بين السؤال والاستفهام، ان الاستفهام لا يكون الا لما يجهله المستفهم أو يشك فيه وذلك أن المستفهم طالب لان يفهم ويجوز أن يكون السائل يسأل عما يعلم وعن ما لا يعلم فالفرق بينهما ظاهر ، وأدوات

السؤال هل والالف وآم وما ومن وأي وكيف وكم وأين ومتى، والسؤال هو طلب الأخبار بأداته في الافهام فان قال ما مذهبك في حدث العالم فهو سؤال لانه قد أتى بصيغة السؤال ، وان قال أخبرني عن مذهبك في حدث العالم فمعناه معنى السؤال ولفظه لفظ الأمر .

(الفرق) بين الدعاء والمسألة، أن المسألة يقارنها الخضوع والاستكانة ولهذا قالوا المسألة من دونك والأمر من فوقك والطلب من يساويك فأما قوله تعالى (ولا يسألكم أموالكم) فهو يجري مجرى الرفق في الكلام واستعطاف السامع به ومثله قوله تعالى (ان تقرضوا الله قرضا حسنا) فأما قول الحصين بن المنذر ليزيد بن المهلب والحصين بن حيدة : أمرتك أمرا جازما فمعصيتي وكان من التوفيق قتل ابن هاشم

فهو على وجه الازدراء بالمخاطب والتخطفة له ليقبل لرايه الادلال عليه أو غير ذلك مما يجري مجراه ، والأمر في هذا الموضع هو المشورة وسييت المشورة أمرا لأنها على صيغة الأمر ومعلوم أن التابع لا يأمر المتبوع ثم يعنفه على مخالفته أمره ، لا يجوز ذلك في باب الدين والدنيا ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال ان المسكين أمر الأمير باطعامه وان كان المسكين أفضل من الأمير في الدين ، والدعاء اذا كان لله تعالى فهو مثل المسألة معه استكانة وخضوع واذا كان لغير الله جاز أن يكون معه خضوع وراز أن لا يكون معه ذلك كدعاء النبي صلى الله عليه وسلم أبا جهل الى الاسلام لم يكن فيه استكانة ، ويعدى هذا الضرب من الدعاء إلى فيقال دعاه اليه، وفي الضرب الاول بالباء، فيقال دعاه به . تقول : دعوت الله بكذا ولا تقول دعوته اليه لان فيه معنى مطالبته به وقوده إليه .

(الفرق) بين الدعاء والنداء، أن النداء هو رفع الصوت بما له معنى والعربي يقول لصاحبه ناد معي ليكون ذلك أئدى لصوتنا أي أبعد له ، والدعاء يكون برفع الصوت وخفضه يقال دعوته من بعيد ودعوت الله في

نفسى ولا يقال ناديته في نفسى . وأصل الدعاء طلب الفعل دعا يدعو
وادعى ادعاء لأنه يدعو الى مذهب من غير دليل . وتداعى البناء يدعو
بعضه بعضا الى السقوط . والدعوى مطالبة الرجل بسأل يسدعو الى أن
يعطاه . وفي القرآن (تدعو من أدبر وتولى) أي يأخذه بالعذاب كسأته
يدعوه إليه .

(الفرق) بين النداء والسياح . أن الصياح رفع الصوت بسا لا معنى له
وربما قيل للنداء صياح فأما الصياح فلا يقال له نداء الا اذا كان له معنى .
والفرق بين الصوت والسياح ان الصوت عام في كل شيء تقول
صوت الحجر وصوت الباب وصوت الانسان . والصياح لا يكون الا
لحيوان فأما قول الشاعر :

تصيح الردينيات فينا وفيهم
فهو على التشبيه والاستعارة .

(الفرق) بين الصوت والكلام ان من الصوت ما ليس بكلام مثل
صوت الطست وأصوات البهائم والطيور . ومن المشكلة وهي حرة
تخالط بياض العين وغيرها والمختلط بغيره قد يظهر للتأمل فكذلك المعنى
المشكل قد يعرف بالتأمل والذي فيه ليس كالمستور والمستور خلاف
الظاهر .

(الفرق) بين الاستعارة والتشبيه ان التشبيه صيغة لم يعبر عنها
واللفظ المستعار قد نقل من أصل الى فرع فهو مغير عما كان عليه فالفرق
بينهما بين .

(الفرق) بين الاعداد والتكرار أن التكرار يقع على اعادة الشيء مرة
وعلى إعادته مرات ، والاعداد للمرة الواحدة ألا ترى أن قول القائل أعاد
فلان كذا لا يفيد الا اعداته مرة واحدة واذا قال كرر كذا كان كلامه مبهما
لم يدر أعاده مرتين أو مرات ، وأيضا فانه يقال أعاده مرات ولا يقال كرره
مرات الا أن يقول ذلك عامي لا يعرف الكلام ، ولهذا قالت الفقهاء الامر

لا يقتضي التكرار والنهي يقتضي التكرار ولم يقولوا الاعداء ، واستدلوا على ذلك بأن النهي الكف عن المنهي، ولا ضيق في الكف عنه ولا حرج ، فاقترض الدوام والتكرار ولو اقتضى الامر التكرار للحق المأمور به الضيق والتشاغل به عن أموره فاقترض فعله مرة ولو كان ظاهرا لامر يقتضي التكرار ما قال سراقه للنبي صلى الله عليه وسلم ألعامنا هذا أم للأبد فقال النبي صلى الله عليه وسلم للأبد قال لو (١) قلت نعم لوجبت ، فأخبر أن الظاهر لا يوجب به وأنه يصير واجبا بقوله . والمنهي عن الشيء اذا عاد الى فعله لم يقل انه قد انتهى عنه واذا أمر بالشيء فعله مرة واحدة لم يقل انه لم يفعله . فالفرق بين الأمر والنهي في ذلك ظاهر ، ومعلوم أن من يوكل غيره بطلاق امراته كان له أن يطلق مرة واحدة ، وما كان من أوامر القرآن مقتضيا للتكرار فان ذلك قد عرف من حاله بدليل لا يظاھرہ ، ولا يتكرر (٢) الامر مع الشرط أيضا ألا ترى أن من قال لعلامه اشتر اللحم اذا دخلت السوق لم يعقل (٣) ذلك التكرار .

(الفرق) بين الاختصار والايجاز أن الاختصار هو إلقاء فضول الالفاظ من الكلام المؤلف من غير اخلال بمعانيه ولهذا يقولون قد اختصر فلان كتب الكوفيين أو غيرها إذا ألقى فضول الفاظهم وأدى معانيهم في أقل مما أدوها فيه من الالفاظ فالاختصار يكون في كلام قد سبق حدوثه وتأليفه ، والايجاز هو أن يبنى الكلام على قلة اللفظ وكثرة المعاني يقال أوجز الرجل في كلامه اذا جعله على هذا السبيل ، واختصر كلامه أو كلام غيره اذا قصره بعد اطالة فان استعمل أحدهما موضع الآخر فلتقارب معنيهما .

(الفرق) بين الحذف والاقتصار أن الحذف لا بد فيه من خلف ليستغني به عن المحذوف ، والاقتصار تعليق القول بما يحتاج اليه من

(١) في التيمورية « ولو قلت نعم » . (٢) في النسخ « بتكرار » (٣) في نسخة « يعقل » .

المعنى دون غيره مما يستغني عنه. والحذف اسقاط شيء من الكلام وليس كذلك الاقتصار .

(الفرق) بين الاسهاب والاطناب أن الاطناب هو بسط الكلام لتكثير الفائدة ، والاسهاب بسطه مع قلة الفائدة فالاطناب بلاغة والاسهاب عي . والاطناب بمنزلة سلوك طريق بعيدة تحتوي على زيادة فائدة ، والاسهاب بمنزلة سلوك ما يعد جهلا بما يقرب ، وقال الخليل يختصر الكلام ليحفظ ويبسط ليفهم . وقال أهل البلاغة الاطناب إذا لم يكن منه بد فهو إيجاز . وفي هذا الباب كلام كثير استقصيناه في كتاب صنعة الكلام .

ومن قبيل القول بالخبر

(الفرق) بين الخبر وبين الحديث أن الخبر هو القول الذي يصح وصفه بالصدق والكذب ويكون الاخبار به عن نفسك وعن غيرك ، وأصله أن يكون الاخبار به عن غيرك وما به (١) صار الخبر خبراً هو معنى غير صيغته لأنه يكون على صيغة ما ليس بخبر كقولك رحم الله زيدا والمعنى اللهم ارحم زيدا . والحديث في الأصل هو ما تخبر به عن نفسك من غير أن تسنده الى غيرك وسمي حديثاً لأنه لا تقدم له وإنما هو شيء حدث لك فحدثت به ثم كثر استعمال اللفظين حتى سمي كل واحد منهما باسم الآخر فقليل للحديث خبر وللخبر حديث ، ويدل على صحة ما قلنا انه يقال فلان يحدث عن نفسه بكذا وهو حديث النفس ، ولا يقال يخبر عن نفسه ولا هو خبر النفس ، واختار مشايخنا قولهم إن سأل سائل فقال أخبروني ولم يختاروا حدثوني لأن السؤال استخبار والمجيب مخبر ، ويجوز أن يقال إن الحديث ما كان خبرين فصاعداً إذا كان كل واحد منهما متعلقاً بالآخر فقولنا رأيت زيدا خبر ، ورأيت زيدا منطلقاً حديث ، وكذلك قولك رأيت زيدا وعمراً حديث مع كونه خبراً .

(١) في التيمورية « له » .

(الفرق) بين النبأ والخبر أن النبأ لا يكون إلا للاخبار بما لا يعلمه المخبر ويجوز أن يكون المخبر بما يعلمه وبما لا يعلمه ولهذا يقال تخبرني عن نفسي ولا يقال تنبئي عن نفسي وكذلك تقول تخبرني عما عندي ولا تقول تنبئي عما عندي ، وفي القرآن (فسيأتهم أنباء ما كانوا به يستهزؤن) وإنما استهزؤوا به لأنهم لم يعلموا حقيقته ولو علموا ذلك لتوقوه يعني العذاب وقال تعالى (ذلك من أنباء القرى نقصه عليك) وكان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يعرف شيئا منها ، وقال علي بن عيسى في النبأ معنى عظيم الشأن وكذلك أخذ منه صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، قال أبو هلال أيده الله ولهذا يقال سيكون لفلان نبأ ولا يقال خبر بهذا المعنى ، وقال الزجاج في قوله تعالى (فسيأتهم أنباء ما كانوا به يستهزؤن) أنباؤه تأويله والمعنى سيعلمون ما يؤول اليه استهزاؤهم . قلنا وإنما يطلق عليه هذا لما فيه من عظم الشأن . قال أبو هلال والانباء عن الشيء أيضا قد يكون بغير حمل النبأ عنه تقول هذا الأمر ينبئ بكذا ولا تقول يخبر بكذا لأن الاخبار لا يكون إلا بحمل الخبر .

(الفرق) بين القصص والحديث أن القصص ما كان طويلا من الأحاديث متحدثا به عن سلف ومنه قوله تعالى (نحن نقص عليك أحسن القصص) وقال (نحن نقص عليك من أنباء الرسل) ولا يقال لله قاص لأن الوصف بذلك قد صار علما لمن يتخذ القصص صناعة ، وأصل القصص في العربية اتباع الشيء الشيء ومنه قوله تعالى (وقالت لأخته قصيه) وسمي الخبر الطويل قصصا لأن بعضه يتبع بعضها حتى يطول وإذا استطال السامع الحديث قال هذا قصص . والحديث يكون عن سلف وعن حاضر ويكون طويلا وقصيرا ، ويجوز أن يقال القصص هو الخبر عن الأمور التي يتلو بعضها بعضها ، والحديث يكون عن ذلك وعن غيره ، والقصص قطع يستطيل ويتبع بعضه بعضا مثل قص الثوب بالمقص وقص الجناح وما أشبه ذلك ، وهذه قصة الرجل يعني الخبر عن مجموع أمره وسميت قصة

لأنها يتبع بعضها بعضا حتى تحتوي على جميع أمره .

(الفرق) بين الخبر والشهادة أن شهادة الاثنين عند القاضي يوجب العمل عليها ولا يجوز الانصراف عنها ، ويجوز الانصراف عن خبر الاثنين والواحد الى القياس والعمل به ويجوز العمل به أيضا والتعبد أخرج الشهادة عن حكم الخبر المحض ، ويفرق بين قولك شهد عليه وشهد على إقراره فتقول اذا جرى الفصل أو الأخذ بحضرة الشاهد كتب شهد عليه ، واذا جرى ذلك رؤية ثم أقر به عنده كتب شهد على إقراره .

(الفرق) بين الخبر والأمر أن الأمر لا يتناول الأمر لانه لا يصح أن يأمر الانسان نفسه ولا أن يكون فوق نفسه في الرتبة فلا يدخل الأمر مع غيره في الأمر ويدخل مع غيره في الخبر لانه لا يمتنع أن يخبر عن نفسه كإخباره عن غيره ولذلك قال الفقهاء إن أوامر النبي صلى الله عليه وسلم تتعداه الى غيره من حيث كان لا يجوز أن يختص بها وفصلوا بينها وبين أفعاله بذلك فقالوا أفعاله لا تتعداه الا بدليل ، وقال بعضهم بل حكمنا وحكمه في فعله سواء فاذا فعل شيئا فقد صار كأنه قال لنا إنه مباح ، قال ويختص العام بفعله كما يختص بقوله . ويفرق بينهما أيضا من وجه آخر وهو أن النسخ يصح في الأمر ولا يصح في الخبر عند أبي علي وأبي هاشم رحمهما الله تعالى ، وذهب أبو عبدالله البصري رحمه الله الى أن النسخ يكون في الخبر كما يكون في الأمر قال وذلك مثل أن يقول الصلاة تلزم المكلف في المستقبل ثم يقول بعد مدة إن ذلك لا يلزمه ، وهذا أيضا عند القائلين بالقول الأول وإن كان لفظ الخبر . وأما الخبر عند حال الشيء الواحد المعلوم أنه لا يجوز خروجه عن تلك الحال فإن النسخ لا يصح في ذلك عند الجميع نعم الخبر عن صفات الله بأنه عالم وقادر .

ومن أقسام القول الكذب .

(الفرق) بين الكذب والمحال أن المحال ما أمكن من الخبر عن حقه حتى لا يصح اعتقاده ويعلم بطلانه اضطرابا مثل قولك سأقوم أمس

وشربت غدا والجسم أسود أبيض في حال واحدة . والكذب هو الخبر الذي يكون مخبره على خلاف ما هو عليه ويصح اعتقاد ذلك ويعلم بطلانه استدلالا . والمحال ليس بصدق ولا كذب، ولا يقع الكذب الا في الخبر، وقد يكون المحال في صورة الخبر مثل قولك أقدم زيد غدا وفي صورة التمني، كقولك ليتني في هذه الحال بالبصرة ومكة، وفي صورة الامر، اتق زيدا أمس وفي صورة النهي كقولك يا زيد بكر على أن تجعل زيدا بكرا . وخلاف المحال المستقيم وخلاف الكذب الصدق . والمحال على ضربين تجويز المتع وإيجابه فتجويزه قولك المقيد يجوز أن يعدو إيجابه كقولك المقيد يعدو والآخر ما لا يفيد متعنا ولا غير متع بوجه من الوجوه كقول القائل يكون الشيء أسود أبيض وقائما قاعدا .

(الفرق) بين المحال والمتع على ما قال بعض العلماء أن المحال ما لا يجوز كونه ولا تصوره مثل قولك الجسم أسود أبيض في حال واحدة، والمتع ما لا يجوز كونه ويجوز تصوره في الوهم وذلك مثل قولك للرجل عش أبدا فيكون هذا من المتع لأن الرجل لا يعيش أبدا مع جواز تصور ذلك في الوهم .

(الفرق) بين المحال والتناقض أن من المتناقض ما ليس بمحال وذلك أن القائل ربما قال صدقا ثم نقضه فصار كلامه متناقضا قد نقض آخره أوله ولم يكن محالا لأن الصدق ليس بمحال وقولنا محال لا يدخل الا في الكلام ، ولكن المتكلمين يستعملونه في المعنى الذي لا يصح ثبوته كالصفة وهو في اللغة قول الواصف نسم تعارفه المتكلمون في المعاني . والمناقضة تنقسم أقساما : فمنها مناقضة جملة بتفصيل كقول المخبر الله عادل ولا يظلم مع قولهم انه خلق الكفار للنار من غير جرم ، ومنها نقض جملة بجملة وهو قولهم ان جميع جهات الفعل بالله ثم يقولون انه ليثاب العبد ، ومنها نقض تفصيل بتفصيل كقول النصارى واحد ثلاثة وثلاثة واحد لأن اثباته واحدا نفي لثاني وثالث في اثباته ثلاثة اثبات لما نفي في الاول بعينه .

(الفرق) بين التضاد والتناقض ان التناقض يكون في الاقوال والتضاد يكون في الافعال يقال الفعلان متضادان ولا يقال متناقضان فاذا جمل الفعل مع القول استعمل فيه التضاد فقول زيد يضاد قوله وقد يوجد النقيضان من القول ولا يوجد الضدان من الفعل ألا ترى ان الرجل اذا قال بلسانه زيد في الدار في حال قوله في الضد إنه ليس في الدار فقد أوجد نقيضين معا ، وكذلك لو قال أحد القولين بلسانه وكتب الآخر بيده أو أحدهما يمينه والآخر شماله ولا يصح ذلك في الضدين ، وحد الضدين هو ما تنافيا في الوجود ، وحد النقيضين القولان المتنافيان فسي المعنى دون الوجود ، وكل متضادين متنافيان وليس كل متنافيين ضدين عند أبي علي كالموت والارادة وقال أبو بكر هما ضدان لتماثهما وتدافعهما قال ولهذا سمي القرنان المتقاومان ضدين .

ومما يجري مع هذا وان لم يكن قولاً التنافي والتضاد والفرق بينهما أن التنافي لا يكون الا بين شيئين يجوز عليهما البقاء ، والتضاد يكون بين ما يبقى وما لا يبقى .

(الفرق) بين الكذب والخرص أن الخرص هو الحزر وليس من الكذب في شيء والخرص ما يحزر من الشيء يقال كم خرص نخلك أي كم يجيء من ثمرته وانما استعمل الخرص في موضع الكذب لان الخرص يجري على غير تحقيق فشبه بالكذب واستعمل في موضعه ، وأما التكذيب فالتصميم على أن الخبر كذب بالقطع عليه ونقيضه التصديق ولا تطلق صفة المكذب الا لمن كذب بالحق لانها صفة ذم ولكن اذا قيدت فقول مكذب بالباطل كان ذلك مستقيماً وانما صار المكذب صفة ذم وان قيل كذب بالباطل لانه من أصل فاسد وهو الكذب فصار الذم أغلب عليه كما أن الكافر صفة ذم وان قيل كفر بالطاغوت لانه من أصل فاسد وهو الكفر .

(الفرق) بين الكذب والافك أن الكذب اسم موضوع للخبر الذي

لا مخبر له على ما هو به ، وأصله في العريية التقصير ومنه قولهم كذب عن قرنه في الحرب اذا ترك الحملة عليه وسواء كان الكذب فاحش القبح أو غير فاحش القبح ، والافك هو الكذب الفاحش القبح مثل الكذب على الله ورسوله أو على القرآن ومثل قذف المحصنة وغير ذلك مما يفحش قبحه وجاء في القرآن على هذا الوجه قال الله تعالى (ويل لكل أفاك أثيم) وقوله تعالى (ان الذين جاءوا بالافك عصبة منكم) ويقال للرجل اذا أخبر عن كون زيد في الدار وزيد في السوق انه كذب ولا يقال افك حتى يكذب كذبة يفحش قبحها على ما ذكرنا ، وأصله في العريية الصرف وفي القرآن (ألى يؤفكون) أي يصرفون عن الحق ، وتسمى الرياح المؤتفكات لأنها تقلب الأرض فتصرفها عما عهدت عليه ، وسميت ديار قوم لوط المؤتفكات لأنها قلبت بهم .

(الفرق) بين الانكار والجحد أن الجحد أخص من الانكار وذلك أن الجحد انكار الشيء الظاهر ، والشاهد قوله تعالى (بآياتنا يجحدون) فجعل الجحد مما تدل عليه الآيات ولا يكون ذلك إلا ظاهرا وقال تعالى (يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها) فجعل الانكار للنعمة لأن النعمة قد تكون خافية، ويجوز أن يقال الجحد هو انكار الشيء مع العلم به والشاهد قوله (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم) فجعل الجحد مع اليقين، والانكار يكون مع العلم وغير العلم .

(الفرق) بين قولك جحدته وجحد به ان قولك جحدته يفيد أنه أنكره مع علمه به ، وجحد به يفيد أنه جحد ما دل عليه وعلى هذا فسر قوله تعالى (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم) أي جحدوا ما دلت عليه من تصديق الرسل ونظير هذا قولك إذا تحدث الرجل بحديث كذبتة وسميته كاذبا فالمقصود المحدث وإذا قلت كذبت به فمعناه كذبت بما جاء به فالمقصود ههنا الحديث ، وقال المبرد لا يكون الجحد الا بما يعلمه الجاحد كما قال الله تعالى (فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون) .

(الفرق) بين الجحد والكذب أن الكذب هو الخبر الذي لا مخبر له على ما هو به ، والجحد انكارك الشيء الظاهر أو انكارك الشيء الذي مع علمك به فليس الجحد له إلا الانكار الواقع على هذا الوجه، والكذب يكون في انكار وغير انكار .

(الفرق) بين قولك أنكر منه كذا وبين قولك نقم منه كذا أن قولك أنكر منه كذا يفيد أنه لم يجوز فعله ، وقولك أنكره عليه يفيد أنه بين أن ذلك ليس بصالح له وقوله نقم منه يفيد أنه أنكر عليه إنكار من يريد عقابه ومنه قوله تعالى (وما نقموا منهم الا أن يؤمنوا بالله) وذلك أنهم أنكروا من التوحيد وعذبوهم عليه في الأخذود المقدم ذكره في السورة وقال تعالى (وما نقموا الا أن أغناهم الله ورسوله من فضله) أي ما أنكروا من الرسول حين أرادوا اخراجه من المدينة وقتله الا أنهم استغنوا وحسنت أحوالهم منذ قدم بلدهم ، والدليل على ذلك قوله تعالى (وهمشوا بما لم ينالوا) أي همشوا بقتله أو اخراجه ولم ينالوا ذلك ، ولهذا المعنى سبي العقاب انتقاما والعقوبة نقمة .

(الفرق) بين الزور والكذب والبهتان أن الزور هو الكذب الذي قد سوي وحسن في الظاهر ليحسب أنه صدق وهو من قولك زورت الشيء إذا سويته وحسنته ، وفي كلام عمر زورت يوم السقيفة كلاما ، وقيل أصله فارسي من قولهم زور وهو القوة وزورته قوته ، وأما البهتان فهو مواجهة الانسان بما لم يحبه وقد بهته .

(الفرق) بين قولك اختلق وقولك افتري أن افتري قطع على كذب وأخبر به ، واختلق قدر كذبا وأخبر به لأن أصل افتري قطع وأصل اختلق قدر على ما ذكرنا .

ومما يخالف الكذب الصديق

(الفرق) بين قولك صدق الله وصدق به أن المعنى فيما دخلته الباء أنه أيقن بالله لانه بمنزلة صدق الخبر بتثبيت الله ومعنى الوجه الاول أنه

صدق الله فيما أخبر به .

(الفرق) بين الصدق والحق أن الحق أعم لأنه وقوع الشيء في موقعه الذي هو أولى به . والصدق الاخبار عن الشيء على ما هو به ، والحق يكون اخبارا وغير اخبار .

ومن قبيل القول الاقرار

(الفرق) بين الاقرار والاعتراف أن الاقرار فيما قاله أبو جعفر الدامغاني حاصله اخبار عن شيء ماض وهو في الشريعة جهة ملزمة للحكم والدليل على أنه جهة ملزمة قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين) الى قوله (وليمل الذي عليه الحق) فأمر بالاصغاء الى قول من عليه الحق في حال الاستيثاق والاشهاد ليثبت عليه ذلك فلولاً أنه جهة ملزمة لم يكن لاثباته فائدة ، وقال بعضهم الاعتراف مثل الاقرار الا أنه يقتضي تعريف صاحبه الغير أنه قد التزم ما اعترف به ، وأصله من المعرفة ، وأصل الاقرار من التقرير وهو تحصيل ما لم يصرح به القول ولهذا اختار أصحاب الشروط أقرب به ولم يختاروا اعترف به . قال الشيخ أبو هلال أيده الله تعالى : يجوز أن يقر بالشيء وهو لا يعرف أنه أقر به ويجوز أن يقر بالباطل الذي لا أصل له ولا يقال لذلك اعتراف انما الاعتراف هو الاقرار الذي صحبته المعرفة بما أقر به مع الالتزام له ، ولهذا يقال : الشكر اعتراف بالنعمة ولا يقال اقرار بها لانه لا يجوز أن يكون شكرا الا اذا قارنت المعرفة موقع المشكور وبالمشكور له في أكثر الحال فكل اعتراف اقرار وليس كل اقرار اعترافا ولهذا اختار أصحاب الشروط ذكر الاقرار لانه أعم . ونقيض الاعتراف الجحد ونقيض الاقرار الانكار .

ومن قبيل القول الشكر

(الفرق) بين الشكر والحمد أن الشكر هو الاعتراف بالنعمة على جهة التعظيم للمنعم ، والحمد الذكر بالجميل على جهة التعظيم المذكور به أيضا ويصح على النعمة وغير النعمة ، والشكر لا يصح الا على النعمة

ويجوز أن يحمد الانسان نفسه في أمور جميلة يأتيها ولا يجوز أن يشكرها لأن الشكر يجري مجرى قضاء الدين ولا يجوز أن يكون للانسان على نفسه دين فالاعتماد في الشكر على ما توجهه النعمة وفي الحمد على ما توجهه الحكمة . ونقيض الحمد الذم الا على اساءة ويقال الحمد لله على الاطلاق ولا يجوز أن يطلق الا لله لأن كل إحسان فهو منه في الفعل أو التسبب والشاكر هو الذاكر بحق المنعم بالنعمة على جهة التعظيم ويجوز في صفة الله شاكر مجازا والمراد أنه يجازى على الطاعة جزاء الشاكرين على النعمة ونظير ذلك قوله تعالى (من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا) وهذا تلطف الاستدعاء الى النفقة في وجوه البر والمراد أن ذلك بمنزلة القرض في ايجاب الحق ، وأصل الشكر إظهار الحال الجميلة فمن ذلك دابة شكور إذا ظهر فيه السنن مع قلة العلف وأشكر الضرع إذا امتلأ وأشكرت السحابة امتلات ماءً والشكير قضبان غضة تخرج رخصة بين القضبان العاسية والشكير من الشعر والنبات صغار نبت خرج بين الكبار مشبهة بالقضبان الغضة ، والشكر بضع المرأة والشكر على هذا الاصل إظهار حق النعمة لقضاء حق المنعم كما أن الكفر تغطية النعمة لابطال حق المنعم فان قيل أنت تقول الحمد لله شكرا ، فتجعل الشكر مصدرا للحمد ، فلولا اجتماعهما في المعنى لم يجتمعا في اللفظ، قلنا هذا مثل قولك قتلت صبرا (١) وأتيت سعيًا والقتل غير الصبر والأتیان غير السعي ، وقال سيويه هذا باب ما ينصب من المصادر لانه حال وقع فيها الأمر وذلك كقولك قتلت صبرا ومعناه أنه لما كان القتل يقع على ضروب وأحوال بين الحال التي وقع فيها القتل والحال التي وقع فيها الحمد فكأنه قال قتلت في هذه الحال ، والحمد لله شكرا أبلغ من قولك الحمد لله حمدا لأن ذلك للتوكيد والاول لزيادة معنى وهو أي أحمده في حال إظهار نعمه علي .

(١) القتل صبرا هو أن يوثق الشيء ويرمى حتى يموت .

(الفرق) بين الحمد والاحمد أن الحمد من قبيل الكلام على ما ذكرناه ، والاحمد معرفة تضرها ولذلك دخلته الالف فقلت أحمدته لانه بمعنى أصبته ووجدته فليس هو من الحمد في شيء .

(الفرق) بين الشكر والجزاء أن الشكر لا يكون إلا على نعمة والنعمة لا تكون الا لمنفعة أو ما يؤدي الى منفعة كالمرض يكون نعمة لانه يؤدي الى الانتفاع بعوض ، والجزاء يكون منفعة ومضرة كالجزاء على الشر .

(الفرق) بين الشكر والمكافأة أن الشكر على النعمة سمي شكرا عليها وإن لم يكن يوازيها في القدر كشكر العبد لنعم الله عليه ولا تكون المكافأة بالشر مكافأة به حتى تكون مثله وأصل الكلمة بنيء عن هذا المعنى وهو الكفو يقال هذا كفاء هذا اذا كان مثله والمكافأة أيضا تكون بالنفع والضر والشكر لا يكون الا على النفع أو ما يؤدي الى النفع على ما ذكرنا ، والشكر أيضا لا يكون الا قولاً والمكافأة تكون بالقول والفعل وما يجري مع ذلك .

(الفرق) بين الجزاء والمقابلة أن المقابلة هي المساواة بين شيئين كمقابلة الكتاب بالكتاب وهي في المجازاة استعارة قال بعضهم قد يكون جزاء الشيء أنقص منه والمقابلة عليه لا تكون الا مثله واستشهدوا بقوله (وجزاء سيئة سيئة مثلها) قال ولو كان جزاء الشيء مثله لم يكن لذكر المثل ههنا وجه والجواب عن هذا ان الجزاء يكون على بعض الشيء فاذا قال مثلها فكأنه قال على كلها .

(الفرق) بين الحمد والمدح أن الحمد لا يكون الا على احسان والله حامد لنفسه على احسانه الى خلقه فالحمد مضمن بالفعل ، والمدح يكون بالفعل والصفة وذلك مثل أن يمدح الرجل باحسانه الى نفسه والى غيره وان يمدحه بحسن وجهه وطول قامته ويمدحه بصفات التعظيم من نحو قادر وعالم وحكيم ولا يجوز أن يحمده على ذلك وانما يحمده على احسان

يقع منه فقط .

(الفرق) بين المدح والتقريض أن المدح يكون للحي والميت، والتقريض لا يكون إلا للحي ، وخلافه التأين ولا يكون إلا للميت يقال أبه يؤبه تأينا وأصل التقريض من القرط وهو شيء يدبغ به الأديم وإذا دبغ به حسن وصلاح وزادت قيمته فشبّه مدحك للإنسان الحي بذلك كأنك تزيد في قيمته بمدحك إياه ولا يصح هذا المعنى في الميت ولهذا يقال مدح الله ولا يقال قرطه .

(الفرق) بين المدح والثناء أن الثناء مدح مكرر من قولك ثنيت الخيط إذا جعلته طاقين وثنيته بالتشديد إذا أضفت إليه خيطا آخر ومنه قوله تعالى (سبعا من المثاني) يعني سورة الحمد لأنها تكرر في كل ركعة .
(الفرق) بين الثناء والنشأ على ما قاله أبو أحمد الحسن بن عبد الله ابن سعيد رحمه الله (١) أن الثناء يكون في الخير والشر يقال أثنى عليه بخير وأثنى عليه بشر والنشأ مقصور لا يكون إلا في الشر ونحن سمعناه في الخير والشر ، والصحيح عندنا أن النشأ هو بسط القول في مدح الرجل أو ذمه وهو مثل النث في الحديث ثنا إذا نشره ويقولون جاءني ثنا خبر يريدون اتشاره واستفاضته ، وقال أبو بكر الثناء بالمد لا يكون إلا في الخير وربما استعمل في الشر والنشأ يكون في الخير والشر ، وهذا خلاف ما حكاه أبو أحمد والثناء عندنا هو بسط القول مدحا أو ذما والنشأ تكريره فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين المدح والاطراء أن الاطراء هو المدح في الوجه ومنه قولهم الاطراء يورث الغفلة يريدون المدح في الوجه والمدح يكون مواجهة وغير مواجهة .

ومما يخالف ذلك الهجو

(الفرق) بين الهجو والذم أن الذم نقيض الحمد وهما يدلان على

(١) هو شيخ المصنف وسميه ونسبه .

الفعل وحيد المكلف يدل على استحقاقه للشواب بفعله ، وذمه يدل على استحقاقه للعقاب بفعله ، والهجو نقيض المدح وهما يدلان على الفعل والصفة كهجوك الانسان بالبخل وقبح الوجه . و الفرق آخر أن الذم يستعمل في الفعل والفاعل فتقول ذمته بفعله وذممت فعله ، والهجو يتناول الفاعل والموصوف دون الفعل والصفة فتقول هجوته بالبخل وقبح الوجه ولا تقول هجوت قبحه وبخله ، وأصل الهجو في العريضة الهدم تقول هجوت البيت اذا هدمته وكان الاصل في الهجو أن يكون بعد المدح كما أن الهدم يكون بعد البناء إلا أنه كثر استعماله فجري في الوجهين .

(الفرق) بين السب والشتم أن الشتم تقبيح أمر المشنوم بالقول وأصله من الشتامة وهو قبح الوجه ورجل شتم قبيح الوجه وسبي الأسد شتيمًا لقبح منظره . والسب هو الاطتاب في الشتم والاطالة فيه واشتقاقه من السب وهي الشقة الطويلة ويقال لها سبيب أيضا وسبيب الفرس شعر ذنبه سبي بذلك لطوله خلاف العرف والسبب العمامة الطويلة فهذا هو الأصل فان استعمل في غير ذلك فهو توسع .

(الفرق) بين البهل واللعن أن اللعن هو الدعاء على الرجل بالبعد ، والبهل الاجتهاد في اللعن ، قال المبرد بهله الله ينبيء عن اجتهاد الداعي عليه باللعن ولهذا قيل للمجتهد في الدعاء المبتهل .

(الفرق) بين الشتم والسفه أن الشتم يكون حسنا وذلك اذا كان المشنوم يستحق الشتم ، والسفه لا يكون الا قبيحا وجاء عن السلف في تفسير قوله تعالى (صم بكم) إن الله وصفهم بذلك على وجه الشتم ولم يقل على وجه السفه لما قلناه .

(الفرق) بين الذم واللوم أن اللوم هو تلبية الفاعل على موقع الضرر في فعله وتهجين طريقته فيه وقد يكون اللوم على الفعل الحسن كاللوم على السخاء والذم لا يكون الا على القبيح واللوم أيضا يواجه به الملوم ، والذم قد يواجه به المذموم ويكون دونه وتقول حمدت هذا الطعام أو ذمته

وهو استعارة ولا يستعار اللوم في ذلك .

(الفرق) بين العتاب واللوم أن العتاب هو الخطاب على تضييع حقوق المودة والصداقة في الاخلال بالزيارة وترك المعونة وما يشاكل ذلك ولا يكون العتاب الا ممن له موات يمت بها فهو مفارق للوم مفارقة بينة .

(الفرق) بين اللوم والتشريب والتفنيذ أن التشريب شبيه بالتقريع والتوبيخ تقول وبخه وقرعه وثربه بما كان منه ، واللوم قد يكون لما يفعله الانسان في الحال ولا يقال لذلك تقريع وتشريب وتوبيخ ، واللوم يكون على الفعل الحسن ولا يكون التشريب الا على قبيح ، والتفنيذ تعجيز الرأي يقال فنده اذا عجز رأيه وضعفه والاسم الفند ، وأصل الكلمة الغلظ ومنه قيل للقطعة من الجبل فند ، ويجوز أن يقال التشريب الاستقصاء في اللوم والتعنيف ، وأصله من الشرب وهو شحم الجوف (١) لان البلوغ اليه هو البلوغ الى الموضع الاقصى من البدن .

(الفرق) بين قولك عابه وبين قولك لمزه ان اللمز هو أن يعيب الرجل بشيء يثمه فيه ولهذا قال تعالى (ومنهم من يلزمك في الصدقات) أي يميلك ويتهمك أنك تضعها في غير موضعها ، ولا يصح اللمز فيما لا تصح فيه التهمة ، والعيب يكون بالكلام وغيره يقال عاب الرجل بهذا القول وعاب الافاء بالكسر له ولا يكون اللمز إلا قولاً .

(الفرق) بين الهمز واللمز قال المبرد الهمز هو أن يهز الانسان بقول قبيح من حيث لا يسمع أو يحسه (٢) ويوسده على أمر قبيح أي يغريه به ، واللمز أجهر من الهمز ، وفي القرآن (همزات الشياطين) ولم يقل لمزات ، لأن مكايده الشيطان خفية ، قال الشيخ رحمه الله : المشهور عند الناس ان اللمز العيب سرا ، والهمز العيب بكسر العين وقال قتادة (يلزمك في الصدقات) يظمن عليك وهو دال على صحة القول الأول .

(١) في النسخ « الخوف » وهو تحريف . (٢) في النسخ غير منقوطة .

ومما يوصف به الكلام المستقيم

(الفرق) بين المستقيم والصحيح والصواب أن كل مستقيم صحيح وصواب وليس كل صواب وصحيح مستقيماً ، والمستقيم من الصواب والصحيح ما كان مؤلفاً ومنظوماً على سنن لا يحتاج معه إلى غيره . والمتكلمون هذا جواب مستقيم إذا كان مؤلفاً على سنن يغني عن غيره وكان مقتضياً لسؤال السائل . ولا يقولون للجواب إذا كان كلمة نحو لا ونعم مستقيم . وتقول العرب هذه كلمة صحيحة وصواب ولا يقولون كلمة مستقيمة ولكن كلام مستقيم لأن الكلمة لا تكون مؤلفة والكلام مؤلف .

(الفرق) بين المستقيم والصواب أن الصواب إطلاق الاستقامة على الحسن والصدق ، والمستقيم هو الجاري على سنن فتقول للكلام إذا كان جارياً على سنن لا تفاوت فيه أنه مستقيم وإن كان قبيحاً ، ولا يقال له صواب إلا إذا كان حسناً ، وقال سيبويه مستقيم حسن ومستقيم قبيح ومستقيم صدق ومستقيم كذب قلنا ولا يقال صواب قبيح .

(الفرق) بين الخطأ والخطأ، أن الخطأ هو أن يقصد الشيء فيصيب غيره ولا يطلق إلا في القبيح فإذا قيد جاز أن يكون حسناً مثل أن يقصد القبيح فيصيب الحسن فيقال خطأ ما أراد وإن لم يأت قبيحاً ، والخطأ تعمد الخطأ فلا يكون إلا قبيحاً والمصيب مثل المخطئ إذا أطلق لم يكن إلا مدوحاً وإذا قيد جاز أن يكون مذموماً كقولك مصيب في رمية وإن كان رمية قبيحاً فالصواب لا يكون إلا حسناً والاصابة تكون حسنة وقبيحة والخطأ في الدين لا يكون إلا عاصياً لأنه قد زل عنه لقصد غيره ، والمخطئ يخالفه لأنه قد زل عما قصد منه وكذلك يكون المخطئ من طريق الاجتهاد مطيعاً لأنه قصد الحق واجتهد في أصابته .

(الفرق) بين الخطأ والغلط، أن الغلط هو وضع الشيء في غير موضعه

ويجوز أن يكون صواباً في نفسه ، والخطأ لا يكون صواباً على وجه ، مثال ذلك أن سائلاً لو سأل عن دليل حديث الاعراض فأجيب بأنها لا تخلو من المتعاقبات ولم يوجد قبلها كان ذلك خطأ لأن الاعراض لا يصح ذلك فيها ولو أجيب بأنها على ضربين منها ما يبقى ومنها ما لا يبقى كان ذلك غلطاً ولم يكن خطأ لأن الاعراض هذه صفتها إلا أنك قد وضعت هذا الوصف لها في غير موضعه ولو كان خطأ لكان الاعراض لم تكن هذه حالها لأن الخطأ ما كان الصواب خلافاً وليس الغلط ما يكون الصواب خلافاً بل هو وضع الشيء في غير موضعه ، وقال بعضهم الغلط أن يسهى عن ترتيب الشيء وإحكامه والخطأ أن يسهى عن فعله أو أن يوقعه من غير قصد له ولكن لغيره .

(الفرق) بين اللحن والخطأ، أن اللحن صرفك الكلام عن جهته ثم صار اسماً لازماً لمخالفة الأعراب ، والخطأ إصابة خلاف ما يقصد وقد يكون في القول والفعل ، واللحن لا يكون إلا في القول تقول لحن في كلامه ولا يقال لحن في فعله كما يقال خطأ في فعله إلا على استعارة بعيدة ، ولحن القول ما دل عليه القول وفي القرآن (ولتعرفنهم في لحن القول) وقال ابن الأنباري لحن القول معنى القول ومذهبه واللحن أيضاً اللغة يقال هذا بلحن اليمين، واللحن بالتحريك الفطنة . ومنه قوله عليه السلام « فلعل بعضكم ألحن بحجته » .

(الفرق) بين خطئ اللسان وزلق اللسان، أنه يقال فلان خطئ اللسان إذا كان سفيهاً لا يبالي ما يقول وما يقال له قال أبو النجم « أخطئ والدهر كثير خطئه » أي لا يبالي ما أتى به من المصائب وأصله من استرخاء الأذن ثم استعمل فيما ذكرناه ، والزلق اللسان الذي لا يزال يسقط السقطة ولا يريد بها ولكن تجري على لسانه .

(الفرق) بين المهمل والهذيان والهذر، أن المهمل خلاف المستعمل وهو لا معنى له في اللغة التي هو مهمل فيها والمستعمل ما وضع لفائدة مفرداً

كان أو مع غيره . والهديان كلام مستعمل أخرج على وجه لا تنعقد به فائدة . والهذر الاسقاط في الكلام ولا يكون الكلام هذرا حتى يكون فيه سقط قل أو كثر ، وقال بعضهم الهذر كثرة الكلام ، والصحيح هو الذي تقدم .

ومن قبيل الكلام القسم

(الفرق) بين القسم والحلف . أن القسم أبلغ من الحلف لأن معنى قولنا أقسم بالله أنه صار ذا قسم بالله ، والقسم النصيب والمراد أن الذي أقسم عليه من المال وغيره قد أحرزه ودفع عنه الخصم بالله ، والحلف من قولك سيف حليف أي قاطع ماض فاذا قلت حلف بالله فكأنك قلت قطع المخاصمة بالله فالأول أبلغ لأنه يتضمن معنى الآخر مع دفع الخصم ففيه معنيان وقولنا حلف يفيد معنى واحدا وهو قطع المخاصمة فقط وذلك أن من أحرز الشيء باستحقاق في الظاهر فلا خصومة بينه وبين أحد فيه وليس كل من دفع الخصومة في الشيء فقد أحرزه ، واليمين اسم للقسم مستعار وذلك أنهم كانوا إذا تقاسموا على شيء تصافقوا بإيمانهم ثم كثر ذلك حتى سمي القسم يمينا .

(الفرق) بين العقد والقسم ، أن العقد هو تعليق القسم بالمقسم عليه مثل قولك والله لأدخلن الدار فتعقد اليمين بدخول الدار وهو خلاف اللغو من الايمان ، واللغو من الايمان ما لم يعقد بشيء كقولك في عرض كلامك هذا حسن والله وهذا قبيح والله .

(الفرق) بين العقد والعهد ، أن العقد أبلغ من العهد تقول عهدي إلى فلان بكذا أي ألزمته إياه وعقدت عليه وعاقدته ألزمته باستيثاق وتقول عاهد العبد ربه ولا تقول عاهد العبد ربه إذ لا يجوز أن يقال استوثق من ربه وقال تعالى (أوفوا بالعقود) وهي ما يتعاقد عليه اثنان وما يعاهد العبد ربه عليه أو يعاهده ربه على لسان نبيه عليه السلام ، ويجوز أن يكون العقد ما يعقد بالقلب واللغو ما يكون غلطا والشاهد قوله تعالى

(ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم) ولو كان العقد هو اليمين لقال تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم أي حلفتكم ولم يذكر الايمان فلما أتى بالمعقود به الذي وقع به العقد علم أن العقد غير اليمين ، وأما قول القائل ان فعلت كذا فعبدني حر فليس ذلك يبين في الحقيقة وانما هو شرط وجزاء به فمتى وقع الشرط وجب الجزاء فسي ذلك يسينا مجازا وتشبيها كان الذي يلزمه من العتق مثل ما يلزم المقسم من الحنث . وأما قول القائل عبده حر وامراته طالق فخير مثل قولك عبدي قائم الا انه ألزم نفسه في قوله عبدي حر عتق العبد فلزمه ذلك ولم يكن في قوله عبدي قائم إلزام .

(الفرق) بين العهد والميثاق، أن الميثاق توكيد العهد من قولك أوثقت الشيء اذا أحكمت شدة ، وقال بعضهم العهد يكون حالا من المتعاهدين والميثاق يكون من أحدهما .

(الفرق) بين الوعد والعهد، أن العهد ما كان من الوعد مقرونا بشرط نحو قولك ان فعلت كذا فعلت كذا وما دمت على ذلك فأنا عليه . قال الله تعالى (ولقد عهدنا الى آدم) أي أعلنناه أنك لا تخرج من الجنة ما لم تأكل من هذه الشجرة، والعهد يقتضي الوفاء والوعد يقتضي الإيجاز . ويقال نقض العهد وأخلف الوعد .

(الفرق) بين الوعد والوأي ، أن الوعد يكون مؤقتا وغير مؤقت فالمؤقت كقولهم جاء وعد ربك ، وفي القرآن (فاذا جاء وعد أولاهما) وغير المؤقت كقولهم اذا وعد زيد أخلف وإذا وعد عمرو وفى . والوأي ما يكون من الوعد غير مؤقت ألا ترى أنك تقول إذا وأى زيد أخلف أم وفى ولا تقول جاء وأى زيد كذا تقول جاء وعده .

ومن قبيل الكلام التفسير والتأويل

(الفرق) بين التأويل والتفسير، أن التفسير هو الاخبار عن أفراد آحاد الجملة ، والتأويل الاخبار بمعنى الكلام . وقيل التفسير أفراد ما انتظمه

ظاهر التزويل ، والتأويل الاخبار بفرض المتكلم بكلام ، وقيل التأويل استخراج معنى الكلام لا على ظاهره بل على وجه يحتمل مجازا أو حقيقة ومنه يقال تأويل التشابه ، وتفسير الكلام أفراد آحاد الجملة ووضع كل شيء منها موضعه ومنه أخذ تفسير الأمتعة بالماء ، والمفسر عند الفقهاء ما فهم معناه بنفسه والمجمل ما لا يفهم المراد به الا بغيره ، والمجمل في اللغة ما يتناول الجملة ، وقيل المجمل ما يتناول جملة الاشياء أو ينسب عن الشيء على وجه الجملة دون التفصيل ، والأول هو العموم وما شاكه لأن ذلك قد سمي مجملا من حيث يتناول جملة مسميات ، ومن ذلك قيل أجملت الحساب ، والثاني هو ما لا يمكن أن يعرف المراد به خلاف المفسر والمفسر ما تقدم له تفسير ، وغرض الفقهاء غير هذا وإنما سموا ما يفهم المراد منه بنفسه مفسرا لما كان يتبين كما يتبين ما له تفسير ، وأصل التأويل في العربية من إلت الى الشيء أوول اليه اذا صرت اليه ، وقال تعالى (وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم) ولم يقل تفسيره لأنه أراد ما يؤول من التشابه الى المحكم .

(الفرق) بين الشرح والتفصيل، أن الشرح بيان المشروح وإخراجه من وجه الاشكال الى التجلي والظهور، ولهذا لا يستعمل الشرح في القرآن، والتفصيل هو ذكر ما تتضمنه الجملة على سبيل الافراد، ولهذا قال تعالى (ثم فصلت من لدن حكيم خبير) ولم يقل شرحت ، وفرق آخر أن التفصيل هو وصف آحاد الجنس وذكرها معا وربما احتاج التفصيل الى الشرح والبيان والشيء لا يحتاج الى نفسه .

(الفرق) بين التفصيل والتقسيم، أن في التفصيل معنى البيان عن كل قسم بما يزيد على ذكره فقط ، والتقسيم يحتمل الأمرين ، والتقسيم يفتح المعنى والتفصيل يتم بيانه .

(الفرق) بين القرآن والفرقان، أن القرآن يفيد جمع السور وضم بعضها الى بعض ، والفرقان يفيد أنه يفرق بين الحق والباطل والمؤمن

والكافر .

ومن قبيل القول السلام والتحية

(الفرق) بين السلام والتحية، أن التحية أعم من السلام، وقال المبرد يدخل في التحية حياك الله ولك البشرى ولقيت الخير ، وقال أبو هلال أيده الله تعالى ولا يقال لذلك سلام إنما السلام قواك سلام عليك ، ويكون السلام في غير هذا الوجه السلامة مثل الضلال والضلالة والجلال والجلالة ، ومنه دار السلام أي دار السلامة وقيل دار السلام أي دار الله . والسلام اسم من أسماء الله ، والتحية أيضا الملك ومنه قولهم التحيات لله .

ومن الكلام الخاص

(الفرق) بين الخاص والخصوص أن الخصوص يكون فيما يراد به بعض ما ينطوي عليه لفظه بالوضع ، والخاص ما اختص بالوضع لا بارادة ، وقال بعضهم الخصوص ما يتناول بعض ما يتضمنه العموم أو جرى مجرى العموم من المعاني ، وأما العموم فما استغرق ما يصلح أن يستغرقه وهو عام ، والعموم لفظ مشترك يقع على المعاني والكلام ، وقال بعضهم الخاص ما يتناول أمرا واحدا بنفس الوضع ، والخصوص أن يتناول شيئا دون غيره وكان يصح أن يتناوله وذلك الغير .

(الفرق) بين العام والمبهم أن العام يشتمل على أشياء والمبهم يتناول واحد الأشياء لكن غير معين الذات فقولنا شيء مبهم وقولنا الأشياء عام . (الفرق) بين التخصيص والنسخ، أن التخصيص هو ما دل على أن المراد بالكلمة بعض ما تناولته دون بعض ، والنسخ ما دل على أن مثل الحكم الثابت بالخطاب زائل في المستقبل على وجه لسواه لكان ثابتا ، ومن حق التخصيص أن لا يدخل إلا فيما يتناوله اللفظ ، والنسخ يدخل في النص على عين والتخصيص ما لا يدخل فيه ، والتخصيص يؤذن بأن المراد بالعموم عند الخطاب ما عداه ، والنسخ يحقق أن كل ما يتناوله

اللفظ مراد في حال الخطاب وان كان غيره مرادا فيما بعد ، والنسخ في الشريعة لا يقع بأشياء يقع بها التخصيص ، والتخصيص لا يقع ببعض ما يقع به النسخ فقد بان لك مخالفة أحدهما للآخر في الحد والحكم جميعا ، وتساويهما في بعض الوجوه لا يوجب كون النسخ تخصيصا .

(الفرق) بين النسخ والبداء أن النسخ رفع حكم تقدم بحكم ثان أوجبه كتاب أو سنة ولهذا يقال ان تحريم الخمر وغيرها مما كان مطلقا في العقل نسخ لا باحة ذلك لان إباحته عقلية ولا يستعمل النسخ في العقليات ، والبداء أصله الظهور تقول بدا لي الشيء اذا ظهر وتقول بدا لي في الشيء اذا ظهر لك فيه رأي لم يكن ظاهرا لك فتركته لأجل ذلك ، ولا يجوز على الله البداء لكونه عالما لنفسه ، وما ينسخه من الأحكام ويثبتها إنما هو على قدر المصالح لا أنه يبدو له من الأحوال ما لم يكن باديا ، والبداء هو أن تأمر المكلف الواحد بنفس ما تنهاه عنه على الوجه الذي تنهاه عنه والوقت الذي تنهاه فيه عنه وهذا لا يجوز على الله لأنه يدل على التردد في الرأي ، والنسخ في الشريعة لفظة منقولة عما وضعت له في أصل اللغة كسائر الاسماء الشرعية مثل الفسق والنفاق ونحو ذلك ، وأصله في العربية الإزالة ألا تراهم قالوا نسخت الريح الآثار فان قلت إن الريح ليست بمزيل لها على الحقيقة قلنا : اعتقد أهل اللغة أنها مزيل لها كاعتقادهم أن الصنم إله .

(الفرق) بين فحوى الخطاب ودليل الخطاب أن فحوى الخطاب ما يعقل عند الخطاب لا بلفظه كقوله تعالى (ولا تقل لهما أف) فالمنع من ضربهما يعقل عند ذلك ، ودليل الخطاب هو أن يعلق بصفة الشيء أو بعدد أو بحال أو غاية فما لم يوجد ذلك فيه فهو بخلاف الحكم فالصفة قوله في سائبة الغنم الزكاة فيه دليل على أنه ليس في المعلوفة زكاة . والعدد تعليق الحد بالشائين فيه دليل على سقوط ما زاد عليه . والغاية قوله تعالى (حتى يطهرن) فيه دليل على أن الوطء قبل ذلك محظور .

والحال مثل ما روي أن يعلى بن أمية قال لعمر : ما لنا تقصر وقدامنا يعني الصلاة، فقال عمر تعجبت مما تعجبت منه . وسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ، وهذا مذهب بعض الفقهاء ، وآخرون يقولون ان جميع ذلك يعرف بدلائل أخر دون دلائل الخطاب المذكورة ههنا ، وفيه كلام كثير ليس هذا موضع ذكره ، والدليل لو قرن به دليل لم يكن مناقضة ولو قرن باللفظ فحواء لكان ذلك مناقضة ألا ترى أنه لو قال في سائمة الغنم الزكاة وفي المعلوفة الزكاة لم يكن تناقضا ولو قال فلا تقل لهما أف واضربهما لكان تناقضا وكذلك لو قال هو مؤتمن على قنطار ثم قال يخسون في الدرهم يعد تناقضا وقوله تعالى (ولا تظلمون فتيلا) يدل فحواء على نفي الظلم فيما زاد على ذلك ودلالة هذا كدلالة النص لأن السامع لا يحتاج في معرفته الى تأمل ، وأما قوله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) فمعناه فافطر بعده ، وقد جعله بعضهم فحوى الخطاب وليس ذلك بفحوى عندهم ولكنه من باب الاستدلال . ألا ترى أنك لو قرنت به فحواء لم يكن تناقضا، فأما قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فانه يدل على المراد بفائدته لا بصريحه ولا فحواء وذلك أنه لما ثبت أنه زجر أفاد أن القطع هو لاجل السرقة وكذلك قوله تعالى (الزانية والزاني) .

(الفرق) بين البيان والفائدة قال علي بن عيسى ما ذكر ليعرف به غيره فهو البيان كقولك غلام زيد وإنما ذكر زيد ليعرف به الغلام فهو للبيان وقولك ضربت زيدا إنما ذكر زيد ليعرف أن الضرب وقع به فذكر ليعرف به غيره، والفائدة ما ذكر ليعرف في نفسه نحو قولك : قام زيد إنما ذكر قام ليعرف أنه وقع القيام ، وأما معتمد البيان فهو الذي لا يصح الكلام إلا به نحو قولك ذهب زيد فذهب معتمد الفائدة ومعتمد البيان ، وأما الزيادة في البيان فهو البيان الذي يصح الكلام دونه وكذلك الزيادة

في الفائدة هي التي يصح الكلام دونها نحو الحال في قولك مر زيد
 ضاحكا والبيان قولك أعطيت زيدا درهما فعلى هذا يجري البيان والفائدة
 ومعتمد الفائدة والحال أبدا للزيادة في الفائدة فالمفعول الذي ذكر فاعله
 للزيادة في البيان فأما الفاعل فهو معتمد البيان وكذلك ما لم يسم فاعله
 وقولك قام زيد معتمد الفائدة فإذا كان صفة فهو للزيادة في البيان نحو
 قولك مررت برجل قام فهو هنا صفة مذكورة للزيادة في البيان .

(الفرق) بين عطف البيان وبين الصفة أن عطف البيان يجري مجرى
 الصفة في أنه تبين للأول ويتبعه في الاعراب كقولك مررت بأخيك زيد إذا
 كان له أخوان أحدهما زيد والآخر عمرو فقد بين قولك زيد أي الأخوين
 مررت به ، والفرق بينهما أن عطف البيان يجب بمعنى إذا كان غير الموصوف
 به عليه كان له مثل صفته وليس كذلك الاسم العلم الخالص لأنه لا يجب
 بمعنى لو كان غيره على مثل ذلك المعنى استحق مثل اسمه مثال ذلك
 مررت بزيد الطويل فالطويل يجب بمعنى الطول وإن كان غير الموصوف
 على مثل هذا المعنى وجب له صفة طويل وأما زيد فيجب المسمى به من
 غير معنى لو كان لغيره لوجب له مثل اسمه إذ لو وافقه غيره في كل شيء
 لم يجب أن يكون زيدا كما لو وافقه في كل شيء لوجب أن يكون له مثل
 صفته ولا يجب أن يكون له مثل اسمه .

قال (١) أبو هلال أيدى الله والبيان عند المتكلمين الدليل الذي تبين
 به الأحكام ، ولهذا قال أبو علي وأبو هاشم رحمهما الله : الهداية هي
 الدلالة والبيان فجعلوا الدلالة والبيان واحدا ، وقال بعضهم هو العلم
 الحادث الذي يتبين به الشيء ، ومنهم من قال : البيان حصر القول دون
 ما عداه من الأدلة ، وقال غيره : البيان هو الكلام والخط والإشارة ، وقيل
 البيان هو الذي أخرج الشيء من حيز الاشكال إلى حد التجلي ، ومن قال

(١) من هنا إلى قوله « الفرق بين النجوى والسر » غير موجود في نسخة
 التيمورية .

هو الدلالة، ذهب إلى أنه يتوصل بالدلالة الى معرفة المدلول عليه، والبيان هو ما يصح أن يتبين به ما هو بيان له ، وكذلك يقال ان الله قد بين الاحكام بأن دل عليها بنصية الدلالة في الحكم المظهر ظنا وكذلك يقال للمدلول عليه قد بان، ويوصف الدال بأنه يبين، وتوصف الأمارات الموصلة الى غلبة الظن بأنها بيان كما يقال انها دلالة تشبيها لها بما يوجب العلم من الأدلة .

ومن قبيل الكلام المنازعة

(الفرق) بين النجوى والسر أن النجوى اسم للكلام الخفي الذي تناجي به صاحبك كأنك ترفعه عن غيره وذلك أن أصل الكلمة الرفعة ، ومنه النجوة من الأرض ، وسمي تكليم الله تعالى موسى عليه السلام مناجاة، لأنه كان كلاما أخفاه عن غيره، والسر إخفاء الشيء في النفس، ولو اختفى بستر أو وراء جدار لم يكن سرا ، ويقال في هذا الكلام سر تشبيها بما يخفى في النفس، ويقال سري عند فلان تريد ما يخفيه في نفسه من ذلك ولا يقال نجواي عنده، وتقول لصاحبك : هذا سر ألقه اليك تريد المعنى الذي تخفيه في نفسك ، والنجوى تتناول جملة ما يتناجى به من الكلام ، والسر يتناول معنى ذلك وقد يكون السر في غير المعاني مجازا تقول فعل هذا سرا وقد أسر الأمر ، والنجوى لا تكون الا كلاما .

(الفرق) بين القراءة والتلاوة أن التلاوة لا تكون الا لكلمتين فصاعدا ، والقراءة تكون للكلمة الواحدة يقال قرأ فلان اسمه ولا يقال تلا اسمه وذلك أن أصل التلاوة اتباع الشيء يقال تلاه اذا تبعه فتكون التلاوة في الكلمات يتبع بعضها بعضا ولا تكون في الكلمة الواحدة اذ لا يصح فيه التلو .

(الفرق) بين إلا ولكن أن الاستثناء هو تخصيص صيغة عامة فأما لكن فهي تحقيق اثبات بعد نفي أو نفي بعد اثبات تقول ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني، وأتى عمرو لكن زيد لم يأت، فهذا أصل لكن، وليس

باستثناء في التحقيق، وقال ابن السراج الاستثناء هو إخراج بعض من كل .
(الفرق) بين المنازعة والمطالبة أن المطالبة تكون بما يعرف به المطلوب
أخبرت أن الضرب قد استوفى القوم ثم قلت وعمرا فعمرو غير القوم
والفعل الواقع به غير الفعل الواقع بالقوم وانما أشركته معهم فسي فعل
ثان وصل اليه منك وليس هذا حكم الاستثناء لالك تمنع في الاستثناء أن
يصل فعلك الى جميع المذكور .

ومن قبيل الكلام المنازعة

(الفرق) بين المنازعة والمطالبة أن المطالبة تكون بما يعرف به المطلوب
كالمطالبة بالدين ولا تقع إلا مع الاقرار به وكذلك المطالبة بالحجة على
الدعوى والدعوى قول يعترف به المدعي ، والمنازعة لا تكون إلا فيما
ينكر المطلوب ولا يقع فيما يعترف به الخصمان منازعة .

(الفرق) بين المعارضة والالزام أن كل معارضة الزام وليس كل
الزام معارضة ألا ترى أن قولك لمن أنكر حدوث الأجسام ما أنكرت أنها
سابقة للحوادث الزام وليس بمعارضة ، والمعارضة أن تبدأ بما في عرض
المسألة وبما في رأيه ثم تأتي بالمسألة فتجمع بينهما وبين ذلك إما بعلة أو
بغير علة . . فالمعارضة بالعلة كقولك إن كان الله تعالى يفعل الجور فلا
يكون الجور لأنه القادر المالك، والمعارضة على غير علة نحو قولنا لمن
يقول إن السواد والحركة جسم ما أنكرت أن البياض والسكون أيضا
جسم .

(الفرق) بين المعارضة وإجراء العلة في المعلول أن المطالب بإجراء
العلة في المعلول يبدأ بتقرير خصمه على جهة الاحتلال ثم يأتي بالموضع
الذي رام أن يجري فيه كما تقول لأصحاب الصفات إذا قلتهم إن كل
موجود لم يكن غير الله محبث فقولوا إن صفاته محدثة لأنها ليست هي
الله ، وكذلك قولك للملحد إذا قلت إن الأجسام قديمة لأن قدمها متصور
في العقل فلا يتصور في العقل ما لا حقيقة له .

(الفرق) بين المسألة والفتيا أن المسألة عامة في كل شيء والفتيا سؤال عن حادثة ، وأصله من الفتاء وهو الشباب والفتى الشاب والفتاة الشابة وتقول للامة وإن كانت عجوزا فتاة لأنها كالصغيرة في أنها لا توقر توقير الكبيرة ، والفتوة حال الفرة والحداثة ، وقيل للمسألة عن حادثة فتيا لأنها في حالة الشابة في أنها مسألة عن شيء حدث .

(الفرق) بين المعارضة وقلب المسألة أن قلب المسألة هو الرجوع على السائل بمثل مطالبته في مذهب له يلزمه فيه مثل الملك كقولنا للسحيرة اذا قالوا إن الفاعل في الشاهد لا يكون الا جسما فلما كان الله فاعلا وجب أن يكون جسما ما أنكرتم اذا كان الفاعل في الشاهد لا يكون الا محدثا مربوبا أي لا يكون في الغائب الا كذلك ، وقلب المسألة يكون بعد الجواب فاذا كان قبل الجواب كان ظلما إلا أن يجعل على صيغة الجواب. والمعارضة هو أن يذكر المذهبين جميعا فيجمع بينهما ، وقلب السؤال لا يكون الا ذكر مذهب واحد .

(الفرق) بين الابلاغ والأداء أن الأداء إيصال الشيء على ما يجب فيه ، ومنه أداء الدين ، فلان حسن الأداء لما يسمع وحسن الأداء للقراءة. والابلاغ إيصال ما فيه بيان للافهام ومنه البلاغة وهي إيصال المعنى الى النفس في أحسن صورة .

(الفرق) بين الابلاغ والايصال أن الابلاغ أشد اقتضاء للمنتهي اليه من الايصال لانه يقتضي بلوغ فهمه وعقله كالبلادة التي تصل الى القلب ، وقيل الابلاغ اختصار الشيء على جهة الانتهاء ومنه قوله تعالى (ثم أبلغه مأمنه) .

(الفرق) بين الاسم العربي والاسم الشرعي أن الاسم الشرعي ما نقل عن أصله في اللغة فسي به فعل أو حكم حدث في الشرع نحو الصلاة والزكاة والصوم والكفر والايمان والاسلام وما يقرب من ذلك وكانت هذه أسماء تجري قبل الشرع على أشياء ثم جرت في الشرع على أشياء

آخر وكثر استعمالها حتى صارت حقيقة فيها وصار استعمالها على الأصل مجازا ألا ترى أن استعمال الصلاة اليرم في الدعاء مجاز وكان هو الأصل. والاسم العرفي ما نقل عن بابه بعرف الاستعمال نحو قولنا دابة وذلك أنه قد صار في العرف إسم لبعض ما يدب وكان في الأصل إسم لجميعه وكذلك الغائط كان إسم للمسطن من الأرض ثم صار في العرف إسم لقضاء الحاجة حتى ليس يعقل عند الإطلاق سواء ، وعند الفقهاء أنه إذا ورد عن الله خطاب قد وقع في اللغة لشيء واستعمل في العرف لغيره ووضع في الشرع لآخر فالواجب حمله على ما وضع في الشرع لأن ما وضع له في اللغة قد انتقل عنه وهو الأصل فما استعمل فيه بالعرف أولى بذلك وإذا كان الخطاب في العرف لشيء وفي اللغة بخلافه وجب حمله على العرف لأنه أولى كما أن اللفظ الشرعي يحمله على ما عدل عنه وإذا حصل الكلام مستعملا في الشريعة أولى على ما ذكر قبل ، وجميع أسماء الشرع تحتاج إلى بيان نحو قوله تعالى (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) إذ قد عرف بدليل أنه أريد بها غير ما وضعت له في اللغة وذلك على ضربين أحدهما يراد به ما لم يوضع له الية نحو الصلاة والزكاة ، والثاني يراد به ما وضع له في اللغة لكنه قد جعل إسم في الشرع لما يقع منه على وجه مخصوص أو يبلغ حدا مخصوصا فصار كأنه مستعمل في غير ما وضع له وذلك نحو الصيام والوضوء وما شاكله .

(الفرق) بين بلى ونعم أن بلى لا تكون إلا جوابا لما كان فيه حرف جحد كقوله تعالى (ألسن بربكم قالوا بلى) وقوله عز وجل (ألم يأتكم رسل منكم) ثم قال في الجواب (قالوا بلى) ، ونعم تكون للاستفهام بلا جحد كقوله تعالى (فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم) وكذلك جواب الخبر إذا قال قد فعلت ذلك قلت نعم لمعري قد فعلته . وقال الفراء وإنما امتنعوا أن يقولوا في جواب الجحود نعم لأنه إذا قال الرجل مالك عليّ شيء ، فلو قال الآخر نعم ، كان صدقه ، كأنه قال نعم ليس لي عليك

شيء وإذا قال بلى فانما هو رد لكلام صاحبه أي بلى لي عليك شيء
فلذلك اختلف بلى ونعم •

(الفرق) بين الوسوسة والنزع أن النزع هو الاغواء بالوسوسة
وأكثر ما يكون عند الغضب، وقيل أصله للازعاج بالحركة الى الشر ويقال
هذه نزعة من الشيطان للخصلة الداعية الى الشر ، وأصل الوسوسة
الصوت الخفي ومنه يقال لصوت الحلى وسواس ، وكل صوت لا يفهم
تفصيله لخفائه وسوسة ووسواس وكذلك ما وقع في النفس خفيا ، وسمى
الله تعالى الموسوس وسواسا بالمصدر في قوله تعالى : (من شر الوسواس
الخناس) •



مركز تحقيقات كليات علوم إسلامي

الباب الثالث

في الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال ، وبين النظر والتأمل
وبين النظر والرؤية ، وما يجري مع ذلك

(الفرق) بين الدلالة والدليل أن الدلالة تكون على أربعة أوجه أحدها ما يمكن أن يستدل به قصد فاعله ذلك أو لم يقصد ، والشاهد أن أفعال البهائم تدل على حدوثها وليس لها قصد إلى ذلك والأفعال المحكمة دلالة على علم فاعلها ، وإن لم يقصد فاعلها أن تكون دلالة على ذلك ، ومن جعل قصد فاعل الدلالة شرطا فيها احتج بأن اللص يستدل بأثره عليه ولا يكون أثره دلالة لأنه لم يقصد ذلك فلو وصف بأنه دلالة لوصف هو بأنه دال على نفسه وليس هذا بشيء لانه ليس بمنكر في اللغة أن يسمى أثره دلالة عليه ولا أن يوصف هو بأنه دال على نفسه بل ذلك جائز في اللغة معروف يقال قد دل الحارب على نفسه بركوبه الرمل ويقال أسلك الحزن لأنه لا يدل على نفسك ويقولون استدللنا عليه بأثره وليس له أن يحصل هذا على المجاز دون الحقيقة الا بدليل ولا دليل ، والثاني العبارة عن الدلالة، يقال للمسؤول أعد دلائلك ، والثالث الشبهة، يقال دلالة المخالف كذا أي شبهته ، والرابع الامارات يقول الفقهاء الدلالة من القياس كذا والدليل فاعل الدلالة، ولهذا يقال لمن يتقدم القوم في الطريق دليل، إذ كان يفعل من التقدم ما يستدلون به ، وقد تسمى الدلالة دليلا مجازا ، والدليل

أيضا فاعل الدلالة مشتق من فعله . ويستعمل الدليل في العبارة والأمانة ولا يستعمل في الشبه ، والشبهة هي الاعتقاد الذي يختار صاحبه الجهل أو ينسج من اختيار العلم وتسمى العبارة عن كيفية ذلك الاعتقاد شبهة أيضا . وقد سمي المعنى الذي يمتد عند ذلك الاعتقاد شبهة . فيقال هذه الحيلة شبهة لقوم اعتقدوها معجزة .

(الفرق) بين الدلالة والشبهة فيما قال بعض المتكلمين ان النظر في الدلالة يوجب العلم ، والشبهة يعتد عندها أنها دلالة فيختار الجهل . لا لمكان الشبهة ولا للنظر فيها ، والاعتقاد هو الشبهة في الحقيقة لا المنظور فيه .

(الفرق) بين الدلالة والأمانة أن الدلالة عند شيوخنا ما يؤدي النظر فيه الى العلم ، والأمانة ما يؤدي النظر فيه الى غلبة الظن لنحو ما يطلب به من جهة القبلة ويعرف به جزاء الصيد وقيم المتلفات ، والظن في الحقيقة ليس يجب عن النظر في الأمانة لوجوب النظر عن العلم في الدلالة وانما يختار ذلك عنده فالأمانة في الحقيقة ما يختار عنده الظن ، ولهذا جاز اختلاف المجتهدين مع علم كل واحد منهم بالوجه الذي منه خالفه صاحبه كاختلاف الصحابة في مسائل الجسد واختلاف آراء ذوي الرأي في الحروب وغيرها مع تقاربهم في معرفة الامور المتعلقة بذلك ، ولهذا تستعمل الأمانة فيما كان عقليا وشرعيا .

(الفرق) بين الدلالة والحجة قال بعض المتكلمين الادلة تنقسم أقساما وهي دلالة العقل ودلالة الكتاب ودلالة السنة ودلالة الاجماع ودلالة القياس ودلالة العقل ضربان أحدهما ما أدى النظر فيه الى العلم بسوى المنظور فيه أو بصفة لغيره ، والآخر ما يستدل به على صفة له أخرى وتسمى طريقة النظر ولا تسمى دلالة لأنه يبعد أن يكون الشيء دلالة على نفسه أو على بعض صفات نفسه فلا يبعد أن يكون يدل على غيره وكل ذلك يسمى حجة فافترقت الحجة والدلالة من هذا الوجه ، وقال قوم لا

يسيان حجة ودلالة الا بعد النظر فيها واذا قلنا حجة الله ودلالة الله فالمراد أن الله نصبهما واذا قلنا حجة العقل ودلالة العقل فالمراد أن النظر فيها يفضي الى العلم من غير افتقار الى أن ينصبهما ناصب، وقال غيره الحجة هي الاستقامة في النظر والمضي فيه على سنن مستقيم من رد الفرع الى الاصل وهي مأخوذة من الحجة وهي الطريق المستقيم وهذا هو فعله المستدل وليس من الدلالة في شيء ، وتأثير الحجة في النفس كتأثير البرهان فيها وانما تنفصل الحجة من البرهان لأن الحجة مشتقة من معنى الاستقامة في القصد حج يحج اذا استقام في قصده ، والبرهان لا يعرف له اشتقاق وينبغي أن يكون لغة مفردة .

(الفرق) بين الاحتجاج والاستدلال أن الاستدلال طلب الشيء من جهة غيره ، والاحتجاج هي الاستقامة في النظر على ما ذكرنا سواء كان من جهة ما يطلب معرفته أو من جهة غيره .

(الفرق) بين دلالة الكلام ودلالة البرهان أن دلالة البرهان هي الشهادة للسقالة بالصحة، ودلالة الكلام احضاره المعنى النفيس من غير شهادة له بالصحة إلا أن يتضمن بعض الكلام دلالة البرهان فيشهد بصحة المقالة ، ومن الكلام ما يتضمن دلالة البرهان ومنه ما لا يتضمن ذلك إذ كل برهان فانه يمكن أن يظهر بالكلام كما أن كل معنى يمكن ذلك فيه ، والاسم دلالة على معناه وليس برهانا على معناه وكذلك هداية الطريق دلالة عليه وليس برهانا عليه ، فتأثير دلالة الكلام خلاف تأثير دلالة البرهان .

(الفرق) بين الاستدلال والدلالة أن الدلالة ما يمكن الاستدلال به ، والاستدلال فعل المستدل ولو كان الاستدلال والدلالة سواء لكان يجب أن لو صنع جميع المكلفين للاستدلال على حدث العالم أن لا يكون في العالم دلالة على ذلك .

(الفرق) بين الدلالة والعلامة أن الدلالة على الشيء ما يمكن كل

ناظر فيها أن يستدل بها عليه كالعالم لما كان دلالة على الخالق كان دالا عليه لكل مستدل به ، وعلامة الشيء ما يعرف به المعلم له ومن شاركه في معرفته دون كل واحد كالحجر تجعله علامة لدفين تدفنه فيكون دولة لك دون غيرك ولا يمكن غيرك أن يستدل به عليه الا اذا وافقته على ذلك كالتصديق تجعله علامة لمجيء زيد فلا يكون ذلك دلالة إلا لمن يوافقك عليه، ثم يجوز أن تزيل علامة الشيء بينك وبين صاحبك، فتخرج من أن تكون علامة له، ولا يجوز أن تخرج الدلالة على الشيء من أن تكون دلالة عليه فالعلامة تكون بالوضع والدلالة بالاقتضاء .

(الفرق) بين العلامة والآية أن الآية هي العلامة الثابتة من قولك تأيت بالمكان اذا تحبست به وثبت قال الشاعر :

وعلمت أن ليست بدار ثابتة فكصفقة بالكف كان رقادي
أي ليست بدار تحبس وتثبت، وقال بعضهم أصل آية آية ولكن
لما اجتمعت يا آن قلبوا (١) احداها ألفا كراهة التضعيف وجاز ذلك لأنه
اسم غير جار على فعل .

(الفرق) بين العلامة والأثر أن أثر الشيء يكون بعده ، وعلامته تكون قبله تقول الغيوم والرياح علامات المطر ومدافع السيول آثار المطر .
دلالة عليه وليس برهانا عليه فتأثير دلالة الكلام خلاف تأثير دلالة (الفرق) بين العلامة والسمة أن السمة ضرب من العلامات مخصوص وهو ما يكون بالنار في جسد حيوان مثل سيات الابل وما يجري مجراها وفي القرآن (سنسمه على الخرطوم) وأصلها التأثير في الشيء ومنه الوسمي (٢) لأنه يؤثر في الأرض أثرا ، ومنه الموسم لما فيه من آثار أهله والوسمة (٣) معروفة سميت بذلك لتأثيرها فيما يخضب بها .
(الفرق) بين الدلالة والبرهان أن البرهان لا يكون الا قولاً يشهد

(١) في التيمورية « قلبت » .

(٢) هو أول المطر . (٣) نبت يخضب به الشعر .

بصحة الشيء ، والدلالة تكون قولاً تقول العالم دلالة على القديم وليس العالم قولاً ، وتقول دلالتى على صحة مذهبي كذا فتأتي بقول تحتج به على صحة مذهبك ، وقال بعض العلماء البرهان بيان يشهد بمعنى آخر حق في نفسه وشهادته مثال ذلك أن الاخبار بأن الجسم محدث هو بيان بأن له محدثاً والمعنى الأول حق في نفسه ، والدليل ما ينشأ عن معنى من غير أن يشهد بمعنى آخر وقد ينشأ عن معنى يشهد بمعنى آخر فالدليل أهم . وسمت من يقول البرهان ما يقصد به قطع حجة الخصم فارسي معرب وأصله بران أي اقطع ذاك ومنه البرهة وهي القطعة من الدلالة ولا يعرف صحة ذلك ، وقال علي بن عيسى : الدليل يكون وضعياً قد يمكن أن يجعل على خلاف ما جعل عليه نحو دلالة الاسم على المسمى ، وأما دلالة البرهان فلا يمكن أن توضع دلالة على خلاف ما هي دلالة عليه نحو دلالة الفعل على الفاعل لا يمكن أن تجعل دلالة على أنه ليس بفاعل .

مرزوقية كوتور علوم سدي

(الفرق) بين الأمانة والعلامة أن الأمانة هي العلامة الظاهرة، ويدل على ذلك أصل الكلمة وهو الظهور ، ومنه قيل أمر الشيء إذا كثر ومع الكثرة ظهور الشأن ، ومن ثم قيل الأمانة لظهور الشأن ، وسميت المشورة أمارة لأن الرأي يظهر بها وائتمر القوم إذا تشاوروا قال الشاعر

★ فقيم الامار فيكم والامار ★

(الفرق) بين العلامة والرسم أن الرسم هو إظهار الاثر في الشيء ليكون علامة فيه ، والعلامة تكون ذلك وغيره ألا ترى أنك تقول علامة مجيء زيد تصفيق عمرو وليس ذلك بأثر .

(الفرق) بين الرسم والختم أن الختم ينشأ عن إتمام الشيء وقطع فعله وعمله تقول ختمت القرآن أي أتممت حفظه وقرأته وقطعت قراءته وختمت الكبر لانه آخر ما يفعل به لحفظه ولا ينشأ الرسم عن ذلك وإنما الرسم إظهار الاثر بالشيء ليكون علامة فيه وليس يدل على تمامه ألا ترى

أنك تقول ختمت القرآن ولا تقول رسمته فإن استعمل الرسم في موضع الختم في بعض المواضع فلنقرب معناه من معناه ، والاصل في الختم ختم الكتاب لأنه يقع بعد الفراغ منه ومنه قوله تعالى (اليوم نختم على أفواههم) منع وقوله تعالى (ختم الله على قلوبهم) ليس بمنع ولكنه ذم بأنها كالممنوعة من قبول الحق على أن الرسم فارسي معرب لا أصل له في العربية فيجوز أن يكون بمعنى الختم لا فرق بينهما لأنها لغتان .

(الفرق) بين الختم والطبع أن الطبع أثر يثبت في المطبوع ويلزمه فهو يفيد من معنى الثبات وال لزوم ما لا يفيد الختم ، ولهذا قيل طبع الدرهم طبعاً وهو الأثر الذي يؤثر فيه فلا يزول عنه ، كذلك أيضاً قيل طبع الإنسان لأنه ثابت غير زائل ، وقيل طبع فلان على هذا الخلق إذا كان لا يزول عنه ، وقال بعضهم الطبع علامة تدل على كنه الشيء قال وقيل طبع الإنسان لدلالته على حقيقة مزاجه من الحرارة والبرودة قال وطبع الدرهم علامة جوازه .

(الفرق) بين العلة والدلالة أن كل علة مطردة منعكسة وليس كل دلالة تطرد وتنعكس ألا ترى أن الدلالة على حدث الأجسام هي استحالة خلوها عن الحوادث وليس ذلك بمطرد في كل محدث لأن العرض محدث ولا تحله الحوادث ، والعلة في كون المتحرك متحركاً هي الحركة وهي مطردة في كل متحرك وتنعكس فليس بشيء يحدث فيه حركة إلا وهو متحرك ولا متحرك إلا وفيه حركة .

(الفرق) بين العلة والسبب أن من العلة ما يتأخر عن المعلول كالربح وهو علة التجارة يتأخر ويوجد بعدها والدليل على أنه علة لها أنك تقول إذا قيل لك لم تتجر قلت للربح . وقد أجمع أهل العربية أن قول القائل لم مطالبة بالعلة لا بالسبب فإن قيل ما أنكرت أن الربح علة لحسن التجارة وسبب له أيضاً ، قلنا أول ما في ذلك أنه يوجب أن كل تجارة فيها ربح حسنة لأنه قد حصل فيها علة الحسن كما أن كل ما حصل فيه ربح فهو

تجارة ، والسبب لا يتأخر عن مسببه على وجه من الوجوه ألا ترى أن الرمي الذي هو سبب لذهاب السهم لا يجوز أن يكون بعد ذهاب السهم ، والعلة في اللغة ما يتغير حكم غيره به ومن ثم قيل للعرض علة لأنه يغير حال المريض ويقال للداعي الى الفعل علة له تقول فعلت كذا لعله كذا ، وعند بعض المتكلمين أن العلة ما توجب حالا لغيره كالكون والقدره ولا تقول ذلك في السواد لما لم يوجب حالا ، والعلة في الفقه ما تعلق الحكم به من صفات الأصل المنصوص عليه عند القاييس .

(الفرق) بين السبب والشرط أن السبب يحتاج اليه في حدوث المسبب ولا يحتاج اليه في بقاءه ألا ترى أنه قد يوجد المسبب والسبب معدهوم وذلك نحو ذهاب السهم يوجد مع عدم الرمي ، والشرط يحتاج اليه في حال وجود المشروط وبقائه جميعا نحو الحياة لما كانت شرطا في وجود القدرة لم يجز أن تبقى القدرة مع عدم الحياة .

(الفرق) بين السبب والآلة أن السبب يوجب الفعل والآلة لا توجهه ، والآلة هي التي يحتاج اليها بعض الفاعلين دون بعض فلا ترجع الى حسن الفعل وهي كاليد والرجل .

(الفرق) بين النظر والاستدلال أن الاستدلال طلب معرفة الشيء من جهة غيره والنظر طلب معرفته من جهته ومن جهة غيره ، ولهذا كان النظر في معرفة القادر قادرا من جهة فعله استدلالا ، والنظر في حدوث الحركة ليس باستدلال ، وحد النظر طلب ادراك الشيء من جهة البصر او الفكر ويحتاج في ادراك المعنى الى الامرين جميعا كالتأمل للخط الدقيق بالبصر أولا ثم بالفكر لأن إدراك الخط الدقيق التي بها يقرأ طريق الى ادراك المعنى وكذلك طريق الدلالة المؤدية الى العلم بالمعنى ، وأصل النظر المقابلة فالنظر بالبصر الاقبال به نحو المبصر ، والنظر بالقلب الاقبال بالفكر نحو المفكر فيه ، ويكون النظر باللمس ليدري اللين من الخشونة ، والنظر الى الانسان بالرحمة هو الاقبال عليه بالرحمة ، والنظر

نحو ما يتوقع والانظار الى مدة هو الاقبال بالنظر نحو المتوقع ، والنظر بالأمل هو الاقبال به نحو المأمول ، والنظر من الملك لرعيته هو إقباله نحوهم بحسن السياسة ، والنظر في الكتاب بالعين والفكر هو الاقبال نحوه بهما ، ونظر الدهر اليهم أي أهلكهم وهو إقباله نحوهم بشدائده ، والنظر المثل فانك اذا نظرت الى أحدهما فقد نظرت الى الآخر واذا قرن النظر بالقلب فهو الفكر في أحوال ما ينظر فيه واذا قرن بالبصر كان المراد به قلب العدة نحو ما يلتبس رؤيته مع سلامة العادة .

(الفرق) بين النظر والتأمل أن النظر هو ما ذكرناه ، والتأمل هو النظر المؤمل به معرفة ما يطلب ولا يكون الا في طول مدة فكل تأمل نظر وليس كل نظر تأملا .

(الفرق) بين النظر والبديهة أن البديهة أول النظر يقال عرفته على البديهة أي في أول أحوال النظر ، وله في الكلام بديهة حسنة اذا كان يرتجله من غير فكر فيه *منزلة كعب بن مالك*

(الفرق) بين البديهة والروية أن الروية فيما قال بعضهم آخر النظر ، والبديهة أوله ، ولهذا يقال للرجل اذا وصف بسرعة الاصابة في الرأي بديته كروية غيره ، وقال بعضهم الروية طول التفكير في الشيء وهو خلاف البديهة ، وبديهة القول ما يكون من غير فكر ، والروية اشباع الرأي والاستقصاء في تأمله تقول روءات في الأمر بالتشديد وفعلت بالتشديد للتكثير والمبالغة ، وتركت همزة الروية لكثرة الاستعمال .

(الفرق) بين النظر والفكر أن النظر يكون فكرا أو يكون بديهة والفكر ما عدا البديهة .

(الفرق) بين النظر والانتظار أن الانتظار طلب ما يقدر النظر اليه ويكون في الخير والشر ويكون مع شك ويقين وذلك أن الانسان ينتظر طعاما يصل في داره وهو لا يشك أنه يحضر له ، وينتظر قدوم زيد غدا وهو شاك فيه .

(الفرق) بين التفكير والتدبر أن التدبر تصرف القلب بالنظر في
المواقف ، والتفكير تصرف القلب بالنظر في الدلائل . وسنبين اشتقاق
التدبر وأصله فيما بعد .

(الفرق) بين النظر والرؤية، أن النظر طلب الهدي، والشاهد قولهم
نظرت فلم أر شيئا ، وقال علي بن عيسى : النظر طلب ظهور الشيء .
والناظر الطالب لظهور الشيء والله ناظر لعباده بظهور رحمته إياهم .
ويكون الناظر الطالب لظهور الشيء بأدراكه من جهة حاسة بصره أو
غيرها من حواسه ويكون الناظر الى لين هذا الثوب من لين غيره، والنظر
بالقلب من جهة التفكير، والانتظار التوقف لطلب وقت الشيء الذي يصلح
فيه قال والنظر أيضا هو الفكر والتأمل لاحوال الأشياء ألا ترى أن
الناظر على هذا الوجه لا بد أن يكون مفكرا والمفكر على هذا الوجه
يسمى ناظرا وهو معنى غير الناظر وغير المنظور فيه ألا ترى أن الانسان
يفصل بين كونه ناظرا وكونه غير ناظر ، ولا يوصف القديم بالنظر لان
النظر لا يكون الا مع فقد العلم ومعلوم أنه لا يصلح النظر في الشيء
ليعلم الا وهو مجهول ، والنظر يشاهد بالعين فيفرق بين نظر الغضبان
ونظر الراضي ، وأخرى فانه لو طلب جماعة الهلال ليعلم من رآه منهم
ممن لم يره مع أنهم جميعا ناظرون فصح بهذا أن النظر تقلب العين حيال
مكان المرئي طلبا لرؤيته ، والرؤية هي ادراك المرئي ، ولما كان الله تعالى
يرى الاشياء من حيث لا يطلب رؤيتها صح أنه لا يوصف بالنظر .

(الفرق) بين قولنا مد اليه بصره واستشرفه ببصره . أن قولنا
استشرفه ببصره معناه أنه مد اليه بصره من أعلاه .

ومما يجري مع ذلك

(الفرق) بين الانتظار والترجي أن الترجي انتظار الخير خاصة ولا
يكون الا مع الشك ، وأما الانتظار والتوقع فهو طلب ما يقدر أن يقع .
(الفرق) بين الانتظار والتربص أن التربص طول الانتظار يكون

قصير المدة وطويلها ومن ثم يسمى المتربص بالطعام وغيره متربصا لأنه يطيل الانتظار لزيادة الربح ومنه قوله تعالى (فتربصوا به حتى حين (١)) وأصله من الربصة وهي التلبث يقال ما لي على هذا الأمر ربصة أي تلبث في الانتظار حتى طال .

(الفرق) بين الانتظار والامهال أن الانتظار مقرون بما يقع فيه النظر والامهال مبهم .

(الفرق) بين قولهم أنت ببصري وأحست ببصري أن الاحساس يفيد الرؤية وغيرها بالحاسة ، والايناس يفيد الانس بما تراه ولهذا لا يجوز أن يقال إن الله يؤنس ويحس، إذ لا يجوز عليه الوصف بالحاسة والانس ، ويكون الايناس في غير النظر .

(الفرق) بين الخاطر والنظر أن الخاطر مرور معنى بالقلب بمنزلة خطاب مخاطب يحدث بفروب الأحاديث . والخواطر تنقسم بحسب المعاني، إذ كل معنى فله خاطر يختصه، يخالف جنس ما يختص غيره . ومن كمال العقل تصرف القلب بالخواطر ولا يصح التكليف الا مع ذلك . وعند أبي علي، أن الخاطر جنس من الاعراض لا يوجد الا في قلب حيوان وانه شيء بين الفكر والذكر لأن الذكر علم والفكر جنس من النظر الذي هو سبب العلم . والخواطر تنبه على الاشياء وتكون ابتداءً ولا تولد علما ، ومنزلة الخاطر في ذلك منزلة التخيل في أنه بين العلم والظن لأنه تشل شيء من غير حقيقة ، وعند البلخي رحمه الله أنه كلام يحدثه الله تعالى في سمع الانسان، أو يحدثه الملك أو الشيطان، فإذا كان من الشيطان سمي وسواسا . وإلى هذا ذهب أبو هاشم رحمه الله ، والذي يدل على أن الخاطر ليس بكلام ما يدل من أفعال الأخرس على خطور الخواطر بقلبه وهو لا يعرف الكلام أصلا ولا يعرف معانيه ، وعن إبراهيم أنه لا

(١) وفي نسخة « فتربصوا حتى يأتي الله بأمره » وكلاهما في القرآن .

بد من خاطرين، أحدهما يأمر بالاقدام والآخر بالكف ليصح الاختيار ،
وعن ابن الراوندي أن خاطر المعصية من الله تعالى وأن ذلك كالعقل
والشهوة لأن الشهوة ميل الطبع الى المشتبه ، والعقل التمييز بين الحسن
والقبيح .

(الفرق) بين الذكر والخاطر أن الخاطر يكون ابتداءً ويكون عن
عزوب ، والذكر لا يكون الا عن عزوب لانه انما يذكر ما عزب (١) عنه
وهو عرض ينافي النسيان .

ومما يجري مع الاستدلال القياس

(الفرق) بين القياس وبين الاجتهاد أن القياس حمل الشيء على
الشيء في بعض أحكامه لوجه من الشبه ، وقيل حمل الشيء على الشيء
وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما عند الحامل . وقال أبو هاشم رحمه الله
حمل شيء على شيء وإجراء حكمه عليه ولذلك سمي المكيال مقياسا من
حيث كان يحمل عليه ما يراد كيله ، وكذلك يسمون ما يفدر به النعال
مقياسا أيضا ، ولذلك لا يستعمل القياس في شيء من غير اعتبار له بغيره
وانما يقال قست الشيء بالشيء ، فلا (٢) يقال لمن شبه شيئا بشيء من غير
أن يحمل أحدهما على الآخر ويجري حكمه عليه قايس ، ولو جاز ذلك
لجاز أن يسمى الله تعالى قايسا لتشبيهه الكافر بالميت والمؤمن بالحي
والكفر بالظلمة والايان بالنور ، ومن قال القياس استخراج الحق من
الباطل فقد أبعد لأن النصوص قد يستخرج بها ذلك ولا يسمى قياسا ،
ومثال القياس قولك اذا كان ظلم المحسن لا يجوز من حكيم فعقوبة
المحسن لا تجوز منه ، والفقهاء يقولون هو حمل الفرع على الأصل لعله
الحكم ، والاجتهاد موضوع في أصل اللغة لبذل المجهود ، ولهذا يقال
اجتهد في حل الحبر اما بذل مجهوده فيه ولا يقال اجتهدت في حل

(١) أي بعد .

(٢) في التيمورية « ولا » .

النواة ، وهو عند المتكلمين ما يقتضي غلبة الظن في الاحكام التي كل مجتهد فيها مصيب ولهذا يقولون قال أهل الاجتهاد كذا وقال أهل القياس كذا فيفرقون بينهما ، فعلى هذا الاجتهاد أعم من القياس لأنه يحتوي على القياس وغيره ، وقال الفقهاء الاجتهاد بذل المجهود في تعرف حكم الحادثة من النص لا بظاهره ولا فحواه ، ولذلك قال معاذ أجتهد رأيي فإما لا أجد فيه كتاباً ولا سنة . وقال الشافعي : الاجتهاد والقياس واحد وذلك أن الاجتهاد عنده هو أن يعلل أصلاً ويرد غيره إليه بها ، فأما الرأي فما أوصل إليه الحكم الشرعي من الاستدلال والقياس ولذلك قال معاذ أجتهد رأيي . وكتب عمر هذا ما رأى عمر . وقال علي عليه السلام رأيي ورأي عمر أن لا يعن ثم رأيت يعمن ، يعني أمهات الأولاد ، وفيه دلالة على بطلان قول من يرد الرأي ويذمه ، والترجيح ما أيد به العلة والخبر إذا قابله ما يعارضه ، والاستدلال أن يدل على أن الحكم في الشيء ثابت من غير رده الى أصل ، والاجتهاد لا يكون الا في الشرعيات وهو مأخوذ من بذل المجهود واستفراغ الوسع في النظر في الحادث ليرده الى المنصوص على حسب ما يغلب في الظن وإنما يوسع ذلك مع عدم الدلالة والنص . ألا ترى أنه لا يجوز لأحد أن يقول ان العلم بحدوث الأجسام اجتهاد كما أن سهم الجذ اجتهاد ، ولا يجوز أن يقال وجوب خمسة دراهم في مائتي درهم مسألة اجتهاد لكون ذلك مجعماً عليه . وقد يكون القياس في العقليات فالفرق بينه وبين الاجتهاد ظاهر .

(الفرق) بين دلالة الآية وتضمن الآية أن دلالة الآية على الشيء هو ما يمكن الاستدلال به على ذلك الشيء كقوله الحمد لله يدل على معرفة الله اذا قلنا ان معنى قوله الحمد لله أمرنا لانه لا يجوز أن يعبد من لا يعرف ، ولهذا قال أصحابنا ان معرفة الله واجبة لأن شكره واجب

لأنه لا يجوز أن يشكر من لا يعرف ، وتضمن الآية هو احتمالها للشيء ،
بلا مانع ألا ترى أنه لو احتملته لكن منع منه القياس أو سنة أو آية
أخرى لم تتضمنه ، ولهذا نقول أن قوله (السارق والسارقة فاقطعوا
أيديهما) لا يتضمن وجوب القطع على من سرق دافعا وإن كان محتملا
لذلك لمنع السنة منه ، وهذا واضح والحمد لله تعالى .



مركز تحقيق تكثير علوم إسلامي

الباب الرابع

في الفرق بين اقسام العلوم وما يجري مع ذلك من الفرق بين الادراك والوجدان وفي الفرق بين ما يصاد العلوم ويخالفها

(الفرق) بين العلم والمعرفة أن المعرفة أخص من العلم لأنها علم بعين الشيء مفصلاً عما سواه ، والعلم يكون مجسداً ومفصلاً قال الزهري لا أصف الله بأنه عارف ولا أعنف من يصفه بذلك لأن المعرفة مأخوذة من عرفان الدار يعني آثارها التي تعرف بها قال ولا يجوز أن يكون علم الله تعالى بالاشياء من جهة الأثر والدليل ، قال والمعرفة تميز المعلومات فأوماً الى أنه لا يصفه بذلك كما لا يصفه بأنه مميز ، وليس ما قاله بشيء لأن آثار الدار ان كانت سبت عرفاناً فسبت بذلك لأنها طريق الى المعرفة بها وليس في ذلك دليل على أن كل معرفة تكون من جهة الأثر والدليل ، وأما وصف العارف بأنه يفيد تميز المعلومات في علمه فلو جعله دليلاً على أن الله عارف كان أولى من المعلومات متميزة في علمه بمعنى أنها متخيلة له وإنما لم يسم علمه تمييزاً لأن التمييز فيما هو استعمال العقل بالنظر والفكر اللذين يؤديان الى تميز المعلومات فلم يمتنع أن توصف معلوماته بأنها متميزة وإن كان لا يوصف بأنه مميز لأن تمييزها صفة لها لا له ، والمعرفة بها تفيد ذلك فيها لا فيه ، فكل معرفة علم وليس كل علم معرفة وذلك أن لفظ المعرفة يفيد تميز المعلوم من غيره

ولفظ العلم لا يفيد ذلك الا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم ،
والشاهد قول أهل اللغة ان العلم يتعدى الى مفعولين ليس لك الاقتصار
على أحدهما الا أن يكون بمعنى المعرفة كقوله تعالى (لا تعلمونهم الله
يعلمهم) أي لا تعرفونهم الله يعرفهم ، وانما كان ذلك كذلك لأن لفظ
العلم مبهم فاذا قلت علمت زيدا فذكرته باسمه الذي يعرفه به المخاطب لم
يفد فاذا قلت قائما أفدت لأنك دلت بذلك على أنك علمت زيدا على
صفة جاز أن لا تعلمه عليها مع علمك به في الجملة ، واذا قلت عرفت زيدا
أفدت لأنه بمنزلة قولك علمته متميزا من غيره فاستغنى عن قولك متميزا
من غيره لما في لفظ المعرفة من الدلالة على ذلك . والفرق بين العلم
والمعرفة انما يتبين في الموضع الذي يكون فيه جملة غير مبهمة ألا ترى
أن قولك علمت أن لزيد ولدا وقولك عرفت أن لزيد ولدا يجريان مجرى
واحد .

(الفرق) بين العلم واليقين أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به
على سبيل الثقة ، واليقين هو سكنون النفس وثلج الصدر بما علم ، ولهذا
لا يجوز أن يوصف الله تعالى باليقين ، ويقال ثلج اليقين وبرد اليقين ولا
يقال ثلج العلم وبرد العلم ، وقيل الموقن العالم بالشيء بعد حيرة الشك ،
والشاهد أنهم يجعلونه ضد الشك فيقولون شك ويقين وقلما يقال شك
وعلم فاليقين ما يزيل الشك دون غيره من أضداد العلوم ، والشاهد قول
الشاعر :

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحقان بقيصرا
أي أزال الشك عنه عند ذلك ، ويقال اذا كان اليقين عند المصلي
أنه صلى أربعا فله أن يسلم ، وليس يراد بذلك أنه اذا كان عالما به لأن
العلم لا يضاف الى ما عند أحد اذا كان المعلوم في نفسه على ما علم وإنما
يضاف اعتقاد الانسان الى ما عنده سواء كان معتقده على ما اعتقده أولا
اذا زال به شكه ، وسمي علمنا يقينا لأن في وجوده ارتفاع الشك .

(الفرق) بين العلم والشعور أن العلم هو ما ذكرناه، والشعور علم يوصل اليه من وجه دقيق كدقة الشعر ولهذا قيل للشاعر شاعر لفطنته لدقيق المعاني ، وقيل للشعير شعيرا للشظية الدقيقة التي في طرفه خلاف الحنطة ، ولا يقال الله تعالى يشعر لأن الأشياء لا تدق عنه ، وقال بعضهم الذم للانسان بأنه لا يشعر أشد مبالغة من ذمه بأنه لا يعلم لأنه اذا قال لا يشعر فكأنه أخرجه الى معنى الحمار وكأنه قال لا يعلم من وجه واضح ولا خفي وهو كقولك لا يحس ، وهذا قول من يقول ان الشعور هو أن يدرك بالشاعر وهي الحواس كما أن الاحساس هو الادراك بالحاسة ولهذا لا يوصف الله بذلك .

(الفرق) بين البصير والمستبصر أن البصير على وجهين أحدهما المختص بأنه يدرك المبصر اذا وجد ، وأصله البصر وهو صحة الرؤية ، ويؤخذ منه صفة مبصر بمعنى رأى، والرائي هو المدرك للمرئي، والتقديم رأى بنفسه ، والآخر البصير بمعنى العالم تقول منه هو بصير وله به بصر وبصيرة أي علم، والمستبصر هو العالم بالشيء بعد تطلب العلم كأنه تطلب الابصار مثل المستفهم والمستخير المتطلب للفهم والخبر ، ولهذا يقال ان الله بصير ولا يقال مستبصر ، ويجوز أن يقال ان الاستبصار هو أن يتضح له الأمر حتى كأنه يبصره ولا يوصف الله تعالى به لأن الاتضاح لا يكون الا بعد الخفاء .

ومما يجري مع هذا

(الفرق) بين البصر والعين أن العين آلة البصر وهي الحدقة ، والبصر اسم للرؤية ولهذا يقال احدى عينيه عمياء ولا يقال أحد بصره أعمى ، وربما يجري البصر على العين الصحيحة مجازا ولا يجري على العين العمياء فذلك هذا على أنه اسم للرؤية على ما ذكرناه، ويسمى العلم بالشيء اذا كان جليا بصرا ، يقال لك فيه بصر يراد أنك تعلمه كما يراه غيرك .

(الفرق) بين التعليم والتلقين أن التلقين يكون في الكلام فقط ، والتعليم يكون في الكلام وغيره تقول لقنه الشعر وغيره ولا يقال لقنه التجارة والنجارة والخياطة كما يقال علمه في جميع ذلك ، وأخرى فإن التعليم يكون في المرة الواحدة ، والتلقين لا يكون إلا في المرات ، وأخرى فإن التلقين هو مشافهتك الغير بالتعليم وإلقاء القول إليه ليأخذه عنك ووضع الحروف مواضعها والتعليم لا يقتضي ذلك . ولهذا لا يقال إن الله يلقي العبد كما يقال إن الله يعلمه .

(الفرق) بين العلم والرسخ أن الرسخ هو أن يعلم الشيء بدلائل كثيرة أو بضرورة لا يمكن إزالتها ، وأصله الثبات على أصل يتعلق به ، وسنبين ذلك في آخر الكتاب إن شاء الله ، وإذا علم الشيء بدليل لم يقل أن ذلك رسخ .

(الفرق) بين المعرفة الضرورية والإلهام أن الإلهام ما يبدو في القلب من المعارف بطريق الخير ليفعل وبطريق الشر ليجتر ، والمعارف الضرورية على أربعة أوجه أحدها يحدث عند المشاهدة والثاني عند التجربة والثالث عند الأخبار المتواترة والرابع أوائل العقل .

(الفرق) بين العالم والمتحقق أن المتحقق هو المتطلب حق المنى حتى يدركه كقولك تعلم أي أطلب العلم ، ولهذا لا يقال إن الله متحقق ، وقيل التحقق لا يكون إلا بعد شك تقول تحققت ما قلته فيفيد ذلك أنك عرفته بعد شك فيه .

(الفرق) بين العلم والعقل أن العقل هو العلم الأول الذي يزجر عن القبائح (١) وكل من كان زاجره أقوى كان أعقل ، وقال بعضهم العقل يمنع صاحبه عن الوقوع في القبيح وهو من قولك عقل البعير إذا شده فمنعه من أن يشور ولهذا لا يوصف الله تعالى به ، وقال بعضهم العقل الحفظ يقال اعقلت دراهمي أي حفظتها وأشد قول ليبد :

(١) في السكندرية « القبيح » .

واعقلي إن كنت لما تعقلي ولقد أفلح من كان عقل
قال ومن هذا الوجه يجوز أن يقال إن الله عاقل كما يقال له حافظ
الا أنه لم يستعمل فيه ذلك ، وقيل العقل يفيد معنى الحصر والحبس ،
وعقل الصبي إذا وجد له من المعارف ما يفارق به حدود الصبيان (١)
وسميت المعارف التي تحصر معلوماته عقلا لأنها أوائل العلوم ألا ترى
أنه يقال للمخاطب اعقل ما يقال لك (٢) أي احصر معرفته لئلا يذهب
عنك ، وخلاف العقل الحق وخلاف العلم الجهل ، وقيل لعاقلة الرجل
عاقلة لأنهم يجلسون عليه حياته ، والعقال ما يجلس الناقة عن الانبعاث ،
قال وهذا أحب إلي في حد العقل من قولهم هو علم بقبح القبائح والمنع
من ركوبها لأن في أهل الجنة عقلا (٣) لا يشتهون القبائح وليست
علومهم منعا ، ولو كان العقل منعا لكان الله تعالى عاقلا لذاته وكنا
معقولين لأنه الذي منعا ، وقد يكون الإنسان عاقلا كاملا مع ارتكابه
القبائح ، ولما لم يجز أن يوصف الله بأن له علوما حصرت معلوماته لم
يجز أن يسمى عاقلا وذلك أنه عالم لذاته بما لا نهاية له من المعلومات ،
ولهذه العلة لم يجز أن يقال إن الله معقول لنا لأنه (٤) لا يكون محصورا
بعلومنا كما لا تحيط به علومنا .

(الفرق) بين العقل والأرب أن قولنا الأرب يفيد وفور العقل من
قولهم عظم مؤرب إذا كان عليه لحم كثير وافر ، وقدح أريب وهو المعلى
وذلك أنه يأخذ النصيب المؤرب (٥) أي الوافر .

(الفرق) بين العقل واللب أن قولنا اللب يفيد أنه من خالص صفات
الموصوف به ، والعقل يفيد أنه يحصر معلومات الموصوف به فهو مفارق
له من هذا الوجه ، ولباب الشيء ولبه خالصه ولما لم يجز أن يوصف الله

(١) من هنا إلى (الفرق بين العلم والشهادة) غير موجود في التيمورية
بل في الأصل والسكندرية . (٢) في نسخة زيادة « فيه » . (٣) في
السكندرية « لأن أهل الجنة عقلاء » . (٤) في نسخة « وانه » . (٥) في
النسخ « مؤربا » .

تعالى بمعان بعضها أخلص من بعض لم يجز أن يوصف باللب .
(الفرق) بين العقل والنهي أن النهي هو النهاية في المعارف التي لا يحتاج إليها في مفارقة الأطفال ومن يجري مجراهم وهي جمع واحدها النية ويجوز أن يقال انها تفيد أن الموصوف بها يصلح أن ينتهي السى رآيه ، وسي الغدير نهيا لأن السيل ينتهي اليه ، والنتية المكان الذي ينتهي اليه السيل والجمع التناهي وجمع النهي أنه (١) وأنها .
(الفرق) بين العقل والحجا أن الحجا هو ثبات العقل من قولهم تحجى بالمكان اذا قام به .

(الفرق) بين العقل والذهن أن الذهن هو نقيض سوء الفهم وهو عبارة عن وجود الحفظ لما يتعلمه (٢) الانسان ولا يوصف الله به لأنه لا يوصف بالتعلم .

(الفرق) بين العلم والفطنة أن الفطنة هي التنبه على المعنى ، وضدها الغفلة ورجل مغفل لا فطنة له وهي الفطنة والفطانة ، والطبانة مثلها ورجل طبن فطن ، ويجوز أن يقال ان الفطنة ابتداء المعرفة من وجه غامض فكل فطنة علم وليس كل علم فطنة ، ولما كانت الفطنة علما بالشيء من وجه غامض لم يجز أن يقال الانسان فطن بوجود نفسه وبأن السماء فوقه .

(الفرق) بين الفطنة والذكاء أن الذكاء تمام الفطنة من قولك ذكت النار اذا تم اشتعالها ، وسميت الشمس ذكاء لتمام نورها ، والتذكية تمام الذبح ففي الذكاء معنى زائد على الفطنة .

(الفرق) بين الفطنة والحذق والكيس ، أن الكيس هو سرعة الحركة في الأمور والأخذ فيما يعني منها دون ما لا يعني يقال غلام كيس اذا كان يسرع الأخذ فيما يؤمر به ويترك الفضول وليس هو من قبيل

(١) في النسخ « النهي » ، والتصحيح من القاموس . (٢) في نسخة « يستعمله » .

العلوم ، والحدق أصله حدة القطع يقال حدقه اذا قطعه ، وقولهم حدق الصبي القرآن معناه أنه بلغ آخره وقطع تعلمه وتناهى في حفظه وكل حاذق بصناعة فهو الذي تنهى فيها وقطع تعلمها فلما كان الله تعالى لا توصف معلوماته بالانقطاع لم يجز أن يوصف بالحدق .

ومما يجري مع هذا

(الفرق) بين الألمي واللودعي أن اللودعي هو الخفيف الظريف مأخوذ من لذع النار وهو سرعة أخذها في الشيء ، والألمعي هو الفطن الذكي الذي يتبين عواقب الأمور بأدنى لمحة تلوح له .

(الفرق) بين الفطنة والنفاذ أن النفاذ أصله في الذهاب يقال نفذ السهم اذا ذهب في الرمية ، ويسمى الانسان نافذا اذا كان فكره يبلغ حيث لا يبلغ فكر البليد ففي النفاذ معنى زائد على الفطنة ، ولا يكاد الرجل يسمى نافذا الا اذا كثرت فطنته للأشياء ويكون خراجا ولاجا في الأمور ، وليس هو من الكيس أيضا في شيء لأن الكيس هو سرعة الحركة فيما يعني دون ما لا يعني ، ويوصف به الناقص الآلة مثل الصبي ولا يوصف بالنفاذ الا الكامل الراجح وهذا معروف .

(والفرق) بين ذلك وبين الجلادة أن أصل الجلادة صلابة البدن ولهذا سمي الجلد جلدا لأنه أصلب من اللحم وقيل الجلد لصلابته وقيل للرجل الصلب على الحوادث جلد وجليد من ذلك ، وقد جالده قرنه وهما يجالدان اذا اشتد أحدهما على صاحبه ، ويقال للأرض الصلبة الجلد بتحريك اللام .

ومما يجري مع ذلك وليس منه

(الفرق) بين القريحة والطبيعة أن الطبيعة ما طبع عليه الانسان أي خلق ، والقريحة فيما قال المهرد ما خرج من الطبيعة من غير تكلف ومنه فلان جيد القريحة ويقال للرجل اقترح ما شئت أي اطلب ما في نفسك ، وأصل الكلمة الخلوص ومنه ماء قراح اذا لم يخالطه شيء ، ويقال

للأرض التي لا تنبت شيئا قرواح إذا لم يخالطها شيء من ذلك ، والنخلة إذا تجردت وخلصت جلدها قرواح وذلك إذا نمت وتجاوزت وأتى عليها الدهر . والفرس القارح يرجع الى هذا لأنه قد تم سنه ، قال وأما القرع والقرحة فليس من ذلك وإنما القرع ثلم في الجلد والقرحة مشبهة بذلك . (الفرق) بين علام وعلامة أن الصفة بعلام صفة مبالغة وكذلك كل ما كان على فعال ، وعلامة وإن كان للمبالغة فإن معناه ومعنى دخول الهاء فيه أنه يقوم مقام جماعة علماء فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التي هي في معناه ، ولهذا يقال الله علام ولا يقال له علامة كما يقال انه يقوم مقام جماعة علماء فأما قول من قال ان الهاء دخلت في ذلك على معنى الداهية فإن ابن درستويه رده واحتج فيه بأن الداهية لم توضع للمدح خاصة ولكن يقال في الذم والمدح وفي المكروه والمحبوب قال وفي القرآن (والساعة أدهى وأمر) وقال الشاعر :

لكل أخي عيش وإن طال عمره ~~تتوهم~~ دويبة تصفر منها الأنامل

يعني الموت ، ولو كانت الداهية صفة مدح خاصة لكان ما قاله مستقيماً وكذلك قوله لحانة شهبوه بالبهيمة غلط لأن البهيمة لا تلحن وإنما يلحن من يتكلم ، والداهية اسم من أسماء الفاعلين الجارية على الفعل يقال دهى يدهي فهو داه وللاثنى داهية ثم يلحقها التأنيث على ما يراد به للمبالغة فيستوي فيه الذكر والأثنى مثل الراوية ويجوز أن يقال ان الرجل سي داهية كأنه يقوم مقام جماعة دهاة ، وراوية كأنه يقوم مقام جماعة رواة على ما ذكر قبل وهو قول المبرد .

(الفرق) بين الفهم والعلم أن الفهم هو العلم بمعاني الكلام عند سماعه خاصة ولهذا يقال فلان سيء الفهم إذا كان بطيء العلم بمعنى ما يسمع ولذلك كان الأعجمي لا يفهم كلام العربي ، ولا يجوز أن يوصف الله بالفهم لأنه عالم بكل شيء على ما هو به فيما لم يزل ، وقال بعضهم لا يستعمل الفهم إلا في الكلام ألا ترى أنك تقول فهمت كلامه ولا تقول

فهمت ذهابه ومجيئه كما تقول علمت ذلك . وقال أبو أحمد بن أبي سلمة رحمه الله الفهم يكون في الكلام وغيره من البيان كالأشارة ألا ترى أنك تقول فهمت ما قلت وفهمت ما أشرت به الي . قال الشيخ أبو هلال رحمه الله الأصل هو الذي تقدم وإنما استعمل الفهم في الإشارة لأن الإشارة تجري مجرى الكلام في الدلالة على المعنى .

(الفرق) بين العلم والفقه أن الفقه هو العلم بقتضى الكلام على تأمله ولهذا لا يقال أن الله يفقه لأنه لا يوصف بالتأمل ، وتقول لمن تخاطبه تفقه ما أقوله أي تأمله لتعرفه ، ولا يستعمل إلا على معنى الكلام قال ومنه قوله تعالى (لا يكادون يفقهون قولا) وأما قوله تعالى (وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم) فإنه لما أتى بلفظ التسبيح الذي هو قول ذكر الفقه كما قال (سنفرغ لكم) عقب قوله (كل يوم هو في شأن) قال الشيخ أبو هلال رحمه الله وسي علم الشرع فقها لأنه مبني عن معرفة كلام الله تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(الفرق) بين العالم والعليم أن قولنا عالم دال على معلوم لأنه من علمت وهو متعدد ، وليس قولنا عليم جاريا على علمية فهو لا يتعدى وإنما يفيد أنه أن صح معلوم علمه ، كما أن صفة سميع تفيد أنه أن صح (١) مسموع سمعه ، والسامع يقتضي مسموعا ، وإنما يسمى الإنسان وغيره سميعا إذا لم يكن أصم وبصيرا إذا لم يكن أعمى ولا يقتضي ذلك مبصرا ومسموعا ألا ترى أنه يسمى بصيرا وإن كان مغمضا ، وسميعا وإن لم يكن بحضرته صوت يسمعه فالسميع والسامع صفتان . وكذلك المبصر والبصير والعليم والعالم والتقدير والقادر لأن كل واحد منهما يفيد ما لا يفيد الآخر فإن جاء السميع والعليم وما يجري مجراهما متعديا في بعض الشرع فإن ذلك قد جعل بمعنى السامع والعالم ،

(١) في نسخة « أنه يصح مسموع » وهو تحريف .

وقد جاء السميع أيضا بمعنى مسمع (١) في قوله :
 أمن ريحانة الداعي السميع يورقني وأصحابي هجوع
 (الفرق) بين الصفة بسامع والصفة بعالم أنه يصح عالم بالمسموع
 بعد نقضه ولا يصح سامع له بعد نقضه .

ومما يجري مع ذلك وليس من الباب

(الفرق) بين السمع والاصغاء أن السمع هو ادراك المسموع
 والسمع أيضا اسم الآلة التي يسمع بها ، والاصغاء هو طلب ادراك
 المسموع بامالة السمع اليه يقال صفا يصفو اذا مال وأصغى غيره وفي
 القرآن (قد صغت قلوبكما) أي مالت ، وصغوك مع فلان أي ميلك .
 (الفرق) بين السمع والاستماع ، أن الاستماع هو استفادة (٢)
 المسموع بالاصغاء اليه ليفهم ولهذا لا يقال ان الله يستمع وأما السماع
 فيكون اسما للمسموع يقال لما سمعته من الحديث هو ساعي ويقال
 المغنساء سماع ، ويكون بمعنى السمع تقول سمعت سماعا كما تقول
 سمعت سمعا ، والتسمع (٣) طلب السمع مثل التعلم طلب العلم .

(الفرق) بين العلم والادراك أن الادراك موقوف على أشياء
 مخصوصة ، وليس العلم كذلك ، والادراك يتناول الشيء على أخص
 أوصافه وعلى الجملة ، والعلم يقع بالمعدوم ولا يدرك الا الموجود ،
 والادراك طريق من طرق العلم ، ولهذا لم يجز أن يقوى العلم بغير المدرك
 قوته بالمدرك ألا ترى أن الانسان لا ينسى ما يراه في الحال كما ينسى
 ما رآه قبل .

(الفرق) بين قولنا يدرك وبين قولنا يحس أن الصفة بحس مضمنة
 بالحاسة والصفة تدرك مطلقة ، والحاسة اسم لما يقع به ادراك شيء
 مخصوص ولذلك قلنا الحواس أربع : السمع والبصر والذوق والشم ،

(١) في نسخة « مسموع » .

(٢) في السكندرية « استمعات » . (٣) في النسخ « والسمع » .

وإدراك الحرارة والبرودة لا تختص بآلة والله تعالى لم يزل مدركا بمعنى أنه لم يزل عالما وهو مدرك للطعم والرائحة لأنه مبين لذلك من وجه يصح أن يتبين منه نفسه . ولا يصح أن يقال أنه يشم ويدوق لأن الشم ملابسة المشوم للأنف . والذوق ملابسة المذوق للفم ، ودليل ذلك قولك شمته فلم أجده رائحة وذقته فلم أجده طعما ، ولا يقال أن الله يحس بمعنى أنه يرى ويسمع إذ قولنا يحس يقتضي حاسة .

(الفرق) بين الإدراك والاحساس على ما قال أبو أحمد أنه يجوز أن يدرك الإنسان الشيء وإن لم يحس به كالشيء يدركه ببصره ويفعل عنه فلا يعرفه فيقال أنه لم يحس به ، ويقال أنه ليس يحس إذا كان بليدا لا يفتن . وقال أهل اللغة كل ما شعرت به فقد أحسسته ومعناه أدركته بحسك وفي القرآن (فلما أحسوا بأسنا) وفيه (فتحسبوا من يوسف وأخيه) أي تعرفوا باحساسكم . وقال بعضهم :

(الفرق) بين العلم والاحس أن الاحس هو أول العلم ومنه قوله تعالى (فلما أحس عيسى منهم الكفر) أي علمه في أول وهلة ، ولهذا لا يجوز أن يقال أن الإنسان يحس بوجود نفسه ، قلنا وتسمية العلم حسا واحساسا مجاز ويسمى بذلك لأنه يقع مع الاحساس والاحساس من قبيل الإدراك ، والآلات التي يدرك بها حواس كالعين والأذن والأنف والفم ، والقلب ليس من الحواس لأن العلم الذي يختص به ليس بإدراك وإذا لم يكن العلم إدراكا لم يكن محله حاسة ، وسميت الحاسة حاسة على النسب لا على الفعل لأنه لا يقال منه حسست وإنما يقال أحسستهم إذا أبدتهم (١) قتلا مستأصلا ، وحقيقته أنك تأتي على احساسهم فلا تبقى لهم حسا .

(الفرق) بين الإدراك والوجدان أن الوجدان في أصل اللغة لما ضاع أو لما يجري مجرى الضائع في أن لا يعرف موضعه ، وهو على (١) الكلمة في النسخ غير ظاهرة ، والتصحيح من لسان العرب .

خلاف النشدان فأخرج على مثاله يقال نشدت الضالة اذا طلبتها نشدانا
 فاذا وجدتھا قلت وجدتھا وجدانا فلما صار مصدره موافقا لبناء النشدان
 استدل على أن وجدت ههنا انما هو للضالة ، والادراك قد يكون لما
 يسبقك الا ترى أنك تقول وجدت الضالة ولا تقول أدركت الضالة وانما
 يقال أدركت الرجل اذا سبقك ثم اتبعته فلحقته ، وأصل الادراك في اللغة
 بلوغ الشيء وتماهيه ومنه ادراك الثمرة وادراك الغلام وادراكك من
 تطلب يرجع الى هذا لانه مبلغ مرادك ومنه قوله تعالى (قال أصحاب
 موسى إنا لمدركون) والدرك الحبل يقرن بحبل آخر ليبلغ ما يحتاج الى
 بلوغه ، والدرك المنزلة لأنها مبلغ من تجعل له ، ثم توسع في الادراك
 والوجدان فأجريا مجرى واحدا فقل أدركته يبصري ووجدته يبصري
 ووجدت حجه (١) بيدي وأدركت حجه بيدي ووجدته بسمعي
 وأدركته بسمعي وأدركت طعمه بفي ووجدت طعمه بفي وأدركت
 ريحه بأنفي ووجدت ريحه بأنفي ، وحد المتكلمون الادراك فقالوا هو ما
 يتجلى به المدرك تجلي الظهور ، ثم قيل يجد بمعنى يعلم ومصدره الوجود
 وذلك معروف في العربية ومنه قول الشاعر :

وجدت الله أكبر كل شيء محاولة (٢) وأكثرهم جنودا

أي علمته كذلك الا أنه لا يقال للمعدوم موجود بمعنى أنه معلوم
 وذلك أنك لا تسمى واجدا لما غاب عنك فان علمته في الجملة فذلك في
 المعدوم أبعد وقال الله تعالى (يجد (٣) الله غفورا رحيمًا) أي يعلمه كذلك
 وقيل يجدونه حاضرا فالوجود هو العلم بالموجود ، وسمي العالم بوجود
 الشيء واجدا له لا غير وهذا مما جرى على الشيء اسم ما قاربه وكان من
 سببه ، ومن ههنا يفرق بين الوجود والعلم .

(١) في نسخة « ختمه » . (٢) في السكندرية « مجادلة » . (٣) في
 النسخ « تجد » .

(الفرق) بين العلم والبصيرة أن البصيرة هي تكامل العلم والمعرفة بالشيء ولهذا لا يجوز أن يسمى الباري تعالى بصيرة إذ لا يتكامل علم أحد بمظنته وسلطانه .

(الفرق) بين العلم والدراية أن الدراية فيما قال أبو بكر الزيري (١) بمعنى الفهم قال وهو لنفي السهو عما يرد على الانسان فيدرية أي يفهمه ، وحكى عن بعض أهل العربية أنها مأخوذة من دريت إذا اختلفت وأنشد :

★ يصيب فما يدري ويخطي فما درى ★ أي ما اختلف فيه يفوته وما طلبه من الصيد بغير ختل يناله فإن كانت مأخوذة من ذاك فهو يجري مجرى ما يفتن الانسان له من المعرفة التي تنال غيره فصار ذلك كالختل منه للأشياء ، وهذا لا يجوز على الله سبحانه وتعالى ، وجعل أبو علي رحمه الله الدراية مثل العلم وأجازها على الله واحتج بقول الشاعر ★ لا هم لا أدري وأنت الداري ★ وهذا صحيح لأن الانسان إذا سئل عما لا يدري فقال لا أدري فقد أفاد هذا القول منه معنى قوله لا أعلم لأنه لا يستقيم أن يسأل عما لا يعلم فيقول لا أفهم لأن معنى قوله لا أفهم أي لا أفهم سؤالك وقوله لا أدري إنما هو لا أعلم ما جواب مسألتك ، وعلى هذا يكون العلم والدراية سواء لأن الدراية علم يشتمل على المعلوم من جميع وجوهه وذلك أن الفعالة للاشتغال مثل العصابة والعمامة والقلادة ، ولذلك جاء أكثر أسماء الصناعات على فعالة نحو القصارة والخياطة ومثل ذلك العبارة لاشتغالها على ما فيها فالدراية تفيد ما لا يفيد العلم من هذا الوجه والفعالة أيضا تكون للاستيلاء مثل الخلافة والامارة فيجوز أن تكون بمعنى الاستيلاء فتفارق العلم من هذه الجهة .

(١) لعله « الزهري » .

(الفرق) بين العلم والاعتقاد أن الاعتقاد هو اسم لجنس الفعل على أي وجه وقع اعتقاده والاصل فيه أنه مشبه (١) بعقد الحبل والخيط فالعالم بالشيء على ما هو به كالعائد المحكم لما عقده ومثل ذلك تسميتهم العلم بالشيء حفظا له ولا يوجب ذلك أن يكون كل عالم معتقدا لأن اسم الاعتقاد أجري على العلم مجازا وحقيقة العالم هو من يصح منه فعل ما علمه متيقنا (٢) إذا كان قادرا عليه .

(الفرق) بين العلم والحفظ أن الحفظ هو العلم بالمسموعات دون غيره من المعلومات ألا ترى أن أحدا لا يقول حفظت أن زيدا في البيت وإنما استعمل ذلك في الكلام ولا يقال للعلم بالمشاهدات حفظ ، ويجوز أن يقال أن الحفظ هو العلم بالشيء حالا بعد حال من غير أن يخلله جهل أو نسيان ، ولهذا سمي حفاظ القرآن حفاظا ولا يوصف الله بالحفظ لذلك .

(الفرق) بين العلم والذكر أن الذكر وإن كان ضربا من العلم (٣) فإنه لا يسمى ذكرا إلا إذا وقع بعد النسيان ، وأكثر ما يكون في العلوم الضرورية ولا يوصف الله به لأنه لا يوصف بالنسيان ، وقال علي بن عيسى الذكر يضاد السهو ، والعلم يضاد الجهل ، وقد يجمع الذكر للشيء والجهل به من وجه واحد .

وأما (الفرق) بين الذكر والخاطر فإن الخاطر مرور المعنى على القلب ، والذكر حضور المعنى في النفس .

(الفرق) بين التذكير والتنبية أن قولك ذكر الشيء يقتضي أنه كان عالما به ثم نسيه فرده إلى ذكره ببعض الأسباب وذلك أن الذكر هو العلم الحادث بعد النسيان على ما ذكرنا ، ويجوز أن ينبه الرجل على الشيء

(١) في نسخة « مبدوء » وهو تحريف . (٢) في السكندرية « متسقا » .

(٣) في السكندرية « العلوم » .

لم يعرفه قط (١) ألا ترى أن الله ينبه على معرفته بالزلازل والصواعق وفهم من لم يعرفه البتة فيكون ذلك تنبيها له كما يكون تنبيها لغيره ، ولا يجوز أن يذكره ما لم يعلمه قط .

(الفرق) بين العلم والخبر أن الخبر هو العلم بكنه المعلومات على حقائقها ففيه معنى زائد على العلم ، قال أبو أحمد بن أبي سلمة رحمه الله : لا يقال منه خابر لأنه من باب فعلت مثل طرقت وكرمت وهذا غلط لأن فعلت لا يتعدى وهذه الكلمة تتعدى به وإنما هو من قولك خبرت الشيء إذا عرفت حقيقة خبره وأنا خابر وخبير من قولك خبرت الشيء إذا عرفت حقيقة خبره وأنا خابر وخبير من قولك خبرت الشيء إذا عرفته مبالغة مثل علم وقدير ثم كثر حتى استعمل في معرفة كنهه وحقيقته قال كعب الأشقري (٢) :

وما جاءنا من نحو أرضك خابر ولا جاهل إلا يذمك يا عمرو

(الفرق) بين قولنا يحسن وبين قولنا يعلم أن قولنا فلان يحسن كذا بمعنى يعلمه مجازا ، وأصله فيما يأتي الفعل الحسن ألا ترى أنه لا يجيء له مصدر إذا كان بمعنى العلم البتة فقولنا فلان يحسن الكتابة معناه أنه يأتي بها حسنة من غير توقف واحتباس ، ثم كثر ذلك حتى صار كأنه العلم وليس به .

(الفرق) بين العلم والرؤية أن الرؤية لا تكون إلا للموجود، والعلم يتناول الموجود والمعدوم ، وكل رؤية لم يعرض معها آفة فالمرئي بها معلوم ضرورة ، وكل رؤية فهي لمحدود أو قائم في محدود كما أن كل إحساس من طريق اللمس فانه يقتضي أن يكون لمحدود أو قائم في محدود . والرؤية في اللغة على ثلاثة أوجه أحدها العلم وهو قوله تعالى (ونراه قريبا) أي نعلمه يوم القيامة وذلك أن كل آت قريب ، والآخر

(١) في السكندرية نقص أسطر من هذا الفرق . (٢) في النسخ « الأشقري » بالمهمله ، والتصويب من معجم الشعراء للمرزباني ومن غيره .

بمعنى الظن وهو قوله تعالى (انهم يرونه بعيدا) أي يظنونوه ، ولا يكون ذلك بمعنى العلم لأنه لا يجوز أن يكونوا عالمين بأنها بعيدة وهي قريبة في علم الله ، واستعمال الرؤية في هذين الوجهين مجاز ، والثالث رؤية العين وهي حقيقة .

(الفرق) بين العالم بالشيء والمحيط به أن أصل المحيط المطيف بالشيء من حوله بما هو كالسور الدائر عليه يمنع أن يخرج عنه ما هو منه ويدخل فيه ما ليس فيه ، ويكون من قبيل العلم وقبيل القدرة مجازا فقوله تعالى (وكان الله بكل شيء محيطا) يصلح أن يكون معناه أن كل شيء في مقدوره فهو بمنزلة ما قبض القابض عليه في امكان تصريفه ، ويصلح أن يكون معناه أنه يعلم بالاشياء من جميع وجوها وقال (قد أحاط بكل شيء علما) أي علمه من جميع وجوهه وقوله (وأحاط بما لديهم) يجوز في العلم والقدرة وقال (قد أحاط الله بها) أي قد أحاط بها لكم بتمليككم اياه وقال (والله محيط بالكافرين) أي لا يفوتونه ، وهو تخويف شديد بالغلبة فالمعلوم الذي علم من كل وجه بمنزلة ما قد أحيط به بضرب سور حوله وكذلك المقدور عليه من كل وجه فاذا أطلق اللفظ فالأولى أن يكون من جهة المقدور كقوله تعالى (والله محيط بالكافرين) وقوله (وكان الله بكل شيء محيطا) ويجوز أن يكون من الجهتين فاذا قيد بالعلم فهو من جهة المعلوم لا غير ، ويقال للعالم بالشيء عالم وإن عرف من جهة واحدة (١) فالفرق بينهما بين ، وقد احتطت في الأمر اذا أحكمته كأنك منعت الخلل أن يدخله ، واذا أحيط بالشيء علما فقد علم من كل وجه يصح أن يعلم منه ، واذا لم يعلم الشيء مشاهدة لم يكن علمه إحاطة .

(الفرق) بين قولنا الله أعلم بذاته ولذاته أن قولنا هو عالم بذاته

(١) في السكندرية « من وجه واحد » .

يحتمل أن يراد أنه يعلم ذاته كما اذا قلنا انه عالم بذاته لما فيه من الاشكال ونقول هو عالم لذاته لأنه لا اشكال فيه ويقال هو إله بذاته ولا يقال هو إله لذاته احترازا من الاشكال لأنه يحتمل أن يكون قولنا إله لذاته أنه إله ذاته كما يقال انه إله لخلقه أي إله خلقه ، ويجوز أن يقال قادر لذاته وبذاته لأن ذلك لا يشكل لكون القادر لا يتعدى بالباء واللام وانما يتعدى بعلى .

(الفرق) بين العلم والتبين أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة كان ذلك بعد لبس أو لا ، والتبين علم يفع بالشيء بعد لبس فقط ولهذا لا يقال تبينت أن السماء فوقي كما تقول علمتها فوقي ولا يقال لله متبين لذلك .

(الفرق) بين المعروف والمشهور أن المشهور هو المعروف عند الجماعة الكبيرة ، والمعروف معروف وإن عرفه واحد يقال هذا معروف عند زيد ولا يقال مشهور عند زيد ولكن مشهور عند القوم .

(الفرق) بين العلم والشهادة أن الشهادة أخص من العلم وذلك أنها علم بوجود الأشياء لا من قبل غيرها ، والشاهد تقيض الغائب في المعنى ولهذا سمي ما يدرك بالحواس ويعلم ضرورة شاهدا وسمي ما يعلم بشيء غيره وهو الدلالة غائبا كالحياة والقدرة ، وسمي القديم شاهدا لكل نجوى لأنه يعلم جميع الموجودات بذاته فالشهادة علم يتناول الموجود ، والعلم يتناول الموجود والمعدوم .

(الفرق) بين الشاهد والمشاهد أن المشاهد للشيء هو المدرك له رؤية ، وقال بعضهم رؤية وسمعا وهو في الرؤية أشهر ولا يقال ان الله لم يزل مشاهدا لأن ذلك يقتضي ادراكا بحاسة والشاهد لا يقتضي ذلك .

(الفرق) بين الشاهد والحاضر أن الشاهد للشيء يقتضي أنه عالم به ولهذا قيل الشهادة على الحقوق لأنها لا تصح الا مع العلم بها وذلك أن أصل الشهادة الرؤية وقد شاهدت الشيء رأيته ، والشهد العسل على

ما شوهده في موضعه . وقال بعضهم الشهادة في الأصل إدراك الشيء من جهة سمع أو رؤية فالشهادة تقتضي العلم بالمشهود على ما بينا، والحضور لا يقتضي العلم بالمحضور ألا ترى أنه يقال حضره الموت ولا يقال شهدته الموت إذ لا يصح وصف الموت بالعلم ، وأما الاحضار فإنه يدل على سخط وغضب، والشاهد قوله تعالى (ثم هو يوم القيامة من المحضرين) .

(الفرق) بين العالم والحكيم أن الحكيم على ثلاثة أوجه أحدها بمعنى المحكم مثل البديع بمعنى المبدع والسميع بمعنى المسمع . والآخر بمعنى محكم وفي القرآن (فيها يفرق كل أمر حكيم) أي محكم . وإذا وصف الله تعالى بالحكمة من هذا الوجه كان ذلك من صفات فعله .

والثالث الحكيم بمعنى العالم بأحكام الأمور فالصفة به أخص من الصفة بعالم ، وإذا وصف الله به على هذا الوجه فهو من صفات ذاته .

(الفرق) بين الاعلام والاخبار أن الاعلام التعريض لأن يعلم الشيء وقد يكون ذلك بوضع العلم في القلب لأن الله تعالى قد علمنا ما اضطررنا إليه ، ويكون الاعلام بنصب الدلالة والاخبار والاطهار للخبر علم به أو لم يعلم ، ولا يكون الله مخبراً بما يحدثه من العلم في القلب .

الفرق بين ما يخالف العلم ويفساده

(الفرق) بين العلم والتقليد أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة ، والتقليد قبول الأمر ممن لا يؤمن عليه الغلط بلا حجة فهو وإن وقع معتقده على ما هو به فليس بعلم لأنه لائقة معه . واشتقاقه من قول العرب قلدته الأمانة أي ألزمتها إياها فلزمت لزوم القلادة للعنق ، ثم قالوا طوقته الأمانة لأن الطوق مثل القلادة ، ويقولون هذا الأمر لازم لك وتقليد عنقك ومنه قوله تعالى (وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه) أي ما طار له من الخير والشر . والمراد به عمله يقال طار لي منك كذا أي صار حظي منك ، ويقال قلدت فلانا ديني ومذهبي أي

قلدته إنما ان كان فيه وألزمته إياه الزام القلادة عنقه ، ولو كان التقليد حقا لم يكن بين الحق والباطل فرق .

(الفرق) بين التقليد والتنحيث، أن التنحيث هو الاعتقاد الذي يعتد به الإنسان من غير أن يرجحه على خلافه أو يخطر بباله أنه بخلاف ما اعتقده ، وهو مفارق للتقليد لأن التقليد ما يقلد فيه الغير والتنحيث لا يقلد فيه أحد .

(الفرق) بين النسيان والسهو أن النسيان إنما يكون عما كان ، والسهو يكون عما لم يكن تقول نسيت ما عرفته ولا يقال سهوت عما عرفته وإنما تقول سهوت عن السجود في الصلاة فتجعل السهو بدلا عن السجود الذي لم يكن والسهو والسهو عنه يتعاقبان ، وفرق آخر أن الإنسان (١) إنما ينسى ما كان ذاكرة له ، والسهو يكون عن ذكر وعن غير ذكر لأنه خفاء المعنى بما يستتبع به إدراكه ، وفرق آخر وهو أن الشيء الواحد محال أن يسهى عنه في وقت ولا يسهى عنه في وقت آخر وإنما يسهى في وقت آخر عن مثله ويجوز أن ينسى الشيء الواحد في وقت ويذكره في وقت آخر .

(الفرق) بين السهو والغفلة أن الغفلة تكون عما يكون ، والسهو يسكون عما لا يكون تقول غفلت عن هذا الشيء حتى كان ولا تقول سهوت عنه حتى كان لأنك إذا سهوت عنه لم يكن ويجوز أن تغفل عنه ويكون ، وفرق آخر أن الغفلة تكون عن فعل الغير تقول كنت غافلا عما كان من فلان ولا يجوز أن يسهى عن فعل الغير .

(الفرق) بين السهو والالغاء أن الالغاء سهو يكون من مرض فقط والنوم سهو يحدث مع فتور جسم الموصوف به .

(الفرق) بين الظن والتصور أن الظن ضرب من أفعال القلوب

(١) في التهجورية « الناس » وهو تحريف .

يحدث عند بعض الامارات وهو رجحان أحد طرفي التجوز . واذا حدث عند امارات غلبت وزادت بعض الزيادة فظن صاحبه بعض ما تقتضيه تلك الامارات سمي ذلك غلبة الظن . ويستعمل الظن فيما يدرك وفيما لا يدرك والتصور يستعمل في المدرك دون غيره كان المدرك اذا أدركه المدرك تصور نفسه، والشاهد أن الأعراض التي لا تدرك لا تتصور نحو العلم والقدرة ، والتشمل مثل التصور الا أن التصور أبلغ لأن قولك تصورت الشيء معناه أنني بمنزلة من أبصر صورته ، وقولك تشككته معناه أنني بمنزلة من أبصر مثاله ، ورؤيتك لصورة الشيء أبلغ في عرفان ذاته من رؤيتك لمثاله .

(الفرق) بين التصور والتوهم أن تصور الشيء يكون مع العلم به، وتوهمه لا يكون مع العلم به لأن التوهم من قبيل التجويز، والتجويز ينافي العلم ، وقال بعضهم التوهم يجري مجرى الظنون يتناول المدرك وغير المدرك وذلك مثل أن يخبرك من لا تعرف صدقه عما لا يخيّل العقل فيتخيّل كونه فاذا عرفت صدقه وقع العلم بسخبره وزال التوهم ، وقال آخر التوهم هو تجويز ما لا يتمتع من الجائز والواجب ولا يجوز أن يتوهم الانسان ما يتمتع كونه ألا ترى أنه لا يجوز أن يتوهم الشيء متحركا ساكنا في حال واحدة .

(الفرق) بين الظن والشك أن الشك استواء طرفي التجويز، والظن رجحان أحد طرفي التجويز والشاك يجوز كون ما شك فيه على إحدى الصفتين لأنه لا دليل هناك ولا أمانة ، ولذلك كان الشاك لا يحتاج في طلب الشك الى الظن ، والعلم وغالب الظن يطلبان بالنظر ، وأصل الشك في المربية من قولك شككت الشيء اذا جمعت به شيء تدخله فيه ، والشك هو اجتماع شيئين في الضمير، ويجوز أن يقال الظن قوة المعنى في النفس من غير بلوغ حال الثقة الثابتة ، وليس كذلك الشك الذي هو وقسوف بين النقيضين من غير تقوية أحدهما على الآخر .

(الفرق) بين الظن والحسبان أن بعضهم قال : الظن ضرب من الاعتقاد ، وقد يكون حسبان ليس باعتقاد ألا ترى أنك تقول أحسب أن زيدا قد مات ولا يجوز أن تعتقد أنه مات مع علمك بأنه حي ، قال أبو هلال رحمه الله تعالى أصل الحسبان من الحساب تقول أحسبه بالظن قد مات كما تقول أعده قد مات ، ثم كثر حتى سمي الظن حسباناً على جهة التوسع وصار كالحقيقة بعد كثرة الاستعمال (١) و الفرق بين الفعل منهما فيقال في الظن حسب وفي الحساب حسب ولذلك فرق بين المصدرين فقل حسب وحسبان ، والصحيح في الظن ما ذكرناه .

(الفرق) بين الشك والارتياب أن الارتياب شك مع تهمة (٢) والشاهد أنك تقول إني شك اليوم في المطر ولا يجوز أن تقول انسي مرتاب بفلان اذا شككت في أمره واتهمته .

(الفرق) بين الريية والتهمة ، أن الريية هي الخصلة من المكروه تظن بالانسان فيشك معها في صلاحه ، والتهمة الخصلة من المكروه تظن بالانسان أو تقال فيه ، ألا ترى أنه يقال وقعت على فلان تهمة اذا ذكر بخصلة مكروهة ويقال أيضا اتهمته في نفسي اذا ظننت به ذلك من غير أن تسمعه فيه فالتهم هو المقول فيه التهمة والمظنون به ذلك ، والمريب المظنون به ذلك فقط ، وكل مريب متهم ويجوز أن يكون متهم ليس بمريب .

(الفرق) بين الشك والامتراء أن الامتراء هو استخراج الشبه المشككة ، ثم كثر حتى سمي الشك مرية وامترأ وأصله المري وهو استخراج اللبن من الضرع مري الناقة يمر بها مريا ، ومنه ماراه مباراة ومراءاً اذا استخرج ما عنده بالمناظرة ، وامترى امترأ اذا استخرج الشبه المشككة من غير حل لها .

(١) في التيمورية « وصار كالحقيقة بعد لكثرة الاستعمال » . (٢) في التيمورية « شك معه تهمة » .

(الفرق) بين العلم والظن أن الظان يجوز أن يكون المظنون على خلاف ما هو ظنه ولا يحققه والعلم يحقق المعلوم وقيل جاء الظن فسي القرآن بمعنى الشك في قوله تعالى (إن هم الا يظنون) والصحيح أنه على ظاهره .

(الفرق) بين الظن والجهل أن الجاهل يتصور نفسه بصورة العالم ولا يجوز خلاف ما يعتقد وان كان قد يضطرب حاله فيه لأنه غير ساكن النفس اليه ، وليس كذلك الظان .

(الفرق) بين التصور والتخيل أن التصور تخيل لا يثبت على حال وإذا ثبت على حال لم يكن تخيلا فاذا تصور الشيء في الوقت الأول ولم يتصور في الوقت الثاني قيل انه تخيل ، وقيل التخيل تصور الشيء على بعض أوصافه دون بعض فلهذا لا يتحقق ، والتخيل والتوهم ينافيان العلم كما أن الظن والشك ينافيان .

(الفرق) بين التقليد والظن أن المقلد وإن كان محسنا للظن بالمقلد لما عرفه من أحواله فهو سيظن أن الأمر على خلاف ما قلده فيه ، ومن اعتقد فيمن قلده أنه لا يجوز أن يخطئ ، فذاك لا يجوز كون ما قلده فيه على خلافه فلذلك لا يكون ظانا ، وكذلك المقلد الذي تقوى عنده حال ما قلده فيه يفارق الظان لأنه كالسابق الى اعتقاد الشيء على صفة لا ترجيح لكونه عليها عنده على كونه على غيرها ، والظن يكون له حكم اذا كان عن اشارة صحيحة ولم يكن الظان قادرا على العلم فأما اذا كان قادرا عليه فليس له حكم ، ولذلك لا يعمل بخبر الواحد اذا كان بخلاف القياس وعند وجود النص .

(الفرق) بين الجهل والحمق أن الحمق هو الجهل بالأمور الجارية في العادة ، ولهذا قالت العرب أحق من دغة ، وهي امرأة ولدت فظنت أنها أحدثت فحمقتها العرب بجهلها بما جرت به العادة من الولادة ،

وكذلك قولهم أحق من المهور (١) إحدى خدمتها وهي امرأة راودها رجل عن نفسها فقالت لا تنكحني بغير مهر فقال لها مهرك إحدى خدمتيك أي خلخاليك فرضيت فحمقها العرب بجهلها بما جرت به العادة في المهور ، والجهل يكون بذلك وبغيره ولا يسي الجهل بالله حمقا . وأصل الحق الضعف ومن ثم قيل البقلة الحقاء لضعفها . وأحق الرجل إذا ضعف فليل للأحق أحق لضعف عقله .

(الفرق) بين الحساسة والرقاعة أن الرقاعة على ما قال الجاحظ حق مع رفعة وعلو رتبة ولا يقال للأحق إذا كان وضيعا رقيعا وإنما يقال ذلك للأحق إذا كان سيدا أو رئيسا أو ذا مال وجاء .

(الفرق) بين الأحق والمائق أن المائق هو السريع البكاء القليل الحزم والثبات ، والمائة البكاء وفي المثل : أنا يتق وصاحبي متق فكيف تتفق ، وقال بعضهم المائق السيء الخلق ، وحكى ابن الأنباري أن قولهم أحق مائق بسنلة عطشان نطشان وجائع نائم (٢) .

مركز تحقيق التراث
مكتبة جامعة القاهرة

(١) في النسخ « المهور » والمثل مشهور . (٢) أي هو اتباع .

الباب الخامس

في الفرق بين الحياة والنماء والحي والحيوان وبين الحياة والعيش والروح وما يخالف ذلك ، وفي الفرق بين الحياة والقدرة والاستطاعة والقوة والقدرة وما يقرب من ذلك ، والفرق بين ما يضاده ويخالفه .

(الفرق) بين الحياة والنماء أن الحياة هي ما تصير به الجملة كالشيء الواحد في جواز تعلق الصفات بها فأما قوله تعالى (فأحيينا به الأرض بعد موتها) فمعناه أنا جعلنا حالها كحال الحي في الانتفاع بها ، والصفة لله بأنه حي مأخوذة من الحياة على التقدير لا على الحقيقة كما أن صفة بأنه موجود مأخوذة من الوجود على التقدير وقد دل الدليل على أن الحي بعد أن لم يكن حيا حي من أجل الحياة فالذي لم يزل حيا ينبغي أن يكون حيا لنفسه ، والنماء يزيد الشيء حالا بعد حال من نفسه لا بإضافة إليه فالثبات ينمي ويزيد وليس بحي والله تعالى حي ولا ينام ، ولا يقال لمن أصاب ميراثا أو أعطى عطية أنه قد نما ماله وإنما يقال نما ماله إذا زاد في نفسه ، والنماء في الماشية حقيقة لأنها تزيد بتوالدها قليلا قليلا ، وفي الورق والذهب مجاز فهذا هو الفرق بين الزيادة والنماء ، ويقال للأشجار والنبات نوام لأنها تزيد في كل يوم إلى أن تنتهي إلى حد التمام .

(الفرق) بين الحي والحيوان أن الحيوان هو الحي ذو الجنس ويقع على الواحد والجس ، وأما قوله تعالى (وإن الدار الآخرة لهي الحيوان) فقد قال بعضهم يعني البقاء يريد أنها باقية . ولا يوصف الله تعالى بأنه حيوان لأنه ليس بذي جنس .

(الفرق) بين الحياة والعيش أن العيش اسم لما هو سبب الحياة من الأكل والشرب وما يسيل ذلك . والشاهد قولهم معيشة فلان من كذا يعمون مأكله ومشربه ما هو سبب لبقاء حياته فليس العيش من الحياة في شيء .

(الفرق) بين الحياة والروح أن الروح من قرائن الحياة . والحياة عرض والروح جسم رقيق من جنس الريح . وقيل هو جسم رقيق حساس ، وتزعم الأطباء أن موضعها في الصدر من الحجاب والقلب . وذهب بعضهم إلى أنها مبسوطة في جميع البدن وفيه خلاف كثير ليس هذا موضع ذكره ، والروح والريح في العربية من أصل واحد ولهذا يستعمل فيه النفخ فيقال نفخ فيه الروح وسي جبريل عليه السلام روحا لأن الناس ينتفعون به في دينهم كاتتفاعهم بالروح ولهذا المعنى سمي القرآن روحا .

(الفرق) بين الروح والمهجة والنفس والذات . أن المهجة خالص دم الانسان الذي اذا خرج خرجت روحه وهو دم القلب في قول الخليل . والعرب تقول سالت مهجهم على رماحنا ، ولفظ النفس مشترك يقع على الروح وعلى الذات ويكون توكيدا ، يقال : خرجت نفسه أي روحه وجاءني زيد نفسه بمعنى التوكيد ، والسواد سواد لنفسه كما تقول لذاته . والنفس أيضا الماء وجسه أنفاس قال جرير :

تعلل وهي ساغة بنها بأنفاس من الشيم القراح

والنفس ملء الكف من الدباغ والنفس التي تستعد بمعنى الذات

ما يصح أن تدل على الشيء من وجه يختص به دون غيره ، وإذا قلت هو لنفسه على صفة كذا فقد دلت عليه من وجه يختص به دون ما يخالفه ، وقال علي بن عيسى الشيء والمعنى والذات نظائر وبينها فروق فالمعنى المقصود ثم كثر حتى سمي المقصود معنى ، وكل شيء ذات وكل ذات شيء إلا أنهم ألزموا الذات الاضافة فقالوا ذات الانسان وذات الجوهر ليحققوا الاشارة اليه دون غيره ، قلنا ويمبر بالنفس عن المعلوم في قولهم قد صح ذلك في نفسي أي قد صار في جملة ما أعلمه ولا يقال صح نفسي ذاتي .

ومما يصاد الحياة الموت

(الفرق) بين الموت والقتل أن القتل هو نقض البنية الحيوانية ولا يقال له قتل في أكثر الحال إلا إذا كان من فعل آدمي ، وقال بعضهم القتل إماتة الحركة ومنه يقال ناقة مقتلة إذا كثر عليها الاتعاب حتى تموت حركتها ، والموت عرض أيضا يضاد الحياة مضادة الروح ولا يكون إلا من فعل الله ، والميتة الموت بعينه إلا أنه يدل على الحال ، والموت ينفي الحياة مع سلامة البنية ، ولا بد في القتل من انتقاض البنية ، ويقال لمن حبس الانسان حتى يموت أنه قتله ولم يكن (١) بقاتل في الحقيقة لأنه لم ينقض البنية ، ويستعار الموت في أشياء فيقال مات قلبه إذا صار بليدا ومات المتاع أي كسد ومات الشيء بينهم نقص وحظ ميت ضعيف ونبات ميت ذابل ووقع في المال موتان إذا تماوتت وموتان الأرض إذا لم تعمر . (الفرق) بين القتل والذبح أن الذبح عمل معلوم ، والقتل ضروب مختلفة ولهذا منع الفقهاء عن الاجارة على قتل رجل قصاصا ولم ينموا من الاجارة على ذبح شاة لأن القتل منه لا يدري أيقته بضربة أو بضربتين أو أكثر وليس كذلك الذبح .

(١) في التيمورية « وليس بقاتل » .

(الفرق) بين الفناء والنفاد أن النفاد هو فناء آخر الشيء بعد فناء أوله ، ولا يستعمل النفاد فيما يفنى جملة ألا ترى أنك تقول فناء العالم ولا يقال نفاد العالم ويقال نفاد الزاد ونفاد الطعام لأن ذلك يفنى شيئاً فشيئاً .

(الفرق) بين الإهلاك والاعدام أن الإهلاك أعم من الاعدام لأنه قد يكون بنقض البنية وإبطال الحاسة وما يجوز أن يصل معه اللذة والمنفعة، والاعدام نقيض الإيجاد فهو أخص فكل اعدام إهلاك وليس كل إهلاك إعداماً .

(الفرق) بين الحياة والقدرة أن قدرة الحي قد تتناقص مع بقاء حياته على حد واحد ألا ترى أنه قد يتعذر عليه في حال المرض والكبر كثير من أفعاله التي كانت مناسبة له مع كون ادراكه في العالين على حد واحد فيعلم أن ما صح به أفعاله قد يتناقص وما صح به ادراكه غير متناقص ، وفرق آخر أن العضو قد يكون فيه الحياة بدليل صحة ادراكه وإن لم تكن فيه القدرة كالأذن ألا ترى أنه يتعذر تحريكها مباشرة وإن كانت منفصلة ، وفرق آخر أن الحياة جنس واحد والقدرة مختلفة ولو كانت متفقة لقدرتا بقدرتين على مقدور واحد .

(الفرق) بين القدرة والقهر أن القدرة تكون على صغير المقدور وكبيره ، والقهر يدل على كبر المقدور ولهذا يقال ملك قاهر إذا أريد المبالغة في مدحه بالقدرة ، ولا يقال في هذا المعنى ملك قادر لأن إطلاق قولنا قادر لا يدل على عظيم المقدور كما يدل عليه إطلاق قولنا قاهر .

(الفرق) بين القهر والغلبة أن الغلبة تكون بفضل القدرة وبفضل العلم يقال قاتله فغلبه وصارعه فغلبه وذلك لفضل قدرته وتقول حاجه فغلبه ولاعبه بالشطرنج فغلبه بفضل علمه وفطنته ، ولا يكون القهر إلا بفضل القدرة ألا ترى أنك تقول ناواه فقهره ولا تقول حاجه فقهره ولا تقول قهره بفضل علمه كما تقول غلبه بفضل علمه .

(الفرق) بين الغلبة والقدرة أن الغلبة من فعل الغالب وليست القدرة من فعل القادر يقال غلب خصمه غلبا كما تقول طلب طلبا وفي القرآن (وهم من بعد غلبهم سيغلبون) وقولهم الله غالب من صفات الفعل وقولنا له قاهر من صفات الذات وقد يكون من صفات الفعل وذلك أنه يفعل ما يصير به العدو مقهورا ، وقال علي بن عيسى : الغالب القادر على كسر حد الشيء عند مقاومته باقتداره ، والقاهر القادر على المستعصي من الأمور .

(الفرق) بين القادر والمقيت أن المقيت على ما قال بعض العلماء يجمع معنى القدرة على الشيء والعلم به قال والشاهد قول الشاعر :
أبي الفضل أم علي إذا حو سبت أبي على الحساب مقيت
قال ولا يمكن المحاسبة لهما مع القدرة عليها والعلم بها وفي القرآن (وكان الله على كل شيء مقيتا) أي مقتدرا على كل شيء عالما به ، وقال غيره المقيت على الشيء الموقوف عليه وقيل هو المقتدر وأشد :
وذو ضغن (١) كفت الضغن عنه وكنت على إساءته مقيتا

وقيل هو المجازي كأنه يجعل لكل فعل قدرة من الجزاء ، والقدرة والقوت متقاربان وقال ابن عباس مقيتا حفيظا وقال مجاهد شهيدا وحفيظا حسيبا ، وقال الخليل المقيت الحافظ والحفيظ أشبه الوجوه لأنه مشتق من القوت والقوت يحفظ النفس فكان المقيت الذي يعطي الشيء قدر حاجته من الحفظ ، وحكى الفراء يقوت ويقيت .

(الفرق) بين القادر والقوي أن القوي هو الذي يقدر على الشيء وعلى ما هو أكثر منه ولهذا لا يجوز أن يقال للذي استفرغ قدرته في شيء أنه قوي عليه وإنما يقال له أنه قوي عليه إذا كان في قدرته فضل لغيره ، ولهذا قال بعضهم القوي القادر العظيم الشأن فيما يقدر عليه .

(١) في النسخ « صفر » .

(الفرق) بين قولك قادر عليه وقادر على فعله أن قولك قادر عليه يفيد أنه قادر على تصرفه كقولك فلان قادر على هذا الحجر أي قادر على رفعه ووضعه وهو قادر على نفسه أي قادر على ضبطها ومنعها فيما تنازع اليه، وقادر على فعله يفيد أنه قادر على إيجاده فبين الكلمتين فرق .

(الفرق) بين القادر على الشيء والمالك له أن المالك يضاف إلى المقدور وغير المقدور نحو زيد مالك للمال وليس بقادر عليه فالقادر على الشيء قادر على إيجاده والمالك للشيء مالك لتصرفه ، وقد يكون المالك بمعنى القادر سواءً وهو قوله تعالى (مالك يوم الدين) ويوم الدين لم يوجد فيملك وإنما المراد أنه قادر عليه ، والمالك في الحقيقة لا يكون إلا لموجود والقدرة لا تكون على الموجود .

(الفرق) بين القوة والشدة أن الشدة في الأصل هي مبالغة في وصف الشيء في صلابته وليس هو من قبيل القدرة ولهذا لا يقال لله شديد ، والقوة من قبيل القدرة على ما وصفنا ، وتأويل قوله تعالى (أشد منهم قوة) أي أقوى منهم وفي القرآن (ذي القوة المتين) أي العظيم الشأن في القوة وهو اتساع .

(الفرق) بين الشدة والجلد أن الجلد صلابة البدن ومنه الجلد لأنه أصلب من اللحم ، والجلد الصلب من الأرض وقيل يتضمن الجلد معنى القوة والصبر ولا يقال لله جليد لذلك (١) .

(الفرق) بين الشدة والصعوبة أن الشدة ما ذكرناه ، والصعوبة تكون في الأفعال دون غيرها تقول: صعب عليّ الأمر يعني أن فعله صعب عليك ورجل صعب أي مقاساته سعبة ، وفيها معنى الغلبة لمن يزاولها ، ومن ثم سمي الفحل الشديد الغالب مصعباً ، فالصعوبة أبلغ من الشدة ، وقد يكون شديد غير صعب إذا استعمل فيما يستعمل فيه الصعب ولا

(١) تقدم ذكره (والفرق) بين ذلك وبين الجلادة .. إلى آخر الفرق : ولعل موضعه هنا لعدم مناسبته هنالك .

صعب الا شديد .

(الفرق) بين القوة والمتانة أن المتانة صلابة في ارتفاع ، والمتن من الأرض الصلب المرتفع والجمع متان، ومنه سمي عقب الظهر متنا، والصلابة قريبة من ذلك ، ولا تجوز الصفة بالصلابة والمتانة على الله فأما قوله تعالى (ذو القوة المتين) فالتين في أسمائه مبالغة في الوصف بأنه قوي وهو في الله توسع لأن المتانة في الاصل تقيضة الرخاوة فاستعملت في تقيض الضعف للمبالغة في صفة القوة والله أعلم .

(الفرق) بين القدرة والمنة أن المنة تفيد أنها قدرة للمبالغة تقطع بها الاعمال الشاقة، وأصل الكلمة القطع، ومنه قوله تعالى (أجر غير ممنون) أي مقطوع ، والمنون المنية لأنها قاطعة عن التصرف بالحياة ، وقيل للامتنان بالنعمة امتنان لأنه يقطع الشكر .

(الفرق) بين الشدة والصلابة أن الصلابة هي الثام الاجزاء بعضها الى بعض من غير خلل مع يوستة فيها ، والشدة هي التزاق الاجزاء بعضها ببعض وسواء كان الموصوف بها ملتثما أو متحللا ، والشدة مبالغة في وصف الشيء والصلابة خلفه واستعمالها في موضع الصلابة استعارة .

(الفرق) بين القوة والشهامة أن الشهامة خشونة الجانب مأخوذة من الشيم وهو ذكر القنافذ ولا يسمى الله شهما لذلك .

(الفرق) بين الشهامة والجزالة أن الجزالة أصلها شدة القطع تقول جزلت الشيء اذا قطعته بشدة وقيل حطب جزل اذا كان شديد القطع صلبا واذا كان كذلك كان أبقي على النار فشبه به الرجل الذي تبقى قوته في الامور فسمي جزلا ولا يوصف الله به .

(الفرق) بين الشجاعة والبسالة أن أصل البسل الحرام فكان الباسل حرام أن يصاب في الحرب بمكروه لشدته فيها وقوته ، والشجاعة الجرأة والشجاع الجريء المقدام في الحرب ضعيفا كان أو قويا ، والجرأة قوة القلب الداعية الى الاقدام على المكاره فالشجاعة تنبىء عن الجرأة والبسالة

تنبئ عن الشدة والقوة . ويجوز أن يكون الباسل من البسول وهي تكره
الوجه مثل البثور وهما لغتان ، وسي باسلا لتكرهه ولا تجوز الصفة
بذلك على الله تعالى .

(الفرق) بين الشجاعة والنجدة أن النجدة حسن البدن وتمام لحمه
وأصلها الارتفاع ومنه سميت بلادهم المرتفعة نجدا ، وقيل للنجاد نجاد
لأنه يحشو الثياب فترتفع ثم قيل للشجاعة نجدة لأنها تكون مع تمام
الجسم في أكثر الحال .

ومما يجري مع ذلك

(الفرق) بين الصلابة والقسوة أن القسوة تستعمل فيما لا يقبل
العلاج ولهذا يوصف بها القلب وإن لم يكن صلبا .
(الفرق) بين القدرة والصحة أن الصحة يوصف بها المحل والآلات
والقدرة تتعلق بالجملة، فيقال عين صحيحة وحاسة صحيحة، ولا يقال عين
قادرة وحاسة قادرة .

(الفرق) بين الصحة والعافية أن الصحة أعم من العافية يقال رجل
صحيح وآلة صحيحة وخشبة صحيحة إذا كانت ملتزمة لا كسر فيها ولا
يقال خشبة معافاة ، وتستعار الصحة فيقال صححت القول وصح لي على
فلان حق ، ولا تستعمل العافية في ذلك ، والعافية مقابلة المرض بما يضاده
من الصحة فقط والصحة تنصرف في وجوه على ما ذكرنا ، وتكون العافية
ابتداءا من غير مرض وذلك مجاز كأنه فعل ابتداء ما كان من شأنه أن ينافي
المرض يقال خلقه الله معافى صحيحا ومع هذا فإنه لا يقال صح الرجل ولا
عوفي إلا بعد مرض يناله . والعافية مصدر مثل العاقبة والطاغية وأصلها
الترك من قوله تعالى (فسن عفى له من أخيه شيء) أي ترك له ، وعفت
الدار تركت حتى درست ومنه « اغفوا للهي » أي اتركوها حتى تطول
ومنه العفو عن الذنب وهو ترك المعاقبة عليه وعافاه الله من المرض تركه

منه بظنه من الصحة وعفاه يعفوه واعتفاه يمتفيه اذا أتاه يسأله تاركا
لغيره .

(الفرق) بين الصحة والسلامة أن السلامة نقيضة الهلاك ونقيض
الصحة الآفة من المرض والكسر وما بسبيل ذلك ألا ترى أنه يقال سلم
الرجل من عكته اذا كان يخاف عليه الهلاك منها أو على شيء من جسده ،
واذا لم يكن يخاف عليه ذلك منها لم يقل سلم منها وقيل صح منها ، هذا
على أن السلامة نقيضة الهلاك وليست الصحة كذلك وفي هذا وقوع الفرق
بينهما ، ثم كثر استعمال السلامة حتى قيل للمتبرئ من العيب سالم من
العيب ، والسلامة عند المتكلمين زوال الموانع والآفات عن يجوز عليه
ذلك ولا يقال لله سالم لأن الآفات غير جائزة عليه ولا يقال له صحيح لأن
الصحة تقتضي منافية المرض والكسر ولا يجوز أن على الله تعالى .

(الفرق) بين القدرة والطاقة أن الطاقة غاية مقدرة القادر واستفراغ
وسعه في المقدور يقال هذا طاقتي أي قدر إمكاني ، ولا يقال لله تعالى
مطبق لذلك .

(الفرق) بين القدرة والاستطاعة أن الاستطاعة في قولك طاعت
جوارحه للفعل أي انقادت له ولهذا لا يوصف الله بها ويقال أطاعه وهو
مطيع وطاع له وهو طائع له إذا انقاد له ، وجاءت الاستطاعة بمعنى الإجابة
وهو قوله تعالى : (هل يستطيع ربك) أي هل يجيبك الى ما تسأله
وأما قوله تعالى (لا يستطيعون سمعا) فمعناه أنه يثقل عليهم استماع
القرآن ليس أنهم لا يقدرون على ذلك ، وأنت تقول لا أستطيع أن أبصر
فلاناً تريد أن رؤيته تثقل عليك .

(الفرق) بين العزيز والقاهر أن العزيز هو المستع الذي لا ينال
بالأذى ولذلك سمي أبو ذؤيب العقاب عزيزة لأنها تتخذ وكرها في أعلى
الجبل فهي مستنعة على من يريد لها فقال :

حتى انتهت الى فراش عزيزة سوداء روثة أثنها كالمخصف
ويقال عز يعز إذا صار عزيزا وعز يعز عزا إذا قهر باقتدار على المنع
والمثل من عزيز والعزاز الأرض الصلبة لامتناعها على الحافر بصلابتها
كالإمتناع من الضيم ، والصفة بعزيز لا تتضمن معنى القهر ، والصفة بقاهر
تتضمن معنى العز يقال قهر فلان فلانا إذا غلبه وصار مقتدرا على إنفاذ
أمره فيه .

(الفرق) بين قولك العزيز وبين قولك عزيزي أن قولك عزيزي بمعنى
حبيبي الذي يعز عليك فقدته لميل طبعك اليه ، ولا يوصف العظماء به مع
الاضافة ، وليس كذلك السيد وسيدي لأن الاضافة لا تقلب معنى ذلك
الا بحسب ما تقتضيه الاضافة من الاختصاص .

(الفرق) بين القادر والمتمكن أن التمكن مضمن بالآلة والمكان الذي
يتسكن فيه ، ولهذا لا تجوز الصفة به على الله تعالى ، وصفة القادر مطلقة
لأنه لا يجوز أن يستغني بنفسه عن القدرة كما يستغني بها عن الآلة في
الكتابة ونحوها ويقال مكنه ومكن له قال بعضهم معناها واحد ، قال
ومنه قوله تعالى (مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم) قال فجاء باللغتين
للتوسع في الكلام ، والصحيح أن مكنت له جعلت له ما يتمكن به ومكنته
أقدرته على ملك الشيء في المكان .

(الفرق) بين التمكين والاقدار أن التمكين اعطاء ما يصح به الفعل
كأنما ما كان من الآلات والعدد والقوى ، والاقدار اعطاء القدرة وذلك أن
الذي له قدرة على الكتابة تتعذر عليه إذا لم يكن له آلة للكتابة ويتمكن
منها إذا حضرت الآلة . والقدرة ضد العجز ، والتمكن ضد التعذر .

الفرق بين ما يضاد القدرة ويخالفها

(الفرق) بين العجز والمنع أن العجز يضاد القدرة مضادة التروك
ويتعلق بتعلقها على العكس ، والمنع ما لأجله يتعذر الفعل على القادر

فهو يضاد الفعل وليس يضاد القدرة بل ليس يسمى منعا الا اذا كان مع القدرة فليس هو من المعجز في شيء .

(الفرق) بين المنع والكف أن المنع ما ذكرنا والكف على ما ذكر بعضهم يستعمل في الامتناع عما تدعو اليه الشهوة قال والامساك مثله يقال كف عن زيارة فلان وأمسك عن الافطار ، وليس الأمر كما قال بل يستعمل الامساك والكف فيما تدعو اليه الشهوة وفيما لا تدعو اليه يقال كف عن القتال كما يقال كف عن شرب الماء وأمسك عن ذلك أيضا . وأصل الامساك حبس النفس عن الفعل ومنه الامساك وهو مكان يمسك الماء أي يحبسه والجمع مسك والمسكة السوار سمي بذلك لأنه يلزم المعصم فهو كالمحبوس فيه ، والماسكة جلدة تكون على وجه الولد في بطن أمه لأنها محيطة به كاحاطة الحبس بالمحبوس ، واستمسك الشيء وتماسك كأن بعضه احتبس على بعض ، ونقيض الاستمسك الاسترسال ونقيض الامساك الارسال ، وأصل الكف الانقباض والتجمع ومنه سميت الكف كما لأنها تقبض على الأشياء وتجتمع ، ويقال جاءني الناس كافة أي جميعا فالكف عن الفعل هو الامتناع عن موالاة الفعل وإيجاده حالا بعد حال خلاف الانبساط فيه وانما قلنا ذلك لأن أصله الانقباض وخلاف الانقباض الانبساط والامساك حبس النفس عن الفعل على ما ذكرنا فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين الكف والترك أن الترك عند المتكلمين فعل أحد الفاعلين اللذين يقدر عليهما المباشر، وقال بعضهم : كل شيئين تضادا وقدر عليهما بقدرة واحدة مع كون وقت وجودهما وقتا واحدا وكأنا يحلان محل القدرة وانصرف القادر بفعل أحدهما عن الآخر سمي الموجود منهما تركا وما لم يوجد متروكا ، والترك عند العرب تخليف الشيء في المكان الذي هو فيه والانصراف عنه ، ولهذا يسمون بيضة النعامة اذا خرج فرخها تريكة لأن النعامة تنصرف عنها ، والتريكة الروضة يغفلها الناس ولا يراعونها .

(الفرق) بين الترك والتخلى أن الترك هو ما ذكرنا ، والتخلى للشيء نقيض التوكيل به ، يقال خلاه إذا أزال التوكيل عنه كأنه جعله خاليا لا أحد معه ، ثم صارت التخلى عند المتكلمين ترك الأمر بالشيء والرغبة فيه والنهي عن خلافه ، ويقولون القادر مخلص بينه وبين مقدوره أي لا مانع له منه شبه بمن ليس معه موكل يمنعه من تصرفاته .

(الفرق) بين قولك تركت الشيء وقولك لهيت عنه أنه يقال لهيت عنه إذا تركته سهوا أو تشاغلا ، ولا يقال لمسن ترك الشيء عامدا أنه لهي عنه ، وقول صاحب الفصيح لهيت عن الشيء إذا تركته غلط ألا ترى أنه لا يقال لمن ترك الأكل بعد شبع أو الشرب بعد الري أنه لهي عن ذلك ، وأصله من اللهو ميل الانفعال والمطاوعة .

(الفرق) بين التخلى والاطلاق أن الاطلاق عند الفقهاء كالإذن إلا أن أصل الإذن أن يكون ابتداءً والاطلاق لا يكون إلا بعد نهي ، ثم كثر حتى استعمل أحدهما في موضع الآخر ، والاطلاق مأخوذ من الطلق وهو القيد أطلقه إذا فك طلقه أي قيده كما تقول أنشط إذا حل الأنشطة ، ومنه طلق المرأة وذلك أنهم يقولون للزوجة إنها في حبال الزوج فإذا فارقها قيل طلقها كأنه قطع حبلها وإنما قيل في الناقة أطلق وفي المرأة طلق للفرق بين المعنيين والأصل واحد .

(الفرق) بين الكف والاحجام أن الاحجام هو الكف عما يسبق فعله خاصة يقال أحجم عن القتال ولا يقال أحجم عن الأكل والشرب .

(الفرق) بين الاقدام والتقهم أن التقهم الاقدام في المضيق بشدة يقال تقهم في الغار وتقهم بين الاقران ولا يقال أقدم في الغار ، وأصل التقهم الاقدام على القهم وهي الأمور الشديدة واحدا قحمة ، والاقدام هو حمل النفس على المكروه من قدام ، ويخالف التقدم في المعنى لأن التقدم يكون في المكروه والمحبوب ، والاقدام لا يكون إلا على المكروه .

(الفرق) بين المنع والصد أن الصد هو المنع عن قصد الشيء خاصة ،

ولهذا قال تعالى (وهم يصدون عن المسجد الحرام) أي يسنعون الناس عن قصده ، والمنع يكون في ذلك وغيره ألا ترى أنه يقال منع الحائط عن الميل لأن الحائط لا قصد له ، ويقولون صدني عن لقاءك يريد عن قصد لقاءك وهذا بين •

(الفرق) بين قولك منعت عن الفعل وبين قولك ثبته عنه أن المنع يكون عن إيجاد الفعل ، والثني لا يكون إلا المنع عن اتمام الفعل تقول ثبته عنه إذا كان قد ابتدأه فمنعته عن اتمامه واستبقائه وإلى هذا يرجع الاستثناء في الكلام لأنك إذا قلت ضربت القوم إلا زيدا فقد أخبرت أن الضرب قد استمر في القوم دون زيد فكأنك أطلقت الضرب حتى إذا استمر في القوم ثبته فلم يصل إلى زيد •

(الفرق) بين الرد والرجع أنه يجوز أن ترجمه من غير كراهة له قال الله تعالى (فإن رجعت الله إلى طائفة منهم) ولا يجوز أن ترده إلا إذا كرهت حاله ، ولهذا يسمى بالهرج ردا ولم يسمى رجعا ، هذا أصله ثم ربما استعملت إحدى الكلمتين موضع الأخرى لقرب معناه •

(الفرق) بين الرد والرفع أن الرد لا يكون إلا إلى خلف ، والرفع يكون إلى قدام وإلى خلف جميعا •

ومما يجري مع هذا

(الفرق) بين الحصر والحبس أن الحصر هو الحبس مع التضييق يقال حصرهم في البلد لأنه إذا فعل ذلك فقد منعهم عن الانفساخ في الرعي والتصرف في الأمور ويقال حبس الرجل عن حاجته وفي الحبس إذا منعه عن التصرف فيها ، ولا يقال حصر في هذا المعنى دون أن يضيق عليه وهو في حصار أي ضيق ، والحصر احتباس النجو كأنه من ضيق المخرج كذا قال أهل اللغة ويجوز أن يقال إن الحبس يكون لمن تمكنت منه والحصر لمن لم تتمكن منه وذلك أنك إذا حاصرت أهل بلد في البلد فأنك لم تتمكن

منهم وانما تتوصل بالحصر الى التمكن منهم والحصر في هذا سبب التمكن والحبس يكون بعد التمكن .

(الفرق) بين الحصر والاحصار قالوا الاحصار في اللغة منع بغير حبس ، والحصر المنع بالحبس قال الكسائي ما كان من المرض قيل فيه احصر ، وقال أبو عبيدة ما كان من مرض أو ذهاب ثقة قيل فيه احصر وما كان من سجن أو حبس قيل فيه حصر فهو محصور ، وقال المبرد هذا صحيح واذا حبس الرجل الرجل قيل حبسه واذا فعل به فعلا عرضه به لأن يحبس قيل أحبسه واذا عرضه للقتل قيل أقتله وسقاه اذا أعطاه اناؤه يشرب منه وأسقاه اذا جعل له سقيا ، وقبره اذا تولى دفنه وأقبره جعل له قبرا فمعنى قوله تعالى (فان احصرتهم) عرض لكم شيء يكون سببا لفوات الحج .

(الفرق) بين الوهن والضعف أن الضعف ضد القوة وهو من فعل الله تعالى كما أن القوة من فعل الله تقول خلقه الله ضعيفا أو خلقه قويا ، وفي القرآن (وخلق الانسان ضعيفا) والوهن هو أن يفعل الانسان فعل الضعيف تقول وهن في الأمر يهن وهنا وهو واهن اذا أخذ فيه أخذ الضعيف ، ومنه قوله تعالى (ولا تهنوا ولا تحزنوا وأتكم الأعلون) أي لا تفعلوا أفعال الضعفاء وأتكم أقوياء على ما تطلبونه بتذليل الله إياه لكم ، ويدل على صحة ما قلنا أنه لا يقال خلقه الله واهنا كما يقال خلقه الله ضعيفا ، وقد يستعمل الضعف مكان الوهن مجازا في مثل قوله تعالى (وما ضعفوا وما استكانوا) أي لم يفعلوا فعل الضعيف ، ويجوز أن يقال إن الوهن هو انكسار الحد والخوف ونحوه ، والضعف نقصان القوة ، وأما الاستكانة فقليل هي اظهار الضعف قال الله تعالى (وما ضعفوا وما استكانوا) أي لم يضعفوا بنقصان القوة ولا استكانوا باظهار الضعف عند المقاومة ، قال الخليل ان الوهن الضعف في العمل والأمر وكذلك في العظم ونحوه يقال وهن العظم يهن وهنا وأوهنه موهنة

ورجل واهن في الأمر والعمل وموهون في العظم والبدن والموهن لغة
والوهين بلغة أهل مصر رجل يكون مع الأجير يحته على العمل .
(الفرق) بين الضعف والضعف أن الضعف بالضم يكون في الجسد
خاصة وهو من قوله تعالى (خلقكم من ضعف) والضعف بالفتح يكون
في الجسد والرأي والعقل يقال في رأيه ضعف ولا يقال فيه ضعف كما
يقال في جسده ضعف وضعف .



مركز تحقيق تكملة علوم إسلامي

الباب السادس

في الفرق بين القديم والعتيق والباقي والدائم وما يجري مع ذلك

(الفرق) بين القديم والعتيق أن العتيق هو الذي يدرك حديث جنسه فيكون بالنسبة اليه عتيقا أو يكون شيئا يطول مكثه ويبقى أكثر مما يبقى أمثاله مع تأثير الزمان فيه فيسمى عتيقا ولهذا لا يقال إن الساء عتيقة وإن طال مكثها لأن الزمان لا يؤثر فيها ولا يوجد من جنسها ما تكون بالنسبة اليه عتيقا ، ويدل على ذلك أيضا أن الأشياء تختلف فيعتق بعضها قبل بعض على حسب سرعة تغيره وبطئه والقائم ما لم يزل موجودا ، والقدم لا يستفاد والعتيق يستفاد ألا ترى أنه لا يقال سأقدم هذا المتاع كما تقول سأعتقه ، ويتوسع في القدم فيقال دخول زيد الدار أقدم من دخول عمرو ولا يقال أعتق منه فالعتق في هذا على أصله لم يتوسع فيه .

(الفرق) بين الموجود والكائن أن الموجود من صرح له تأثير فتأثير القديم صحة الفعل منه وتأثير الجسم شغله للحيز (١) وتأثير المعرض تغييره للجسم وصفة الموجود من الوجود على التقدير وكذلك صفة القديم من القدم وصفة الحادث من الحدوث وإنما جرت الصفات على البيان بأصل رجع اليه إما محقق وأما مقدر وقد يكون الكلام المقدر أبلغ منه بالمحقق ألا ترى أن قول امرئ القيس * بنجرد قيد الأوابد

(١) في النسخ « للخير » .

هيكل ★ أبلغ من مانع الأوابد وهو مقدر تقدير المانع ، والكائن على أربعة أوجه أحدها بمعنى الموجود ويصح ذلك في القديم كما يصح في المحدث ، والناس يقولون إن الله لم يزل كائنا ، والثاني بمعنى وجود الصنع والتدبير وهو قول الناس أن الله تعالى كائن بكل مكان والمراد أنه صانع مدبر بكل مكان وأنه عالم بذلك غير غائب عن شيء من أحواله فيكون من هذا الوجه في حكم من هو كائن منه ، والثالث قولنا للجوهر إنه كائن بالمكان ومعناه أنه شاغل للمكان ، والرابع قولنا للعرض أنه كائن في الجسم فالمراد حلوله .

(الفرق) بين الكائن والثابت أن الكائن لا يكون إلا موجودا ويكون ثابت ليس بموجود وهو من قولهم فلان ثابت النسب معنى ذلك أنه معروف النسب وإن لم يكن موجودا ويقال شيء ثابت بمعنى أنه مستقر لا يزول ، ويستعمل الثبات في الأجسام والأعراض وليس كذلك الكون .

(الفرق) بين الدوام والخلود أن الدوام هو استمرار البقاء في جميع الاوقات ولا يقتضي أن يكون في وقت دون وقت ألا ترى أنه يقال إن الله لم يزل دائما ولا يزال دائما والخلود هو استمرار البقاء من وقت مبتدأ ، ولهذا لا يقال إنه خالد كما أنه دائم .

(الفرق) بين الدائم والسرمد أن السرمد هو الذي لا فصل يقع فيه وهو اتباع الشيء الشيء والميم فيه زائدة ، والعرب تقول شربته سرمدا مبردا كأنه اتباع .

(الفرق) بين الخلود والبقاء أن الخلود استمرار البقاء من وقت مبتدأ على ما وصفنا ، والبقاء يكون وقتين فصاعدا ، وأصل الخلود اللزوم ومنه أخلد إلى الأرض وأخلد إلى قوله أي لزم معنى ما أتى به فالخلود اللزوم المستمر ولهذا يستعمل في الصخور وما يجري مجراه ومنه قول لبيد ★ حمر خوالد ما يبين كلامها ★ وقال علي بن عيسى

الخلود مضمّر بمعنى فيه كذا ولهذا يقال خلده في الحبس وفي الديوان ،
ومن أجله قيل للاثاني خوالد فاذا زالت لم تكن خوالد ، ويقال لله تعالى
دائم الوجود ولا يقال خالد الوجود .

(الفرق) بين القديم والباقي والمتقدم أن الباقي هو الموجود لا عن
حدوث في حال وصفه بذلك ، والقديم ما لم يزل كائنا موجودا على ما
ذكرنا وأنت تقول سأبقي هذا المتاع لنفسي ولا تقول سأقدمه واستبقيت
الشيء ولا تقول استقدمته ، وقال قوم القديم في اللغة مبالغة في الوصف
بالتقدم في الوجود وكلما تقدم وجوده حتى سمي قديما فذلك حقيقة فيه ،
وقال من يرد ذلك لو كان القدم يستفاد لجاز أن تقول لما علمته سيبقى
طويلا انه سيقدم كما تقول انه سيبقى ، وفي يطلان ذلك دلالة على أنه في
المحدث توسع والمتقدم خلاف المتأخر والتقدم حصول الشيء قدام الشيء
ومنه القدوم لتقدمها في العمل وقيل لضيقها في العمل لا تنشي فتوبع لها في
الصفة كالمتقدم في الأمر ، ومنه القدم لأنك تتقدم بها في المكان في المشي ،
والسابقة في الخير والشر قدم وفي القرآن (قدم صدق عند ربهم) وقوادم
الريش العشر المتدمات ويقال قدم العهد وقدم البلى أي طال وكل ما
يقدم فهو قديم وقدم وفي الحديث « حتى يضع الجبار فيها قدمه » أي
في النار يريد من سلف في علمه أنه عاص ، ويجوز أن يكون من سلف
بمضيائه ، والقديم على الحقيقة هو الذي لا أول لحدوثه .

(الفرق) بين قولنا الأول وبين قولنا قبل وبين قولنا آخر وقولنا بعد
أن الأول هو من جملة ما هو أوله وكذلك الآخر من جملة ما هو آخره
وليس كذلك ما يتعلق بقبل وبعد وذلك أنك إذا قلت زيد أول من جاءني
من بني تميم وآخره أوجب ذلك أن يكون زيد من بني تميم وإذا قلت
جاءني زيد قبل بني تميم أو بعدهم لم يجب أن يكون زيد منهم فعلى
هذا يجب أن يكون قولنا لله أول الأشياء في الوجود وآخرها أن يكون
الله من الأشياء، وقولنا إنه قبلها أو بعدها لم يوجب أنه منها ولا أنه شيء

الا أنه لا يجوز أن يطلق ذلك دون أن يقال انه قبل الاشياء الموجودة سواء أو بعدها فيكون استثناءه من الاشياء لا يخرج من أن يكون شيئا ، وقبل وبعد لا يقتضيان زمانا ولو اقتضيا زمانا لم يصح أن يستعملا في الأزمنة والأوقات بأن يقال بعضها قبل بعض أو بعده لأن ذلك يوجب للزمان زمانا ، وغير مستنكر وجود زمان لا في زمان ووقت لا في وقت ، وقبل مضنة بالاضافة في المعنى واللفظ وربما حذفت الاضافة إجتزاء بما في الكلام من الدلالة عليها ، وأصل قبل المقابلة فكان الحادث المتقدم قد قابل الوقت الاول والحادث المتأخر قد بعد عن الوقت الاول ما يستقبل والآخر يجي ، على تفصيل الاثنين تقول أحدهما كذا والآخر كذا ، والاول والآخر يقال بالاضافة يقال أوله كذا وآخره الا في أسماء الله تعالى والاول الموجود قبل والآخر الموجود بعد .

(الفرق) بين السابق والاول أن السابق في أصل اللغة يقتضي مسبقا ، والاول لا يقتضي تأييدا ألا ترى أنك تقول هذا اول مولود ولد لفلان وان لم يولد له غيره ، وتقول اول عبد يملكه حر وان لم يملك غيره ولا يخرج العبد والابن من معنى الابتداء ، وبهذا يبطل قول الملحدين ان الاول لا يسمى أولا إلا بالاضافة الى ثان ، وأما تسمية الله تعالى بأنه سابق فيفيد أنه موجود قبل كل موجود ، وقال بعضهم لا يطلق ذلك في الله تعالى الا مع البيان لأنه يوهم أن معه أشياء موجودة قد سبقها ولذلك لا يقال ان الله تعالى أسبق من غيره لأنه يقتضي الزيادة في السبق ، وزيادة أحد الموصوفين على الآخر في الصفة يوجب اشتراكهما فيها من وجه أو من وجوه .

(الفرق) بين قولك يقدمه وقولك يسبقه أن معنى قولك يقدمه سير قدامه ويسبقه يقتضي أنه يلحق قبله ، وقال تعالى (يقدم قومه يوم القيامة) قيل انه أراد يشي على قدمه يقودهم الى النار وليس كذلك يسبقهم لأن يسبقهم يجوز أن يكون معناه أنه يوجد قبلهم فيها .

الباب السابع

في الفرق بين القسام الارادات وما يقرب منها وبين القسام ما يضادها

ويخالفها وبين القسام الافعال

(الفرق) بين الارادة والمحبة ان المحبة تجري على الشيء ويكون المراد به غيره ، وليس كذلك الارادة تقول احببت زيدا والمراد أنك تحب إكرامه ونفعه ولا يقال أردت زيدا بهذا المعنى ، وتقول أحب الله أي أحب طاعته ولا يقال أريده بهذا المعنى فجعل المحبة لطاعة الله محبة له كما جعل الخوف من عقابه خوفا منه وتقول الله يحب المؤمنين (١) بمعنى أنه يريد إكرامهم واثابتهم ولا يقال انه يريدهم بهذا المعنى ، ولهذا قالوا ان المحبة تكون ثوابا وولاية ، ولا تكون الارادة كذلك ، ولقولهم أحب زيدا مزية على قولهم أريد له الخير وذلك أنه اذا قال أريد له الخير لم يبين أنه لا يريد له شيئا من سوء واذا قال أحبه أبان أنه لا يريد له سوءا أصلا وكذلك اذا قال أكره له الخير لم يبين أنه لا يريد له الخير (٢) البتة واذا قال أبغضه أبان أنه لا يريد له خيرا البتة ، والمحبة أيضا تجري مجرى الشهوة فيقال فلان يحب اللحم أي يشتهي وتقول أكلت طعاما لا أحبه أي لا أشتهي ومع هذا فان المحبة هي الارادة ، والشاهد أنه لا

(١) في التيمورية « المؤمن » وما بعدها بالافراد موافقة لها .
(٢) في التيمورية « خيرا » .

يجوز أن يحب الإنسان الشيء مع كراهته له .

(الفرق) بين المحبة والشهوة أن الشهوة توقان النفس وميل الطباع الى المشتبه وليست من قبيل الارادة ، والمحبة من قبيل الارادة ونقيضها البغضة ونقيض الحب البغض ، والشهوة تتعلق بالملاذ فقط والمحبة تتعلق بالملاذ وغيرها .

(الفرق) بينها وبين الصداقة أن الصداقة قوة المودة مأخوذة من الشيء الصدق وهو الصلب القوي ، وقال أبو علي رحمه الله : الصداقة اتفاق القلوب على المودة ولهذا لا يقال إن الله صديق المؤمن كما يقال إنه حبيب و خليله .

(الفرق) بين الشهوة واللذة أن الشهوة توقان النفس الى ما يلذ ويسر ، واللذة ما تآقت النفس اليه وفازت الى ليله فالفرق بينهما ظاهر .
(الفرق) بين الارادة والشهوة أن الإنسان قد يشتهي ما هو كاره له كالصائم يشتهي شرب الماء ويكرهه ، وقد يريد الإنسان ما لا يشتهي كشرب الدواء المر والحمية والحجامة وما بسبيل ذلك ، وشهوة القبيح غير قبيحة و ارادة القبيح قبيحة فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين اللذة والراحة أن الراحة من اللذة ما تقدمت الشهوة له وذلك أن العطشان اذا اشتهى الشرب ولم يشرب مليا ثم شرب سميت لذته بالشرب راحة واذا شرب في أول أوقات العطش لم يسم بذلك ، وكذلك الماشي اذا أطال المشي ثم قعد وقد تقدمت شهوته للقعود سميت لذته بالقعود راحة وليس ذلك من ارادات ولكنه يجري معها ويشكل بها ، وعند أبي هاشم رحمه الله أن اللذة ليست بمعنى ، وفي تعيين الملتذ بها وبضروبها الدالة على اختلاف أجناسها دليل على أنها معنى ولو لم تكن معنى مع هذه الحال لوجب أن تكون الارادة كذلك .

(الفرق) بين الحب والود أن الحب يكون فيما يوجبه ميل الطباع والحكمة جميعا والود من جهة ميل الطباع فقط ألا ترى أنك تقول أحب

فلانا وأوده وتقول أحب الصلاة ولا تقول أود الصلاة وتقول أود أن
ذاك كان لي إذا تمنيت وداده وأود الرجل ودأ ومودة والود والوديد
مثل الحب (١) وهو الحبيب .

(الفرق) بين المحبة والعشق أن العشق شدة الشهوة لنيل المراد من
المعشوق إذا كان إنسانا والعزم على مواقفته عند التمكن منه ، ولو كان
العشق مفارقا للشهوة لجاز أن يكون العاشق خاليا من أن يشتهي النيل
ممن يعشقه إلا أنه شهوة مخصوصة لا تفارق موضعها وهي شهوة الرجل
للنيل ممن يعشقه ولا تسمى شهوته لشرب الخمر وأكل الطيب عشقا .
والعشق أيضا هو الشهوة التي إذا أفرطت وامتنع نيل ما يتعلق بها قتلت
صاحبها ولا يقتل من الشهوات غيرها ألا ترى أن أحدا لم يمت من شهوة
الخمر والطعام والطيب ولا من محبة داره أو ماله ومات خلق كثير من
شهوة الخلوة مع المعشوق والنيل منه .

(الفرق) بين الإرادة والرضا أن إرادة الطاعة تكون قبلها والرضا
بها يكون بعدها أو معها فليس الرضا من الإرادة في شيء ، وعند أبي
هاشم رحمه الله أن الرضا ليس بمعنى ونحن وجدنا المسلمين يرغبون في
رضا الله تعالى ولا يجوز أن يرغب في لا شيء ، والرضا أيضا تقيض
السخط والسخط من الله تعالى إرادة العقاب فينبغي أن يكون الرضا
منه إرادة الثواب أو الحكم به .

(الفرق) بين التمني والإرادة أن التمني معنى في النفس يقع عند
فوت فعل كان للمتمني في وقوعه نفع أو في زواله ضرر مستقبلا كان
ذلك الفعل أو ماضيا ، والإرادة لا تتعلق إلا بالمستقبل، ويجوز أن يتعلق
التمني بما لا يصح تعلق الإرادة به أصلا وهو أن يتمنى الإنسان أن الله
لم يخلقه وأنه لم يفعل ما فعل أمس ولا يصح أن يريد ذلك ، وقال أبو

(١) بكسر الحاء .

علي رحمه الله : التمني هو قول القائل ليت الأمر كذا فجعله قولاً وقال في موضع آخر التمني هو هذا القول وإضمار معناه في القلب ، وإلى هذا ذهب أبو بكر بن الأخشاد ، والتمني أيضاً التلاوة قال الله تعالى (إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته) وقال ابن الأباري : التمني التقدير قال ومنه قوله تعالى (من نطفة إذا تمنى) ، وتمنى كذب ، وروي أن بعضهم قال للشعبي أهذا مما رويته أو مما تمنيته أي كذبت في روايته ، وأما التمني في قوله تعالى (فتمنوا الموت إن كنتم صادقين) فلا يكون إلا قولاً وهو أن يقول أحدهم ليت مات ، ومتى قال الإنسان ليت الآن كذا فهو عند أهل اللسان متمن غير اعتبارهم لضميره ويستحيل أن يتحداهم بأن يتمنوا ذلك بقلوبهم مع علم الجميع بأن التحدي بالضمير لا يعجز أحداً ولا يدل على صحة مقاله ولا فسادها لأن المتحدي بذلك يمكنه أن يقول تمنيت بقلبي فلا يمكن خصمه إقامة الدليل على كذبه ، ولو انصرف ذلك إلى تمنى القلب دون العبارة باللسان لقالوا قد تمنينا ذلك بقلوبنا فكانوا مساوين له فيه وسقط بذلك دلالة على كذبهم وعلى صحة ثبوته فلما لم يقولوا ذلك علم أن التحدي وقع بالتمني لفظاً .

(الفرق) بين التمني والشهوة أن الشهوة لا تتعلق إلا بما يلذ من المدركات بالحواس ، والتمني يتعلق بما يلذ وما يكره مثل أن يتمنى الإنسان أن يموت ، والشهوة أيضاً لا تتعلق بالماضي .

(الفرق) بين الهوى والشهوة أن الهوى لطف محل الشيء من النفس مع الميل إليه بما لا ينبغي ولذلك غلب على الهوى صفة الذم ، وقد يشتهي الإنسان الطعام ولا يهوى الطعام .

(الفرق) بين الإرادة والمشيئة أن الإرادة تكون لما يتراخى وقته ولما لا يتراخى ، والمشيئة لما لم يتراخ وقته والشاهد أنك تقول فعلت كذا شاء زيد أو أبي فيقابل بها إياه وذلك إنما يكون عند محاولة الفعل وكذلك مشيئته إنما تكون بدلاً من ذلك في حاله .

(الفرق) بين المشيئة والعزم أن العزم إرادة يقطع بها المرید رويته في الاقدام على الفعل أو الاحجام عنه ويختص بإرادة المرید لفعل نفسه لأنه لا يجوز أن يعزم على فعل غيره .

(الفرق) بين العزم والنية أن النية إرادة متقدمة للفعل بأوقات من قولك اتوى إذا بعد والنوى والنية البعد فسميت بها الإرادة التي بعد ما بينها وبين مرادها ولا يفيد قطع الروية في الاقدام على الفعل ، والعزم قد يكون متقدما للمعزوم عليه بأوقات وبوقت ، ولا يوصف الله بالنية لأن إرادته لا تتقدم فعله ولا يوصف بالعزم كما لا يوصف بالروية وقطعها في الاقدام والاحجام .

(الفرق) بين الإرادة والاختيار أن الاختيار إرادة الشيء بدلا من غيره ولا يكون مع خطور المختار وغيره بالبال ويكون إرادة للفعل لم يخطر بالبال غيره ، وأصل الاختيار الخير فالمختار هو المرید لخير الشئين في الحقيقة أو خير الشئين عند نفسه من غير إلهاء واضطرار ولو اضطر الانسان الى إرادة شيء لم يسمى مختارا له لأن الاختيار خلاف الاضطرار .

(الفرق) بين الاختيار والإيثار أن الإيثار على ما قيل هو الاختيار المقدم والشاهد قوله تعالى (قالوا تالله لقد آثرك الله علينا) أي قدم اختيارك علينا وذلك أنهم كلهم كانوا مختارين عند الله تعالى لأنهم كانوا أنبياء ، واتسع في الاختيار فليل لأفعال الجوارح اختيارية تفرقة بين حركة البطش وحركة المجس وحركة المرتعش وتقول اخترت المروى على الكتان أي اخترت لبس هذا على لبس هذا وقال تعالى (ولقد اخترناهم على علم على العالمين) أي اخترنا إرسالهم ، وتقول في الفاعل مختار لكذا وفي المفعول مختار من كذا ، وعندنا أن قوله تعالى (آثرك الله علينا) معناه أنه فضلك الله علينا ، وأنت من أهل الأثرة عندي أي ممن أفضله على غيره بتأثير الخير والنفع عنده ، واخترتك أخذتك للخير الذي فيك

في نفسك ولهذا يقال آثرتك بهذا الثوب وهذا الدينار ولا يقال اخترتك به وانما يقال اخترتك لهذا الأمر فالفرق بين الايثار والاختيار بين من هذا الوجه .

(الفرق) بين العزم والزماع أن العزم يكون في كل فعل يختص به الانسان والزماع يختص بالسفر يقال أزمعت المسير قال الشاعر * أزمعت من آل ليلي ابتكارا * ولا يقال أزمعت الأكل والشرب كما تقول عزمت على ذلك ، والازماع أيضا يتعدى بعلى فالفرق بينهما ظاهر .

(الفرق) بين الارادة والمعنى أن المعنى إرادة كون القول على ما هو موضوع له في أصل اللغة أو مجازها فهو في القول خاصة إلا أن يستعار لغيره على ما ذكرنا قبل ، والارادة تكون في القول والفعل .

(الفرق) بين التيمم والارادة أن أصل التيمم التأم وهو قصد الشيء من أمام ولهذا لا يوصف الله به لأنه لا يجوز أن يوصف بأنه يقصد الشيء من أمامه أو ورائه والتيمم القاصد ما في أمامه ثم كثر حتى استعمل في غير ذلك .

(الفرق) بين الارادة والتحري أن التحري هو طلب مكان الشيء مأخوذ من الحرا وهو المأوى وقيل لمأوى الطير حراها ولموضع بيضها حراً أيضا ومنه تحرى القبلة ولا يكون مع الشك في الاصابة ولهذا لا يوصف الله تعالى به فليس هو من الارادة في شيء .

(الفرق) بين الارادة والتوخي أن التوخي مأخوذ من الوخي وهو الطريق القاصد المستقيم وتوخيت الشيء مثل تطرقتك جعلته طريقتي ثم استعمل في الطلب والارادة توسعا ، والأصل ما قلناه .

(الفرق) بين الارادة وتوطين النفس أن توطين النفس على الشيء يقع بعد الارادة له ولا يستعمل إلا فيما يكون فيه مشقة ألا ترى أنك لا تقول وطن فلان نفسه على ما يشتهي .

(الفرق) بين القصد والارادة أن قصد القاصد مختص بفعله دون

فعل غيره ، والارادة غير مختصة بأحد النعلين دون الآخر ، والقصد أيضا ارادة الفعل في حال ايجاده فقط واذا تقدمته بأوقات لم يسم قصدا الا ترى أنه لا يصح أن تقول قصدت أن أزورك غدا .

(الفرق) بين القصد والحج أن الحج هو القصد على استقامة ومن ثم سمي قصد البيت حجا لأن من يقصد زيارة البيت لا يعدل عنه الى غيره ومنه قيل للطريق المستقيم محجة والحجة فعلة من ذلك لأنه قصد الى استقامة رد الفرع الى الأصل .

(الفرق) بين الحرد والقصد أن الحرد قصد الشيء من بعد ، وأصله من قولك رجل حريد المحل اذا لم يخالط الناس ولم يزل معهم وكوكب حريد منتح عن الكواكب وفي القرآن (وغدوا على حرد قادرين) والمراد أنهم قصدوا أمرا بعيدا وذلك أن الله أهلك ثرتهم بعد الانتفاع بها .

(الفرق) بين الارادة والاصابة أن الارادة سبت إصابة على المجاز في قولهم أصاب الصواب وأخطأ الجواب أي أراد ، قال الله تعالى (رخاءاً حيث أصاب) وذلك أن أكثر الاصابة تكون مع الارادة .

(الفرق) بين القصد والنحو أن النحو قصد الشيء من وجه واحد يقال نحوته اذا قصدته من وجه واحد ، والناس يقولون الكلام في هذا على أنحاء أي على وجوه ، وروي أن أبا الأسود عمل كتابا في الاعراب وقال لأصحابه أنحوا هذا النحو أي أقصدوا هذا الوجه من الكلام فسمي الاعراب نحوا ، وناحية الشيء الوجه الذي يقصد منه وهي فاعلة بمعنى مفعولة أي هي منحوة .

(الفرق) بين الهم والارادة أن الهم آخر العزيمة عند واقعة الفعل قال الشاعر :

هست ولم أفعل وكدت وليتي تركت على عثمان تبكي حلاله
ويقال هم الشحم اذا أذابه وذلك أن ذوبان الشحم آخر أحواله ،

وقيل الهم تعلق خاطر بشيء له قدرة في الشدة ، والمهمات الشدائد ،
وأصل الكلمة الاستقصاء ومنه هم الشحم اذا أذابه حتى أحرقه وهم
المرض إذا هبط .

(الفرق) بين الهم والقصد أنه قد يهم الانسان بالأمر قبل القصد
اليه وذلك أنه يبلغ آخر عزمه عليه ثم يقصده .

(الفرق) بين الهم والهمة أن الهمة اتساع الهم وبعد موقعه ولهذا
يمدح بها الانسان فيقال فلان ذو همة وذو عزيمة ، وأما قولهم فلان بعيد
الهمة وكبير العزيمة فلان بعض الهمم يكون أبعد من بعض وأكبر من
بعض ، وحقيقة ذلك أنه يهتم بالامور الكبار ، والهم هو الفكر في إزالة
المكروه واجتلاب المحبوب ومنه يقال أهم بحاجتي ، والهم أيضا الشهوة
قال الله تعالى (ولقد همت به وهم بها) أي عزمت هي على الفاحشة
واشتهائها هو والشاهد على صحة هذا التأويل قيام الدلالة على أن
الأنبياء صلوات الله عليهم لا يعزمون على الفواحش وهذا مثل قوله
تعالى (إن الله وملائكته يصلون على النبي) والصلاة من الله الرحمة
ومن الملائكة الاستغفار ومن الآدميين الدعاء ، وقوله تعالى (شهد الله
أنه لا إله الا هو والملائكة) فالشهادة من الله تعالى إخبار وبيان ومنهم
اقرار ، والهم أيضا عند الحزن الذي يذيب البدن من قولك هم الشحم
اذا أذابه . وسنذكر الفروق بين الهم والنهم والحزن في باب إن شاء الله .
(الفرق) بين الحسد والغبط أن الغبط هو أن تتمنى أن يكون

مثل حال المغبوط لك من غير أن تريد زوالها عنه (١) ، والحسد أن تتمنى
أن تكون حاله لك دونه فلهذا ذم الحسد ولم يذم الغبط . فأما ما روي أنه
عليه السلام سئل فقيل له أضر الغبط فقال نعم كما يضر العصا الخبط
فإنه أراد أن تترك ما لك فيه سعة لتدخل في المكروه وهذا مثل قولهم

(١) « عنه » غير موجودة في النسخ .

ليس الزهد في الحرام إنما الزهد في الحلال ، والاغتباط بالفرح بالنعمة ،
والنبطة الحالة الحسنة التي يغبط عليها صاحبها .

الفرق بين ما يصاد الإرادة ويخالفها

(الفرق) بين الكراهة والاباء أن الاباء هو أن يتمتع وقد يكره
الشيء من لا يقدر على إباءه وقد رأيناهم يقولون للملك أبيت اللعن ولا
يعنون أنك تكره اللعن لأن اللعن يكرهه كل أحد وانما يريدون أنك تمتنع
من أن تلعن وتشتتم لما تأتي من جليل الأفعال ، وقال الراجز ★ ولو أرادوا
ظلمه أيينا ★ أي امتنعنا عليهم أن يظلموا ولم يرد انا نكره ظلمهم إياه لأن
ذلك لا مدح فيه ، وقال الله تعالى (ويأبى الله إلا أن يتم نوره) أي يتمتع
من ذلك ولو كان الله يأبى المعاصي كما يكرهها لم تكن معصية ولا عاص .
(الفرق) بين الاباء والمضادة أن الاباء يدل على المنعة ألا ترى أن
المتحرك ساهيا لا يخرج ذلك من أن يكون أتى بضد السكون ولا يصح
أن يقال قد أبى السكون ، والمضادة لا تدل على المنعة .

(الفرق) بين الكراهة والبغض أنه قد اتسع بالبغض ما لم يتسع
بالكراهة فليل ابغض زيدا أي ابغض إكرامه ونفعه ، ولا يقال أكرهه بهذا
المعنى كما اتسع بلفظ المحبة فليل أحب زيدا بمعنى أحب إكرامه ونفعه ولا
يقال أريده في هذا المعنى ، ومع هذا فإن الكراهة تستعمل فيما لا يستعمل
فيه البغض فيقال أكره هذا الطعام ولا يقال أبغضه كما تقول أحبه والمراد
إني أكره أكله كما أن المراد بقولك أريد هذا الطعام أنك تريد أكله
أو شراؤه .

(الفرق) بين الكراهة ونفور الطبع أن الكراهة ضد الإرادة .
ونفور الطبع ضد الشهوة وقد يريد الإنسان شرب الدواء المر مع نفور
طبعه منه ، ولو كان نفور الطبع كراهة لما اجتمع مع الإرادة ، وقد تستعمل
الكراهة في موضع نفور الطبع مجازا ، وتسمى الأمراض والاسقام مكاره
وذلك لكثرة ما يكره الإنسان ما ينفر طبعه منه ، ولذلك تسمى الشهوة

محبة والمشتهى محبوبا لكثرة ما يحب الانسان ما يشتهي ويسيل اليه طبعه ، وتغور الطبع يختص بما يؤلم ويشق على النفس ، والكراهة قد تكون كذلك ولما يلذ ويشتهي من المعاصي وغيرها .

(الفرق) بين قولك يبغيه وقولك لا يبغيه أن قولك لا يبغيه أبلغ من حيث يتوهم اذا قال يبغيه أنه يبغيه من وجه ويبغيه من وجه كما إذا قلت يجهله جاز أن يجهله من وجه ويعلمه من وجه واذا قلت لا يعلمه لم يحتمل الوجهين .

(الفرق) بين الغضب والغيظ أن الانسان يجوز أن يغتاظ من نفسه ولا يجوز أن يغضب عليها وذلك أن الغضب إرادة الضرر للمغضوب عليه ولا يجوز أن يريد الانسان الضرر لنفسه ، والغيظ يقرب من باب الغم .

(الفرق) بين الغضب والسخط أن الغضب يكون من الصغير على الكبير ومن الكبير على الصغير والسخط لا يكون الا من الكبير على الصغير يقال سخط الأمير على الحاجب ولا يقال سخط الحاجب على الأمير ويستعمل الغضب فيها ، والسخط اذا عديته بنفسه فهو خلاف الرضا يقال رضيه وسخطه واذا عديته بغيره فهو بمعنى الغضب تقول سخط الله عليه اذا أراد عقابه .

(الفرق) بين الغضب والاشتياط أن الاشتياط خفة تلحق الانسان عند الغضب وهو في الغضب كالطرب في الفرح ، وقد يستعمل الطرب في الخفة التي تعتري من الحزن ، والاشتياط لا يستعمل الا في الغضب ويجوز أن يقال الاشتياط سرعة الغضب ، قال الاصمعي : يقال ناقة مشياط اذا كانت سريعة السمن ، ويقال استشياط الرجل اذا التهب من الغضب كأن الغضب قد طار فيه .

(الفرق) بين الغضب الذي توجهه الحمية والغضب الذي توجهه الحكمة أن الغضب الذي توجهه الحمية اتفاض الطبع بحال يظهر في تغير الوجه ، والغضب الذي توجهه الحكمة جنس من العقوبة يضاد الرضا وهو

الغضب الذي يوصف الله به .

(الفرق) بين الغضب والحد أن الحد هو أن يغضب الإنسان فيبعد عن من غضب عليه وهو من قولك كوكب حريد أي بعيد عن الكواكب وحي حريد أي بعيد المحل ، ولهذا لا يوصف الله تعالى بالحد وهو الحد بالاسكان ولا يقال حد بالتحريك وإنما الحد استرخاء يكون في أيدي الأبل جمل أحد وثاقة حرداء ، ويجوز أن يقال إن الحد هو القصد وهو أن يبلغ في الغضب أبعد غاية .

(الفرق) بين العداوة والبغضة أن العداوة البعاد من حال النصر ، ونقيضها الولاية وهي الهرب من حال النصر ، والبغضة إرادة الاستحقار والاهانة ، ونقيضها المحبة وهو إرادة الاعظام والاجلال .

(الفرق) بين العدو والكاشع أن الكاشع هو العدو الباطن العداوة كأنه أضر العداوة تحت كشيحه ويقال كاشحك فلان إذا عاداك في الباطن والاسم الكشيحة والمكاشحة .

(الفرق) بين العداوة والشنآن أن العداوة هي إرادة السوء لما تعاديه وأصله الميل ومنه عدوة الوادي وهي جانبه ، ويجوز أن يكون أصله البعد ومنه عدواء الدار أي بعدها وعدا الشيء يعدوه إذا تجاوزه كأنه بعد عن التوسط ، والشنآن على ما قال علي بن عيسى طلب العيب على فعل الغير لما سبق من عداوته قال وليس هو من العداوة في شيء ، وإنما أجري على العداوة لأنها سببه وقد يسمى المسبب باسم السبب وجاء في التفسير (شنآن قوم) أي بغض قوم ففريء شنآن قوم بالاسكان أي بغض قوم شنى وهو شنآن كما تقول سكر وهو سكران .

(الفرق) بين المعاداة والمخاصمة أن المخاصمة من قبيل القول ، والمعاداة من أفعال القلوب ، ويجوز أن يخاصم الإنسان غيره من غير أن يعاديه ، ويجوز أن يعاديه ولا يخاصمه .

(الفرق) بين المعاداة والمناوأة أن مناوأة غيرك مناهضتك له بشدة في

حرب أو خصومة وهي مفاعلة من النوء وهو النهوض بثقل ومشقة ، ومنه قوله تعالى (ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة) ويقال للمرأة البدينة اذا نهضت انها ناءت وينوء بها عجزها وهو من المقلوب أي هي تنوء به ، وناء الكوكب اذا طلع كأنه نهض بثقل ، وقال صاحب الفصيح تقول اذا ناوت الرجال فاصبر أي عادت وهي المناوأة ، وليست المناوأة من المعادة في شيء ألا ترى أنه يجوز أن يماديه ولا يناوئه .

(الفرق) بين الغضب واردة الانتقام أن الغضب معنى يقتضي العقاب من طريق جنسه من غير توطين النفس عليه ولا يغير حكمه ، وليس كذلك الإرادة لأنها تقدمت فكانت عما توطن النفس على الفعل فاذا صحبت الفعل غيرت حكمه ، وليس كذلك الغضب ، وأيضا فإن المغضوب عليه من نظير المراد وهو مستقل .

ومما يخالف الاختيار المذكور في هذا الباب الاضطراب

(الفرق) بينه وبين الاجباء أن الاجباء يكون فيما لا يجد الانسان منه بدا من أفعال نفسه مثل أكل الميتة عند شدة الجوع ومثل العدو على الشوك عند مخافة السبع فيقال إنه ملجأ الى ذلك ، وقد يقال انه مضطر اليه أيضا فأما الفعل الذي يفعل في الانسان وهو يقصد الامتناع منه مثل حركة المرتعش فانه يقال هو مضطر اليه ولا يقال ملجأ اليه واذا لم يقصد الامتناع منه لم يسم اضطرابا كتحرريك الطفل يد الرجل القوي ، ونحو هذا قول علي بن عيسى : إن الاجباء هو أن يحمل الانسان على أن يفعل، والضرورة أن يفعل فيه ما لا يمكنه الانصراف عنه من الضر والضر ما فيه ألم قال والاضطرار خلاف الاكتساب ألا ترى أنه يقال له باضطراب عرفت هذا أم باكتساب ، ولا يقع الاجباء هذا الموقع ، وقيل هذا الاصطلاح من المتكلمين قالوا فأما أهل اللغة فإن الاجباء والاضطرار عندهم سواء ، وليس كذلك لأن كل واحد منهما على صيغة ومن أصل واذا اختلفت الصيغ والأصول اختلفت المعاني لا محالة ، والاجبار يستعمل في الاكراه ،

والالغاء يستعمل في فعل العبد على وجه لا يمكنه أن ينفك منه ، والمكره من فعل ما ليس له اليه داع وإنما يفعله خوف الضرر ، والالغاء ما تشتد دواعي الانسان اليه على وجه لا يجوز أن يقع مع حصول تلك الدواعي .
الفرق بين القسم الافعال

(الفرق) بين الحدوث والاحداث أن الاحداث والمحدث يقتضيان محدثا من جهة اللفظ ، وليس كذلك الحدوث والحادث وليس الحدوث والاحداث شيئا غير المحدث والحادث وإنما يقال ذلك على التقدير ، وشبه بعضهم ذلك بالسراب وقال هو اسم لا مسمى له على الحقيقة وليس الأمر كذلك لأن السراب سبخة تطلع عليها الشمس فتبرق فيحسب ماءً فالسراب على الحقيقة شيء إلا أنه متصور بصورة غيره وليس الحدوث والاحداث كذلك .

(الفرق) بين المحدث والمفعول أن أهل اللغة يقولون لما قرب حدوثه محدث وحديث يقال بناء محدث وحديث وثمر حديث وغلام حديث أي قريب الوجود ، ويقولون لما قرب وجوده أو بعد مفعول والمحدث والمفعول في استعمال المتكلمين واحد .

(الفرق) بين الفعل والاختراع أن الفعل عبارة عما وجد في حال كان قبلها مقدورا سواء كان عن سبب أو لا ، والاختراع هو اليجاد عن غير سبب وأصله في العربية اللين والسهولة فكان المخترع قد سهل له الفعل فأوجده من غير سبب يتوصل به اليه .

(الفرق) بين الاختراع والابتداع أن الابتداع ايجاد ما لم يسبق الى مثله يقال أبدع فلان اذا أتى بالشيء الغريب وأبدعه الله فهو مبدع وبديع ومنه قوله تعالى (بديع السموات والارض) وفعل من أفعّل معروف في العربية يقال بصير من أبصر وحليم من أحلم ، والبدعة في الدين مأخوذة من هذا وهو قول ما لم يعرف قبله ومنه قوله تعالى (ما كنت بدعا من الرسل) وقال رؤبة « وليس وجه الحق أن يبدعا » .

(الفرق) بين الفعل والفطر أن الفطر الظاهر الحادث باخراجه من العدم الى الوجود كأنه شق عنه فظهر ، وأصل الباب الشق ومع الشق الظهور ومن ثم قيل فطر الشجر اذا تشقق بالورق وفطرت الالاء شققته وفطر الله الخلق أظهرهم بإيجاده اياهم كما يظهر الورق اذا تفطر عنه الشجر ففي الفطر معنى ليس في الفعل وهو الاظهار بالاخراج الى الوجود قبل ما لا يستعمل فيه الظهور ولا يستعمل فيه الوجود ، ألا ترى أنك لا تقول إن الله فطر الطعام والرائحة كما تقول فعل ذلك ، وقال علي بن عيسى : الفاطر العامل للشيء بإيجاده بشل الاشقاق عنه .

(الفرق) بين الفعل والانشاء أن الانشاء هو الاحداث حالا بعد حال من غير احتذاء على مثال ومنه يقال نشأ الغلام وهو ناشيء اذا نما وزاد شيئاً فشيئاً والاسم النشوء ، وقال بعضهم الانشاء ابتداء اليجاد من غير سبب ، والفعل يكون عن سبب وكذلك الاحداث وهو ايجاد الشيء بعد أن لم يكن ويكون بسبب وبغير سبب ، والانشاء ما يكون مسن غير سبب والوجه الأول أجود .

(الفرق) بين المبدئ والمبتدئ أن المبدئ للفعل هو المحدث له وهو مضمن بالاعادة وهي فعل الشيء كرة ثانية ولا يقدر عليها الا الله تعالى فأما قولك أعدت الكتاب فحقيقته أنك كررت مثله فكأنك قد أعدته ، والمبتدئ بالفعل هو الفاعل لبعضه من غير تنية ولا يكون الا لفعل يتناول كمبتدئ بالصلاة وبالأكل وهو عبارة عن أول أخذه فيه .

(الفرق) بين الفعل والعمل أن العمل ايجاد الأثر في الشيء يقال فلان يعمل الطين خزفاً ويعمل الخوص زنبيلاً والأديم سقاءً ، ولا يقال يفعل ذلك لأن فعل ذلك الشيء هو ايجاده على ما ذكرنا وقال الله تعالى (والله خلقكم وما تعملون) أي خلقكم وخلق ما تؤثرون فيه بنحتكم اياه أو صدغكم له ، وقال البلخي رحمه الله تعالى : من الافعال ما يقع في علاج وتعب واحتيال ولا يقال للفعل الواحد عمل ، وعنده أن الصفة لله بالعمل

مجاز ، وعند أبي علي رحمه الله أنها حقيقة ، وأصل العمل في اللغة الدؤوب
ومنه سميت الراحلة يملة وقال الشاعر :

وقالوا قف ولا تمجل وإن كنا على عجل

قليل في هوائك اليوم م ما تلقى من العمل

أي من الدؤوب في السير ، وقال غيره ★ والبرق يحدث شوقا كلما
عملا ★ ويقال عمل الرجل يعمل واعتمل إذا عمل بنفسه وأنشد الخليل :

إن الكريم وأييك يعتمل إن لم يجد يوما على من يتكل

(الفرق) بين العمل والصنع أن الصنع ترتيب العمل وإحكامه على
ما تقدم علم به وبما يوصل الى المراد منه ، ولذلك قيل للنجار صانع ولا
يقال للتاجر صانع لأن النجار قد سبق علمه بما يريد عمله من سرير أو
باب وبالأشياء التي توصل الى المراد من ذلك والتاجر لا يعلم إذا اتجر
أنه يصل الى ما يريد من الربح أو لا فالعمل لا يقتضي العلم بما يعمل له
ألا ترى أن المستخرجين والفضلاء والعشارين من أصحاب السلطان
يسون عمالا ولا يسمون صنعا إذا علم لهم بوجوه ما يعملون من منافع
علمهم كعلم النجار أو الصائغ بوجوه ما يصنعه من الحلى والآلات ، وفي
الصناعة معنى الحرفة التي يتكسب بها وليس ذلك في الصنع ، والصنع
أيضا مضمن بالجودة ، ولهذا يقال ثوب صنيع وفلان صنيعه فلان إذا
استخسه على غيره وصنع الله لفلان أي أحسن اليه وكل ذلك كالفعل
الجيد .

(الفرق) بين الجعل والعمل أن العمل هو إيجاد الأثر في الشيء على
ما ذكرنا ، والجعل تغيير صورته بإيجاد الأثر فيه وبغير ذلك ألا ترى أنك
تقول جعل الطين خزفا وجعل الساكن متحركا وتقول عمل الطين خزفا ولا
تقول عمل الساكن متحركا لأن الحركة ليست بأثر يؤثر به في الشيء ،
والجعل أيضا يكون بمعنى الأحداث وهو قوله تعالى (وجعل الظلمات
والنور) وقوله تعالى (وجعل لكم السمع والابصار) ويجوز أن يقال إن

ذلك يقتضي أنه جعلها على هذه الصفة التي هي عليها كما تقول جعلت
الطين خزفاً ، والجعل أيضاً يدل على الاتصال ولذلك جعل طرفاً للفعل
فتستفتح به كقولك جعل يقول وجعل ينشد قال الشاعر :

فاجعل تحلل من يمينك إنما حث اليمين على الأثيم الفاجر
فدل على تحلل شيئاً بعد شيء ، وجاء أيضاً بمعنى الخبر في قوله
تعالى (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثاً) أي أخبروا بذلك ،
وبمعنى الحكم في قوله تعالى (أجعلتم سقاية الحاج) أي حكمتهم بذلك ،
ومثله جعله الله حراماً وجعله حلالاً أي حكم بتحليله وتحريمه . وجعلت
المتحرك متحركاً ، وله وجوه كثيرة أوردناها في كتاب الوجوه والنظائر .
والجعل أصل الدلالة على الفعل لأنك تعلم ضرورة وذلك أنك إذا رأيت
داراً مهدمة ثم رأيتها مبنية علمت التغيير ضرورة ولم تعلم حدوث شيء
إلا بالاستدلال (١) .

(الفرق) بين الفعل والخلق والتغيير أن الخلق في اللغة (٢) التقدير
يقال خلقت الأديم إذا قدرته خفاً أو غيره وخلق الثوب وأخلق لم يبق منه
الا تقديره ، والخلقاء الصخرة الملساء لاستواء أجزائها في التقدير ،
واخلوق السحاب استوى وانه لخلق بكذا أي شبيه به كأن ذلك مقدر
فيه ، والخلق المادة التي يعتادها الانسان يأخذ نفسه بها على مقدار
بعينه فان زال عنه الى غيره قيل تخلق بغير خلقه ، وفي القرآن (ان هذا
إلا خلق الأولين) قال الفراء يريد عاداتهم ، والمخلق التام الحسن لانه قدر
تقديرًا حسنًا ، والمتخلق المعتدل في طباعه ، وسمع بعض الفصحاء كلاماً
حسنًا فقال هذا كلام مخلوق ، وجميع ذلك يرجع الى التقدير ، والخلق
من الطيب أجزاء خلطت على تقدير ، والناس يقولون لا خالق إلا الله
والمراد أن هذا اللفظ لا يطلق الا لله إذ ليس أحد الا وفي فعله فهو أو

(١) في السكندرية « باستدلال » ١٢١ . في السكندرية « العربية » .

غلط يجري منه على غير تقدير غير الله تعالى كما تقول لا قديم الا الله وإن كنا نقول هذا قديم لأنه ليس يصح قول لم يزل موجودا الا الله .
(الفرق) بين الخلق والاختلاق أن الاختلاق اسم خص (١) به الكذب وذلك اذا قدر تقديرا يوهم أنه صدق ، ويقال خلق الكلام اذا قدره صدقا أو كذبا ، واختلقه اذا جعله كذبا لا غير فلا يكون الاختلاق الا كذبا والخلق يكون كذبا وصدقا كما أن الافتعال لا يكون الا كذبا فالتقول يكون صدقا وكذبا .

(الفرق) بين الخلق والكسب أن الكسب الفعل العائد على فاعله بنفع أو ضرر ، وقال بعضهم الكسب ما وقع به براس وعلاج ، وقال آخرون الكسب ما فعل بجارحة وهو الجرح وبه سميت جوارح الانسان جوارح وسمي ما يصاد به جوارح وكواسب ولهذا لا يوصف الله بأنه مكتسب والاكْتِسَاب فعل المكتسب ، والمكتسب اذا كان مصدرا فهو فعل المكتسب واذا لم يكن مصدرا فليس بفعل يقال اكتسب الرجل مالا وعقلا واكتسب ثوبا وعقبا ، ويكون بمعنى الفعل في قولك اكتسب طاعة فحده المكتسب هو الجاعل للشيء مكتسبا له بحادث اما بنفسه أو غيره فمكتسب الطاعة هو الجاعل لها مكتسبة باحداثها ومكتسب المال هو الجاعل له مكتسبا باحداث ما يملكه به .

(الفرق) بين الكسب والجرح أن الجرح يفيد من جهة اللفظ أنه فعل بجارحة كما أن قولك عنته يفيد أنه من جهة اللفظ للاصابة بالعين . والكسب لا يفيد ذلك من جهة اللفظ .

(الفرق) بين الكسب والكدح أن الكدح الكسب المؤثر في الخلال كتأثير الكدح الذي هو الخدش في الجلد ، وقال الله تعالى (إنك كادح الى ربك كدحا فملاقيه) وهو يرجع الى شدة الاجتهاد في السعي والجمع

(١) في السكندرية « قد خص » .

وفلان يكدح لدنياء ويكدح لآخرته أي يجتهد لذلك .
 (الفرق) بين الذرة والخلق أن أصل الذرة الاظهار ومعنى ذرأ الله
 الخلق أظهرهم بالايجاد بعد العدم ، ومنه قيل للبياض الذرأة لظهوره
 وشهرته وملح ذرآني لبياضه والذرو بلا همز التفرقة بين الشئين ، ومنه
 قوله تعالى (تذرؤه الرياح) وليس من هذا ذريت الحنطة فرقت عنها
 التبن .

(الفرق) بين البرء والخلق أن البرء هو تمييز الصورة وقولهم برأ
 الله الخلق أي ميز صورهم ، وأصله القطع ومنه البراءة وهي قطع العلقه
 وبرئت من المرض كأنه انقطعت أسبابه عنك وبرئت من الدين وبرأ اللحم
 من العظم قطعه وتبرأ من الرجل اذا انقطعت عصمته منه .

(الفرق) بين الأخذ والاتخاذ أن الأخذ مصدر أخذت بيدي ويستعار
 فيقال أخذه بلسانه اذا تكلم فيه بمكروه ، وجاء بمعنى العذاب في قوله
 تعالى (وكذلك أخذ ربك) وقوله تعالى (فأخذتهم الصيحة) وأصله في
 العربية الجمع ومنه قيل للغدير وخذ وأخذ جعلت الهمزة واوا والجمع
 وخاذ واخاذ . والاتخاذ أخذ الشيء لأمر يستمر فيه مثل الدار يتخذها
 مسكنا والدابة يتخذها قعدة ، ويكون الاتخاذ التسمية والحكم ومنه قوله
 تعالى (واتخذوا من دونه آلهة) أي سموها بذلك وحكموا لها به .

(الفرق) بين الأخذ والتناول أن تناول أخذ الشيء للنفس خاصة
 ألا ترى أنك لا تقول تناولت الشيء لزيد كما تقول أخذته لزيد فالأخذ
 أعم ، ويجوز أن يقال ان تناول يقتضي أخذ شيء يستعمل في أمر من
 الأمور ولهذا لا يستعمل في الله تعالى فيقال تناول زيدا كما تقول أخذ
 زيدا وقال الله تعالى (واذا أخذنا من النبيين ميثاقهم) ولم يقل تناولنا ،
 وقيل تناول أخذ القليل المقصود اليه ولهذا لا يقال تناولت كذا من غير
 قصد اليه ويقال أخذته من غير قصد .

الباب الثامن

في الفرق بين الفرد والواحد والوحدانية وما يجري مع ذلك ، وفي الفرق بين ما يخالفه من الكل والجمع ، وما هو من قبيل الجمع من التأليف والتصنيف والنظم والتنصيد والممارسة والمجاورة ، والفرق بين ما يخالف ذلك من الفرق والفصل

(الفرق) بين الواحد والفرد أن الفرد لا يفيد الانفراد من القرن ، والواحد يفيد الانفراد في الذات أو الصفة ألا ترى أنك تقول فلان فرد في داره ولا تقول واحد في داره وتقول هو واحد أهل عصره تريد (١) أنه قد انفرد بصفة ليس لهم مثلها وتقول الله واحد تريد أن ذاته منفردة عن المثل والشبه . وسي الفرد فردا بالمصدر يقال فرد يفرد فرداً وهو فارد وفرد والفرد مثله . وقال علي بن عيسى رحمه الله تعالى : الواحد ما لا ينقسم في نفسه أو معنى في صفته دون جملة كإنسان واحد ودينار واحد ، وما لا ينقسم في معنى جنسه كنحو هذا الذهب كله واحد وهذا الماء كله واحد ، والواحد في نفسه ومعنى صفته بما لا يكون لغيره أصلاً هو الله جل ثناؤه .

(الفرق) بين الانفراد والاختصاص ، أن الاختصاص انفراد بعض الأشياء بمعنى دون غيره كالانفراد بالعلم والملك ، والانفراد تصحيح النفس

(١) في نسخة « وتريد » بزيادة واو .

وغير النفس ، وليس كذلك الاختصاص لانه تقيض الاشتراك ، والافتراء
تقيض الازدواج ، والخاصة تحتل الاضافة وغير الاضافة لانها تقيض
العامة فلا يكون الاختصاص الا على الاضافة لانه اختصاص بكذا
دون كذا .

(الفرق) بين الواحد والواحد أن الواحد يفيد أنه فارق غيره ممن
شاركه في فن من الفنون ومعنى من المعاني كقولك فارق فلان أوحد دهره
في الجود والعلم تريد أنه فوق أهله في ذلك .

(الفرق) بين الفذ والواحد أن الفذ يفيد التقليل دون التوحيد يقال
لا يأتينا فلان الا في الفذ أي القليل ، ولهذا لا يقال لله تعالى فذ كما
يقال له فرد .

(الفرق) بين الواحد والمنفرد أن المنفرد يفيد التخلي والانتقطاع من
القرناء ، ولهذا لا يقال لله سبحانه وتعالى منفرد كما يقال إنه متفرد ومعنى
المنفرد في صفات الله تعالى المتخصص بتدبير الخلق وغير ذلك مما يجوز
أن يتخصص به من صفاته وأفعاله .

(الفرق) بين الواحد والوحيد والفريد أن قولك الوحيد والفريد
يفيد التخلي من الاثنين يقال فلان فريد ووحيد يعني أنه لا أنيس له ، ولا
يوصف الله تعالى به لذلك .

(الفرق) بين قولنا تفرد وبين قولنا توحد أنه يقال تفرد بالفضل
والنبل ، وتوحد تخلى .

(الفرق) بين الوحدة والوحدانية أن الوحدة التخلي ، والوحدانية
تفيد نفي الاشكال والنظراء ولا يستعمل في غير الله ولا يقال لله واحد من
طريق العدد ، ولا يجوز أن يقال إنه ثان لزيد لأن الثاني يستعمل فيما
يشتمل ، ولذلك لا يقال زيد ثان للحمار ولا يقال أنه أحد الاشياء لما في
ذلك من الإيهام والتشبيه (١) ولا أنه بعض العلماء وإن كان وصفه بأنه

(١) في السكندرية « من إيهام التشبيه » .

عالم يفيد فيه ما يفيد فيهم .

(الفرق) بين واحد واحد أن معنى الواحد أنه لا ثاني له فلذلك لا يقال في التشية واحدان كما يقال رجل ورجلان ولكن قالوا اثنان حين أرادوا أن كل واحد منهما ثان للآخر ، وأصل أحد أوجد مثل أكبر وإحدى مثل كبرى ، فلما وقعا اسمين وكانا كثيرين (١) الاستعمال ، هربوا في إحدى إلى الكبرى ليخف وحذفوا الواو ليفرق بين الاسم والصفة وذلك أن أوجد اسم وأكبر صفة والواحد فاعل من وجد يحد وهو واحد مثل وعد يعد وهو واعد والواحد هو الذي لا ينقسم في وهم ولا وجود ، وأصله الاتفراد في الذات على ما ذكرنا ، وقال صاحب العين : الواحد أول العدد، وحد الاثنان ما يبين أحدهما عن صاحبه بذكر أو عقد فيكون ثانياً له بعطفه عليه ويكون الأحد أولاً له ولا يقال إن الله ثاني اثنين ولا ثالث ثلاثة لأن ذلك يوجب المشاركة في أمر تفرد به فقوله تعالى (ثاني اثنين إذ هما في الغار) معناه أنه ثاني اثنين في التناصر وقال تعالى (لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة) لأنهم أوجبوا مشاركته فيما انفرد به من القدم والالهية فاما قوله تعالى (إلا هو رابعهم) فمعناه (٢) أنه يشاهدهم كما تقول للغلام اذهب حيث شئت فأنا معك تريد أن خبره لا يخفى عليك .

(الفرق) بين الكل والجمع أن الكل عند بعضهم هو الاحاطة بالأجزاء ، والجمع الاحاطة بالابحاض ، وأصل الكل من قولك تكلمه أي أحاط به ، ومنه الاكليل سمي بذلك لاحاطته بالرأس ، قال وقد يكون الاحاطة بالابحاض في قولك كل الناس ويكون الكل ابتداء توكيدا كما يكون أجمعون إلا أنه يبدأ في الذكر بكل كما قال الله تعالى (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) لأن كلا تلى العوامل ويبدأ به وأجمعون لا يأتي

(١) في نسخة « كثيرين » وهو لحن .

(٢) في السكندرية « فمعنى أنه » ولعله تعريف .

الا بعد مذكور ، والصحيح أن الكل يقتضي الاحاطة بالاباض ، والجمع يقتضي الاجزاء ألا ترى أنه كما جاز أن ترى جميع أبعاض الانسان جاز أن تقول رأيت كل الانسان ولما لم يجر أن ترى جميع أجزائه لم يجر أن تقول رأيت جميع الانسان ، وأخرى فإن الاباض تقتضي كلا والأجزاء لا تقتضي كلا ألا ترى أن الاجزاء يجوز أن يكون كل واحد منهما شيئا بافراده ولا يقتضي كلا ، ولا يجوز أن يكون كل واحد من الاباض شيئا بافراده لأن البعض يقتضي كلا وجملة .

(الفرق) بين البعض والجزء أن البعض ينقسم والجزء لا ينقسم والجزء يقتضي جمعا والبعض يقتضي كلا ، وقال بعضهم يدخل الكل على أعم العام ولا يدخل البعض على أخص الخاص والعموم ما يعبر به الكل والخصوص ما يعبر عنه البعض أو الجزء وقد يجيء الكل للخصوص بقرينة تقوم مقام الاستثناء كقولك لزيد في كل شيء يد ويجيء البعض بمعنى الكل كقوله تعالى (إن الانسان لفي خسر) وحد البعض ما يشمله وغيره اسم واحد ويكون في المتفق والمختلف كقولك الرجل بعض الناس وقولك السواد بعض الألوان ولا يقال الله تعالى بعض الاشياء وإن كان شيئا واحدا يجب افراده بالذكر لما يلزم من تعظيمه وفي القرآن (والله ورسوله أحق أن يرضوه) ولم يقل يرضوهما ، وقيل حد البعض التناقص عن الجملة ، وقال البلخي رحمه الله البعض أقل من النصف ، وحد الجزء الواحد من ذا الجنس ، ولهذا لا يسمى القديم جزءا كما يسمى واحدا .

(الفرق) بين الجزء من الجملة والسهم من الجملة أن الجزء منها ما انقسمت عليه فالأثنان جزء من العشرة لأنها ينقسمان عليها والثلاثة ليست بجزء منها لأنها لا تنقسم عليها وكل ذلك يسمى سهما منها كذا حكى بعضهم ، والسهم في اللغة السدس كذا حكى عن ابن مسعود ولذلك قسمت عليه الدوايق لأنه هو العدد التام المساوي لجميع أجزائه ، والجزء هو مقدار من مقدار كالتقليل من الكثير إذا كان يستوعب، فدرهم ودرهمان

وثلاثة أجزاء الستة والستة تتم بأجزائها ولو قلت هذا من الثانية لنقض لأن أجزاء الثانية هو واحد واثنان وأربعة وليست ثلاثة بجزء من الثانية لأن الجزء ما يتم به العدد والثلاثة لا تتم بها الثانية فلما كانت الستة هي العدد التام لجميع أجزائه وعليه قست الدوايق فالسهم منه هو السدس لأنه جزء العدد التام قالوا فإذا أوصى له بسهم من ماله فإن السهم يقع على السدس ويقع على سهام الورثة وما يدخل في قسمة الميراث فأنصباء الورثة تسمى سهاماً فتعطيه مثل أحسن سهام الورثة إذا كان أقل من السدس لأننا لا نعطيه الزيادة على الأخص إلا بدلالة وإن كان أنقص من السدس نقصناه من السدس لأنه يسمى سهماً ولا نزيده على السدس لأن السدس يعبر عنه بالسهم فلا نزيده عليه إلا بدلالة .

(الفرق) بين الجمع والحشر أن الحشر هو الجمع مع السوق ، والشاهد قوله تعالى (وابتعث في المدائن حاشرين) أي ابتعث من يجمع السحرة ويسوقهم إليك ومنه يوم الحشر لأن الخلق يجمعون فيه ويساقون إلى الموقف ، وقال صاحب المفصل لا يكون الحشر إلا في المكروه ، وليس كما قال لأن الله تعالى يقول (يوم نحشر المتقين إلى الرحمن وفداً) وتقول القياس جمع بين مشتبهين يدل الأول على صحة الثاني ولا يقال في ذلك حشر وإنما يقال الحشر فيما يصح فيه السوق على ما ذكرنا وأقل الجمع عند شيوخنا ثلاثة ، وكذلك هو عند الفقهاء ، وقال بعضهم اثنان واحتج بأنه مشتق من اجتماع شيء إلى شيء وهذا وإن كان صحيحاً فإنه قد خص به شيء بعينه ، كما أن قولنا دابة وإن كان يوجب اشتقاقه إن جرى على كل ما دب فإنه قد خص به شيء بعينه فاما قوله عليه الصلاة والسلام « الاثنان فما فوقهما جماعة » فإن ذلك ورد في الحكم لا في تعليم الاسم لأن كلامه صلى الله عليه وسلم يجب أن يحمل على ما يستفاد من جهته دون ما يصح أن يعلم من جهته ، وأما قوله تعالى (هذان خصمان اختصموا) وقوله تعالى (وكنا لحكمهم شاهدين) يعني داود وسليمان

عليها السلام فان ذلك مجاز كقوله تعالى (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) ولو كان لفظ الجمع حقيقة في الاثنين لعقل منه الاثنان كما يعقل منه الثلاثة . واذا كان قول الرجل رأيت الرجال لا يفهم منه الا ثلاثة علمنا أن قول الخصم باطل .

(الفرق) بين الجمع والتأليف أن بعضهم قال لفظ التأليف في العربية يدل على الالتصاق ولفظ الجمع لا (١) يدل على ذلك ألا ترى أنك تقول جمعت بين القوم في المجلس فلا يدل ذلك على أنك ألصقت أحدهم بصاحبه ولا تقول ألصقتهم بهذا المعنى وتقول فلان يؤلف بين الزانيين لما يكون من التزاق أحدهما بالآخر عند النكاح ولذلك لا يستعمل التأليف الا في الاجسام ، والجمع يستعمل في الاجسام والاعراض فيقال تجتمع في الجسم أعراض ، ولا يقال تتألف فيه أعراض ، ولهذا يستعار في القلوب لأنها اجسام فيقال ألف بين القلوب كما قال الله تعالى (وألف بين قلوبهم) ويقال جمع بين الاهواء ولا يقال ألف بين الاهواء لأنها أعراض ، وعندنا أن التأليف والألفة في العربية تفيد الموافقة ، والجمع لا يفيد ذلك ألا ترى أن قولك تألف الشيء وألفته يفيد موافقة بعضه لبعض وقولك اجتمع الشيء وجمعته لا يفيد ذلك ولهذا قال تعالى (وألف بين قلوبهم) لأنها اتفقت على المودة والمصافاة ، ومنه قيل الالفان والأليفان لموافقة أحدهما صاحبه على المودة والتواصل والأنسة ، والتأليف عند المتكلمين ما يجب حله في محلين فانما قيل يجب ليدخل فيه المعدوم ، والاجتماع عندهم ما صار به الجوهران بحيث لا قرب أقرب منه ، وقد يسمون التأليف ماسة واجتماعا ، وقال بعضهم الخشونة واللين والصقال يرجع الى التأليف ، وقال آخرون يرجع الى ذهاب الجسم في جهات .

(الفرق) بين البنية والتأليف أن البنية من التأليف يجري في استعمال

(١) « لا » غير موجودة في النسخ .

المتكلمين على ما كان حيوانا يقولون القتل نقض البنية والتأليف عندهم عام ، وأهل اللغة يجرونها على البناء يقولون بنية وبنية وقال بعضهم بنية من البناء وبنية من المجد وأنشد قول الحطيئة :

أولئك قوم ان بنوا أحسنوا البناء وان عاهدوا أوفوا وان عقدوا شدوا (الفرق) بين التأليف والتصنيف أن التأليف أعم من التصنيف وذلك

أن التصنيف تأليف صنف من العلم ولا يقال للكتاب إذا تضمن نقض شيء من الكلام مصنف لأنه جمع الشيء وضده والقول ونقيضه ، والتأليف يجمع ذلك كله وذلك أن تأليف الكتاب هو جمع لفظ الى لفظ ومعنى الى معنى فيه حتى يكون كالجملة الكافية فيما يحتاج اليه سواء (١) كان متفقا أو مختلفا والتصنيف مأخوذ من الصنف ولا يدخل في الصنف غيره .

(الفرق) بين الضم والجمع أن الضم جمع أشياء كثيرة ، وخلافه البث وهو تفريق أشياء كثيرة ، ولهذا يقال اضمامة من كتب لأنها أجزاء كثيرة ، ثم كثر حتى استعمل في الشيئين فصاعدا والأصل ما قلنا ، والشاهد قوله عليه الصلاة والسلام « ضموا مواشيكم حتى تذهب فحمة الليل » ويجوز أن يقال ان ضم الشيء الى الشيء هو أن يلزقه به ، ولهذا يقال ضمته الى صدري ، والجمع لا يقتضي ذلك .

(الفرق) بين المماس والمماس أن الكون هو ما يوجب حصول الجسم في المحادثات ويحل في الجزء والمفرد ، والمماس لا توجد الا في الجزئين وأيضا فانك تبطل الكون من الحجر بنقلك اياه من غير أن تبطل مماسه ، وتبطل مماسة الجسم بنقل جسم عنه من غير أن يبطل كونه ، وأيضا فان الجسم قد تم بين الجسم من الجهات الست ولا يكون كائنا الا في مكان واحد وأيضا فانه يوجد الكون والمكان معدوم ولا توجد المماس

(١) في النسخ « وسواء » بزيادة واو في جميع المواضع السابقة المشابهة لما هنا .

والمماس معدوم ، وأيضا فإن الماسة تحل المماس وتحل (١) مكانه ،
والكون لا يحل إلا مكانه .

(الفرق) بين الماسة والاعتماد أنه يماس الجسم ما فوقه ولا يعتمد
على ما فوقه والماسة تكون في الجهات والاعتماد لا يكون الا في جهة
واحدة والاعتماد هو المعنى الذي من شأنه في الوجود أن يوجب حركة
محله الى إحدى الجهات الست مع زوال الموانع .

(الفرق) بين الاعتماد والكون أن الاعتماد يحل في غير جهة مكانه
ولا يجوز أن يحل الكون في غير جهة مكانه .

(الفرق) بين الاعتماد والسكون أنه قد يجوز أن يسكن الرجل
يده ببسطه ايها في الهواء أو على شيء من غير أن يعتمد عليه ، ولذلك قد
يحرك يده مباشرة من غير أن يعتمد على شيء .

(الفرق) بين الاعتماد والمصاكة أن المصاكة لا تكون إلا مع صوت ،
والاعتماد قد يكون بلا صوت وذلك أن المصاكة كون يحصل معه اعتماد
وله صوت (٢) ولا يكون إلا في جسم صلب .

(الفرق) بين السكون والحركة أن السكون يوجد في الجوهر في
كل وقت ولا يجوز خلوه منه وليس كذلك الحركة لأن الجسم يخلو منها
الى السكون .

(الفرق) بين الاضطراب والحركة أن الاضطراب حركات متوالية
في جهتين مختلفتين وهو افتعال من ضرب يقال اضطرب الشيء كأن بعضه
يضرب بعضا فيتمحص . ولا يكون الاضطراب الا مكروها فيما هو حقيقة
فيه أو غير حقيقة ألا ترى أنه يقال اضطربت السفينة واضطرب حال زيد
واضطرب الثوب ، وكل ذلك مكروه وليس الحركة كذلك .

(الفرق) بين النقلة والحركة أن النقلة لا تكون الا عن مكان وهي

(١) في نسخة « وتوجد » . (٢) في السكندرية « ولد صوتا » .

التحول منه الى غيره . والحركة قد تكون لا عن مكان وذلك أن الجسم قد يجوز أن يحدثه الله تعالى لا في مكان ولا يخلو من الحركة أو السكون في الحال الثاني فإن تحرك تحرك لا عن مكان وإن سكن سكن لا في مكان .

(الفرق) بين الانتقال والزوال أن الانتقال فيما ذكر علي بن عيسى يكون في الجهات كلها . والزوال يكون في بعض الجهات دون بعض ألا ترى أنه لا يقال زال من سفلى إلى علو كما يقال انتقل من سفلى إلى علو ، قلنا ويعبر عن العدم بالزوال فنقول زالت علة زيد ، والانتقال يقتضي منتقلا إليه والشاهد أنك تعديه إلى الزوال لا يقتضي ذلك ، والزوال أيضا لا يكون إلا بعد استقرار وثبات صحيح أو مقدر تقول زال ملك فلان ولا تقول ذلك إلا بعد ثبات الملك له وتقول زالت الشمس وهذا وقت الزوال وذلك أنهم كانوا يقدرون أن الشمس تستقر في كبد السماء ثم تزول وذلك لما يظن من بقاء حركتها إذا حصلت هناك . ولهذا قال شاعرهم :
وزالت زوال الشمس عن مستقرها فمن مخبري في أي أرض غروبها
وليس كذلك الانتقال .

(الفرق) بين الكون والكون أن الجوهر في حال وجوده كائن وليس بساكن . والكون في حال خلق الله تعالى الجسم يسمى كونا فقط وما يوجد عقيب ضده منها حركة ويجب أن تعد الحركة بأنها كون يقع عقيب ضده بلا فصل احترازا من أن يوجد عقيب ضده وقد كان عدم ، والسكون هو الذي يوجب كون الجسم في المحاذاة التي كان فيها بلا فصل ودخل فيه الباقي والحادث ، واعلم أن القيام والقعود والاضطجاع والصعود والنزول وما شاكل ذلك عبارات عن أكوان تقع على صفات معقولة .

(الفرق) بين المجاورة والاجتماع قال علي بن عيسى المجاورة تكون بين جزئين ، والاجتماع يكون بين ثلاثة أجزاء فصاعدا وذلك أن أقل الجمع ثلاثة والشاهد تفرقة أهل اللغة بين التثنية والجمع كتفرقتهم بين

الواحد والتثنية فالاثنان ليس بجمع كما أن الواحد ليس باثنين قال ولا يكاد العارف بالكلام يقول اجتمعت مع فلان إلا إذا كان معه غيره فإذا لم يكن معه غيره قال أحضرته ولم يقل اجتمعت معه كذا قال والذي يقولونه أن أصل المجاورة في العربية تقارب المحال من قولك أنت جاري وأنا جارك وبيننا جوار ، ولهذا قال بعض البلغاء الجوار قرابة بين الجيران ثم استعملت المجاورة في موضع الاجتماع مجازا ثم كثر ذلك حتى صار كالحقيقة .

(الفرق) بين التأليف والترتيب والتنظيم أن التأليف يستعمل فيما يؤلف على استقامة أو على اعوجاج ، والتنظيم والترتيب لا يستعملان إلا فيما يؤلف على استقامة ، ومع ذلك فإن بين الترتيب والتنظيم فرقا وهو أن الترتيب هو وضع الشيء مع شكله والتنظيم هو وضعه مع ما يظهر به ، ولهذا استعمل النظم في العقود والقلائد لأن خرزها ألوان يوضع كل شيء منها مع ما يظهر به لونه .

(الفرق) بين قولنا الجمع وقولنا أجمع أن أجمع اسم معرفة يؤكد به الاسم المعرفة نحو قولك المال لك أجمع وهذا مالك أجمع ولا ينصرف لأنه أفعل معرفة والشاهد على أنه معرفة أنه لا يتبع نكرة أبدا ويجمع فيقال عندي إخوانك أجمعون ومررت بإخوانك أجمعين ولا يكون إلا تابعا لا يجوز مررت بأجمعين وجاءني أجمعون ومؤثته جمعاء يقال طفت بدارك جمعاء ويجمع فيقال مررت بجواريك جمع وجاءني جواريك جمع ، وأجمع جمع جمع تقول جاءني القوم بأجمعهم كما تقول جاءني القوم بأفلسهم وأكلهم وأعبدهم ، وليس هذا الحرف من حروف التوكيد والشاهد دخول العامل عليه وإضافته وأجمع الذي هو للتوكيد لا يضاف ولا يدخل عليه عامل ومن أجاز فتح الجيم في قولك جاءني القوم بأجمعهم فقد أخطأ .

الفرق بين ما يخالف الجمع والتأليف

(الفرق) بين التفريق والتفكيك أن كل تفكيك تفريق وليس كل تفريق تفكيكا وإنما التفكيك ما يصعب من التفريق وهو تفريق الملتزقات من المؤلفات والتفريق يكون فيها وفي غيرها ولهذا لا يقال فككت النخالة بعضها من بعض كما يقال فرقتها ، وقيل التفريق تفكيك ما جمع وألف تقريبا ، وهذا يقوله من لا يثبت للالتزاق معنى غير التأليف .

(الفرق) بين الفصل والفرق أن الفصل يكون في جملة واحدة ، ولهذا يقال فصل الثوب وهذا فصل في الكتاب لأن الكتاب جملة واحدة ثم كثر حتى سمي ما يتضمن جملة من الكلام فصلا ولهذا أيضا يقال فصل الأمر لأنه واحد ولا يقال فرق الأمر لأن الفرق خلاف الجمع فيقال فرق بين الأمرين كما يقال جمع بين الأمرين وقال المتكلمون الحد ما أبان الشيء وفصله من أقرب الأشياء شيئا به ، لأنه إذا قرب شبهه منه صار كالشيء الواحد ويقال أيضا فصلت العضو وهذا مفصل الرسغ وغيره لأن العضو من جملة الجسد ولا يقال في ذلك فرقت لأنه ليس بآثنا منه ، وقال بعضهم ما كان من الفرق ظاهرا ولهذا يقال لما تضمن جنسا من الكلام فصل واحد لظهوره وتجليه ولما كان الفصل لا يكون الا ظاهرا قالوا فصل الثوب ولم يقولوا فرق الثوب ثم قد تتداخل الكلمتان لتقارب معناهما .

(الفرق) بين الفصل والفتح أن الفتح هو الفصل بين الشيئين ليظهر ما وراءهما ومنه فتح الباب ثم اتسع فيه ف قيل فتح الى المعنى فتحا اذ كشفه وسيت الأمطار فتوحا والفتاح الحاكم وقد فتح بينهما أي حكم ومنه قوله تعالى (افتح بيننا وبين قومنا بالحق) .

(الفرق) بين القصم والقسم أن القصم بالقاف الكسر مع الإبانة قال أبو بكر القصم مصدر قصمت الشيء قصما اذا كسرتة والقصة من الشيء القطعة منه والجمع قصم . والقسم بالفاء كسر من غير إبانة قال أبو بكر انقصم الشيء انقصاما اذا تصدع ولم ينكسر ، قال أبو هلال ومنه

قوله تعالى (لا انفصام لها) ولم يقل لا انفصام لها لأن الانفصام أبلغ فيما أريد به وهنا وذلك أنه إذا لم يكن لها انفصام كان أحسرى أن لا يكون لها انفصام .

(الفرق) بين القط والقد أن القط هو القطع عرضا ومنه قط القلم والمقط بفتح الميم موضع القط من رأس القلم ويكون مصدرا ومكانا ، والمقط بكسر الميم ما يقط عليه ، والقد القطع طولا وكل شيء قطعت طولا فقد قددته وفي الحديث أن عليا عليه السلام كان إذا علا بالسيف قد وإذا اعترض قط .

(الفرق) بين التفريق والشعب أن الشعب تفريق الأشياء المجتمعة على ترتيب صحيح ألا ترى أنك إذا جمعته ورتبته ترتيبا صحيحا قلت شعبته أيضا فهو يقع على الشيء وضده لأن الترتيب يجمعهما .

(الفرق) بين قولك فرقه وبين قولك بث أنه أن قولك فرق يفيد أنه باين بين مجتمعين فصاعدا ، وقولك بث يفيد تفريق أشياء كثيرة فسي مواضع مختلفة متباعدة وإذا فرق بين شيئين لم يقل أنه بث وفي القرآن (وبث فيها من كل دابة) .

(الفرق) بين الفرق والتفريق أن الفرق خلاف الجمع ، والتفريق جعل الشيء مفارقا لغيره حتى كأنه جعل بينهما فرقا بعد فرق حتى تباينا وذلك أن التفعيل لتكثير الفعل وقيل فرق الشعر فرقا بالتخفيف لأنه جعله فرقتين ولم يتكرر فعله فيه ، والفرق أيضا الفصل بين الشيئين حكما أو خبرا ولهذا قال الله تعالى (افرق بيننا وبين القوم الفاسقين) أي أفصل بيننا حكما في الدنيا والآخرة ، ومن هذا فرق بين الحق والباطل .

(الفرق) بين الفلق والشق أن الفلق على ما جاء في التفسير هو الشق على أمر كبير ولهذا قال تعالى (فلق الاصباح) ويقال فلق الحبة عن السنبلة وفلق النواة عن النخلة ولا يقولون في ذلك شق لأن في الفلق المعنى الذي ذكرناه ومن ثم سميت الداهية فلقا وفليقة .

(الفرق) بين القطع والفصل أن الفصل هو القطع الظاهر ولهذا يقال فصل الثوب والقطع يكون ظاهرا وخافيا كالقطع في الشيء الملسوق المموه ولا يقال لذلك فصل حتى يبين أحد المفصولين عن الآخر ، ومن ثم يقال فصل بين الخصمين اذا ظهر الحق على أحدهما فزال تعلق أحدهما بصاحبه فتباينا ولا يقال في ذلك قطع ، ويقال قطعه في المناظرة لأنه قد يكون ذلك من غير أن يظهر ومن غير أن يقطع شعبة وخصومته .

ومما يجري مع هذا الباب

(الفرق) بين قولنا الجسم لا ينفك من كذا وقولنا لا يسرح ولا يزال ولا يخلو ولا يعمرى أن قولنا لا يخلو يستعمل فيما لا يكون هيئة يشاهد عليها كالطموم والروائح وما جرى مجراها لأن الشيء يخلو من الشيء اذا كان كالطرف له ولهذا يقال خلا البيت من فلان ومن كذا ولا يقال عري منه لأن العري إنما هو ما يكون هيئة يشاهد عليها كالألوان ونحوها ، وأصله من قولك عري زيد من ثيابه لأن الثياب كالهئية له ولا يقال خلا منها ، والانفكاك إنما يستعمل في المتجاورين أو ما في حكمهما لأن أصله من التفكك وهو إنما يكون بين الأشياء الصلبة المؤلفة، ولهذا يستعمل المتكلسون الانفكاك في الاجتماع والألوان لأن ذلك في حكم المجاورة ويستعمل في الافتراق أيضا لأن الافتراق يقع مع الاجتماع في اللفظ كثيرا، واذا قرب اللفظ من اللفظ في الخطاب أجري مجراه في أكثر الأحوال .

(الفرق) بين قولنا لم ينفك ولم يبرح ولم يزل أن قولنا لم ينفك يقتضي غيرا لم ينفك منه وهو يستعمل فيما كان الموصوف به لازما لشيء أو مقارنا له أو مشبها بذلك على ما ذكرنا ، ولم يبرح يقتضي مكانا لم يبرح منه ، وليس كذلك لم يزل فيما قال علي بن عيسى إنما يستعمل فيما يوجب التفرقة به كقولك لم يزل موجودا وحده ولا يقال لم ينفك

زيد وحده . وقال النحويون : لم حرف نفي وزال فعل نفي ومعناه ضد
دام فلما دخلت عليه صار معناه دام فقولك لم يزل موجودا بمعنى قولك
دام موجودا لأن نفي النفي ايجاب وما في قولك ما زال حرف نفي وفي
قولك ما دام اسم مبهم ناقص ودام صلتها .

(الفرق) بين الفصل والفتق أن الفتق بين الشيئين اللذين كانا
ملتصين أحدهما متصل بالآخر فاذا فرق بينهما فقد فتقا ، وإن كان الشيء
واحد ففرق بعضه من بعض قيل قطع وفصل وشق ولم يقل فتق وفي
القرآن (كانا رتقا ففتقناهما) والرتق مصدر رقق رتقا إذا لم يكن بينهما
فرجة والرتقاء من النساء التي يستنع فتقها على مالكتها .



مركز تحقيقات كليات علوم إسلامي

الباب التاسع

في الفرق بين المثل والشبه والعديل والنظير وما يخالف ذلك
من المختلف والمتضاد والمتنافي وما يجري مع ذلك

(الفرق) بين الشبه والشبيه أن الشبه أعم من الشبيه ألا تراهم يستعملون الشبه في كل شيء ، وقلما يستعمل الشبيه إلا في المتجانسين تقول زيد يشبه الأسد أو شبه الكلب ، ولا يكادون يقولون شبيه الأسد وشبيه الكلب ويقولون زيد شبيه عمرو لأن باب فعيل حكمه أن يكون اسم الفاعل الذي يأتي فعله على فعل ولا يأتي ذلك في الصفات فإذا قلت زيد شبيه عمرو فقد بالغت في تشبيهه به وأجريت مجرى ما ثبت لنفسه وأضافته إليه إضافة صحيحة ، وإذا قلت زيد شبه عمرو وعمرو شبه الأسد فهو على الانفصال أي شبه لعمرو وشبه للأسد لأنه نكرة وكذلك المثل ، ولهذا تدخل عليه رب وإن أضيف إلى الكاف قال الشاعر :

يا رب مثلك في النساء عزيزة بيضاء قد متعتها بطلاق

فأدخل رب على مثلك ولا تدخل رب إلا على النكرات ، وأما الشبه فصدر سمي به ، يقال الشبه بينهما ظاهر ، وفي فلان شبه من فلان ، ولا يقال فلان شبه ، والشبه عند الفقهاء الصفة التي إذا اشترك فيها الأصل والفرع وجب اشتراكهما في الحكم ، وعند المتكلمين ما إذا اشترك فيه اثنان كانا

مثلين ، وكذلك الفرق بين العدل والعديل سواء ، وذلك أن العدل أهم من العديل وما كان أهم فانه (١) أخص بالنكرة فهو للجنس وغير الجنس تقول عمرو عدل وزيد عديله وعدل الأسد ولا يقال عديله ، وقال بعض النحويين مثل وغير وشبه وسوى لا تتعرف بالاضافة وإن أضيفت الى المعرفة للزوم الاضافة لمعناها وغلبتها على لفظها وذلك أنك اذا قلت هذا المثل لم تخرجه عن أن يكون له مثل آخر ولا يكاد يستعمل الا على الاضافة حتى ذكر بعض النحويين أنه لا يجوز الغير انما تقول غيرك وغير زيد ونحو هذا ، وشبهك معرفة وشبهك نكرة تقول مررت برجل شبهك على الصفة ولا يجوز برجل شبهك لأن شبهها معرفة ورجل نكرة ولا يوصف نكرة بمعرفة ولا معرفة بنكرة ، والدليل على أن شبهك نكرة وان أضيفته الى الكاف أنه يكون صفة للنكرة والمراد به الانفصال ولا يجوز شبه بك كما يجوز شبيه بك وذلك أن معنى شبيه بك المعروف بشبهك فأما شبهك فبمنزلة مثلك عرف بشبهه أو لم يعرف .

(الفرق) بين المثل والمثل ان المثلين ما تكافأ في الذات (٢) والمثل بالتحريك الصفة قال الله تعالى (مثل الجنة التي وعد المتقون) أي صفة الجنة . وقولك ضربت لفلان مثلاً معناه أنك وصفت له شيئاً ، وقولك مثل هذا كمثل هذا أي صفته كصفته وقال الله تعالى (كمثل الحمار يحمل أسفارا) وحاملو التوراة لا يماثلون الحمار ولكن جمعهم واياه صفة فاشتركوا فيها .

(الفرق) بين المثل والند أن الند هو المثل المناد من قولك ناد فلان فلانا اذا عاداه وباعده ولهذا سمي الضد ندا ، وقال صاحب العين : الند ما كان مثل الشيء يضاده في أموره والنديد مثله والندود الشرود والتناد التنافر وأنددت البعير ونددت بالرجل سمعت بعيوبه ، وأصل الباب

(١) في السكندرية « فهو » . (٢) في نسخة « ان المثل ما يكافىء الذات » .

التشديد فالد لماداته لصاحبه كأنه يريد تشريده .

(الفرق) بين المثل والشكل أن الشكل هو الذي يشبه الشيء في أكثر صفاته حتى يشكّل الفرق بينهما ، ويجوز أن يقال إن اشتقاقه من الشكل وهو الشال واحد الشائل قال الشاعر :

حسي الحمول بجانب الشكل إذ لا يلائم شكلها شكلي
أي لا توافق شمائلها شمائي فمعنى قولك شاكل الشيء الشيء أنه أشبهه في شمائله ، ثم سمي المشاكل شكلا كما يسمى الشيء بالمصدر ، ولهذا لا يستعمل الشكل إلا في الصور فيقال هذا الطائر شكل هذا الطائر ، ولا يقال العلاوة شكل العلاوة ، ومثل الشيء ما يماثله وذاته .

(الفرق) بين المثل والنظير أن المثلين ما تكافأ في الذات (١) على ما ذكرنا ، والنظير ما قابل نظيره في جنس أفعاله وهو متمكن منها ، كالنحوي نظير النحوي ، وإن لم يكن له مثل كلامه في النحو أو كتبه فيه ولا يقال النحوي مثل النحوي لأن التماثل يكون حقيقة في أخص الأوصاف وهو الذات .

(الفرق) بين المثلين والمتفقين أن التماثل يكون بين الذوات على ما ذكرنا والاتفاق يكون في الحكم والفعل ، تقول وافق فلان فلانا في الأمر ولا تقول ماثله في الأمر .

(الفرق) بين المثل والعديل أن العديل ما عادل أحكامه أحكام غيره وإن لم يكن مثالا له في ذاته ولهذا سمي العدلان عدلين وإن لم يكونا مثليين في ذاتهما ولكن لاستوائهما في الوزن فقط .

(الفرق) بين الشبه والمثل أن الشبه يستعمل فيما يشاهد فيقال السواد شبه السواد ولا يقال القدرة كما يقال مثلها . وليس في الكلام شيء يصلح في المماثلة إلا الكاف والمثل فأما الشبه والنظير فهما من جنس

(١) في الأصل « أن المثل ما يكافأ في الذات » .

المثل ولهذا قال الله تعالى (ليس كمثله شيء) فأدخل الكاف على المثل وهما الاسمان اللذان جعلنا للمماثلة فنفي بهما الشبه عن نفسه فأكد النفي بذلك .

(الفرق) بين العدل والعدل أن العدل بالكسر المثل تقول عندي عدل جاريتك فلا يكون الا على جارية مثلها ، والعدل من قولك عندي عدل جاريتك فيكون على قيمتها من الشئ ومنه قوله تعالى (أو عدل ذلك صياما) .

(الفرق) بين المساواة والمماثلة أن المساواة تكون في المقدارين اللذين لا يزيد أحدهما على الآخر ولا ينقص عنه والتساوي التكافؤ في المقدار ، والمماثلة هي أن يسد أحد الشيئين مسد الآخر كالسوادين .

(الفرق) بين كاف التشبيه وبين المثل أن الشيء يشبه بالشيء من وجه واحد لا يكون مثله في الحقيقة الا اذا أشبهه من جميع الوجوه لذاته فكان الله تعالى لما قال (ليس كمثله شيء) أفاد أنه لا شبه له ولا مثل ولو كان قوله تعالى (ليس كمثله شيء) نفياً أن يكون لمثله مثل لكان قولنا ليس كمثله زيد رجل مناقضة لأن زيدا مثل من هو مثله والتشبيه بالكاف يفيد تشبيه الصفات بعضها ببعض وبالمثل يفيد تشبيه الذات بعضها ببعض (١) تقول ليس كزيد رجل أي في بعض صفاته لأن كل أحد مثله في الذات ، وفلان كالأسد أي في الشجاعة دون الهيئة وغيرها من صفاته وتقول السواد عرض كالبياض ولا تقول مثل البياض .

(الفرق) بين الاستواء والاستقامة أن الاستواء هو تماثل أبعاد الشيء واشتقاقه من السوي وهو المثل كأن بعضه سي بعض أي مثله ، وتقيضه التفاوت وهو أن يكون بعض الشيء طويلاً وبعضه قصيراً وبعضه تاماً وبعضه ناقصاً . والاستقامة الاستمرار على سنن واحد وتقيضها

(١) هذه الجملة ساقطة من الاصل ، والتصويب من السكتندية .

الاعوجاج وطريق مستقيم لا اعوجاج فيه .
(الفرق) بين الاستواء والاتصاب أن الاستواء يكون في الجهات
كلها والاتصاب لا يكون إلا علوا .

الفرق بين ما يخالف ذلك

(الفرق) بين الاختلاف والتفاوت أن التفاوت كله مذموم ولهذا نقاه
الله تعالى عن فعله فقال (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت) ومن
الاختلاف ما ليس بمذموم ألا ترى قوله تعالى (وله اختلاف الليل والنهار)
فهذا الضرب من الاختلاف يكون على سنن واحد وهو دال على علم
فاعله ، والتفاوت هو الاختلاف الواقع على غير سنن وهو دال على
جهل فاعله .

(الفرق) بين الاعوجاج والاختلاف أن الاعوجاج من الاختلاف
ما كان يميل الى جهة ثم يميل الى أخرى وما كان في الارض والديس
والطريقة فهو عوج مكسور الأول تقول في الارض عوج وفي الدين عوج
مثله والعوج بالفتح ما كان في العمود والحائط وكل شيء منصوب .

(الفرق) بين الاختلاف في المذاهب والاختلاف في الاجناس أن
الاختلاف في المذاهب هو ذهاب أحد الخصمين الى خلاف ما ذهب اليه
الآخر ، والاختلاف في الاجناس امتناع أحد الشئيين من أن يسد مسد
الآخر ويجوز أن يقع الاختلاف بين فريقين وكلاهما مبطل كاختلاف اليهود
والنصارى في المسيح .

(الفرق) بين المختلف والمتضاد أن المختلفين اللذين لا يسد أحدهما
مسد الآخر في الصفة التي يقتضيها جنسه مع الوجود كالسواد والحموضة ،
والمتضادان هما اللذان ينتفي أحدهما عند وجود صاحبه اذا كان وجود
هذا على الوجه الذي يوجد عليه ذلك كالسواد والبياض فكل متضاد
مختلف وليس كل مختلف متضادا كما أن كل متضاد ممتنع اجتماعه وليس
كل ممتنع اجتماعه متضادا وكل مختلف متغاير وليس كل متغاير مختلفا ،

والتضاد والاختلاف قد يكونان في مجاز اللغة سواءاً يقال زيد ضد عمرو
إذا كان مخالفاً له .

(الفرق) بين التنافي والتضاد أن التنافي لا يكون إلا بين شيئين يجوز
عليهما البقاء ، والتضاد يكون بين ما يبقى وبين ما لا يبقى .

(الفرق) بين الضد والترك أن كل ترك ضد وليس كل ضد تركاً لأن
فعل غيري قد يضاد فعلي ولا يكون تركاً له .



مرکز تحقیقات و پژوهش در علوم اسلامی

الباب العاشر

في الفرق بين الجسم والجرم، والشخص والشبح وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الجسم والجرم أن جرم الشيء هو خلقته التي خلق عليها يقال فلان صغير الجرم أي صغير من أصل الخلقة ، وأصل الجرم في العربية القطع كأنه قطع على الصغير أو الكبير ، وقيل الجرم أيضا الكون والجرم الصوت أورد ذلك بعضهم وقال بعضهم الجرم اسم لجنس الاجسام وقيل الجرم الجسم المحدود والجسم هو الطويل العريض العميق وذلك أنه اذا زاد في طوله وعرضه وعمقه قيل أنه جسم وأجسم من غيره فلا تجيء المبالغة من لفظ اسم عند زيادة معنى الا وذلك الاسم موضوع لما جاءت المبالغة من لفظ اسمه ألا ترى أنه لا يقال هو أقدر من غيره إلا والمعلومات له أجلى ، وأما قولهم أمر جسيم فمجاز ولو كان حقيقة لجاز في غير المبالغة فقيل أمر جسيم وكل ما لا يطلق إلا في موضع مخصوص فهو مجاز .

(الفرق) بين الجسم والشيء أن الشيء ما يرسم به بأنه يجوز أن يعلم ويخبر عنه ، والجسم هو الطويل العريض العميق ، والله تعالى يقول (وكل شيء فعلوه في الزبر) وليس أفعال العباد أجساما وأنت تقول لصاحبك لم تفعل في حاجتي شيئا ولا تقول لم تفعل فيها جسما ، والجسم اسم عام يقع على الجرم والشخص والجسد وما بسبيل ذلك ، والشيء

أعم لأنه يقع على الجسم وغير الجسم .
(الفرق) بين الجسم والشخص أن الشخص ما ارتفع من الأجسام
من قولك شخص الى كذا اذا ارتفع وشخصت بصري الى كذا أي رفعت
اليه وشخص الى بلد كذا كأنه ارتفع اليه والاشخاص يدل على السخط
والغضب مثل الاحصار .

(الفرق) بين الشخص والشبح أن الشبح ما طال من الأجسام ومن
ثم قيل هو مشبوح الذراعين أي طويلهما ، وهو الشبح والشبح لغتان .
(الفرق) بين الشخص والجنة أن الجنة أكثر ما تستعمل في الناس
وهو شخص الانسان اذا كان قاعدا أو مضطجعا وأصله الجث وهو القطع ،
ومنه قوله تعالى (اجثت من فوق الأرض) والمجثا (١) الحديد التي
يقلع بها الفيل ويقال للفيل (٢) الجثث فيسمى شخص القاعد جثة
لقصره كأنه مقطوع .

(الفرق) بين الشخص والآل أن الآل هو الشخص الذي يظهر لك
من بعيد ، شبه بالآل الذي يرتفع في الصحارى ، وهو غير السراب وانما
السراب سبخة تطلع عليها الشمس فتبرق كأنها ماء ، والآل شخص ترتفع
في الصحارى للناظر وليست بشيء ، وقيل الآل من الشخص ما لم يشته
وقال بعضهم الآل من الأجسام ما طال ولهذا سمي الخشب آلا .

(الفرق) بين الشخص والطلل أن أصل الطلل ما شخص من آثار
الديار ثم سمي شخص الانسان ملا على التشبيه بذلك ويقال تطاللت أي
ارتفعت لأنظر الى شيء بعيد ، وأكثر ما يستعمل الطلل في الانسان اذا كان
طويلا جسيما يقال لفلان طل ورواء اذا كان فخم المنظر .

(الفرق) بين الطلل والجسد أن الجسد يفيد الكثافة ولا يفيد الطلل
والشخص ذلك وهو من قولك دم جاسد أي جامد ، والجسد أيضا الدم

(١) في النسخ «الجثا» والتصويب من القاموس . (٢) أي النخل الصغير .

بعينه قال النابغة: ★ دم اهريق على الأنصاب من جسد ★ فيجوز أن يقال إنه سمي جسدا لما فيه من الدم فلهذا خص به الحيوان فيقال جسد الانسان وجسد الحمار ولا يقال جسد الخشبة كما يقال جرم الخشبة وإن قيل ذلك فعلى التقريب والاستعارة ويقال ثوب مجسد اذا كان يقوم من كثافة صبغه وقيل للزعفران جساد تشبيها بحمرة الدم .

(الفرق) بين الجسد والبدن أن البدن هو ما غلا من جسد الانسان ولهذا يقال للزرع القصير الذي يلبس الصدر الى السرة بدن لأنها تقع على البدن وجسم الانسان كله جسد ، والشاهد أنه يقال لمن قطع بعض أطرافه إنه قطع شيء من جسده ولا يقال شيء من بدنه وإن قيل فعلى بعد ، وقد يتداخل الاسمان اذا تقاربا في المعنى ، ولما كان البدن هو أعلى الجسد وأغلظه قيل لمن غلظ من السمن قد بدن وهو بدين ، والبدن الابل المسمنة للنحر ثم كثر ذلك حتى سمي ما يتخذ للنحر بدنة سمينة كانت أو مهزولة .

ومما يدخل في هذا الباب

(الفرق) بين الصفة والهيئة أن الصفة من قبيل الاسماء واستعمالها في المسميات مجاز وليست الهيئة كذلك ولو كانت هيء الشيء صفة له لكان الهيء له واصفا له ويوجب ذلك أن يكون المحرك للجسم واصفا له وهذا خلاف العرف .

(الفرق) بين الحلية والهيئة أن الحلية هيئة زائدة على الهيئة التي لا بد منها كحلية السكين والسيف انما هي هيئة زائدة على هيئة السكين والسيف وتقول حليته اذا هيأته هيئة لم تشمله بل تكون كالعلامة فيه ومن ثم سمي الحلى الملبوس حليا .

(الفرق) بين الصورة والهيئة أن الصورة اسم يقع على جميع هيئات الشيء لا على بعضها ، ويقع أيضا على ما ليس بهيئة ، ألا ترى أنه يقال صورة هذا الأمر كذا ولا يقال هيئته كذا ، وانما الهيئة تستعمل في البنية ويقال تصورت ما قاله وتصورت الشيء كهيئته الذي هو عليه ونهايته من الطرفين

سواء كان هيئة أو لا ولهذا لا يقال صورة الله كذا لأن الله تعالى ليس
بذي نهاية .

(الفرق) بين الصورة والصبغة أن الصبغة هيئة مضمنة بجعل جاعل
في دلالة الصفة اللغوية وليس كذلك الصورة لأن دلالتها على جعل جاعل
قياسية .

ومما يجري مع ذلك

(الفرق) بين القلب والبال أن القلب اسم للجارحة وسمي بذلك لأنه
وضع في موضعه من الجوف مقلوبا ، والبال والحال وحال الشيء عمدته
فلما كان القلب عمدة البدن سمي بالافقولا بال يفيد خلاف ما يفيد قولنا
قلب لأن قولنا بال يفيد أنه الجارحة التي هي عمدة البدن وقولنا قلب يفيد
أنه الجارحة التي وضعت مقلوبة أو الجارحة التي تنقلب بالأفكار والعزوم،
ويجوز أن يقال إن البال هو الحال التي معها ولهذا يقال اجعل هذا على
بالك وقال امرؤ القيس :

فأصبحت معشوقا وأصبح أهلها عليه القيام سيء الظن والبال
أي سيء الحال في ذكرها وتقول هو في حال حسنة ولا يقال في بال
حسن فيفرق بذلك .

(الفرق) بين الحال والبال أن قولنا للقلب بال يفيد أنه موضع الذكر
والقلب يفيد التقلب بالأفكار والعزوم على ما ذكرنا .

الباب الحادي عشر

في الفرق بين الأصل والاس ، والجنس والنوع والصنف ،
وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الأصل والاس أن الاس لا يكون إلا أصلا وليس كل أصل أسا وذلك أن أس الشيء لا يكون فرعا لغيره مع كونه أصلا مثال ذلك أن أصل الحائط يسمى أس الحائط وفرع الحائط لا يسمى أسا لعرفه .

(الفرق) بين الأصل والسنخ أن السنخ (١) هو أصل الشيء الداخل في غيره مثل سنخ السكين والسيف وهو الداخل في النصاب وسنوخ الانسان ما يدخل منها في عظم الفك فلا يقال سنخ كما يقال أصل ذلك . والأصل اسم مشترك يقال أصل الحائط وأصل الجبل وأصل الانسان وأصل العداوة بينك وبين فلان كذا والأصل في هذه المسألة كذا وهو في ذلك مجاز وفي الجبل والحائط حقيقة ، وحقيقة أصل الشيء ما كان عليه معتمده ومن ثم سمي العقل أصالة لأن معتمد صاحبه عليه ورجل أميل أي عاقل ، وحقيقة أصل الشيء عندي ما بدىء منه ومن ثم يقال ان أصل الانسان التراب وأصل هذا الحائط حجر واحد لأنه بدىء في بنيانه

(١) في نسخة « السنخ » بالجيم وهو تحريف .

بالحجر والآجر .

(الفرق) بين الأصل والجذم أن جذم الشجرة حيث تقطع من أصلها ، وأصله من الجذم وهو القطع فلا يستعمل الجذم فيما لا يصلح قطعه ألا ترى أنه لا يقال جذم الكوز وما أشبه ذلك فإن استعمل في بعض المواضع مكان الأصل فعلى التشبيه .

(الفرق) بين الجنس والنوع أن الجنس على قول بعض المتكلمين أعم من النوع ، قال لأن الجنس هو الجملة المتفقة سواء كان مما يعقل أو من غير ما يعقل قال والنوع الجملة المتفقة من جنس ما لا يعقل قال ألا ترى أنه يقال الفاكهة نوع كما يقال جنس ولا يقال للانسان نوع ، وقال غيره النوع ما يقع تحته أجناس بخلاف ما يقوله الفلاسفة أن الجنس أعم من النوع ، وذلك أن العرب لا تفرق الأشياء كلها فتسميها بذلك وأصحابنا يقولون السواد جنس واللون نوع ويستعملون الجنس في نفس الذات فيقولون التأليف جنس واحد وهذا الشيء جنس الفعل والحركة ليست بجنس الفعل يريدون أنها كون على وجه ، ويقولون الكون جنس الفعل وإن كان متضادا لما كان لا يوجد إلا وهو كون ولا يقولون في العلم ذلك لأنه قد يوجد وهو غير علم ويقولون في الأشياء المتماثلة أنها جنس واحد وهذا هو الصحيح .

(الفرق) بين الجنس والصنف أن الصنف ما يتميز من الأجناس بصفة يقولون السوادات الموجودة صنف على حيالها وذلك لاشتراكها في الوجود كأنها ما صنف من الجنس فلا يقال للمعدوم صنف لأن التصنيف ضرب من التأليف فلا يجري التأليف على المعدوم ويجري على بعض الموجودات حقيقة وعلى بعضها مجازا .

(الفرق) بين الضرب والجنس أن الضرب اسم يقع على الجنس والصنف ، والجنس قولك الحمر ضرب من الحيوان ، والصنف قولك التفاح الحلو صنف والتفاح الحامض صنف ، ويقع الضرب أيضا على

الواحد الذي ليس بجنس ولا صنف كقولك الموجود على ضربين قديم ومحدث فيوصف القديم بأنه ضرب ولا يوصف بأنه جنس ولا صنف .
 (الفرق) بين الجنس والوجه أن الجنس يقع على الذوات ، والوجه يتناول الصفات يقال الجواهر جنس من الاشياء ولا يقال وجه منها وإنما يقال الشيء على وجوه أي على صفات .
 (الفرق) بين الجنس والقبيل أن الجنس يقتضي الاتفاق ، والقبيل لا يقتضيه ألا ترى أنك تقول اللون قبيل والطعم قبيل ولا يقال لذلك جنس ويقال السواد جنس والبياض جنس ، ومن الكلام ما يبين قبيلاً وهو قولنا لون ومنه ما يبين جنساً من جنس وهو قولنا سواد .



مركز تحقيقات كليات علوم اسلامی

الباب الثاني عشر

في الفرق بين القسم والحظ والنصيب، وبين السخاء والجود والقسام
المعطيات وبين الفنى والجدة وما يخالف ذلك من الفقر والمسكنة

(الفرق) بين الحظ والقسم أن كل قسم حظ وليس كل حظ قسما
وإنما القسم ما كان عن مقاسمة ومسا لم يكن عن مقاسمة فليس بقسم
فالإنسان إذا مات وترك مالا ووارثا وأحدا قيل هذا المال كله حظ هذا
الوارث ولا يقال هو قسمه لأنه لا مقاسم له فيه فالقسم ما كان من جملة
مقسومة والحظ قد يكون ذلك وقد يكون الجملة كلها .

(الفرق) بين النصيب والحظ أن النصيب يكون في المحبوب
والمكروه يقال وفاء الله نصيبه من النعيم أو من العذاب ولا يقال حظه
من العذاب إلا على استعارة بعيدة لأن أصل الحظ هو ما يحظه الله تعالى
للعبد من الخير ، والنصيب ما نصب له ليناله سواء كان محبوبا أو
مكروها ، ويجوز أن يقال الحظ اسم لما يرتفع به المحفوظ ، ولهذا يذكر
على جهة المدح فيقال لفلان حظ وهو محفوظ ، والنصيب ما يصيب
الإنسان من مقاسمة سواء ارتفع به شأنه أم لا ولهذا يقال لفلان حظ
في التجارة ولا يقال له نصيب فيها لأن الربح الذي يناله فيها ليس عن
مقاسمة .

(الفرق) بين النصيب والحصة أن بعضهم قال ان الحصة هي النصيب الذي بين وكشفت وجوهه وزالت الشبهة عنه وأصلها من الحصص وهو أن يحص الشعر عن مقدم الرأس حتى ينكشف، ومنه قول ابن الأسكت :
قد حصت البيضة رأسي فما . أطمع نوما غير تهجاع
وفي القرآن (الآن حصص الحق) ولهذا يكتب أصحاب الشروط حصته من الدار كذا ولا يكتبون نصيبه لأن ما تتضمنه الحصة من معنى التبيين والكشف لا يتضمنه النصيب ، وعندنا أن الحصة هي ما ثبت للانسان وكل شيء حركته لتثبته فقد حصصته وهذه حصتي أي ما ثبت لي وحصته من الدار ما ثبت له منها وليس يقتضي أن يكون عن مقاسة كما يقتضي ذلك النصيب .

(الفرق) بين النصيب والخلاق أن الخلاق النصيب الوافر من الخير خاصة بالتقدير لصاحبه أن يكون نصيبا له لأن اشتقاقه من الخلق وهو التقدير ويجوز أن يكون من الخلق لأنه مما يوجبه الخلق الحسن .
(الفرق) بين النصيب والقسط أن النصيب يجوز أن يكون عادلا وجائرا وناقصا عن الاستحقاق وزائدا يقال نصيب مبخوس وموفور ، والقسط الحصة العادلة مأخوذة من قولك أقسط اذا عدل ويقال قسط القوم الشيء بينهم اذا قسموه على القسط ، ويجوز أن يقال القسط اسم للعدل في القسم، ثم سمي العزم على القسط قسطا كما يسمى الشيء باسم سببه وهو كقولهم للنظر رؤية ، وقيل القسط ما استحق المقسط له من النصيب ولا بد له منه ولهذا يقال للجوهر قسط من المساحة أي لا بد له من ذلك .

(الفرق) بين الرزق والحظ أن الرزق هو العطاء الجاري في الحكم على الادرار ولهذا يقال أرزاق الجند لأنها تجري على ادرار ، والحظ لا يفيد هذا المعنى وانما يفيد ارتفاع صاحبه به على ما ذكرنا ، قال بعضهم يجوز أن يجعل الله للعبد حظا في شيء ثم يقطعه عنه ويزيله مع حياته

وبقائه ، ولا يجوز أن يقطع رزقه مع إحيائه ، وبين العلماء في ذلك خلاف ليس هذا موضع ذكره ، وكل ما خلقه الله تعالى في الأرض مما يملك فهو رزق للعباد في الجملة بدلالة قوله تعالى (خلق لكم ما في الأرض جميعا) وإن كان رزقا لهم في الجملة فتفصيل قسمته على ما يصح ويجوز من الاملاك ، ولا يكون الحرام رزقا لأن الرزق هو العطاء الجاري في الحكم وليس الحرام مما حكم به ، وما يفترسه الأسد رزق له بشرط غلبته عليه كما أن غنيمة المشركين رزق لنا بشرط غلبتنا عليهم ، والمشارك يملك ما في يده أما إذا غلبناه عليه بطل ملكه له وصار رزقا لنا ، ولا يكون الرزق الا حلالا فأما قولهم رزق حلال فهو تأكيد كما يقال بلاغة حسنة ولا تكون البلاغة الا حسنة .

(الفرق) بين الرزق والغذاء أن الرزق اسم لما يملك صاحبه الانتفاع به فلا يجوز منازعته فيه لكونه حلالا له ، ويجوز أن يكون ما يقتضيه الانسان حلالا وحراما إذ ليس كل ما يقتضيه الانسان رزقا ألا ترى أنه يجوز أن يقتضي بالسرقة وليست السرقة رزقا للشارق ولو كانت رزقا له لم يذم عليها وعلى النفقة منها بل كان يحمد على ذلك والله تعالى مدح المؤمنين باتفاقهم في قوله تعالى (ومما رزقناهم ينفقون) .

(الفرق) بين الاعطاء والهبة أن الاعطاء هو اتصال الشيء الى الآخذ له ألا ترى أنك تعطي زيدا المال ليرده الى عمرو وتعطيه ليتجر لك به ، والهبة تقتضي التملك فاذا وهبت له فقد ملكته إياه ، ثم كثر استعمال الاعطاء حتى صار لا يطلق الا على التملك فيقال أعطاء مالا اذا ملكه إياه والأصل ما تقدم .

(الفرق) بين الاعطاء والاتفاق أن الاتفاق هو إخراج المال من الملك ، ولهذا لا يقال الله تعالى ينفق على العباد وأما قوله تعالى (ينفق كيف يشاء) فانه مجاز لا يجوز استعماله في كل موضع وحقيقته أنه يرزق العباد على قدر المصالح ، والاعطاء لا يقتضي إخراج المعطى من الملك ، وذلك أنك

تعطي زيدا المال ليشتري لك الشيء وتعطيه الثوب ليخطه لك ولا يخرج
عن ملكك بذلك فلا يقال لهذا اتفاق .

(الفرق) بين الهبة والهبة أن الهبة ما يتقرب به المهدى الى المهدى
اليه ، وليس كذلك الهبة ولهذا لا يجوز أن يقال إن الله يهدي الى العبد
كما يقال إنه يهب له ، وقال تعالى (فهب لي من لدنك وليا) وتقول أهدى
الرؤوس الى الرئيس ووهب الرئيس للرؤوس ، وأصل الهبة من قولك
هدى الشيء اذا تقدم وسميت الهبة لأنها تقدم أمام الحاجة .

(الفرق) بين الهبة والمنحة أن أصل المنحة الشاة أو البعير يمنحها
الرجل أخاه فيحتلبها زمانا ثم يردّها ، قال بعضهم لا تكون المنحة إلا
الناقة ، وليس كذلك والشاهد ما أنشد الأصمعي رحمه الله تعالى :

أعبد بني سهم ألت براجع منيحتنا فيما ترد المنائح
لها شعر داح وجيد مقلص وجسم حدارى وصدغ مجامح
وهذه صفة شاة ، والمنائح (١) التي لا ينقطع لبنها مع الجذب ، ثم
صار كل عطية منحة لكثرة الاستعمال ، وقال بعضهم كل شيء تقصد به
قصد شيء فقد منحت إياه كما تمنح المرأة وجهها للرجل وأنشد * قد علت
إذ منحتني فاها * والهبة عطية منعمة تفضل بها على صاحبك ولذلك لم
تكن عطية الدين ولا عطية الثمن هبة ، وهي مفارقة للصدقة لما في الصدقة
من معنى تضمن فقر صاحبها لتصديق حاله فيما ينبي حاله من فقره .

(الفرق) بين الهبة والمنحة مضمنة بالشكر لأنها لا تكون إلا حسنة
وقد تكون الهبة قبيحة بأن تكون مفسوبة .

(الفرق) بين العطية والنحلة أن النحلة ما يعطيه الانسان بطيب
نفس ، ومنه قوله تعالى (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) أي عن طيب
أنفس ، وقيل نحلة ديانة ، ومنه قوله نحله الكلام والقصيدة إذا نسبها

(١) في النسخ « المجانح » والتصحيح من القاموس .

إليه طيب النفس بذلك واتحل هو ، وقيل النحلة أن تعطيه بلا استعراض
ومنه قولهم نحل الوالد ولده ، وفي الحديث « ما نحل والد ولده أفضل
من أدب حسن » وقال علي بن عيسى الهبة لا تكون واجبة والنحلة
تكون (١) واجبة وغير واجبة ، وأصلها العطية من غير معارضة ، ومنه
النحلة الديانة لأنها كالنحلة التي هي العطية .

(الفرق) بين المهر والصداق أن الصداق اسم لما يبذله الرجل للمرأة
طوعا من غير الزام ، والمهر اسم لذلك ولما يلزمه ، ولهذا اختار الشرطيون
في كتب المهور : صداقها التي تزوجها عليه ، ومنه الصداقة لأنها لا تكون
بالزام وإكراه ومنه الصدقة ، ثم يتداخل المهر والصداق لقرب معناهما .
(الفرق) بين المنحة والعربة أن العربة من النخل ، والمنحة في الأبل
والشاه وهو أن يعطى الرجل ثرة نخل سنة أو أكثر من ذلك أو أقل وقد
أعراه قال الشاعر ★ ولكن عرايا في السنين الجوانح ★ .

(الفرق) بين ذلك وبين الأفقار أن الأفقار مصدر فقر الرجل ظهر
بعميره ليركبه ثم يرده . مأخوذ من الفقار وهو عظم الظهر يقال أفقرته
البعير أي أمكنته من فقاره .

(الفرق) بين الأفقار والابخال أن البخال أن يعطى الرجل فرسا
ليفزو عليه وقيل هو أن يعطيه ماله ينتفع بصوفه ووبره وسننه قال زهير :
★ هنالك إن يستخبِلوا المال يخبِلوا ★

(الفرق) بين البر والصلة أن البر سعة الفضل المقصود إليه ، والبر
أيضا يكون بلين الكلام ، وبر والده إذا لقيه بحمِل القول والفعل قال
الراجز :

بني ان البر شيء هين وجه طليق وكلام لين
والصلة البر المتأصل ، وأصل الصلة وصلة على فعلة وهي للنوع

(١) في السكندرية « قد تكون »

والهيئة يقال بار وصول أي يصل بره فلا يقطعه ، وتواصل القوم تعاملوا
بوصول بر كل واحد منهم الى صاحبه وواصله عامله بوصول البر وفي
القرآن (ولقد وصلنا لهم القول) أي كثرت وصول بعضه ببعض بالحكم
الدالة على الرشد .

(الفرق) بين البر والصدقة أنك تصدق على الفقير لسد خلته ،
وتبرذا الحق لاجتلاب مودته ومن ثم قيل بر الوالدين ، ويجوز أن يقال
البر هو النفع الجليل ومنه قيل البر لسعته محلا له نفعة ، ويجوز أن يقال
البر سعة النفع ، ومنه فيه البر الشفقة .

(الفرق) بين البر والخير أن البر مضمن بجعل عاجل قد قصد وجه
النفع به فأما الخير فمطلق حتى لو وقع عن سهو لم يخرج عن استحقاق
الصفة به ، ونقيض الخير الشر ونقيض البر العقوق .

(الفرق) بين الغنيمة والنهي أن الغنيمة اسم لما أخذ من أموال
المشركين بقتال ، والنهي ما أخذ من أموالهم بقتال وغير قتال إذا كان
سبب أخذه الكفر ولهذا قال أصحابنا إن الجزية والخراج من النهي .

(الفرق) بين الغنيمة والنفل أن أصل النفل في اللغة الزيادة على
المستحق ومنه النافلة وهي التطوع ثم قيل لما ينفله صاحب السرية بعض
أصحابه نفلا والجمع أنفال وهو أن يقول ان قتلت قتيلا فلك سلبه أو
يقول لجماعة لكم الربع بعد الخمس وما أشبه ذلك ، ولا خلاف في جواز
النفل قبل إحراز الغنيمة ، وقال الكوفيون لا نفل بعد إحراز الغنيمة على
جهة الاجتهاد ، وقال الشافعي يجوز النفل بعد إحراز الغنيمة على جهة
الاجتهاد ، وقال ابن عباس في رواية الأنفال ما شذ عن المشركين السي
المسلمين من غير قتال نحو العبد والدابة ولذلك جعلها الله تعالى للنبي
صلى الله عليه وسلم في قوله (قل الأنفال لله والرسول) - وروي عن
مجاهد أن الأنفال الخمس جعله الله لأهل الخمس ، وقال الحسن الأنفال
من السرايا التي تتقدم أمام الجيش الأعظم ، وأصلها ما ذكرنا ثم أجريت

على الغنائم كلها مجازاً •

(الفرق) بين القرض والدين أن القرض أكثر ما يستعمل في العين والورق وهو أن تأخذ من مال الرجل درهما لترد عليه بدله درهما فيبقى ديناً عليك إلى أن ترده فكل قرض دين وليس كل دين قرضاً وذلك أن أئمان ما يشتري بالنساء ديون وليست بقروض فالقرض يكون من جنس ما اقترض وليس كذلك الدين ، ويجوز أن يفرق بينهما فنقول قولنا يداينه يفيد أنه يعطيه ذلك ليأخذ منه بدله ، ولهذا يقال قضيت قرضه وأديت دينه وواجهه ، ومن أجل ذلك أيضاً يقال أديت صلاة الوقت وقضيت ما نسيت من الصلاة لأنه بمنزلة القرض •

(الفرق) بين القرض والقرض أن القرض ما يلزم إعطاؤه، والقرض ما لا يلزم إعطاؤه ويقال ما عنده قرض ولا فرض أي ما عنده خير لمن يلزمه أمره ولا لمن لا يلزمه أمره ، وأصل القرض القطع وقد أقرضته إذا دفعت إليه قطعة من المال ومنه المقرض (١)، ويجوز أن يقال أنه سمي قرضاً لتساوي ما يأخذ وما يرد ، والعرب تقول تقارض الرجلان الشاء إذا أثنى كل واحد منهما على صاحبه ، وقال الشاعر ★ وأيدي الندي في الصالحين قروض ★ وقال بعضهم هما يتقارضان ولا يقال يتقارضان ، وكلاهما عندنا جيد بل الضاد أكثر من الظاء في هذا وأشهر ورواه علي ابن عيسى في تفسيره •

(الفرق) بين العمري والرقبي، أن العمري هي أن يقول الرجل للرجل هذه الدار لك عمرك أو عمري ، والرقبي أن يقول إن مت قبلي رجعت إلي وإن مت قبلك فهي لك ، وذلك أن كل واحد منهما وقت موت صاحبه •

(الفرق) بين العطية والجائزة أن الجائزة ما يعطاه المادح وغيره

(١) في السكندرية «المقراضان» •

على سبيل الاكرام ولا يكون الا ممن هو أعلى من المعطي ، والعطية عامة في جميع ذلك ، وسيت الجائزة جائزة لأن بعض الأمراء في أيام عثمان وأظنه عبدالله بن عامر قصد عدوا من المشركين بينه وبينهم جسر فقال لأصحابه من جاز اليهم فله كذا فجازوه قوم منهم فقسم فيهم مالا فسميت العطية على هذا الوجه جائزة .

(الفرق) بين البسلة (١) والحلوان والرشوة أن البسلة أجر الراقي وجاء النهي عنها وذلك اذا كانت الرقية بغير ذكر الله تعالى فأما اذا كانت بذكر الله تعالى وبالقرآن فليس بها بأس ويؤخذ الأجر عليها ، والشاهد أن قوما من الصحابة رقوا من المقرب فدفعت اليهم ثلاثون شاة فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لهم اقتسموها واضربوا لي معكم بسهم ، والحلوان أجر الكاهن وقد نهى عنه يقال حلوته حلوانا ثم كثر ذلك حتى سمي (٢) كل عطية حلوانا قال الشاعر :

فمن راكب أحلوه رحلي ولما قتي يبلغ غني الشعر إذ مات قائله
والحلوان أيضا أن يأخذ الرجل مهر ابنته وذلك عار عندهم قال الراجز : ★ لا تأخذ الحلوان من بناتنا ★ والرشوة ما يعطاه الحاكم وقد نهى عنها قال النبي صلى الله عليه وسلم « لمن الله الراشي والمرثسي » وكانت العرب تسميها الاتاوة وقال أبو زيد أتوت الرجل أتوا وهي الرشوة قال زهير :

أفي كل أسواق العراق إتاوة وفي كل ما باع امرؤ مكس درهم
قال المكس الخيانة وهو هنا الضريبة التي تؤخذ في الأسواق ويقال مكسه مكسا اذا خانه ويقال المكس العشر وجاء في الحديث « لا يدخل الجنة صاحب مكس » وقال بعضهم الاسلال الرشوة وفي الحديث « لا اغلال ولا اسلال » والاغلال الخيانة ، وقال أبو عبيدة الاسلال

(١) كغرفة . (٢) في السكندرية « سموا »

السرقه ، وقال بعضهم الاتاوة الخراج .

(الفرق) بين السخاء والجود أن السخاء هو أن يلين الانسان عند السؤال ويسهل مهرا للطلاب من قولهم سخوت النار أسخوها سخوا اذا ألينتها وسخوت الأديم لينته وأرض سخاوية لينة ولهذا لا يقال لله تعالى سخي ، والجود كثرة العطاء من غير سؤال من قولك جادت السماء اذا جادت بمطر غزير ، والفرس الجواد الكثير الاعطاء للجري والله تعالى جواد لكثرة عطائه فيما تقتضيه الحكمة فان قيل فلم لا يجوز على الله تعالى الصفة بسخي وجاز عليه الصفة بكبير وأصل الكبير كبر الجثة أي كبير الشأن، والسخي مصرف من السخاوة كتصريف الحكيم من الحكمة وكل مصرف من أصله فمعناه فيه ، وأما المنقول فليس كذلك لأنه بمنزلة الاسم العلم في أنه لا يكون فيه معنى ما نقل عنه وانما يوافقه في اللفظ فقط، ويجوز أن يكون أصل الجواد اعطاء الخير ومنه فرس جواد وشيء جيد كأنه يعطي الخير لظهوره فيه وأجاد في أمره اذا أحكمه لاعطاء الخير الذي ظهر فيه .

(الفرق) بين الجواد والواسع أن الواسع مبالغة في الوصف بالجود والشاهد أنه نقيض قولهم للبخل ضيق مبالغة في الوصف بالجود وهذا في أوصاف الخلق مجاز (١) لأن المراد أن عطائه كثير ، وقال بعضهم هو في صفات الله تعالى بمعنى أنه المحيط بالاشياء علما من قوله تعالى (وسع كل شيء علما) وله وجه آخر في اللغة وهو أن يكون مأخوذا من الوسع وهو قدر ما تسع له القوة وهو بمنزلة الطاقة وهو نهاية مقدور القادر فلا يصح ذلك في الله تعالى .

(الفرق) بين الجواد والندى أن الندى اسم للجواد الذي ينال القريب والبعيد فيبعد مذهبه مثبه بندى المطر لبعده مذهبه وفلان أندى

(١) في السكندرية « فهو في أوصاف الله تعالى وأوصاف الخلق مجاز » .

صوتا من فلان أي أبعد مذهباً والمنديات المخزيات (١) التي يبعد بها الصوت واحداً مندية . وقال الخليل الندى له وجوه ندى الماء وندى الخير وندى الشم وندى الصوت قال الشاعر :

بعيد ندى التفريد أزمع صوته سجيل وأدناه شحيح محشرج
وندى الخصر وندى الوجنة كل ذلك من بعد المذهب .

(الفرق) بين الكرم والجود أن الجود هو الذي ذكرناه ، والكرم يتصرف على وجوه فيقال لله تعالى كريم ومعناه أنه عزيز وهو من صفات (٢) ذاته ومنه قوله تعالى (ما غرك بربك الكريم) أي العزيز الذي لا يغلب ، ويكون بمعنى الجواد المفضل فيكون من صفات فعله ، ويقال رزق كريم إذا لم يكن فيه إمتهان أي كرم صاحبه ، والكرم الحسن في قوله تعالى (من كل زوج كريم) ومثله (وقل لهما قولاً كريماً) أي حسناً والكرم بمعنى المفضل في قوله تعالى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) أي أفضلكم ومنه قوله تعالى (ولقد كرّمنا بني آدم) أي فضلناهم ، والكرم أيضاً السيد في قوله صلى الله عليه وسلم « إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه » أي سيد قوم ، ويجوز أن يقال الكرم هو إعطاء الشيء عن طيب نفس قليلاً كان أو كثيراً ، والجود سعة العطاء ومنه سمي المطر الغزير الواسع جوداً ، سواء كان عن طيب نفس أو لا ، ويجوز أن يقال الكرم هو إعطاء من يريد إكرامه وإعزازه ، والجود قد يكون كذلك وقد لا يكون .

(الفرق) بين المال والنشب أن المال إذا لم يقيد فافماً يراد به الصامت والماشية ، والنشب ما نشب من العقارات قال الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

(١) في النسخ « المحرمات » والتصويب من القاموس . (٢) في الأصل « صفاته » وهو تحريف .

والمال أيضا يقع على كل ما يملكه الانسان من الذهب والورق والابل والغنم والرقيق والعروض وغير ذلك ، والفقهاء يقولون البيع مبادلة (١) مال بمال. وكذلك هو في اللغة فيجعلون الثمن والمثل من أي جنس كانا مالا ، الا أن الأشهر عند العرب في المال المواشي وإذا أرادوا الذهب والفضة قالوا النقد .

(الفرق) بين الغنى والجدة واليسار أن الجدة كثرة المال فقط يقال رجل واجد أي كثير المال ، والغنى يكون بالمال وغيره من القوة والمعونة وكل ما ينافي الحاجة ، وقد غني يعني غنى ، واستغنى طلب الغنى ، ثم كثر حتى استعمل بمعنى غنى ، والغناء ممدودا من الصوت لامتناعه النفس كما تمنع الغنى ، والمغاني المنازل للاستغناء بها في نزولها ، والغاية الجارية لاستغنائها بجمالها عن الزينة ، وأما اليسار فهو المقدار الذي تيسر معه المطلوب من المعاش فليس ينبىء عن الكثرة ، ألا ترى أنك تقول فلان تاجر موسر ولا تقول ملك موسر لأن أكثر ما يملكه التاجر قليل في جنب ما يملكه الملك .

ومما يوافق (٢) السخاء المذكور في هذا الباب

(الفرق) بين التحويل والتمويل أن التحويل اعطاء الخول يقال خوله إذا جعل له خولا كما يقال موله إذا جعل له مالا وسوده إذا جعل له سوددا ، وسنذكر الخول في موضعه ، وقيل أصل التحويل الارعاء يقال أخوله إبله إذا استرعاها إياها ، فكثر (٣) حتى جعل كل هبة وعطية تخويلا كأنه جعل له من ذلك ما يرعاه .

ومما يخالف السخاء في هذا الباب البخل

(الفرق) بينه وبين الضن (٤) أن الضن أصله أن يكون بالمعاري.

(١) في السكندرية « تبادل » .
(٢) في الأصل « يخالف » . (٣) في السكندرية « ثم كثر » . (٤) في نسخة « الضيق » وهو تحريف .

والبخل بالهبات ولهذا تقول هو ضنين بعلمه ولا يقال بخيل بعلمه لأن العلم أشبه بالعارية منه بالهبة وذلك أن الواهب إذا وهب شيئا خرج من ملكه ، فإذا أعار شيئا لم يخرج أن يكون (١) عالما به فأشبه العلم العارية فاستعمل فيه من اللفظ ما وضع لها ولهذا قال الله تعالى (وما هو على الغيب بضنين) ولم يقل ببخل .

(الفرق) بين الشح والبخل أن الشح الحرص على منع الخير ويقال زئد (٢) شحاح إذا لم يور نارا ، وإن أشح عليه بالقدح كأنه حريص على منع ذلك ، والبخل منع الحق فلا يقال لمن يؤدي حقوق الله تعالى ببخل .
الفرق بين ما يخالف الفنى (٣)

(الفرق) بين الفقر والمسكنة أن الفقر فيما قال الأزهرى في تأويل قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) الفقير الذي لا يسأل والمسكين الذي يسأل ، ومثله عن ابن عباس والحسن وجابر بن زيد ومجاهد وهو قول أبي حنيفة وهذا يدل على أنه رأى المسكين أضعف حالا وأبلغ في جهة الفقر ، ويدل عليه قوله تعالى (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله) إلى قوله تعالى (يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف) فوصفهم بالفقر وأخبر مع ذلك عنهم بالتعفف حتى يحسبهم الجاهل بحالهم أغنياء من التعفف ولا يحسبهم أغنياء إلا ولهم ظاهر جميل وعليهم بزة حسنة ، وقيل لأعرابي أفقر أنت (٤) فقال بل مسكين وأشد :

أما الفقير الذي كانت حلوبته (٥) وفق العيال فلم يترك له سبد فجعل للفقير حلوبة (٥) والمسكين الذي لا شيء له فأما قوله تعالى (كانت لمساكين يعملون في البحر) فأنبت لهم ملك سفينة وسماهم مساكين فانه روى أنهم كانوا أجراء فيها ونسبها إليهم لتصرفهم فيها

(١) في السكندرية « من أن يكون » . (٢) في النسخ « زيد » .
(٣) أكثر هذه العناوين الفرعية غير موجود في السكندرية اكتفاء برؤوس الأبواب . (٤) في نسخة « أنت فقير » . (٥) في السكندرية « صلوبته » وهو غلط .

والكون بها (١) كما قال تعالى (لا تدخلوا بيوت النبي) ثم قال (وقرن في بيوتكن) وعن أبي حنيفة فيمن قال مالي للفقراء والمساكين أنهما صنفان . وعن أبي يوسف أن نصف المال لفلان ونصفه للفقراء والمساكين ، وهذا يدل على أنه جعلهما صنفا واحدا والقول قول أبي حنيفة ، ويجوز أن يقال المسكين هو الذي يرق له الانسان اذا تأمل حاله وكل من يرق له الانسان يسميه مسكينا .

(الفرق) بين الفقر والاعدام أن الاعدام أبلغ في الفقر ، وقال أهل اللغة المعدم الذي لا يجد شيئا ، وأصله من العدم خلاف الوجود وقد أعدم كأنه صار ذا عدم ، وقيل في خلاف الوجود عدم للفرق بين المعنيين ولم يقل عدمه الله وإنما قيل أعدمه الله ، وقيل في خلافه قد وجد ولم يقل وجده الله وإنما قيل أوجده الله ، وقال بعضهم الاعدام فقر (٢) بعد غنى . (الفرق) بين الفقير والمصرم أن المصرم هو الذي له صرمة والصرمة الجماعة القليلة من الابل ثم كثر ذلك حتى سمي كل قليل الحال مصرما وان لم تكن له صرمة .

(الفرق) بين الفقير والمملق أن المملق مشتق من الملق وهو الخضوع والتضرع ومنه قيل للاجمة المفترشة ملقة والجمع ملقات فلما كان الفقير في أكثر الحال خاضعا متضرعا سمي مملقا ولا يكون إلا بعد غنى كأنه صار ذا ملق كما تقول أطفلت المرأة اذا صار لها طفل ، ويجوز أن يقال إن الاملاق نقل الى عدم التمكن من النفقة على العيال ولهذا قال الله تعالى (ولا تقتلوا اولادكم خشية إملاق) أي خشية العجز عن النفقة عليهم . (الفرق) بين الخلّة والفقر أن الخلّة الحاجة والمختل المحتاج وسميت الحاجة خلّة لاختلال الحال بها كأنما صار بها خلل يحتاج الى سده والخلّة أيضا الخلّة التي يختل إليها أي يحتاج والخلّة المودة التي تتخلل

(١) لعله « لتصرفهم بها والكون فيها » .

(٢) في نسخة « يكون فقرا » .

الأسرار معها بين الخليين ، وسمي الطريق في الرمل خلا لأنه يتخلل لانعراجه ، والخل الذي يصطبغ به لأنه يتخلل ما عين فيه بلطفه وحدته وخللت الثوب خلا وخللا وجمع الخل خلال وفي القرآن (فترى الودق يخرج من خلاله) والخلال ما يخل به الثوب وما يخرج به الشيء من خلل الأسنان فالفقر أبلغ من الخللة لأن الفقر ذهاب المال والخللة الخلل في المال . (الفرق) بين الفقر والحاجة أن الحاجة هي النقصان ولهذا يقال الثوب يحتاج إلى خزمة وفلان يحتاج إلى عقل وذلك إذا كان ناقصا ولهذا (١) قال المتكلمون : الظلم لا يكون إلا من جهل أو حاجة ، أي من جهل بقبحه أو نقصان زاد جبره بظلم الغير ، والفقر خلاف الغنى فأما قولهم فلان مفتقر إلى عقل فهو استعارة ومحتاج إلى عقل حقيقة .

ومما يخالف الخلل الحرمان والحرف

(الفرق) بينهما أن الحرمان عدم الظفر بالمطلوب عند السؤال يقال سألته فحرمه ، والحرف عدم الوصول إلى المنافع من جهة الصنائع يقال للرجل إذا لم يصل إلى إحراز المنافع في صناعته أنه معارف وقد يجعل المحروم خلاف المرزوق في الجملة فيقال هذا محروم وهذا مرزوق . (الفرق) بين الفقير والبائس قال مجاهد وغيره البائس الذي يسأل بيده ، قلنا وإنما سمي من هذه حاله بائسا لظهور أثر البؤس عليه بمد يده للمسألة وهو على جهة المبالغة في الوصف له بالفقر ، وقال بعضهم هو بمعنى المسكين لأن المسكين هو الذي يكون في نهاية الفقر قد ظهر عليه السكون للحاجة وسوء الحال ، وهو (٢) الذي لا يجد شيئا .

(الفرق) بين المحارف والمحدود أن المحدود على ما قال بعض أهل العلم هو من لا يصل إلى مطلوبة من الظفر بالعدو عند منازعته إياه وقد يستعمل في غير ذلك من وجوه المنع ، والصحيح أن المحدود هو المنوع

(١) في السكندرية « ولذلك » .

(٢) في السكندرية « قال وهو » .

من وجوه الخير كلها من قولك حد إذا منع وحده إذا منعه وحدود الله ما منع عنه بالنهاي .

(الفرق) بين النقص والحاجة أن النقص سبب إلى الحاجة فالمحتاج يحتاج لنقصه ، والنقص أعم من الحاجة لأنه يستعمل فيما يحتاج وفيما لا يحتاج .

(الفرق) بين البخس والنقصان أن البخس النقص بالظلم قال تعالى (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) أي لا تنقصوهم ظلما ، والنقصان يكون بالظلم وغيره .

(الفرق) بين النقص والتخفيف أن النقص الأخذ من المقدار كائنا ما كان ، والتخفيف فيما له اعتماد واستعمل التخفيف في العذاب لأنه يجثم على النفوس جثوم ماله ثقل .

ومما يخالف النقصان الزيادة

(الفرق) بينها وبين النماء أن قولك نما الشيء يفيد زيادة من نفسه وقولك زاد لا يفيد ذلك ألا ترى أنه يقال زاد مال فلان بما ورثه عن والده ولا يقال نما ماله بما ورثه وإنما يقال نمت الماشية بتناسلها ، والنماء في الذهب والورق مستعار وفي الماشية حقيقة ومن ثم أيضا سمي الشجر والنبات النامي ومنه يقال نما الخضاب في اليد والحبر في الكتاب .

ومما يدخل في هذا الباب

(الفرق) بين القنوع والسؤال أن القنوع سؤال الفضل والصلة خاصة ، والسؤال عام في ذلك وفي غيره . يقال قنع يقنع قنوعا إذا سأل وهو قانع وفي القرآن (وأطعوا القانع والمتر) قال القانع السائل والمتر الذي يلم بك لتعطيه ولا يسأل ، اعتره يعتره وعره يعره وقيل عره واعتره واعتراه إذا جاءه يطلب معروفه ، وقال الليث القانع المسكين الطواف ،

وقال مجاهد القانع هنا جارك ولو كان (١) غنيا ، وقال الحسن القانع
الذي يسأل ويقنع بما تعطيه ، وقال الفراء القانع الذي إن أعطيته شيئا
قبله ، وقال أبو عبيدة القانع السائل الذي قنع إليك أي خضع ، وقال أبو
علي هو الفقير الذي يسأل ، وقال إبراهيم القانع الذي يجلس في بيته
والمعتر الذي يعتريك .



(١) في السكندرية « وان كان » .

الباب الثالث عشر

في الفرق بين العز والشرف والرياسة والسؤدد ، وبين الملك والسلطان
والدولة والتمكين والنصرة والاعانة ، وبين الكبير والعظيم ، والفرق
بين الحكم والقضاء والقدرة والتقدير وما يجري مع ذلك

(الفرق) بين العز والشرف أن العز يتضمن معنى الغلبة (١) والامتناع
على ما قلنا فأما قولهم عز الطعام فهو عزيز فمعناه قل حتى لا يقدر عليه
فشبه بمن لا يقدر عليه لقوته ومنعته لأن العز بمعنى القلة ، والشرف إنما
هو في الأصل شرف المكان ومنه قولهم أشرف فلان على الشيء إذا صار
فوقه ومنه قيل شرفة القصر وأشرف على التلف إذا قاربه ، ثم استعمل في
كرم النسب ف قيل للقرشي شريف وكل من له نسب مذكور عند العرب
شريف ، ولهذا لا يقال لله تعالى شريف كما يقال له عزيز .

(الفرق) بين السيد والصيد أن السيد المالك لتدبير السواد وهو
الجمع وسمي سوادا لأن مجتمعه سواد إذا رؤي من بعيد ، ومنه يقال
للسواد الأعظم ويقال لهم الدهماء لذلك والدهمة السواد ، وقولنا الصيد
يقتضي القوة على الأمور (٢) وأصله من الصيد وهو الأرض الصلبة ،
والجمع صياد والصيد صخرة شديدة التمكن في الأرض ، ويجوز أن

(١) في نسخة : « القلة » . (٢) في الأصل : الأصوب .

يقال إنه يقتضي قصد الناس اليه في الحوائج من قولك صمدت صمدة أي قصدت قصدة ، وكيفما كان فانه أبلغ من السيد ألا ترى أنه يقال لمن يسود عشيرته سيد ولا يقال له صمد حتى يعظم شأنه فيكون المقصود دون غيره ، ولهذا يقال سيد صمد ولم يسمع صمد سيد .

(الفرق) بين قولك يسوسهم وبين قولك يسودهم أن معنى قولك يسودهم أنه يلي تديرهم ومعنى قولك يسوسهم أنه ينظر في دقيق أمورهم مأخوذ من السوس ، ولا تجوز الصفة به على الله تعالى لأن الأمور لا تدق عنه وقد ذكرنا ذلك قبل .

(الفرق) بين سيد القوم وكبيرهم أن سيدهم هو الذي يلي تديرهم ، وكبيرهم هو الذي يفضلهم في العلم أو السن أو الشرف وقد قال تعالى (فعله كبيرهم) فيجوز أن يكون الكبير في السن ، ويجوز أن يكون الكبير في الفضل ويقال لسيد القوم كبيرهم ولا يقال لكبيرهم سيدهم إلا إذا ولي تديرهم ، والكبير في أسماء الله تعالى هو الكبير الشأن المستمع من مساواة الأصغر له بالتضعيف (١) والكبير الشخص الذي يمكن مساواته للأصغر بالتجزئة (٢) ويمكن مساواة الأصغر له بالتضعيف ، والصفة بهذا لا تجوز على الله تعالى ، وقال بعضهم الكبير في أسماء الله تعالى بمعنى أنه كبير في أنفس العارفين غير أن يكون له نظير .

(الفرق) بين مالك ومالك أن مالك يفيد مملوكا ، وملكا لا يفيد ذلك ولكنه (٣) يفيد الأمر وسعة المقدرة على أن المالك أوسع من الملك لأنك تقول الله مالك الملائكة والانس والجن (٤) ومالك الأرض والسماء ومالك السحاب والرياح ونحو ذلك ، ومالك لا يحسن إلا في الملائكة والانس والجن قال الفرزدق :

(١) من قوله « التضعيف » إلى « التضعيف » الآية ساقط من نسخة .
(٢) في السكندرية « بالتجربة » وساقط من غيرها . (٣) في نسخة « ولكن » . (٤) هنا زيادة « قال الفرزدق » وما بعدها إلى البيت غير موجود في السكندرية .

سبحان من غنت الوجوه لوجهه ملك الملوك ومالك العفر

ولو قال ملك (١) العفر لم يحسن .

(الفرق) بين مالك ومليك أن المليك مبالغة مثل سميع وعليم ولا يقتضي مملوكا وهو بمعنى فاعل إلا أنه يتضمن معنى التكثير والمبالغة . وليس معنى قولنا فاعل أنه فعل فعلا استحق من أجله الصفة بذلك وإنما يراد به أعمال ذلك في الأعراب على تقدير أساء الفاعلين .

(الفرق) بين الملك والمالك أن الملك هو استفاضة الملك وسعة المقدور لمن له السياسة والتدبير والملك استحقاق تصريف الشيء لمن هو أولى به من غيره .

(الفرق) بين كبير القوم وعظيم القوم أن عظيم القوم هو الذي ليس فوقه أحد منهم فلا تكون الصفة به إلا مع السؤدد والسلطان فهو مفارق للكبير وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى عظيم فارس ، والعظيم في أساء الله تعالى بمعنى عظيم الشأن والامتناع عن مساواة الصغير له بالتضعيف ، وأصل الكلمة القوة ومنه سبي العظيم عظيما لقوته ، ويجوز أن يقال أن أصله عظيم الجثة ثم نقل لعظيم الشأن كما فعل بالكبير وقال تعالى (عذاب يوم عظيم) فساء عظيما لعظم ما فيه من الآلام والبلاء (٢) ، وما اتسع لأن يكون فيه العظم استحق بأن يوصف أنه عظيم .

(الفرق) بين العظيم والكبير أن العظيم قد (٣) يكون من جهة الكثرة ومن غير جهة الكثرة ولذلك جاز أن يوصف الله تعالى بأنه عظيم وإن لم يوصف بأنه كثير ، وقد يعظم الشيء من جهة الجنس ومن جهة التضاعف . وفرق بعضهم بين الجليل والكبير بأن قال الجليل في أساء الله تعالى هو العظيم الشأن المستحق للحمد ، والكبير فيسا يجب له من

(١) في الأصل « مالك » . (٢) في الأصل « والملاذ » . (٣) « قد » ساقطة من نسخة .

صفة الحمد ، والأجل بما ليس فوقه من هو أجل منه . وأما الأجل من ملوك الدنيا فهو الذي ينفرد في الزمان بأعلى مراتب الجلالة . والجلال اذا أطلق كان مخصوصا بعظم الشأن ويقال حكم جليلة للنفع بها ويوصف المال الكثير بأنه جليل ولا يوصف الرمل الكثير بذلك لما كان من عظم النفع في المال ، وسيت الجلة جلة لعظمها والمجلة الصحيفة سميت بذلك لما فيها من عظم الحكم والمهود .

(الفرق) بين الجلالة والهيبة أن الجلالة ما ذكرناه ، والهيبة خوف الاقدام على الشيء فلا يوصف الله بأنه يهاب كما لا يوصف بأنه لا يقدم عليه لأن الاقدام هو الهجوم (١) من قدام فلا يوصف الله تعالى بأن له قداما ووراء . والهيبة هو أن يعظم في الصدور فيترك الهجوم عليه .

(الفرق) (٢) بين الصفة منه عز وجل بأنه علي وبين الصفة للسيد من العباد بأنه رفيع أن الصفة بعلي منقولة الى علم إنسان بالقهر والاقتدار ومنه (ان فرعون علا في الأرض) أي قهر أهلها وقوله تعالى (ولعلا بعضهم على بعض) فليل لله تعالى علي من هذا الوجه ، ومعناه أنه الجليل بما يستحق من ارتفاع الصفات ، والصفة بالرفيع يتصرف من علو المكان وقد ذكرنا أن في المصرف معنى ما صرف منه فلهذا لا يقال الله رفيع ، والأصل في الارتفاع زوال الشيء عن موضعه الى فوق ، ولهذا يقال ارتفع الشيء بمعنى زال وذهب ، والعلو لا يقتضي الزوال عن أسفل ولهذا يقال ارتفع الشيء وان ارتفع قليلا لأنه زال عن موضعه الى فوق ولا يقال علا اذا ارتفع قليلا ، ويجوز أن يقال الصفة برفيع لا تجوز على الله تعالى لأن الارتفاع يقتضي الزوال فأما قوله تعالى (رفيع الدرجات) فهو كقوله كثير الاحسان في أن الصفة للثاني في الحقيقة .

(الفرق) بين الصعود والارتفاع أن الصعود مقصور على الارتفاع في المكان ولا يستعمل في غيره ويقال صعد في السلم والدرجة ولا يقال

(١) في نسخة « العزم » . (٢) هذا الفرق غير موجود في السكندرية .

صعد أمره ، والارتفاع والعلو يشترط فيهما جميع ذلك، والصعود أيضا هو الذهاب الى فوق فقط وليس الارتفاع كذلك ألا ترى أنه يقال ارتفع في المجلس ورفعت مجلسه وان لم يذهب به في علو ولا يقال أصدته إلا إذا أعليته .

(الفرق) بين الصعود والرقى أن الرقى أعم من الصعود ألا ترى أنه يقال رقى في الدرجة والسلم كما يقال صعد فيهما ويقال رقيت في العلم والشرف الى أبعاد غاية ورقى في الفضل ولا يقال في ذلك صعد والصعود على ما ذكرنا مقصور على المكان ، والرقى يستعمل فيه وفي غيره فهو أعم وهو أيضا يفيد التدرج في المعنى شيئا بعد شيء ، ولهذا سمي الدرج مراقى وتقول ما زلت أراقيه حتى بلغت به الغاية أي أعلو به شيئا شيئا .

(الفرق) بين الصعود والاصعاد أن الاصعاد في مستوى الأرض ، والصعود في الارتفاع يقال أصدنا من الكوفة الى خراسان وصعدنا في الدرجة والسلم والجبل .

(الفرق) بين الأعلى وفوق أن الأعلى شيء منه يقال هو في أعلى النخلة يراد أنه في نهاية قامتها وتقول السماء فوق الأرض فلا يقتضي ذلك أن تكون السماء من الأرض وأعلى يقتضي أسفل ، وفوق يقتضي تحت وأسفل الشيء منه وتحت ليس منه ألا ترى أنه يقال وضعت تحت الكوز ولا يقال وضعت أسفل الكوز بهذا المعنى ويقال أسفل البئر ولا يقال تحت البئر .

(الفرق) بين الرفيع والمجيد أن المجيد هو الرفيع في علو شأنه ، والماجد هو العالي الشأن في معاني صفاته ، وقبل المجيد الكريم في قوله تعالى (بل هو قرآن مجيد) أي كريم فيما يعطى من حكمه وقيل فيما يرجى من خيره ، وأصل المجد العظيم إلا أنه جرى على وجهين عظم الشخص وعظم الشأن فيقال تسجدت الابل تسجدا إذا عظمت أجسامها لعبادة الكلا وأمجد القوم ابلهم إذا رعوها كلا جيدا في أول الربيع ،

ويقال في علو الشأن مجد الرجل مجدا وأمجد أمجادا إذا عظم شأنه لعتان
ومجدت الله تعالى تمجيذا عظمتة .

(الفرق) بين الاله والمعبود بحق أن الاله هو الذي يحق له العبادة
فلا إله إلا الله وليس كل معبود بحق له العبادة ألا ترى أن الأصنام
معبودة والمسيح معبود ولا يحق له ولها العبادة .

(الفرق) بين قولنا الله وبين قولنا إله ان قولنا الله اسم لم يسم به غير الله وسمي غير الله الها على وجه الخطأ وهي تسمية العرب الأصنام آلهة وأما قول الناس لا معبود الا الله فمعناه أنه لا يستحق العبادة الا الله تعالى .

(الفرق) بين قولنا يحق له العبادة وقولنا يستحق العبادة أن قولنا يحق له العبادة يفيد أنه على صفة يصح أنه منعم ، وقولنا يستحق يفيد أنه قد أنعم واستحق وذلك أن الاستحقاق مضمن بما يستحق لأجله .

(الفرق) بين قولنا الله وقولنا اللهم أن قولنا الله اسم واللهم نداء والمراد به يا الله فحذف حرف النداء وعوض الميم في آخره .

(الفرق) بين قولنا الله وقولنا اللهم أن قولنا الله اسم واللهم نداء والمراد به يا الله فحذف حرف النداء وعوض الميم في آخره .

(الفرق) بين الصفة برب والصفة بسيد أن السيد مالك من يجب عليه طاعته نحو سيد الأمة والعلام، ولا يجوز سيد الثوب كما يجوز رب الثوب ، ويجوز رب بمعنى سيد في الاضافة ، وفي القرآن (فيسقي ربه خمرا) وليس ذلك في كل موضع ألا ترى أن العبد يقول لسيده يا سيدي ولا يجوز أن يقول يا ربي فاما قول عدي بن زيد :

إن ربي لولا تداركه الملعون لك بأهل العراق سوء العذير
يعني النعمان بن المنذر ، والعذير الحال فان ذلك كان مستحسنا ثم
ترك استحساله كما ترك آيت اللعن وعم صباحا (١) وما أشبه ذلك .

(الفرق) بين الصفة برب والصفة بمالك أن الصفة برب أفخم من الصفة بمالك لأنها من تحقيق القدرة على تدبير ما ملك فقولنا رب

(1) في السكندرية « وعمر ضياها » وهو تحريف .

يتضمن معنى الملك والتدبير فلا يكون الا مطاعا أيضا والشاهد قول الله تعالى (اتخذوا أبحارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) أي سادة يطيعونهم ، والصفة بمالك تقتضي القوة على تصرف ما ملك وهو من قولك ملكت العجين اذا أجدت عجنه (١) فقوي ومنه قول الشاعر :

ملكته بها كفي فأنهت فتقها يرى قائم من دونها ما وراءها

أي قويت بها كفي ، ثم كثر حتى جرى على معنى مالك في الحكم كالصبي المالك لما لا يقدر على تصرفه الا في الحكم أي حكمه حكم القادر على تصرف ماله ، ولذلك لم يحسن اطلاق الصفة برب الا على الله تعالى ، والصفة برب أيضا تقتضي معنى المصلح ومنه ربيت النعمة اذا أصلحتها باتسامها وأديم مربوب مصلح ويجوز أن يقال ان قولنا رب يقتضي معنى ولاية الأمر حتى يتم ومن ثم قيل رب الولد ورب السهم وشاة ربي وهي مثل النساء من النساء وقيل لها ذلك لأنها تربي ولدها فالباء في التربية أصلها ياء نقلت الى حرف العلة كما قيل في الظن التظني . (الفرق) بين الصفة برب والصفة بقادر أن الصفة بقادر أعم من حيث تجري على المقدور نحو قادر أن يقوم ، ولا يجوز الصفة برب الا في المقدر المصرف المدبر وصفة قادر تجري في كل وجه وهو الأصل في هذا الباب ، وقال بعضهم لا يقال الرب الا لله فردده بعضهم وقال قد جاء عن العرب خلاف ذلك وهو قول الحارث بن حلزة :

وهو ارب والشهيد على يو م الجبارين (٢) والبلاء بلاء

والقول الأول هو الصحيح لأن قوله الرب هنا ليس باطلاق لانه خبر هو وكذلك الشهيد والشهيد هو الرب وهما يرجعان الى هو فاذا كان الشهيد هو الرب ، وقد خص الشهيد بيوم الجبارين ، فينبغي أن يكون خصوصه خصوصا للرب لأنه هو ، وأما قول عدي بن زيد :

(١) في السكندرية : أخذت عجوة ، وهو تحريف .

(٢) في لسان العرب : الجبارين

وراقد الرب مغبوط بصحته ومطالب الوجه يرضي الحال مختارا
فان ذلك من خطابهم، ومثله تسميتهم الصنم إلها ومسيلمة رحمانا (١)
وأراد بالوجه وجه الحق .

(الفرق) بين السيد والمالك أن السيد في المالكين كالعبد في
المملوكات فكما لا يكون العبد إلا ممن (٢) يعقل فكذلك لا يكون السيد
إلا ممن يعقل ، والمالك يكون كذلك ولغيره فيقال هذا سيد العبد ومالك
العبد ويقال هو مالك الدار ولا يقال سيد الدار ويقال للقادر مالك فعله
ولا يقال سيد فعله والله تعالى سيد لانه مالك لجنس من يعقل .

ومما يجري مع ذلك

(الفرق) بين الملك والدولة أن الملك يفيد اتساع المقدور على ما
ذكرنا ، والدولة انتقال حال سارة من قوم الى قوم ، والدولة ما ينال من
المال بالدولة فيتداوله القوم بينهم هذا مرة وهذا مرة ، وقال بعضهم
الدولة فعل المنتهين والدولة الشيء الذي ينتهب ، ومثلها غرفة لما في يدك
والغرفة فعلة من غرفت ومثل ذلك خطوة للموضع وخطوة فعلة من
خطوت ، وجمع الدولة دول مثل غرف ، ومن قال دول (٣) فهي لغة
والأول الأصل .

(الفرق) بين الملك والسلطان أن السلطان قوة اليد في القهر للجمهور
الأعظم وللجباة اليسيرة أيضا ألا ترى أنه يقال الخليفة سلطان الدنيا
وملك الدنيا وتقول لأمير البلد سلطان البلد ولا يقال له ملك البلد لأن
الملك هو من اتسعت مقدرته على ما ذكرنا فالملك هو القدرة على أشياء
كثيرة ، والسلطان القدرة سواء كان على أشياء كثيرة أو قليلة ولهذا يقال
له في داره سلطان ولا يقال له في داره ملك ولهذا يقال هو مسلط علينا

(١) سيأتي الكلام على ذلك في الفرق بين الرحيم والرحمن . (٢) في
السكندرية « من جنس ما » . (٣) أي بكسر الدال وفتح الواو .

وان لم يملكنا ، وقيل السلطان المانع المسلط على غيره من أن يتصرف عن مراده ولهذا يقال ليس لك على فلان سلطان فتسعه من كذا .

(الفرق) بين قولك الملك وقولك ملك اليمين أن ملك اليمين متى أطلق علم منه الأمة والعبد المملوكان ولا يطلق على غير ذلك لا يقال للدار والدابة وما كان من غير بني آدم ملك اليمين وذلك أن ملك العبد والأمة أخص من ملك غيرها ألا ترى أنه يملك التصرف في الدار بالنقض والبناء ولا يملك ذلك في بني آدم ويجوز عارية الدار وغيرها من العروض ولا يجوز عارية الفروج .

(الفرق) بين التمكين والتملك أن تمكين الحائز يجوز ولا يجوز تملكه لأنه إن ملكه الحوز فقد جعل له أن يحوز وليس كذلك التمكين لأنه مكن مع الزجر ودل على أنه ليس له أن يحوز وليس كل من مكن من النصب قد ملكه .

(الفرق) بين الولاية والعمالة أن الولاية أعم من العمالة وذلك أن كل من ولي شيئا من عمل السلطان فهو وال فالقاضي وال والامير وال والعامل وال وليس القاضي عاملا ولا الأمير وإنما العامل من يلي جباية المال فقط فكل عامل وال وليس كل وال عاملا وأصل العمالة أجرة من يلي الصدقة ثم كثر استعمالها حتى أجريت على غير ذلك .

(الفرق) بين الاعانة والنصرة أن النصرة لا تكون الا على المنازع المغالب والخصم المناوئ المشاغب ، والاعانة تكون على ذلك وعلى غيره تقول أعانه على من غلبه ونازعه ونصره عليه وأعانه على فقره اذا أعطاه ما يمينه وأعانه على الاحمال (١) ولا يقال نصره على ذلك فالاعانة عامة والنصرة خاصة .

(الفرق) بين الاعانة والتقوية أن التقوية من الله تعالى للعبد هي اقداره على كثرة المقدور ومن العبد للعبد اعطاؤه المال وامداده بالرجال

(١) في السكندرية « على حمل الحمل » .

وهي أبلغ من الاعانة الا ترى أنه يقال أعانه بدرهم ولا يقال قواه بديارهم
وانما يقال قواه بالأموال والرجال على ما ذكرنا ، وقال علي بن عيسى
التقوية تكون على صناعة والنصرة لا تكون الا في منازعة .

(الفرق) بين النصير والولي أن الولاية قد تكون باخلاص المودة ،
والنصرة تكون بالمعونة والتقوية وقد لا تمكن النصرة مع حصول الولاية
فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين السيد والهام أن الهام هو الذي يبضي همه في
الامور ، ولا يوصف الله تعالى به لأنه لا يوصف بالهم .

(الفرق) بين الهام والقمقام أن القمقام هو السيد الذي تجتمع له
أموره ولا تتفرق عليه شؤونه من قولهم تقمقم الشيء اذا تجمع وقمقم عصبه
جمعه ويقال للبحر قمقام لأنه مجمع المياه .

(الفرق) بين الولاية بفتح الواو والنصرة أن الولاية النصرة لمحبة
المنصور لا للرياء والسبعة لأنها تضاد العداوة ، والنصرة تكون على
الوجهين .

(الفرق) بين الحكم والقضاء أن القضاء يقتضي فصل الأمر على
التمام من قولك قضاء اذا أنه وقطع عنه ومنه قوله تعالى (ثم قضى أجلا)
أي فصل الحكم به (وقضينا الى بني اسرائيل) أي فصلنا الاعلام به وقال
تعالى (قضينا عليه الموت) أي فصلنا أمر موته (فقضاهن (١) سبع
سموات) في يومين أي فصل الأمر به ، والحكم يقتضي المنع عن الخصومة
من قولك أحكمته اذا منعته قال الشاعر :

أبني حنيفة أحكموا سفهاءكم
إني أخاف عليكم أن أغضب
ويجوز أن يقال الحكم فصل الأمر على الاحكام بما يقتضيه العقل والشرع
فاذا قيل حكم بالباطل فمعناه أنه جعل الباطل موضع الحق ، ويستعمل
الحكم في مواضع لا يستعمل فيها القضاء كقولك حكم هذا كحكم هذا

(١) في النسخ : وقضاهن ، بالواو .

أي هما متماثلان في السبب أو العلة أو نحو ذلك وأحكام الأشياء تنقسم قسمين (١) حكم يرد إلى أصل وحكم لا يرد إلى أصل لأنه أول في باب .
(الفرق) بين الحاكم والحكم أن الحكم يقتضي أنه أهل أن يتحاكم إليه ، والحاكم الذي من شأنه أن يحكم . فالصفة بالحكم أمدح وذلك أن صفة حاكم جار على الفعل فقد يحكم الحاكم بغير الصواب فاما من يستحق الصفة بحكم فلا يحكم الا بالصواب لأنه صفة تعظيم ومدح .

(الفرق) بين القضاء والقدر أن القدر هو وجود الأفعال على مقدار الحاجة إليها والكفاية لما فعلت من أجله ويجوز أن يكون القدر هو الوجه الذي أردت إيقاع المراد عليه ، والمقدر الموجد له على ذلك الوجه ، وقيل أصل القدر هو وجود الفعل على مقدار ما أراده الفاعل ، وحقيقة ذلك في أفعال الله تعالى وجودها على مقدار المصلحة ، والقضاء هو فصل الأمر على التمام .

(الفرق) بين القدر والتقدير أن التقدير يستعمل في أفعال الله تعالى وأفعال العباد ، ولا يستعمل القدر الا في أفعال الله عز وجل (٢) وقد يكون التقدير حسنا وقيحا كتقدير المنجم موت زيد وافقاره واستفائه ، ولا يكون القدر الا حسنا .

(الفرق) بين قولك قضى إليه وقضى به أن قولك قضى إليه أي أعلمه وقوله تعالى (وقضينا إليه ذلك الأمر) أي أعلمناه ثم فسر الأمر الذي ذكره فقال (إن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين) فكأنه قال وقضينا إليه أن دابر هؤلاء مقطوع ، ومعنى قولنا قضى به أنه فصل الأمر به على التمام .

(الفرق) بين التقدير والتدبير أن التدبير هو تقويم الأمر على ما يكون فيه صلاح عاقبته ، وأصله من الدبر وأدبار الأمور عواقبها وآخر كل شيء دبره وفلان يتدبر أمره أي ينظر في أعقابه ليصلحه على ما يصلحها ،

(١) في نسخة « إلى قسمين » . (٢) في السكندرية « جل اسمه » .

والتقدير تقويم الأمر على مقدار يقع معه الصلاح ولا يتضمن معنى
المعاقبة .

(الفرق) بين قولك قدر له كذا ومنى له كذا أن المنى لا يكون الا
تقدير المكروه يقال منى له الشر ولا يقال منى له الخير ومن ثم سميت
المنية منية ويقال أعلمت ما منيت (١) به من فلان ، والتقدير يكون في
الخير والشر .

(الفرق) بين السياسة والتدبير أن السياسة في التدبير المستمر ولا
يقال للتدبير الواحد سياسة فكل سياسة تدبير وليس كل تدبير سياسة ،
والسياسة أيضا في الدقيق من أمور المسوس على ما ذكرنا قبل فلا يوصف
الله تعالى بها لذلك .



مركز تحقيقات كليات علوم اسلامی

(١) في السكندرية « منينا » .

الباب الرابع عشر

في الفرق بين الانعام والاحسان وبين النعمة والرحمة والرافة والبنفع
والخير وبين العلم والصبر والوفاء والتؤدة وما بسبيل ذلك

(الفرق) بين الانعام والاحسان أن الانعام لا يكون الا من المنعم
على غيره لانه متضمن بالشكر الذي يجب وجوب الدين ، ويجوز احسان
الانسان الى نفسه تقول لمن يتعلم العلم انه يحسن (١) الى نفسه ولا تقول
منعم على نفسه ، والاحسان متضمن بالحمد ويجوز حمد الحامد لنفسه ،
والنعمة متضمنة بالشكر ولا يجوز شكر الشاكر لنفسه لانه يجري مجرى
الدين ولا يجوز أن يؤدي الانسان الدين الى نفسه ، والحمد يقتضي
تبعية الاحسان اذا كان للخير ، والشكر يقتضي تبعية النعمة ، ويكون من
الاحسان ما هو ضرر مثل تعذيب الله تعالى أهل النار ، وكل من جاء
بفعل حسن فقد أحسن ألا ترى أن من أقام حدا فقد أحسن وإن أنزل
بالمحدود ضررا ثم استعمل في النفع والخير خاصة فيقال أحسن الى فلان
اذا نفعه ولا يقال أحسن اليه اذا حده ويقولون للنفع كله احساناً ولا
يقولون للضرر كله اساءة فلو كان معنى الاحسان هو النفع على الحقيقة
لكان معنى الاساءة الضرر على الحقيقة لأنه ضده ، والأب يحسن الى ولده

(١) في السكندرية « محسن » .

بسقيه الدواء المر وبالفصد والحجامة ولا يقال ينعم عليه بذلك ويقال أحسن اذا أتى بفعل حسن ولا يقال أقبح اذا أتى بفعل قبيح اكتفوا بقولهم أساء ، وقد يكون أيضا من النعمة ما هو ضرر مثل التكليف نسيه نعمة لما يؤدي اليه من اللذة والسرور .

(الفرق) بين الاحسان والنفع أن النفع قد يكون من غير قصد والاحسان لا يكون الا مع القصد تقول ينفعني العدو بما فعله بي اذا أراد بك ضرا فوقع نفعاً ولا يقال أحسن الي في ذلك .

(الفرق) بين الاحسان والاجمال أن الاجمال هو الاحسان الظاهر من قولك رجل جميل كأنما يجري فيه السن وأصل الجميل الودك (١) واجتمل الرجل اذا طبخ العظام ليخرج ودكها ، ويقال أحسن اليه فيعدي يالي، وأجل في أمره لأنه فعل الجميل في أمره، ويقال أنعم عليه لأنه دخله معنى علو نعمة عليه فهي غامرة له ، ولذلك يقال هو غريق في النعمة ولا يقال غريق في الاحسان والاجمال ويقال أجمل الحساب فيعدي ذلك بنفسه لأنه مضمن بمفعول ينسب عنه من غير وسيلة ، وقد يكون الاحسان مثل الاجمال في استحقاق الحمد به وكما يجوز أن يحسن الانسان الى نفسه يجوز أن يجمل في فعله لنفسه .

(الفرق) بين الفضل والاحسان أن الاحسان قد يكون واجبا وغير واجب ، والفضل لا يكون واجبا على أحد وانما هو ما يتفضل به من غير سبب يوجبه .

(الفرق) بين الطول والفضل أن الطول هو ما يستطيل به الانسان على من يقصده به ولا يكون الا من المتبوع الى التابع ولا يقال لفضل التابع على المتبوع طول ، ويقال طال عليه وتطول وطل عليه اذا سأل ذلك قال الشاعر :

(١) أي الدسم .

★ أقر لكي يزداد طولك طولا ★

وقال الله تعالى (أولو الطول منهم) أي من معه فضل يستطل به

على عشيرته .

(الفرق) بين الآلاء والنعم أن الآلى واحد الآلاء وهي النعمة التي تتلو غيرها من قولك وليه يليه إذا قرب منه وأصله ولى ، وقيل واحد الآلاء آلى، وقال بعضهم الآلى مقلوب من آلى الشيء إذا عظم على قال فهو اسم للنعمة العظيمة .

(الفرق) بين الافضال والتفضل أن الافضال من الله تعالى نفع تدعو اليه الحكمة وهو تعالى يفضل لا محالة لأن الحكيم لا يخالف ما تدعو اليه الحكمة وهو كالانعام في وجوب الشكر عليه ، وأصله الزيادة في الاحسان، والتفضل التخصيص بالنفع الذي يوليه القادر عليه وله أن لا يوليه والله تعالى متفضل بكل نفع يعطيه اياه من ثواب وغيره فان قلت الثواب واجب من جهة انه جزاء على الطاعة فكيف يجوز أن لا يفعله قلنا لا يفعله بان لا يفعل سببه المؤدي اليه .

(الفرق) بين المتفضل والفاضل أن الفاضل هو الزائد على غيره في خصلة من خصال الخير والفضل الزيادة يقال فضل الشيء في نفسه اذا زاد وفضله غيره اذا زاد عليه وفضله بالتشديد اذا أخبر بزيادته على غيره ولا يوصف الله تعالى بأنه فاضل لأنه لا يوصف بالزيادة والنقصان .

(الفرق) بين النعمة والرحمة أن الرحمة الانعام على المحتاج اليه وليس كذلك النعمة لأنك اذا أنعمت بمال تعطيه اياه فقد أنعمت عليه ولا تقول انك رحمته .

(الفرق) بين الرحمن والرحيم أن الرحمن على ما قال ابن عباس (١) أرق من الرحيم يريد أنه أبلغ في المعنى لأن الرقة والغلظة لا يوصف الله تعالى بهما والرحمة من الله تعالى على عباده ونعمته عليهم في باب الدين

(١) « ابن عباس » غير موجودة في السكندرية .

والدنيا ، وأجمع المسلمون أن الفيث رحمة من الله تعالى ، وقيل معنى قوله رحيم أن من شأنه الرحمة وهو على تقدير يديم ، والرحمن في تقدير بزمان وهو اسم خص به الباري جل وعز ، ومثله في التخصيص قولنا لهذا النجم سماك وهو مأخوذ من السمك الذي هو الارتفاع وليس كل مرتفع سماكا وقولنا للنجم الآخر دبران لأنه يدبر الثريا ، وليس كل مسا دبر شيئا يسمى دبرانا فأما قولهم لمسيلمة رحمان اليمامة فشيء وضعه له أصحابه على وجه الخطأ كما وضع غيرهم اسم الالهية لغير الله وعندنا أن الرحيم مبالغة لعدوله وأن الرحمن أشد مبالغة لأنه أشد عدولا وإذا كان العدول على المبالغة كلما كان أشد عدولا كان أشد مبالغة .

(الفرق) بين الرحمة والركة أن الرقة والغلظة يكونان في القلب وغيره خلقة والرحمة فعل الراحم والناس يقولون رق عليه فرحمه يجعلون (١) الرقة سبب الرحمة .

(الفرق) بين الشفيق والرفيق أنه قد يرق الانسان لمن لا يشفق عليه كالذي يند الموءودة فيرق لها لا محالة لأن طبع الانسانية يوجب ذلك ولا يشفق عليها لأنه لو أشفق عليها ما وأدها .

(الفرق) بين الرأفة والرحمة أن الرأفة أبلغ من الرحمة ولهذا قال أبو عبيدة إن في قوله تعالى (رؤوف رحيم) تقديم الأبلغ في اللفظ كان المعنى مؤخرا .

(الفرق) بين المنفعة والخير أن من المعصية ما يكون منفعة وقد شهد الله تعالى بذلك في قوله (قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس) وما كانت فيه منفعة فهو منفعة ولا تكون المعصية خيرا وقد أجريت الصفة بنافع على الموجب للنفع فقليل طعام نافع ودواء نافع .

(الفرق) بين المنفعة والنعمة أن المنفعة تكون حسنة وقيحة كما أن المضرة تكون حسنة وقيحة والمنفعة القبيحة منفعتك الرجل تنفعه ليسكن

(١) في السكندرية « فيجعلون » .

اليك فتغاله . والنعمة لا تكون الا حسنة ، ويفرق بينهما أيضا فتقول
الانسان يجوز أن ينفع نفسه ولا يجوز أن ينعم عليها .

(الفرق) بين المتاع والمنفعة أن المتاع النفع الذي تتعجل به اللذة
وذلك إما لوجود اللذة واما بما يكون معه اللذة نحو المال الجليل والملك
النفيس وقد يكون النفع بما تتأجل به اللذة نحو اصلاح الطعام وتبريد
الماء لوقت الحاجة الى ذلك .

(الفرق) بين الانعام والتمتع أن الانعام يوجب الشكر ، والتمتع
كالذي يتمتع الانسان بالطعام والشراب ليستقيم اليه فيتمكن من اغتصاب
ماله والاثيان على نفسه .

(الفرق) بين الخير والنعمة ان الانسان يجوز أن يفعل بنفسه الخير
كما يجوز أن ينفعها ولا يجوز أن ينعم عليها فالخير والنفع من هذا الوجه
متساويان ، والنفع هو ايجاب اللذة بفعلها أو السبب اليها وتقيضه الضرر
وهو ايجاب الالم بفعله أو التسبب اليه .

(الفرق) بين النعمة والنعماء أن النعماء هي النعمة الظاهرة وذلك
انها اخرجت مخرج الأحوال الظاهرة مثل الحرء والبيضاء ، والنعمة قد
تكون خافية فلا تسمى نعماء .

(الفرق) بين اللذة والنعمة أن اللذة لا تكون الا مشتاة ويجوز أن
تكون نعمة لا تشتهى كالتكليف وانما صار التكليف نعمة لأنه يعود عليها
بمنافع وملاذ ، وانما سمي ذلك نعمة لأنه سبب للنعمة كما يسمى الشيء
باسم سببه .

(الفرق) بين النعمة والمنة أن المنة هي النعمة المقطوعة من جوانبها
كانها قطعة منها ، ولهذا جاءت على مثال قطعة ، وأصل الكلمة القطع ومنه
قوله تعالى (لهم أجر غير ممنون) أي غير مقطوع ، وسمي الدهر منونا لأنه
يقطع بين الالف، وسمي الاعتداد بالنعمة مناً لأنه يقطع الشكر عليها .

(الفرق) بين الاحسان والافضال أن الاحسان النفع الحسن ،

والافضال النفع الزائد على أقل المقدار وقد خص الاحسان (١) بالفضل ولم يجب مثل ذلك في الزيادة لأنه جرى مجرى الصفة الغالبة كما اختص النجم بالسماك ولا يجب مثل ذلك في كل مرتفع .
(الفرق) بين البر والقربان أن القربان البر الذي يتقرب به الى الله وأصله المصدر مثل الكفران والشكران .

الفرق بين ما يخالف النفع والاحسان من الضر والسوء وغير ذلك مما يجري معه

(الفرق) بين الضر والضرر أن الضر خلاف النفع ويكون حسنا وقبيحا فالتبجح الظلم وما بسبيله والحصن شرب الدواء المر رجاء العافية . والضر بالضم الهزال وسوء الحال ورجل مضروب سيء الحال ، ومن وجه آخر أن الضر أبلغ من الضرر لأن الضرر يجري على ضرت ضرا فيقع على أقل قليل الفعل لأنه مصدر جار على فعله كالصفة الجارية على الفعل ، والضر بالضم كالصفة المعدولة للمبالغة .

(الفرق) بين الضر والضرء أن الضرء هي المضرة الظاهرة وذلك أنها أخرجت مخرج الأحوال الظاهرة مثل الحرء والبيضاء على ما ذكرناه .
(الفرق) بين الضرء والبأس أن البأس ضرء معها خوف وأصلها البأس وهو الخوف يقال لا بأس عليك أي لا خوف عليك وسميت الحرب بأسا لما فيها من الخوف والبأس الرجل اذا لحقه بأس واذا لحقه بؤس أيضا وقال تعالى (فلا تبشس بما كانوا يفعلون) أي لا يلحقك بؤس ويجوز أن يكون من البأس أي لا يلحقك خوف بما فعلوا وجاء البأس بمعنى الاثم في قولهم لا بأس بكذا (٢) أي لا إثم فيه ويقال أيضا لا بأس فيه أي هو جائز شائع .

(الفرق) بين الضر والسوء أن الضر يكون من حيث لا يعلم المقصود

(١) في السكندرية « الانسان » .

(٢) في السكندرية : في كذا .

به والسوء لا يكون الا من حيث يعلم ومعلوم أنه يقال ضررت فلانا من حيث لا يعلم ولا يقال سؤته الا اذا جاهرته بالمكروه .

(الفرق) بين المضرّة والاساءة أن الاساءة قبيحة وقد تكون مضرّة حسنة اذا قصد بها وجه يحسن نحو المضرّة بالضرب للتأديب وبالكد للتعلم والتعليم .

(الفرق) بين السوء والسوء أن السوء مصدر اضيف المنعوت اليه تقول هو رجل سوء ورجل السوء بالفتح وليس هو من قولك سؤته وفي المثل لا يعجز مسك السوء عن عرق السوء ، أي لا يعجز الجلد الرديء عن الريح الرديئة ، والسوء بالضم المكروه يقال ساءه يسوؤه اذا لقي منه مكروها ، وأصل الكلمتين الكراهة الا أن استعمالها يكون على ما وصفنا .

(الفرق) بين الاساءة والسوء أن الاساءة اسم للظلم يقال أساء اليه اذا ظلمه والسوء اسم الضرر والغم يقال ساءه يسوؤه اذا ضره وغمه وإن لم يكن ذلك ظلما .

(الفرق) بين الضر والشر ، أن السقم وعذاب (١) جهنم ضر في الحقيقة وشر مجازا ، وشرب الدواء المر رجاء العافية ضرر يدخله الانسان على نفسه وليس بشر ، والشاهد على أن السقم وعذاب جهنم لا يسمى شرا على الحقيقة أن فاعله لا يسمى شريرا كما يسمى فاعل الضر ضارا . وقال أبو بكر بن الاخشاد رحمه الله تعالى السقم وعذاب جهنم شر على الحقيقة وإن لم يسم فاعلهما شريرا لأن الشرير هو المنهمك في الشر القبيح وليس كل شر قبيحا ولا كل من فعل الشر شريرا كما أنه ليس كل من شرب الشراب شريرا ، وإنما الشريب المنهمك في الشرب المحظور ، والشر عنده ضربان حسن وقبيح فالحسن السقم وعذاب جهنم والقبيح الظلم وما

(١) في السكندرية (وعقاب) .

يجري مجراه، قال : ويجوز أن يقال للشيء الواحد إنه خير وشر إذا أردت بأحد القولين إخبارا عن عاقبته وإنما يكونان تقيضين إذا كانا مسن وجه واحد .

(الفرق) بين الصبر والحلم أن الحلم هو الإمهال بتأخير العقاب المستحق ، والحلم من الله تعالى عن العصاة في الدنيا فعل ينافي تعجيل العقوبة من النعمة والعافية ، ولا يجوز الحلم إذا كان فيه فساد على أحد من المكلفين وليس هو الترك لتعجيل العقاب لأن الترك لا يجوز على الله تعالى لأنه فعل يقع في محل القدرة يضاد المتروك ولا يصح الحلم إلا ممن يقدر على العقوبة وما يجري مجراها من التأديب بالضرب وهو ممن لا يقدر على ذلك ولهذا قال الشاعر :

★ لا صفح ذل ولكن (١) صفح أحلام ★ ولا يقال لتارك الظلم حلیم إنما يقال لتارك الظلم حلیم إنما يقال حلم عنه إذا أخر عقابه أو عفا عنه ولو عاقبه كان عادلا ، وقال بعضهم ضد الحلم السفه ، وهو جيد لأن السفه خفة وعجلة وفي الحلم أناة وإمهال ، وقال المفضل السفه في الأصل قلة المعرفة بوضع الأمور مواضعها وهو ضعف الرأي ، قال أبو هلال وهذا يوجب أنه ضد الحلم لأن الحلم من الحكمة والحكمة وجود الفعل على جهة الصواب ، قال المفضل ثم أجرى السفه على كل جهل وخفة يقال سفه رأيه سفها ، وقال الفراء سفه غير متعدد وإنما ينصب رأيه على التفسير ، وفيه لغة أخرى سفه يسفه سفاهة ، وقيل السفه في قوله تعالى (فإن كان الذي عليه الحق سفيها) هو الصغير وهذا يرجع إلى أنه القليل المعرفة ، والدليل على أن الحلم أجرى مجرى الحكمة تقيضا للسفه قول المتلمس :
لذي الحلم قبل اليوم ما تفرع العصا وما علم الإنسان إلا ليعلم
أي لذي المعرفة والتمييز ، وأصل السفه الخفة ثوب سفه أي خفيف ، وأصل الحلم في العربية اللين ورجل حلیم أي لين في معاملته في الجزاء

(١) في النسخ « ولا » .

على السيئة بالانابة ، وحلم في النوم لأن حال النوم حال سكون وهدوء واحتلم الغلام وهو محتلم وحالم يرجع الى قولهم حلم في النوم ، وحلمة الثدي النائي في طرفه لما يخرج منها من اللبن الذي يحلم الصبي وحلم الأديم ثقل بالحلم وهو قردان عظيمة لينة الملمس وتحلم الرجل تكلف الحلم . والصبر حبس النفس لمصادفة المكروه ، وصبر الرجل حبس نفسه عن إظهار الجزع والجزع اظهار ما يلحق المصاب من المضض (١) والغم وفي الحديث (يصبر الصابر ويقتل القاتل) والصابر ههنا هو الذي يصبر النفس عن القتل ، ولا تجوز الصفة على الله تعالى بالصبر لأن المضار لا تلحقه وتجوز الصفة عليه بالحلم لأنه صفة مدح وتعظيم وإذا قال قائل اللهم حلسك عن العصاة أي امهالك فذلك جائز على شرائط الحكمة من غير أن يكون فيه مفسدة وامهال الله تعالى إياهم مظهرة عليهم .

(الفرق) بين الصبر والاحتمال أن الاحتمال للشيء يفيد كظم الغيظ فيه ، والصبر على الشدة يفيد حبس النفس عن المقابلة عليه بالقول والفعل ، والصبر عن الشيء يفيد حبس النفس عن فعله وصبرت على خطوب الدهر أي حبست النفس عن الجزع عندها ولا يستعمل الاحتمال في ذلك لأنك لا تغتاط منه .

(الفرق) بين الحلم والامهال أن كل حلم امهال وليس كل امهال حلما لأن الله تعالى لو أمهل من أخذه لم يكن هذا الامهال حلما لأن الحلم صفة مدح والامهال على هذا الوجه مذموم وإذا كان الأخذ والامهال سواء في الاستصلاح فالامهال تفضل والانتقام عدل وعلى هذا يجب أن يكون ضد الحلم السفه إذا كان الحلم واجبا لأن ضده استفساد فلو فعله لم يكن ظلما إلا أنه لم يكن حكمة ألا ترى أنه قد يكون الشيء سفها وإن لم يكن ضده حلما وهذا نحو صرف الثواب عن المستحق الى غيره لأن ذلك يكون ظلما من حيث حرمة من استحقه ويكون سفها من حيث وضع

(١) في السكندرية « المضرة » .

في غير موضعه ولو أعطى مثل ثواب المطيعين من لم يطع لم يكن ذلك ظلما لأحد ولكن كان سفها لأنه وضع الشيء في غير موضعه ، وليس يجب أن تكون اثابة المستحقين حلما وإن كان خلاف ذلك سفها فثبت بذلك أن العلم يقتضي بعض الحكمة وأن السفه يضاد ما كان من العلم واجبا لا ما كان منه تفضلا وأن السفه تقيض الحكمة في كل وجه ، وقولنا الله حلیم من صفات الفعل ويكون من صفات الذات بمعنى أهل لأن يعلم إذا عصي، ويفرق بين العلم والامهال من وجه آخر وهو أن العلم لا يكون الا عن المستحق للانتقام وليس كذلك الامهال الا ترى أنك تمهل غريمك الى مدة ولا يكون ذلك منك حلما ، وقال بعضهم لا يجوز أن يمهل أحد غيره في وقت الا ليأخذه في وقت آخر .

(الفرق) بين الامهال والانظار أن الانظار مقرون بمقدار ما يقع فيه النظر ، والامهال مبهم ، وقيل الانظار تأخير العبد لينظر في أمره والامهال تأخيره ليسهل ما يتكلفه من عمله .

(الفرق) بين العلم والوقار أن الوقار هو الهدوء وسكون الأطراف وقلة الحركة في المجلس ، ويقع أيضا على مفارقة الطيش عند الغضب ، مأخوذ من الوقر وهو الحمل ، ولا تجوز الصفة به على الله سبحانه وتعالى .

(الفرق) بين الوقار والسكينة أن السكينة مفارقة الاضطراب عند الغضب والخوف وأكثر ما جاء في الخوف ألا ترى قوله تعالى (فأنزل الله سكينته عليه) وقال (فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين) ويضاف الى القلب كما قال تعالى (هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين) فيكون هية وغير هية ، والوقار لا يكون الا هية .

(الفرق) بين (١) ذلك وبين الرزاة أن الرزاة تستعمل في الانسان وغيره فهي أعم يقال رجل رزين أي ثقیل ولا يقال حبر وقور .

(١) في السكندرية « الفرق بينهما » .

(الفرق) بين الرجاح والرزانة أن الرجاح أصله الميل ومنه رجحت كصفة الميزان إذا مالت لثقل ما فيها ومنه زن وأرجح ، يوصف الرجل بالرجاح على وجه التشبيه كأنه وزن مع غيره فصار أثقل منه وليس هو صفة تختص الانسان على الحقيقة ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال للانسان ترجح أي كن راجحا ولكن يقال له ترجح أي تسائل ، ويجوز أن يقال له ترزن أي كن رزينا وهي أيضا تستعمل في الثبوت والسكون ، والرجاح في زيادة النضل فالفرق بينهما .

(الفرق) بين الوقار والتوقير، أن التوقير يستعمل في معنى التعظيم يقال وقرته إذا عظته وقد أقيم الوقار موضع التوقير في قوله تعالى (مالكم لا ترجون لله وقارا) أي تعظيما وقال تعالى (وتعزروه وتوقروه) وقال أبو أحمد ابن أبي سلمة رحمه الله : الله جل اسمه لا يوصف بالوقار ويوصف العباد بأنهم يوقرونه أي يعظمونه ولا يقال انه وقور بمعنى عظيم كما يقال انه يوقر بمعنى يعظم لأن الصفة بالوقور ترجع اليه إذا وصف بها ، قال أبو هلال وهي غير لائقة به لأن الوقار ما تتغير به الهيبة ، قال أبو أحمد والصفة بالتوقير ترجع الى من توقره ، قال أبو هلال أيده الله تعالى عندنا أنه يوصف بالتوقير ان وصف به على معنى التعظيم لا لغير ذلك .

(الفرق) بين الوقار والسمت أن السمت هو حسن السكوت وقالوا هو كالصمت فأبدل الصاد سينا كما يقال خطيب مسقع ومصقع ، ويجوز أن يكون السمت حسن الطريقة واستواؤها من قولك هو على سمت البلد ، وليس السمت من الوقار في شيء .

(الفرق) بين الحلم والاناة أن الاناة هي البطء في الحركة وفي مقارنة الخطو في المشي ولهذا يقال للمرأة البدينة اناة قال الشاعر :

رمته اناة من ربيعة عامر تؤم الضحى في ماتم أي ماتم
ويكون المراد بها في صفات الرجال المتهمل في تدبير الأمور ومفارقة

التعجل (١) فيها كأنه يقاربها مقاربة لطيفة من قولك أنى الشيء اذا قرب وتأنى أي تمهل ليأخذ الأمر من قرب . وقال بعضهم الالة السكون عند الحالة المزعجة .

(والفرق) بينها وبين التؤدة أن التؤدة مفارقة الخفة في الأمور وأصلها من قولك وأده يئده اذا أثقله بالتراب، ومنه المؤؤودة وأصل التاء فيها واو ومثلها التخمة وأصلها من الوخامة والتهمة وأصلها من وهمت والترة وأصله من ترت فالتؤدة تفيد من هذا خلاف ما تفيد الالة وذلك أن الالة تفيد مقاربة الأمر والتسبب اليه بسهولة والتؤدة تفيد مفارقة الخفة ولولا أنا رجعنا الى الاشتقاق لم نجد بينهما فرقا ويجوز أن يقال ان الالة هي المبالغة في الرفق بالأمور والتسبب اليها من قولك آن الشيء اذا انتهى ومنه (حميم آن) وقوله (غير ناظرين إناه) أي نهايته من النضج .

ومما يخالف ذلك

(الفرق) بين الطيش والسفه أن السفه تقيض الحكمة على ما وصفنا ويستمار في الكلام القبيح فيقال سفه عليه اذا أسمه القبيح ويقال للجاهل سفه ، والطيش خفة معها خطأ في الفعل وهو من قولك طاش السهم اذا خف فمضى فوق الهدف فشبه به الخفيف المفارق لصواب الفعل .

(الفرق) بين السرعة والمجلة أن السرعة التقدم فيما ينبغي أن يتقدم فيه وهي محمودة وتقيضها مذموم وهو الابطاء ، والمجلة التقدم فيما لا ينبغي أن يتقدم فيه وهي مذمومة ، وتقيضها محمود وهو الالة ، فأما قوله تعالى (وعجلت اليك رب لترضى) فان ذلك بمعنى أسرع .

(١) في السكندرية « المجلة » .

الباب الخامس عشر

في الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة وما يجري مع ذلك وفي الفرق بين الضمان والوكالة والزعامة وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الحفظ والرعاية أن تقيض الحفظ الاضاعة وتقيض الرعاية الاهمال ولهذا يقال للماشية اذا لم يكن لها راع همل والاهمال هو ما يؤدي الى الضياع، فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء لئلا يهلك، والرعاية فعل السبب الذي يصرف المكاره عنه ومن ثم يقال فلان يرعى المهود بينه وبين فلان أي يحفظ الأسباب التي تبقى معها (١) تلك المهود ومنه راعي المواشي لتفقدته أمورها وتقي الأسباب التي يخشى عليها الضياع منها . فأما قولهم للساھر أنه يرعى النجوة فهو تشبيه براعي المواشي لأنه يراقبها كما يراقب الراعي مواشيه .

(الفرق) بين الحفظ والكلاءة أن الكلاءة هي إمالة الشيء الى جانب يسلم فيه من الآفة ومن ثم يقال كلات السفينة اذا قربتها من الارض والكلاءة مرفأ السفينة فالحفظ أعم لأنه جنس الفعل فان استعملت (٢) احدى الكلمتين في مكان الاخرى فلتقارب معنيهما .

(الفرق) بين الحفظ والحراسة أن الحراسة حفظ مستمر . ولهذا

(١) في السكندرية « الذي يبقى معه » . (٢) في النسخ « استعمل » .

سمي الحارس حارسا لأنه يحرس في الليل أو لأن ذلك صناعته فهو يديم فعله ، واشتقاقه من الحرس وهو الدهر والحراسة هو أن يصرف الآفات عن الشيء قبل أن تصيبه صرفا مستمرا فإذا أصابته فصرفها عنه سمي تخلصا وهو مصدر والاسم الخلاص ويقال حرس الله عليك النعمة أي صرف الآفة عنها صرفا مستمرا والحفظ لا يتضمن معنى الاستمرار وقد حفظ الشيء وهو حافظ والحفيظ مبالغة وقالوا الحفيظ في أسماء الله بمعنى العليم والشهيد فتأويله الذي لا يعزب عنه شيء ، وأصله أن الحافظ للشيء عالم به في أكثر الأحوال إذا كان من خفيت عليه أحواله لا يأتي له حفظ ، قال أبو هلال أيده الله تعالى والحفيظ بمعنى عليم توسع ألا ترى أنه لا يقال إن الله حافظ لقولنا وقدأما على معنى قولنا فلان يحفظ القرآن ولو كان حقيقة لجرى في باب العلم كله .

(الفرق) بين الحفيظ والرقيب أن الرقيب هو الذي يرقبك لئلا يخفى عليه فعلك وأنت تقول لصاحبك إذا فتش عن أمورك أرقيب علي أنت وتقول راقب الله أي أعلم أنه يراك فلا يخفى عليه فعلك ، والحفيظ لا يتضمن معنى التفتيش (١) عن الأمور والبحث عنها .

(الفرق) بين المهيمن والرقيب أن الرقيب هو الذي يرقبك مفتشا عن أمورك على ما ذكرنا وهو من صفات الله تعالى بمعنى الحفيظ وبمعنى العالم لأن الصفة بالتفتيش لا تجوز عليه تعالى . والمهيمن هو القائم على الشيء بالتدبير ومنه قول الشاعر :

ألا إن خير الناس بعد نبهم مهيمنه التأليه في العرف والسكر
يريد القائم على الناس بعده ، وقال الاصمعي (ومهيمننا عليه) أي قفانا والقفان فارسي معرب ، وقال عمر رضي الله عنه : اني لأستعين بالرجل فيه عيب ثم أكون على قفانه أي على تحفظ أخباره والقفان بمعنى المشرف .
(الفرق) بين الوكيل في صفات الله تعالى وبينه (٢) في صفات العباد

(١) في نسخة « التنقيب » . (٢) في السكندرية « وبين الوكيل » .

أن الوكيل في صفات الله بمعنى المتولي القائم بتدبير خلقه لأنه مالك لهم رحيم بهم وفي صفات غيره إنما يعقد بالتوكيل .
(الفرق) بين الحفظ والحماية أن الحماية تكون لما لا يسكن احراره وحصره مثل الارض والبلد تقول هو يحمي البلد والارض واليه حماية البلد ، والحفظ يكون لما يحرز ويحصر وتقول هو يحفظ دراهمه ومتاعه ولا تقول يحمي دراهمه ومتاعه ولا يحفظ الارض والبلد الا ان يقول ذلك عامي لا يعرف الكلام .

(الفرق) بين الحفظ والضبط أن ضبط الشيء شدة الحفظ له لئلا يفلت منه شيء ، ولهذا لا يستعمل في الله تعالى لأنه (١) لا يخاف الاغلات. ويستعار في الحساب فيقال فلان يضبط الحساب اذا كان يتحفظ فيه من الغلط .

(الفرق) بين الكفالة والضمان أن الكفالة تكون بالنفس والضمان يكون بالمال ، ألا ترى أنك تقول كفلت زيذا وتريد اذا التزمت (٢) تسليمه ، وضمنت الأرض اذا التزمت أداء الأجر عنها ولا يقال كفلت بالأرض لأن عينها لا تغيب فيحتاج الى احضارها فالضمان التزام شيء عن المضمون والكفالة التزام نفس المكفول به ومنه كفلت العلام اذا ضمنت اليك لتعوله ولا تقول ضمنتك لأنك اذا طولبت به لزمك تسليمه ولا يلزمك تسليم شيء عنه ، وفي القرآن (وكفلها زكريا) ولم يقل ضمنها ، ومن الدليل على أن الضمان يكون للمال والكفالة للنفس أن الانسان يجوز أن يضمن عمن لا يعرفه ، ولا يجوز أن يكفل من لا يعرفه لأنه اذا لم يعرفه لم يتمكن من تسليمه ويصح أن يؤدي عنه وان لم يعرفه .

(الفرق) بين الضمين والحيل أن الحماله ضمان الدية خاصة تقول حملت حمالة وأنا حميل وقال بعض العرب حملت دماء عولت فيها على

(١) في النسخ « بأنه » . (٢) في نسخة « كفلت » .

مالي وآمالي فقدمت مالي وكنت من أكبر آمالي فإن حملتها فكم من غم
شفيت وهم كفيت وإن حال دون ذلك حائل لم أذم يومك ولم أياس من
غذك • والضمان يكون في ذلك وفي غيره •

(الفرق) بين الرئيس والزعيم أن الزعامة تفيد القوة على الشيء
ومنه قوله تعالى (وأنا به زعيم) أي أنا قادر على أداء ذلك يعني أن
يوسف (١) زعيم به لأن المنادي بهذا الكلام كان يؤدي عن يوسف عليه
السلام وإنما قال أنا قادر على أداء ذلك لأنهم كانوا في زمن قحط لا يقدر
فيه على الطعام ومن ثم قيل للرياسة الزعامة وزعيم القوم رئيسهم لأنه
أقواهم وأقدرهم على ما يريد فأن سمي الكفيل زعيما فعلى جهة المجاز
والأصل ما قلناه والزعامة اسم للسلاح كله وسمي بذلك لأنه يتقوى به
على العدو والله أعلم •



مركز تحقيق تراثنا

(١) يوسف (من زيادات السكندرية) .

الباب السادس عشر

في الفرق بين الهداية والصلاح والسداد وما يخالف ذلك
من الفبي والفساد وما يقرب منه

(الفرق) بين الهداية والارشاد أن الارشاد الى الشيء هو التطريق
اليه والتبيين له . والهداية هي التمكن من الوصول اليه وقد جاءت
الهداية للمهتدي في قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم) فذكر انهم
دعوا بالهداية وهم مهتدون لا محالة ولم يجيء مثل ذلك في الارشاد
ويقال أيضا هداه الى المكروه كما قال الله تعالى (فاهدوهم الى صراط
البحيم) وقال تعالى (إنك لعلى هدى مستقيم) والهدى الدلالة فاذا
كان مستقيما فهو دلالة الى الصواب والايمان هدى لأنه دلالة الى الجنة
وقد يقال الطريق هدى ولا يقال أرشده الا الى المحبوب والراشد هو
القابل للارشاد والرشيد مبالغة من ذلك ، ويجوز أن يقال الرشيد الذي
صلح بما في نفسه مما يبعث عليه الخير والراشد القابل لما دل عليه من
طريق الرشد والمرشد الهادي للخير والداد على طريق الرشد ومثل ذلك
مثل من يقف بين طريقين لا يدري أيهما يؤدي الى الغرض المطلوب فاذا
دله عليه دال فقد أرشده واذا قبل هو قول الدال فسلك قصد السبيل
فهو راشد واذا بعثه نفسه على سلوك الطريق القاصد فهو رشيد
والرشاد والسداد والصواب حق من يعمل عليه أن ينجو وحق من يعمل

على خلافه أن يهلك .

(الفرق) بين الهدى والبيان أن البيان في الحقيقة الظاهر المعنى للنفس كأننا ما كان فهو في الحقيقة من قبيل القول . والهدى بيان طريق الرشد ليسلك (١) دون طريق الغي، هذا إذا أطلق فإذا قيد استعمل في غيره فقليل هدى إلى النار وغيرها .

(الفرق) بين الخير والصلاح أن الصلاح الاستقامة على ما تدعو إليه الحكمة ويكون في الضر والنفع كالمرض يكون صلاحا للإنسان في وقت دون الصحة وذلك أنه يؤدي إلى النفع في باب الدين فاما الألم الذي لا يؤدي إلى النفع فلا يسمى صلاحا مثل عذاب جهنم فإنه لا يؤدي إلى نفع ولا هو نفع في نفسه ويقال أفعال الله تعالى كلها خير ولا يقال عذاب الآخرة خير للمعذبين به وقيل الصلاح التغير إلى استقامة الحال والصالح المتغير إلى استقامة الحال ولهذا لا يقال لله تعالى صالح والصالح في الدين يجري على الفرائض والنوافل دون المباحات لأنه مرغوب فيه ومأمور به فلا يجوز أن يرغب في المباح ولا أن يؤمر به لأن ذلك عبث ، والخير هو السرور والحسن وإذا لم يكن حسنا لم يكن خيرا لما يؤدي إليه من الضرر الزائد على المنفعة به ولذلك لم تكن المعاصي خيرا وإن كانت لذة وسرورا ولا يقال للمرض خير كما يقال له صلاح فإذا جعلت خيرا أفعل فقلت المرض خير لفلان من الصحة كان ذلك جائزا ويقال الله تعالى خير لنا من غيره ولا يقال هو أصلح لنا من غيره لأن أفعل إنما يزيد على لفظ فاعل مبالغة فإذا لم يصح أن يوصف بأنه أصلح من غيره والخير اسم من أسماء الله تعالى وفي الصحابة رجل يقال له عبد خير وقال أبو هشام تسمية الله تعالى بأنه خير مجاز قال ويقال خار الله لك ولم يجيء أنه خائر .

(١) « ليسلك » زائدة في السكندرية .

(الفرق) بين الهداية والنجاة أن النجاة تفيد الخلاص من المكروه والهداية تفيد التمكن من الوصول الى الشيء ولفظهما ينبىء عن معنييهما وهو أنك تقول نجاه من كذا وهداه الى كذا فالنجاة تكون من الشيء والهداية تكون الى الشيء وانما ذكرناهما والفرق بينهما لأن بعضهم ذكر أنهما سواء .

(الفرق) بين الفوز والنجاة أن النجاة هي الخلاص من المكروه ، والفوز هو الخلاص من المكروه مع الوصول الى المحبوب ولهذا سمي الله تعالى المؤمنين فائزين لنجاتهم من النار ونيلهم الجنة ولما كان الفوز يقتضي نيل المحبوب قيل فاز بطلبته وقال تعالى (يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما) أي أنال الخير نيلا كثيرا .

(الفرق) بين الفوز والظفر أن الظفر هو العلو على المنازع قال الله تعالى (من بعد أن أظفركم عليهم) وقد يستعمل في موضع الفوز يقال ظفر ببغيته ولا يستعمل الفوز في موضع الظفر إلا ترى أنه لا يقال فاز بعدوه كما يقال ظفر بعدوه بعينه فالظفر مفارق للفوز وقال علي بن عيسى الفوز الظفر بدلا من الوقوع في الشر وأصله نيل الحظ من الخير وفوز اذا ركب المفازة وفوز أيضا اذا مات لأنه قد صار في مثل المفازة .

(الفرق) بين النجاة والتخلص أن التخلص يكون من تعقيد وان لم يكن أذى والنجاة لا تكون الا من أذى ولا يقال لمن لا خوف عليه نجاة لأنه لا يكون ناجيا الا مما يخاف .

(الفرق) بين الصلاح والفلاح أن الصلاح ما يتمكن به من الخير أو يتخلص به من الشر . والفلاح نيل الخير والنفع الباقي أثره وسمي الشيء الباقي الأثر فلحا ويقال للأكار فلاح لأنه يشق الأرض شقا باقيا في الأرض (١) والافلح المشقوق الشفة السفلى ، يقال هذه علة صلاحه ولا يقال فلاحه بل يقال هي سبب فلاحه ويقال موته صلاحه لأنه يتخلص به

(١) في السكندرية « باقي الأثر » .

من الضرر العاجل ولا يقال هو فلاحه لأنه ليس بنفع يناله ويقال أيضا لكل من عقل وحزم وتكاملت فيه خلال الخير قد أفلح ولا يقال صلح إلا إذا تغير إلى استقامة الحال ، والفلاح لا يفيد التغير ويجوز أن يقال الصلاح وضع الشيء على صفة ينتفع به سواء انتفع أو لا ، ولهذا يقال أصلحنا أمر فلان فلم ينتفع بذلك فهو كالنفع في أنه يجوز أن لا ينتفع به ، ويقال فلان يصلح للقضاء ويصلح أمره ولا يستعمل الفلاح في ذلك .

ومما يجري مع هذا

(الفرق) بين التسديد والتقويم أن التسديد هو التوجيه للصواب فيقال سدد السهم إذا وجهه وجه الصواب ، والتقويم إزالة الأعوجاج كتقويم الرمح والقدح ثم يستعار فيقال قوم العمل فالتسديد المقوم لسبب الصلاح ، والتسديد يكون في السبب المولد كتسديد السهم للاصابة ، ويكون في السبب المؤدي كاللطف الذي يؤدي إلى الطاعة ، والسبب على وجهين مولد ومؤد ، فالمولد هو الذي لا يقع السبب إلا به لنقص القادر عن فعله دونه ، والمؤدي هو الداعي إلى الفعل دعاء الترغيب والترهيب والتسديد من أكبر الأسباب لأنه يكون في المولد والمؤدي والتسديد للحق لا يكون إلا مع طلب الحق فأما مع الأعراض عنه والتشاغل بغيره فلا يصح والاصلاح تقويم الأمر على ما تدعو إليه الحكمة .

(الفرق) بين الرشd والرشd قال أبو عمرو بن العلاء الرشd الصلاح قال الله تعالى (فإن أنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم) والرشd الاستقامة في الدين ومنه قوله تعالى (ان تعلمني مما علمت رشدا) وقيل هما لغتان مثل العدم والعدم .

ومما يجري مع ذلك

(الفرق) بين الأحكام والاتقان أن اتقان الشيء اصلاحه وأصله من

التحن وهو الترنوق (١) الذي يكون في المسيل أو البئر وهو الطين المختلط بالحماة يؤخذ فيصلح به التأسيس وغيره فيسد خلله ويصلحه فيقال أتقنه اذا (٢) ملأه بالتقن ثم استعمل فيما يصح معرفته فيقال أتقنت كذا أي عرفته صحيحا كأنه لم يدع فيه خللا ، والاحكام ايجاد الفعل محكما ولهذا قال الله تعالى (كتاب أحكمت آياته) أي خلقت محكمة ولم يقل أتقنت لأنها لم تخلق وبها خلل ثم سد خللها وحكى بعضهم أتقنت الباب اذا أصلحته قال أبو هلال رحمه الله تعالى ولا يقال أحكمته الا اذا ابتدأته محكما .

(الفرق) بين الاحكام والرصف أن الرصف هو جمع شيء الى شيء يشاكله . واحكام الشيء خلقه محكما ولا يستعمل الرصف الا في الأجسام . والاحكام والاتقان يستعملان فيها وفي الاعراض فيقال فعل متقن ومحكم ولا يقال فعل مرصوف الا أنهم قالوا رصف هذا الكلام حسن وهو مجاز لا يتعدى هذا الموضع .

(الفرق) بين احكام الشيء وإبرامه أن إبرامه تقويته وأصله في تقوية الحبل وهو في غيره مستعار .

(الفرق) بين الابرام والتأريب أن التأريب شدة العقد يقال أرب العقد اذا جعل عقدا فوق عقد ، وهو خلاف النشط يقال نشطه اذا عقده بأنشوطه وهو عقد ضعيف واربّه اذا أحكم عقده وأنشطه اذا حل الأنشوطه .

الفرق بين ما يخالف الهداية وغيرها مما يجري في الباب

(الفرق) بين الزينغ والميل أن الزينغ مطلقا لا يكون الا الميل عن الحق يقال فلان من أهل الزينغ ويقال أيضا زاغ عن الحق ولا أعرف زاغ عن الباطل لأن الزينغ اسم لميل مكروه ولهذا قال أهل اللغة الفرغ زينغ في

(١) في النسخ «الزئوق» والتصويب من القاموس .

(٢) في نسخة «أي» .

الرسخ ، والميل عام في المحبوب والمكروه .

(الفرق) بين الميل والميل أن الميل مصدر ويستعمل فيما يرى وفيما لا يرى مثل ميلك الى فلان ومال الحائط ميلا ، وميل بالتحريك اسم يستعمل فيما يرى خاصة تقول في العود ميل وفي فلان ميل اذا كان يميل في أحد الجانبين من خلقه .

(الفرق) بين العثو والفساد أن العثو كثرة الفساد وأصله من قولك ضبع عثواء اذا كثر الشعر على وجهها وكذلك الرجل وعاث يميث لفة وعشا يعشو أفصح اللغتين ومنه قوله عز وجل (ولا تعشوا في الأرض مفسدين) .

(الفرق) بين الفساد والقيح أن الفساد هو التغير عن المقدار الذي تدعو اليه الحكمة والشاهد أنه تقيض الصلاح وهو الاستقامة على ما تدعو اليه الحكمة واذا قصر عن المقدار أو أفرط لم يصلح واذا كان على المقدار أصلح والقيح ما تزجر عنه الحكمة وليس فيه معنى المقدار .

(الفرق) بين الفساد والغي أن كل غي قبيح ويجوز أن يكون فساد ليس بقبيح كفساد التفاحة بتعينها ويذهب بذلك الى أنها تغيرت عن الحال التي كانت عليها واذا قلنا فلان فاسد اقتضى ذلك أنه فاجر واذا قلت انه غاو اقتضى فساد المذهب والاعتقاد .

(الفرق) بين الغي والضلال أن أصل الغي الفساد ومنه يقال غوى الفصيل اذا بشم من كثرة شرب اللبن واذا لم يرو من لبن أمه فمات هزلا . فالكلمة من الأضداد ، وأصل الضلال الهلاك ومنه قولهم ضلت الناقة اذا هلكت بضياعها وفي القرآن (اذا ضللنا في الارض) أي هلكنا بتقطع أوصالنا فالذي يوجه أصل الكلمتين أن يكون الضلال عن الدين أباح من الغي فيه ويستعمل الضلال أيضا في الطريق كما يستعمل في الدين فيقال ضل عن الطريق اذا فارقه ولا يستعمل الغي الا في الدين خاصة فهذا فرق آخر وربما استعمل الغي في الغيبة يقال غوى الرجل اذا خاب

في مطلبه وأنشد قول الشاعر :

فمن يلق خيرا يحمد الناس أمره ومن يفو لا يعدم على النفي لائسا
وقيل أيضا معنى البيت أن من يفعل الخير يحمد ومن يفعل الشر
يذم فجعل من المعنى الأول ويقال أيضا ضل عن الثواب ومنه قوله تعالى
(كذلك يضل الله الكافرين) والضلال بمعنى الضياع يقال هو ضال في
قومه أي ضائع ومنه قوله تعالى (ووجدك ضالا فهدى) أي ضائعا في
قومك لا يعرفون منزلتك ويجوز أن يكون ضالا أي في قوم ضالين لأن
من أقام في قوم نسب اليهم كما قيل خالد الحذاء لنزوله بين الحذائين
وأبو عثمان المازني لأقامته في بني مازن ولم يكن منهم ، وقال أبو علي
رحمه الله (ووجدك ضالا فهدى) أي وجدك ذاهبا إلى النبوة فهي ضالة
عنك كما قال تعالى (أن تضل احداهما) وإنما الشهادة هي الضلالة عنها
وهذا من المقلوب المستفيض في كلامهم ويكون الضلال الإبطال ومنه
(أضل أعمالهم) أي أبطلها ، ومنه (ألم يجعل كيدهم في تضليل) ويقال
ضللني فلان أي سماني ضالا ، والضلال يتصرف في وجوه لا يتصرف
النفي فيها .

(الفرق) بين الحنف والحنيف أن الحنف هو العدول عن الحق
والحنيف الحمل على الشيء حتى ينقصه ، وأصله من قولك تحيفت الشيء
إذا تنقصته من حافاته .

(الفرق) بين الميل والميد أن الميل يكون في جانب واحد والميد هو
أن يميل مرة يمنة ومرة يسرة ومنه قوله تعالى (وجعلنا في الأرض رواسي
أن تميذ بكم) أي تضطرب يمنة ويسرة ومعروف أنه لم يرد أنها تميذ في
جانب واحد وإنما أراد الاضطراب والاضطراب يكون من الجانبين
قال الشاعر :

حبتهم ميالة تميذ ملاءة الحسن لها حديد
يريد أنها تميل من الجانبين للين قوامها .

الباب السابع عشر

في الفرق بين التكليف والاختبار والفتنة والتجريب وبين اللطف والتوفيق وبين اللطف واللف وما يجري مع ذلك

(الفرق) بين التكليف والابتلاء أن التكليف إلزام ما يشق إرادة الإنسانية عليه ، وأصله في الحرية اللزوم ومن ثم قيل كلف بفلاحة يكلف بها كلفا إذا لزم حبها ومنه قيل الكلف في الوجه للزومه إياه والمتكلف للشيء الملزم به على مشقة وهو الذي يلتزم ما لا يلزمه أيضا ومنه قوله تعالى (وما أنا من المتكلفين) ومثله المكلف . والابتلاء هو استخراج ما عند المبتلي وتعرف حاله في الطاعة والمعصية بتحميله المشقة وليس هو من التكليف في شيء فإن سمي التكليف ابتلاء في بعض المواضع فقد يجري على الشيء اسم ما يقاربه في المعنى ، واستعمال الابتلاء في صفات الله تعالى مجاز معناه أنه يعامل العبد معاملة المبتلي المستخرج لما عنده ويقال للنعمة بلاء لأنه يستخرج بها الشكر والبلي يستخرج قوة الشيء بأذهابه إلى حال البال فهذا كله أصل واحد .

(الفرق) بين التكليف والتحميل أن التحميل لا يكون إلا لما يستثقل ولهذا قال تعالى (لا تحمل علينا إصرا) والاصر الثقل والتكليف قد يكون لما لا ثقل (١) له فهو الاستغفار تقول كلفه الله الاستغفار ولا

(١) في النسخ « بثقل » .

تقول حملة ذلك .

(الفرق) بين الابتلاء والاختبار أن الابتلاء لا يكون الا بتحليل المكاره والمشاق . والاختبار يكون بذلك وبفعل المحبوب الا ترى أنه يقال اختبره بالانعام عليه ولا يقال ابتلاه بذلك ولا هو مبتلي بالنعمة كما قد يقال اختبره بالانعام عليه ولا تقول ابتلاه بذلك ولا هو مبتلي بالنعمة كما قد يقال انه مختبر بها ، ويجوز أن يقال ان الابتلاء يقتضي استخراج ما عند المبتلي من الطاعة والمعصية ، والاختبار يقتضي وقوع الخبر بحاله في ذلك والخبر العلم الذي يقع بكنه الشيء وحقيقته فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين الفتنة والاختبار أن الفتنة أشد الاختبار وأبلغه ، وأصله عرض الذهب على النار لتبين صلاحه من فسادة ومنه قوله تعالى (يوم هم على النار يفتنون) ويكون في الخير والشر ألا تسمع قوله تعالى (إنما أموالكم وأولادكم فتنة) وقال تعالى (لأسقيناهم (١) ماء غدقا لنفتنهم فيه) فجعل النعمة فتنة لأنه قصد بها المبالغة في اختبار المنعم عليه بها كالذهب اذا أريد المبالغة في تعرف حاله فيراني أدخل النار ، والله تعالى لا يختبر العبد لتغيير حاله في الخير والشر وانما المراد بذلك شدة التكليف .

(الفرق) بين الاختبار والتجريب أن التجريب هو تكرير الاختبار والاكتثار منه ويدل على هذا أن التفعيل هو للمبالغة والتكرير ، وأصله من قولك جربه اذا داواه من الجرب فنظر أصلح حاله أم لا ومثله قرد البعير اذا نزع عنه القردان وقرع الفصيل اذا داواه من القرع وهو داء معروف ولا يقال ان الله تعالى يجرب قياسا على قولهم يختبر ويبتلي لأن ذلك مجاز والمجاز لا يقاس عليه .

(١) في النسخ « وأسقيناهم » .

الفرق بين اللطف والتوفيق والمعصية واللطف والرفقة وما يجري مع ذلك

(الفرق) بين اللطف والتوفيق أن اللطف هو فعل تسهل به الطاعة على العبد ولا يكون لطفًا إلا مع قصد فاعله وقوع ما هو لطف فيه من الخير خاصة فأما إذا كان ما يقع عنده قبيحا وكان الفاعل له قد أراد ذلك فهو انتقاد وليس بلطف . والتوفيق فعل ما تتفق معه الطاعة وإذا لم تتفق معه الطاعة لم يسم توفيقا ولهذا قالوا إنه لا يحسن الفعل . وفرقا آخر وهو أن التوفيق لطف يحدث قبل الطاعة بوقت فهو كالمصاحب لها في وقته لأن وقته يلي وقت فعل الطاعة ولا يجوز أن يكون وقتها واحدا لأنه بمنزلة مجيء زيد مع عمرو وإن كان بعده بلا فصل فأما إذا جاء بعده بأوقات فإنه لم يجيء معه ، واللطف قد يتقدم الفعل بأوقات يسيرة يكون له معها تأثير في نفس المملطوف له ولا يجوز أن يتقدمه بأوقات كثيرة حتى لا يكون له معها في نفسه تأثير فكل توفيق لطف وليس كل لطف توفيقا ولا يكون التوفيق ثوابا لأنه يقع قبل الفعل ولا يكون الثواب ثوابا لما لم يقع ولكن التيسية بموفق على جهة المدح يكون ثوابا على ما سلف من الطاعة ، ولا يكون للتوفيق إلا لما حسن من الأفعال يقال وفق فلان للانصاف ولا تقول وفق للظلم ويسمى توفيقا وإن كان منقضيا في حال ما وصف به أنه توفيق فيه كما يقال زيد وافق عمرا في هذا القول وإن كان قول عمرو قد انقضى ، واللطف يكون التدبير الذي ينفذ في صغير الأمور وكبيرها فالله تعالى لطيف ومعناه أن تدبيره لا يخفي عن شيء ولا يكون ذلك إلا بإجرائه على حقه . والأصل في اللطيف التدبير ثم حذف وأجريت الصفة للمدير على جهة المبالغة وفلان لطيف الحيلة إذا كان يتوصل إلى بغيته بالرفق والسهولة ويكون اللطف حسن العشرة والمداخلة في الأمور بسهولة واللطف أيضا صغر الجسم خلاف الكثافة واللطف

أيضا صغر الجسم وهو خلاف الخفاء في المنظر وفي اللطيف معنى المبالغة لأنه فعيل وفي موفق معنى تكثير الفعل وتكريره لأنه مفعول والمعصية هي اللطيفة التي يمتنع بها عن المعصية اختيارا والصفة بمعصوم اذا أطلقت فهي صفة مدح وكذلك الموفق فاذا أجري على التقيد فلا مدح فيه ولا يجوز أن يوصف غير الله بأنه يعصم ويقال عصمه من كذا ووفقه لكذا ولطف له في كذا فكل واحد من هذه الأفعال يعدي بحرف وههنا يوجب أيضا أن يكون بينهما فروق من غير هذا الوجه الذي ذكرناه وشرح هذا يطول فتركته كراهة الاكثار وأصولهما في اللغة واشتقاقتهما أيضا توجب فروقا من وجوه أخر فاعلم ذلك .

(الفرق) بين اللطف واللفظ أن اللطف هو البر وجيل الفعل من قولك فلان يرني ويلطفني ويسمى الله تعالى لطيفا من هذا الوجه أيضا لأنه يواصل نعمه الى عباده .

(الفرق) بين اللطف والرفق أن الرفق هو اليسر في الأمور والسهولة في التوصل اليها وخلافه العنف وهو التشديد في التوصل الى المطلوب ، وأصل الرفق في اللغة النفع ومنه يقال أرفق فلان فلانا اذا مكنه مما يرتفق به ومرافق البيت الموضع التي ينتفع بها زيادة على ما لا بد منه . ورفيق الرجل في السفر يسمى بذلك لانتفاعه بصحبته وليس هو على معنى الرفق واللفظ ويجوز أن يقال سبي رفيقا لأنه يرافقه في السير أي يسير الى جانبه فيلي مرفقه .

(الفرق) بين اللطف والمداراة أن المداراة ضرب من الاحتيال والختل من قولك دريت الصيد اذا ختلته وانما يقال داريت الرجل اذا توصلت الى المطلوب من جهته بالحيلة والختل .

الباب الثامن عشر

في الفرق بين الدين والملة والطاعة والعبادة والفرض والوجوب
والحلال والمباح وما يجري مع ذلك

(الفرق) بين الدين والملة أن الملة اسم لجملة الشريعة ، والدين اسم لما عليه كل واحد من أهلها ألا ترى أنه يقال فلان حسن الدين ولا يقال حسن الملة، وإنما يقال هو من أهل الملة. ويقال لخلاف الذمي الممي نسب إلى جملة الشريعة فلا يقال له ديني وتقول ديني دين الملائكة ولا تقول ملتي ملة الملائكة لأن الملة اسم للشرائع مع الإقرار بالله . والدين ما يذهب إليه الإنسان ويعتقد أنه يقربه إلى الله وإن لم يكن فيه شرائع مثل دين أهل الشرك وكل ملة دين وليس كل دين ملة واليهودية ملة لأن فيها شرائع وليس الشرك ملة وإذا أطلق الدين فهو الطاعة العامة التي يجارى عليها بالثواب مثل قوله تعالى (إن الدين عند الله الإسلام) وإذا قيد اختلف دلالة وقد يسمى كل واحد من الدين والملة باسم الآخر في بعض المواضع لتقارب معنيهما والأصل ما قلناه ، والفرس يزعم أن الدين لفظ فارسي وتحتج بأنهم يجدونه في كتبهم المؤلفة قبل دخول العربية أرضهم بألف سنة ويذكرون أن لهم خطأ يكتبون به كتابهم المنزل بزعمهم يسمى دين دوري أي كتابه الذي سماه بذلك صاحبهم زرادشت ونحن نجد للدين أصلاً واشتقاقاً صحيحاً في العربية وما كان كذلك لا نحكم عليه بأنه أعجمي وإن

سبح ما قالوه فإن الدين قد حصل في العربية والفارسية اسما لشيء واحد على جهة الاتفاق وقد يكون على جهة الاتفاق ما هو أعجب من هذا ، وأصل الملة في العربية المل وهو أن يعدو الذئب على شيء ضربا من العدو فسميت الملة ملة لاستمرار أهلها عليها وقيل أصلها التكرار من قولك طريق مليل إذا تكرر سلوكه حتى تومأ ومنه الملل وهو تكرار الشيء على النفس حتى تضجر وقيل الملة مذهب جماعة يحيي بعضهم لبعض عند الأمور الحادثة وأصلها من المليئة وهي ضرب من الحصى ومنه الملة موضع النار وذلك أنه إذا دفن فيه اللحم وغيره تكرر عليه الحصى حتى ينضج . وأصل الدين الطاعة ودان الناس لملكهم أي أطاعوه . ويجوز أن يكون أصله العادة ثم قيل للطاعة دين لأنها تعتاد وتوطن النفس عليها .

(الفرق) بين العبادة والطاعة أن العبادة غاية الخضوع ولا تستحق إلا بغاية الانعام ولهذا لا يجوز أن يعبد غير الله تعالى ولا تكون العبادة إلا مع المعرفة بالمعبود والطاعة الفعل الواقع على حسب ما أراده المريد متى كان المريد أعلى رتبة ممن يفعل ذلك وتكون للخالق والمخلوق والعبادة لا تكون إلا للخالق والطاعة في مجاز اللغة تكون اتباع المدعو الداعي إلى ما دعاه إليه وإن لم يقصد التبع كالإنسان يكون مطيعا للشيطان وإن لم يقصد أن يطيعه ولكنه اتبع دعاءه وإرادته .

(الفرق) بين الطاعة وموافقة الإرادة أن موافقة الإرادة قد تكون طاعة وقد لا تكون طاعة وذلك إذا لم تقع موقع الداعي إلى الفعل كنحو إرادتك أن يتصدق زيد بدرهم من غير أن يشعر بذلك فلا يكون بفعله مطيعا لك ولو علمه ففعله من أجل إرادتك كان مطيعا لك ولذلك لو أحس بدعائك إلى ذلك فمال معه كان مطيعا لك .

(الفرق) بين الطاعة والخدمة أن الخادم هو الذي يطوف على الإنسان متحققا في حوائجه ولهذا لا يجوز أن يقال إن العبد يخدم الله تعالى ، وأصل الكلمة الإطافة بالشيء ومنه سمي الخلخال خدمة ثم كثر

ذلك حتى سبي الاشتغال بما يصلح به شأن المخدم خدمة وليس ذلك من الطاعة والعبادة في شيء، ألا ترى أنه يقال فلان يخدم المسجد اذا كان يتعمده بتنظيف وغيره . وأما الحفد فهو السرعة في الطاعة ومنه قوله تعالى (بنين وحفدة) وقولنا في القنوت واليك نسمى ونحفد .

(الفرق) بين العبيد والخول أن الخول هم الذين يختصون بالإنسان من جهة الخدمة والمهنة ولا تقتضي الملك كما تقتضيه العبيد (١) ولهذا لا يقال الخلق خول الله كما يقال عبيده (٢) .

(الفرق) بين العبد والمملوك أن كل عبد مملوك وليس كل مملوك عبداً لأنه قد يملك المال والمتاع فهو مملوك وليس بعبد والعبد هو المملوك من نوع ما يعقل ويدخل في ذلك الصبي والمعتوه وعباد الله تعالى الملائكة والانس والجن .

(الفرق) بين الدين والشريعة أن الشريعة هي الطريقة المأخوذ فيها الى الشيء ومن ثم سمي الطريق الى الماء شريعة ومشريعة ، وقيل الشارع لكثرة الأخذ فيه، والدين ما يطاع به المعبود . ولكل واحد منا دين وليس لكل واحد منا شريعة، والشريعة في هذا المعنى نظير الملة الا أنها تفيد ما يفيد الطريق المأخوذ ما لا تفيد الملة ويقال شرع في الدين شريعة كما يقال طرق فيه طريقاً والملة تفيد استمرار أهلها عليها .

(الفرق) بين التقي والمتقي، والمؤمن أن الصفة بالتقي أمدح من الصفة بالمتقي لأنه عدل عن الصفة الجارية على الفعل للمبالغة ، والمتقي أمدح من المؤمن لأن المؤمن يطلق بظاهر الحال والمتقي لا يطلق الا بعد الخبرة وهذا من جهة الشريعة والأول من جهة دلالة اللغة ، والايان تقيض الكفر والفسق جميعاً لأنه لا يجوز أن يكون الفعل ايماناً فسقاً كما لا

(١) في نسخة « كما يقتضي العبد » .

(٢) في السكندرية « هم عبيده » .

يجوز أن يكون إيماناً كفرًا إلا أن يقابل النقيض في اللفظ بين الإيمان والكفر أظهر .

(الفرق) بين الحسن والحسنة أن الحسنة هي الأعلى في الحسن لأن الهاء داخلية للمبالغة فلذلك قلنا إن الحسنة تدخل فيها الفروض والنوافل ولا يدخل فيها المباح وإن كان حسناً لأن المباح لا يستحق عليه الثواب ولا الحمد ولذلك رغب في الحسنة وكانت طاعة فيه المباح لأن كل مباح حسن ولكنه لا ثواب فيه ولا حمد فليس هو بحسنة .

(الفرق) بين الطاعة والقبول أن الطاعة إنما تقع رغبة أو رهبة ، والقبول مثل الإجابة يقع حكمة ومصلحة ولذلك حسنت الصفة لله تعالى بأنه مجيب وقابل ولا تحسن الصفة له بأنه مطيع .

(الفرق) بين الإجابة والقبول وبين قولك أجاب واستجاب أن القبول يكون للأعمال، يقال : قبل الله عمله، والإجابة للدعية، يقال : أجاب الله دعاءه وقولك أجاب معناه فعل الإجابة واستجاب طلب أن يفعل الإجابة لأن أصل الاستفعال لطلب الفعل وصلح استجاب بمعنى أجاب لأن المعنى فيه يؤول إلى شيء واحد وذلك أن استجاب طلب الإجابة بقصده إليها وأجاب أوقع الإجابة بفعلها .

(الفرق) بين الإجابة والطاعة أن الطاعة تكون من الأدنى للأعلى لأنها في موافقة الإرادة الواقعة موقع المسألة ولا تكون إجابة إلا بأن تفعل لموافقة الدعاء بالأمر ومن أجله كذا قال علي بن عيسى رحمه الله .

(الفرق) بين المذهب والمقالة أن المقالة قول يعتمد عليه قائله وينظر فيه يقال هذه مقالة فلان إذا كان سبيله فيها هذا السبيل والمذهب ما يميل إليه من الطرق سواء كان يطلق القول فيه أو لا يطلق والشاهد أنك تقول هذا مذهبي في السماع والأكل والشرب لشيء (١) تختاره من ذلك وتميل

(١) في السكندرية « الذي » .

اليه تناظر فيه أولا . و فرق آخر وهو أن المذهب يفيد أن يكون المذهب اليه معتقدا له أو بحكم المعتقد والمقالة لا تفيد ذلك لأنه يجوز أن يقوله وينظر فيه ويعتقد خلافه فعلى هذا يجوز أن يكون مذهب ليس بمقالة ومقالة ليس بمذهب .

(الفرق) بين الفرض والوجوب أن الفرض لا يكون الا من الله ، والايجاب يكون منه ومن غيره تقول فرض الله تعالى على العبد كذا وأوجبه عليه وتقول أوجب زيد على عبده والملك على رعيته كذا ولا يقال فرض عليهم ذلك وإنما يقال فرض لهم العطاء ويقال فرض له القاضي ، والواجب يجب في نفسه من غير ايجاب يجب له من حيث أنه غير متعدد وليس كذلك الفرض لأنه متعدد ولهذا صح وجوب الثواب على الله تعالى في حكته ولا يصح فرضه ، ومن وجه آخر أن السنة المؤكدة تسمى واجبا ولا تسمى فرضا مثل سجدة التلاوة هي واجبة على من يسمعها وقيل على من قعد لها ولم يقل انها فرض ومثل ذلك الوتر في أشباهه كثيرة ، و فرق آخر أن العقلية لا يستعمل فيها الفرض ويستعمل فيها الوجوب تقول هذا واجب في العقل ولا يقال فرض في العقل وقد يكون الفرض والواجب سواء في قولهم صلاة الظهر واجبة وفرض لا فرق بينهما ههنا في المعنى وكل واحد منهما من أصل فأصل الفرض الحز في الشيء تقول فرض في العود فرضا اذا حز فيه حزا ، وأصل الوجوب السقوط يقال وجبت الشمس للمغيب اذا سقطت ووجب الحائط وجبة أي سقط ، وحد الواجب والفرض عند من يقول ان القادر لا يخلو من الفعل والترك ماله ترك قبيح وعند من يجيز خلو القادر من الفعل والترك ما اذا لم يفعله استحق العقاب وليس يجب الواجب لايجاب موجب له ولو كان كذلك لكان القبيح واجبا اذا أوجبه موجب ، والافعال ضربان أحدهما ألا يقارنه داع ولا قصد ولا علم فليس له حكم زائد على وجوده كفعل الساهي والنائم ، والثاني يقع مع قصد وعلم أو داع وهذا على أربعة أضرب أحدها ما كان لفاعله أن

يفعله من غير أن يكون له فيه مثل المباح، والثاني ما يفعله لعاقبة محسودة وليس عليه في تركه مضرة ويسمى ذلك ندبا وثقلا وتطوعا وإن لم يكن شرعيا سمي تفضلا واحسانا وهذا هو زائد (١) على كونه مباحا، والثالث ماله فعله وإن لم يفعله لحقه مضرة وهو الواجب والفرض وقد يسمى المحتم واللازم، والرابع الذي ليس له فعله وإن فعله استحق الذم وهو القبيح والمحظور والحرام .

(الفرق) بين الفرض والحتم أن الحتم امضاء الحكم على التوكيد والاحكام يقال حتم الله كذا وكذا وقضاء قضاء حتما أي حكم به حكما سوكتا وليس هو من الفرض والايجاب في شيء لأن الفرض والايجاب يكونان في الأوامر والحتم يكون في الاحكام والأقضية وإنما قيل للفرض فرض حتم على جهة الاستعارة والمراد أنه لا يرد كما أن الحكم الحتم لا يرد والشاهد أن العرب تسمي الغراب حاتما لأنه يحتم عندهم بالفراق أي يقضي به وليس يريدون أنه يفرض ذلك أو يوجهه .

(الفرق) بين الايجاب والالزام أن الالزام يكون في الحق والباطل يقال ألزمت الحق وألزمت الباطل ، والايجاب لا يستعمل الا فيما هو حق فإن استعمل في غيره فهو مجاز والمراد به الالزام .

(الفرق) بين الالزام واللزوم أن اللزوم لا يكون الا في الحق يقال لزمت الحق ولا يقال لزمت الباطل ، والالزام يكون في الحق والباطل يقال ألزمت الحق وألزمت الباطل على ما ذكرنا .

(الفرق) بين الحلال والمباح، أن الحلال هو المباح الذي علم إباحته بالشرع ، والمباح لا يعتبر فيه ذلك تقول المشي في السوق مباح ولا تقول حلال ، والحلال خلاف الحرام والمباح خلاف المحظور وهو الجنس الذي لم يرغب فيه ، ويجوز أن يقال هو ما كان لفاعله أن يفعله ولا ينبىء عن

(١) في نسخة « وهذه أمور زائدة » .

مدح ولا ذم وقيل هو ما أعلم المكلف أو دل على حسنه وأنه لا ضرر عليه في فعله ولا تركه ، ولذلك لا توصف أفعال الله تعالى بأنها مباحة ولا توصف أفعال البهائم بذلك فمعنى قولنا أنه على الإباحة أن للمكلف أن ينتفع به ولا ضرر عليه في ذلك وإرادة المباح والأمر به قبيح لأنه لا فائدة فيه إذ فعله وتركه سواء في أنه لا يستحق عليه ثواب وليس كذلك الحلال .

(الفرق) بين النافلة والندب أن الندب في اللغة ما أمر به وفي الشرع هو النافلة والنافلة في الشرع واللغة سواء ، والنافلة في اللغة أيضا اسم للعطية والنوفلة الجواد والجمع نوفلون ، ويقال أيضا للعطية نوفل والجمع نوافل .

(الفرق) بين السنة والنافلة أن السنة على وجوه أحدها إذا قلنا فرض سنة فالمراد به المندوب اليه وإذا قلنا الدليل على هذا الكتاب والسنة فالمراد بها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا قلنا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالمراد بها طريقته (١) وعادته التي دام عليها وأمر بها فهي في الواجب والنفل وجميع ذلك ينسب عن رسم تقدم وسبب فرد والنفل والنافلة ما تبديه من غير سبب .

(الفرق) بين السنة والعادة أن العادة ما يديم الإنسان فعله من قبل نفسه ، والسنة تكون على مثال سبق وأصل السنة الصورة ومنه يقال سنة الوجه أي صورته وسنة القمر أي صورته ، والسنة في العرف تواتر وآحاد فالتواتر ما جاز حصول العلم به لكثرة روايته وذلك أن العلم لا يحصل في العادة إلا إذا كثرت الرواة ، والآحاد ما كان روايته القدر الذي لا يعلم صدق خبرهم لقلتهم وسواء رواه واحد أو أكثر والمرسل ما أسنده الراوي إلى من لم يره ولم يسمع منه ولم يذكر من بينه وبينه .

(الفرق) بين العادة والدأب أن العادة على ضربين اختيار أو اضطرار

(١) في السكندرية « طرائقه » .

فالاختيار كتعود شرب النبيذ وما يجري مجراه مما يكثر الانسان فعله فيعناده ويصعب عليه مفارقه والاضطرار مثل اكل الطعام وشرب الماء لاقامة الجسد وبقاء الروح وما شاكل ذلك ، والدأب لا يكون الا اختيارا الا ترى أن العادة في الأكل والشرب المقيمين للبدن لا تسمى دأبا .

(الفرق) بين قولك يجب كذا وقولك ينبغي كذا أن قولك ينبغي كذا يقتضي أن يكون المبتغي حسنا سواء كان لازما أو لا والواجب لا يكون الا لازما .

(الفرق) بين قولنا يجوز كذا وقولك يجزىء كذا أن قولك يجوز كذا بمعنى يسوغ ويحل كما تقول يجوز للمسافر أن يفطر ونحوه ويجوز قراءة (مالك يوم الدين) و (ملك يوم الدين) ويكون بمعنى الشك نحو قولك يجوز أن يكون زيد أفضل من عمرو ، ويجوز بمعنى جواز النقد وقال بعضهم يجوز بمعنى يمكن ولا يمتنع نحو قولك يجوز من زيد القيام وان كان معلوما أن القيام لا يقع منه ، وقال أبو بكر الاخشاد أكره هذا القول لأن المسلمين لا يستجيزون أن يقولوا يجوز الكفر من الملائكة حتى يصيروا كإبليس لقدرتهم على ذلك ولا أن يقولوا يجوز من الله تعالى وقوع الظلم لقدرته عليه الا أن يقيد وأصل هذا كله من قولك جاز أي وجد مسلكا مضى فيه ومنه الجواز في الطريق والمجاز في اللغة ، فقولك قراءة جائزة معناه أن قارئها وجد لها مذهبا يأمن معه أن يرد عليه وإذا قلت يجوز أن يكون فلان خيرا من فلان فمعناه أن وهبك قد توجه الى هذا المعنى منه فإذا علمته لم يحسن فيه ذكر الجواز ، والجائز لا بد أن يكون منبئا عما سواه ألا ترى أن قائلا لو قال يجوز أن يعبد العبد ربه لم يكن ذلك كاملا مستقيما اذا لم يكن منبئا عما سواه وقولنا هذا الشيء يجزىء يفيد أنه وقع موقع الصحيح فلا يجب فيه القضاء ، ويقع به التملك ان كان عقدا وقد يكون المنهى عنه مجزئا نحو التوضؤ بالماء المغصوب والذبح بالسكين المغصوب وطلاق البدعة والوطء في الحيض والصلاة في الدار

المغصوبة محرمة عند الفقهاء لأنه نهى عنها لا بشرائط الفعل الشرعية ولكن لحق صاحب الدار لأنه لو أذن في ذلك لجاز ولا يكون المنهى عنه جائزا فالفرق بينهما بين ، وذهب أبو علي وأبو هاشم رحمهما الله تعالى إلى أن الصلاة في الدار المغصوبة غير مجزئة لأنه قد أخذ على المصلي ينوي أداء الواجب ولا يجوز أن ينوي ذلك والفعل معصية .

ومما يخالف ذلك

(الفرق) بين المردود والفاقد وبين المنهى عنه وبين الفاسد أن المردود ما وقع على وجه لا يستحق عليه الثواب وذلك أنه خلاف المقبول والقبول من الله تعالى إيجاب الثواب ولا يمنعه ذلك من أن يكون مجزئا مثل التوضؤ بالماء المغصوب وغيره مما ذكرناه آنفا والمنهى عنه ينشأ عن كراهة الناهي له ولا يمنعه ذلك من أن يكون مجزئا أيضا فكل واحد من المنهى عنه والمردود يفيد ما لا يفيد الآخر ، والفاقد لا يكون مجزئا فهو مفارق لهما .

(الفرق) بين الحسن والمباح أن كل مباح حسن وليس كل حسن مباحا ، وذلك أن أفعال الطفل والملجأ قد تكون حسنة وليست بمباحة .
(الفرق) بين الاذن والاباحة أن الاباحة قد تكون بالعقل والسمع ، والاذن لا يكون الا بالسمع وحده ، وأما الاطلاق فهو ازالة المنع عمن يجوز عليه ذلك ، ولهذا لا يجوز أن يقال ان الله تعالى مطلق وان الاشياء مطلقة له .

(الفرق) بين الاسلام والايمان والصلاح أن الصلاح استقامة الحال وهو ما يفعله العبد لنفسه ويكون بفعل الله له لطفًا وتوفيقًا ، والايمان طاعة الله التي يؤمن بها العقاب على ضدها وسيت النافلة ايمانا على سبيل التبع لهذه الطاعة ، والاسلام طاعة الله التي يسلم بها من عقاب الله وصار كالعلم على شريعة محمد (ص) ، ولذلك ينتهي منه اليهود وغيرهم ولا ينتفون من الايمان .

(الفرق) بين الأمين والمأمون أن الأمين الثقة في نفسه ، والمأمون الذي يأمنه غيره .

(الفرق) بين الكفر والالحاد أن الكفر اسم يقع على ضروب من الذنوب فمنها الشرك بالله ومنها الجحد للنبوة ومنها استحلال ما حرم الله وهو راجع الى جحد النبوة وغير ذلك مما يطول الكلام فيه وأصله التغطية ، والالحاد اسم خص به اعتقاد نفي التقديم مع اظهار الاسلام وليس ذلك كفر الالحاد ألا ترى أن اليهودي لا يسمى ملحدا وإن كان كافرا وكذلك النصراني وأصل الالحاد الميل ومنه سمي اللحد لحدا لأنه يحفر في جانب القبر .

(الفرق) بين الرياء والنفاق أن النفاق إظهار الايمان مع أسرار الكفر وسمي بذلك تشبيها بما يفعله اليربوع وهو أن يجعل بجهره بابا ظاهرا وبابا باطنا يخرج منه اذا طلبه الطالب ولا يقع هذا الاسم على من يظهر شيئا ويخفي غيره الا الكفر والايمان وهو اسم اسلامي والاسلام والكفر اسمان اسلاميان فلما حدثا وحدث في بعض الناس اظهار أحدهما مع إبطان الآخر سمي ذلك نفاقا ، والرياء اظهار جميل الفعل رغبة في حمد الناس لا في ثواب الله تعالى، فليس الرياء من النفاق في شيء فإن استعمل أحدهما في موضع الآخر فعلى التشبه والأصل ما قلناه .

(الفرق) بين الذنب والقبیح أن الذنب عند المتكلمين ينبىء عن كون المقدور مستحقا عليه العقاب وقد يكون قبيحا لا عقاب عليه كالقبیح يقع من الطفل قالوا ولا يسمى ذلك ذنبا وإنما يسمى الذنب ذنبا لما يتبعه من الذم ، وأصل الكلمة على قولهم الاتباع ومنه قيل ذنب الدابة لأنه كاتباع لها والذنوب الدلو التي لها ذنب ، ويجوز أن يقال أن الذنب يفيد أنه الرذل من الفعل الدنيء ، وسمي الذنب ذنبا لأنه أرذل ما في صاحبه وعلى هذا استعماله في الطفل حقيقة .

(الفرق) بين الذنب والمعصية أن قولك معصية ينبىء عن كونها

منها عنها والذنب ينبيء عن استحقاق العقاب عند المتكلمين وهو على القول الآخر فعل رديء والشاهد على أن المعصية تنبيء عن كونها منها عنها قولهم أمرته فعصاني ، والنهي ينبيء عن الكراهة ، ولهذا قال أصحابنا (١) المعصية ما يقع من فاعله على وجه قد نهى عنه أو كره منه . (الفرق) بين المحظور والحرام أن الشيء يكون محظورا إذا نهى عنه ناه وإن كان حسنا كفرض (٢) السلطان التعامل ببعض النقود أو الرعي ببعض الأرضين وإن لم يكن قبيحا ، والحرام لا يكون إلا قبيحا ، وكل حرام محظور وليس كل محظور حراما ، والمحظور يكون قبيحا إذا دلت الدلالة على أن من حظره لا يحظر إلا القبيح كالمحظور في الشريعة وهو ما أعلمه المكلف أو دل على قبحه ، ولهذا لا يقال إن أفعال البهائم محظورة وإن وصفت بالقبح وقال أبو عبدالله الزيري الحرام يكون مؤبدا والمحظور قد يكون إلى غاية . وفرق أصحابنا بين قولنا والله لا آكله فقالوا إذا حرمة على نفسه حث بأكل الخبز وإذا قال والله لا آكله لم يحث حتى يأكله كله وجعلوا تحريمه على نفسه بمنزلة قوله والله لا آكل منه شيئا .

(الفرق) بين الطغيان والعتو أن الطغيان مجاوزة الحد في المكروه مع غلبة وقهر ومنه قوله تعالى (إنا لما طغى الماء) الآية يقال طغى الماء إذا جاوز الحد في الظلم ، والعتو المبالغة في المكروه فهو دون الطغيان ومنه قوله تعالى (وقد بلغت من الكبر عتيا) قالوا كل مبالغ في كبر أو كفر أو فساد فقد عتا فيه ومنه قوله تعالى (ريح صرصر عاتية) أي مبالغة في الشدة ويقال جبار عات أي مبالغ في الجبرية ومنه قوله تعالى (فعتت عن أمر ربها) يعني أهلها تكبروا على ربهم فلم يطيعوه .

(١) في النسخ « أصحاب » . (٢) في السكندرية « الفرق » وهو من غيرها ساقط .

(الفرق) بين الكفر والشرك أن الكفر خصال كثيرة على ما ذكرنا وكل خصلة منها تضاد خصلة من الايمان لأن العبد اذا فعل خصلة من الكفر فقد ضيع خصلة من الايمان ، والشرك خصلة واحدة وهو ايجاد الهية مع الله أو دون الله واشتقاقه ينسب عن هذا المعنى ثم كثر حتى قيل لكل كفر شرك على وجه التعظيم له والمبالغة في صفته وأصله كفر النعمة وتقيضه الشكر وتقيض الكفر بالله الايمان وانما قيل لمضيغ الايمان كافر لتضييعه حقوق الله تعالى وما يجب عليه من شكر نعمه فهو بمنزلة الكافر لها وتقيض الشرك في الحقيقة الاخلاص ثم لما استعمل في كل كفر صار تقيضه الايمان ولا يجوز أن يطلق اسم الكفر الا لمن كان بمنزلة الجاحد لنعم الله وذلك لعظم ما معه من المعصية وهو اسم شرعي كما أن الايمان اسم شرعي .

(الفرق) بين الفسق والخروج أن الفسق في العرية خروج مكروه ومنه يقال للفأرة الفويسقة لأنها تخرج من جحرها للافساد وقيل فسقت الرطبة اذا خرجت من قشرها لأن ذلك فساد لها ومنه سمي الخروج من طاعة الله بكبيرة فسقا ومن الخروج مذموم ومحمود والفرق بينهما بين .

(الفرق) بين الفسق والفجور أن الفسق هو الخروج من طاعة الله بكبيرة ، والفجور الانبعاث في المعاصي والتوسع فيها وأصله من قولك أفجرت السكر اذا خرقت فيها خرقا واسعا فانبعث الماء كل منبعث فلا يقال لصاحب الصغيرة فاجر كما لا يقال لمن خرقت في السكر خرقا صغيرا أنه قد فجر السكر ثم كثر استعمال الفجور حتى خص بالزنا والمواط وما أشبه ذلك .

(الفرق) بين قولك كفر النعمة وقولك بطر النعمة أن قولك بطرها يفيد أنه عظمها وبني فيها . وكفرها يفيد أنه عظمها فقط . وأصل البطر الشق ومنه قيل للبيطار بيطار وقد بطرت الشيء أي شققته وأهل اللغة يقولون البطر سوء استعمال النعمة وكذلك جاء في تفسير قوله تعالى

(بطرت معيشتها) (ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطراً ورثاء الناس) .

(الفرق) بين الظلم والجور أن الجور خلاف الاستقامة في الحكم . وفي السيرة السلطانية تقول جار الحاكم في حكمه والسلطان في سيرته اذا فارق الاستقامة في ذلك ، والظلم ضرر لا يستحق ولا يعقب عوضاً سواء كان من سلطان أو حاكم أو غيرهما ألا ترى أن خيانة الدائع والدرهم تسمى ظلماً ولا تسمى جوراً فإن أخذ ذلك على وجه القهر أو الميل سمي جوراً وهذا واضح . وأصل الظلم نقصان الحق ، والجور العدول عن الحق من قولنا جار عن الطريق اذا عدل عنه وخولف بين النقيضين فقليل في تقيض الظلم الانصاف وهو اعطاء الحق على التمام ، وفي تقيض الجور العدل وهو العدول بالفعل الى الحق .

(الفرق) بين السوء والقبيح أن السوء مأخوذ من أنه يسوء النفس بما قربه لها وقد يلتذ بالقبيح صاحبه كالزنا وشرب الخمر والغصب . (الفرق) بين الظلم والهضم أن الهضم نقصان بعض الحق ولا يقال لمس أخذ جميع حقه قد هضم . والظلم يكون في البعض والكل وفي القرآن (فلا) (١) يخاف ظلماً ولا هضمًا) أي لا يمنع حقه ولا بعض حقه وأصل الهضم في العريية النقصان ومنه قيل للمنخفض من الأرض هضم والجمع اهضام .

(الفرق) بين الظلم والغشم أن الغشم كره الظلم وعمومه توصف به الولاء لأن ظلمهم يعم ولا يكاد يقال غشمي في المعاملة كما يقال ظلمي فيها وفي المثل « وال غشوم خير من فتنة تدوم » وقال أبو بكر الغشم اعتسافك الشيء ثم قال يقال غشم السلطان الرعية يغشهم ، قال الشيخ أبو هلال رحمه الله الاعتساف خبط الطريق على غير هداية فكأنه جعل

(١) في نسخة « لا يخاف » وفي السكندرية « ولا يخاف » .

الغشم فلما يجري على غير طرائق الظلم المعهودة .

(الفرق) بين الظلم والبغي أن الظلم ما ذكرناه . والبغي شدة الطلب لما ليس بحق بالتغليب وأصله في العرية شدة الطلب ومنه يقال دفعنا بغي الساء خلفنا أي شدة مطرها ، وبغي الجرح يبني إذا ترمى إلى فساد يرجع إلى ذلك وكذلك البغاء وهو الزنا وقيل في قوله تعالى (والائثم والبغي بغير الحق) أنه يريد التراس على الناس بالغلبة والاستطالة .

(الفرق) بين القبح والفحش أن الفاحش الشديد القبح ويستعمل القبح في الصور فيقال القرد قبيح الصورة ولا يقال فاحش الصورة ويقال هو فاحش القبح وهو فاحش الطول وكل شيء جاوز حد الاعتدال مجاوزة شديدة فهو فاحش وليس كذلك القبيح .

(الفرق) بين الحرام والسحت أن السحت مبالغة في صفة الحرام ، ولهذا يقال حرام سحت ولا يقال سحت حرام ، وقيل السحت يفيد أنه حرام ظاهر فقولنا حرام لا يفيد أنه سحت وقولنا سحت يفيد أنه حرام ويجوز أن يقال أن السحت الحرام الذي يستأصل الطاعات من قولنا سحته إذا استأصلته ، ويجوز أن يكون السحت الحرام الذي لا بركة له فكأنه مستأصل ، ويجوز أن يكون المراد به أنه يستأصل صاحبه .

(الفرق) بين الائم والخطيئة أن الخطيئة قد تكون من غير عمد ولا يكون الائم إلا تعمداً ، ثم كثر ذلك حتى سميت الذنوب كلها خطايا كما سميت إسرافاً ، وأصل الإسراف مجاوزة الحد في الشيء .

(الفرق) بين الائم والذنب أن الائم في أصل اللغة التقصير أثم يائم إذا قصر ومنه قول الأعشى :

جمالية تغتلي بالسرداف إذا كذب الآثمات الهجير

الاغتلاء بعد الخطو ، والرداف جمع رديف ، وكذب قصر ، وغني بالآثمات المقصرات ومن ثم سمي الخمر إثمًا لأنها تقصر بشاربها لذهابها بعقله .

(الفرق) بين الأثيم والآثم أن الأثيم المتهادي في الآثم ، والآثم فاعل الآثم .

(الفرق) بين الذنب والجرم أن الذنب ما يتبعه الذم أو ما يتتبع عليه العبد من قبيح فعله ، وذلك أن أصل الكلمة الاتباع على ما ذكرنا فأما قولهم للصبى قد أذنب فانه مجاز ، ويجوز أن يقال الآثم هو القبيح الذي عليه تبعة ، والذنب هو القبيح من الفعل ولا يفيد معنى التبعة ، ولهذا قيل للصبى قد أذنب ولم تقل قد آثم ، والأصل في الذنب الرذل من الفعل كالذنب الذي هو أرذل ما في صاحبه . والجرم ما ينقطع به عن الواجب وذلك أن أصله في اللغة القطع ومنه قيل للصرام الجرام وهو قطع السر .

(الفرق) بين الحوب والذنب أن الحوب يفيد أنه مزجور عنه وذلك أن أصله في العربية الزجر ومنه يقال في زجر الأبل حوب حوب وقد سمي الجمل به لأنه يزجر وحاب الرجل يحوب وقيل للنفس حوباء لأنها تزجر وتدعى .

(الفرق) بين الوزر والذنب أن الوزر يفيد أنه يشغل صاحبه وأصله الثقل ومنه قوله تعالى (ووضعتنا عنك وزرك الذي أنقض ظهرك) وقال تعالى (حتى تضع الحرب أوزارها) أي أثقالها يعني السلاح وقال بعضهم الوزر من الوزر وهو الملجأ يفيد أن صاحبه ملتجئ إلى غير ملجأ والأول أجود .

ومما يخالف الظلم المذكور في الباب العدل

(الفرق) بينه وبين الانصاف أن الانصاف إعطاء النصف ، والعدل يكون في ذلك وفي غيره ألا ترى أن السارق إذا قطع قيل انه عدل عليه ولا يقال انه أنصف ، وأصل الانصاف أن تعطيه نصف الشيء وتأخذ نصفه من غير زيادة ولا نقصان وربما قيل أطلب منك النصف كما يقال أطلب منك الانصاف ثم استعمل في غير ذلك مما ذكرناه ويقال أنصف

الشيء إذا بلغ نصف نفسه ونصف غيره إذا بلغ نصفه .
(الفرق) بين العدل والقسط أن القسط هو العدل بين الظاهر
ومنه سمي المكيال قسطاً والميزان قسطاً لأنه يصور لك العدل في الوزن
حتى تراه ظاهراً وقد يكون من العدل ما يخفى ولهذا قلنا أن القسط هو
النصيب الذي ينت وجوهه وتقسط القوم الشيء تقاسموا بالقسط .
(الفرق) بين العدل والحسن أن الحسن ما كان القادر عليه فعله
ولا يتعلق بنفع واحد أو ضرر ، والعدل حسن يتعلق بنفع زيد أو ضرر
غيره (١) ألا ترى أنه يقال إن كل الحلال حسن وشرب المباح حسن وليس
ذلك بعدل .

الفرق بين ما يخالف ذلك

من التوبة والاعتذار والعتو والغفران وما يجري معه

(الفرق) بين التوبة والاعتذار أن التائب مقر بالذنب الذي يتوب
منه معترف بعدم عذره فيه والمعتذر يذكر أن له فيما أتاه من المكروه عذراً
ولو كان الاعتذار التوبة لجاز أن يقال اعتذر إلى الله كما يقال تاب إليه
وأصل العذر إزالة الشيء عن جهته اعتذر إلى فلان فعذره أي أزال ما
كان في نفسه عليه في الحقيقة أو في الظاهر ويقال عذرت عذيراً ، ولهذا
يقال من عذيري من فلان وتأويله من يأتيني بعذر منه ومنه قوله تعالى
(عذراً أو نذراً) والنذر جمع نذير .

(الفرق) بين الندم والتوبة أن التوبة أخص من الندم وذلك أنك
قد تندم على الشيء ولا تعتقد قبحه ، ولا تكون التوبة من غير قبح فكل
توبة ندم وليس كل ندم توبة .

(الفرق) بين الاستغفار والتوبة أن الاستغفار مطلق المغفرة بالدعاء
والتوبة أو غيرها من الطاعة ، والتوبة الندم على الخطيئة مع العزم على

(١) في السكندرية « عمرو » .

ترك المعاودة فلا يجوز الاستغفار مع الاصرار لأنه مسببة لله ما ليس من حكمه ومشيتته ما لا تفعله مما قد نصب الدليل فيه وهو تحكم عليه كما يتحكم المتأمر المتعظم على غيره بأن يأمره بفعل ما أخبر أنه لا يفعله .

(الفرق) بين التأسف والندم أن التأسف يكون على الفألت من فعلك وفعل غيرك والندم جنس من أفعال القلوب لا يتعلق الا بواقع من فعل النادم دون غيره فهو مبين لأفعال القلوب وذلك أن الارادة والعلم والتسني والغبط قد يقع على فعل الغير كما يقع على فعل الموصوف به ، والغضب يتعلق بفعل الغير فقط .

(الفرق) بين العفو والغفران أن الغفران يقتضي إسقاط العقاب وإسقاط العقاب هو ايجاب الثواب فلا يستحق الغفران الا المؤمن المستحق للثواب وهذا (١) لا يستعمل الا في الله فيقال غفر الله لك ولا يقال غفر زيد لك الا شاذاً قليلاً والشاهد على شذوذه أنه لا يتصرف في صفات العبد كما يتصرف في صفات الله تعالى الا ترى أنه يقال استغفرت الله تعالى ولا يقال استغفرت زيدا ، والعفو يقتضي إسقاط اللوم والذم ولا يقتضي ايجاب الثواب ، ولهذا يستعمل في العبد فيقال عفا زيد عن عسرو واذا عفا عنه لم يجب عليه إثباته الا أن العفو والغفران لما تقارب معناه تداخلا واستعمالا في صفات الله جل اسمه على وجه واحد فيقال عفا الله عنه وغفر له بمعنى واحد وما تعدى به اللفظان يدل على ما قلنا وذلك انك تقول عفا عنه فيقتضي ذلك إزالة شيء عنه وتقول غفر له فيقتضي ذلك إثبات شيء له .

(الفرق) بين الغفران والستر أن الغفران أخص وهو يقتضي ايجاب الثواب . والستر سترك الشيء بستر ثم استعمل في الاضراب عن ذكر الشيء فيقال ستر فلان على فلان اذا لم يذكر ما اطلع عليه من عثراته

(١) في نسخة « ولهذا » .

وستر الله عليه خلاف فضحه ولا يقال لمن يستر عليه في الدنيا إنه غفر له لأن الغفران ينسب عن استحقاق الثواب على ما ذكرناه ، ويجوز أن يستر في الدنيا على الكافر والفاسق .

(الفرق) بين الصنع والغفران أن الغفران ما ذكرناه . والصنع التجاوز عن الذنب من قولك صفحت الورقة إذا تجاوزتها وقيل هو ترك مؤاخذه المذنب بالذنب وإن تبدي له صفحة جميلة ولهذا لا يستعمل في الله تعالى .

(الفرق) بين الإحباط والتكفير أن الإحباط هو إبطال عمل البر من الحسنات بالسيئات وقد حبط هو ومنه قوله تعالى (وحبط ما صنعوا فيها) وهو من قولك حبط بطنه إذا فسد بالماكل الردي ، والتكفير إبطال السيئات بالحسنات وقال تعالى (كفر عنهم سيئاتهم) .

(الفرق) بين قولك أبطل وبين قولك أدحض أن أصل الإبطال الإهلاك ومنه سمي الشجاع بطلا لاهلاكه قرنه ، وأصل الأدحاض الإذلال فقولك أبطله يفيد أنه أهلكه وقولك أدحضه يفيد أنه أزاله ومنه مكان دحض إذا لم تثبت عليه الاقدام وقد دحض إذا زل ومنه قوله تعالى (حجته داحضة عند ربهم) .

الباب التاسع عشر

في الفرق بين الثواب والعوض ، وبين العوض والبذل ، وبين القيمة
والثمن ، والفرق بين ما يخالف الثواب من العقاب
والعذاب والالام والوجع وما يجري مع ذلك .

(الفرق) بين الثواب والعوض أن العوض يكون على فعل العوض ،
والثواب لا يكون على فعل المثلث وأصله المرجوع وهو ما يرجع اليه
العامل ، والثواب من الله تعالى نعيم يقع على وجه الاجلال وليس كذلك
العوض لانه يستحق بالالام فقط وهو ماثمة من غير تعظيم فالثواب يقع
على جهة المكافأة على الحقوق والعوض يقع على جهة الماثمة في البيوع .
(الفرق) بين الثواب والأجر أن الأجر يكون قبل الفعل المأجور
عليه والشاهد أنك تقول ما أعمل حتى آخذ أجري ولا تقول لا أعمل (١)
حتى آخذ ثوابي لأن الثواب لا يكون الا بعد العمل على ما ذكرنا هذا
على أن الأجر لا يستحق له الا بعد العمل كالثواب الا أن الاستعمال
يجري بما ذكرناه وأيضا فإن الثواب قد شهر في الجزاء على الحسنات .
والأجر يقال في هذا المعنى ويقال على معنى الأجرة التي هي من طريق
المثامنة بأدنى الاثنان وفيها معنى المعاوضة بالانتفاع .

(١) في السكندرية « اعلم » وساقط من غيرها .

(الفرق) بين العوض والبذل أن العوض ما تعقب به الشيء على جهة المثامنة تقول هذا الدرهم عوض من خاتك وهذا الدينار عوض من ثوبك ولهذا يسمى ما يعطي الله الأطفال على إيلامه إياهم اعواضا، والبذل ما يقام مقامه ويوقع موقعه على جهة التعاقب دون المثامنة ألا ترى أنك تقول لمن أساء إلى من أحسن إليه أنه بدل نعمته كفرا لأنه أقام الكفر مقام الشكر فلا تقول عوضه كفرا لأن معنى المثامنة لا يصح في ذلك ، ويجوز أن يقال العوض هو البذل الذي ينتفع به وإذا لم يجعل على الوجه الذي ينتفع به لم يسم عوضا ، والبذل هو الشيء الموضوع مكان غيره لينتفع به أولا ، قال ابن دريد الإبدال جمع بديل مثل أشراف وشريف وفنيق وافناق، وقد يكون البذل الخلف من الشيء ، والبذل عند النحويين مصدر سمي به الشيء الموضوع مكان آخر قبله جاريا عليه حكم الأول وقد يكون من جنسه وغير جنسه ألا ترى أنك تقول مررت برجل زيد فتجعل زيدا بدلا من رجل وزيد معرفة ورجل نكرة والمعرفة من غير جنس النكرة .

(الفرق) بين تبديل الشيء والأتیان بغيره أن الأتيان بغيره لا يقتضي بل يجوز بقاءه معه ، وتبديله لا يكون إلا برفعه ووضع آخر مكانه ولو كان تبديله والأتیان بغيره سواء لم يكن لقوله تعالى (إئت بقرآن غير هذا أو بدله) فائدة وفيه كلام كثير أوردها في تفسير هذه السورة ، وقال الفراء يقال بدله إذا غيره وأبدله جاء ببده .

(الفرق) بين العوض والضمن أن الضمن يستعمل فيما كان عينا أو ورقا ، والعوض يكون من ذلك ومن غيره تقول أعطيت ثمن السلعة عينا أو ورقا وأعطيت عوضها من ذلك أو من العوض وإذا قيل الثمن من غير العين والورق فهو على التشبيه .

(الفرق) بين القيمة والضمن أن القيمة هي المساوية لمقدار المضمن من غير نقصان ولا زيادة ، والضمن قد يكون بخسا وقد يكون وفقا وزائدا والملك لا يدل على الثمن، فكل ما له ثمن مملوك وليس كل مملوك له ثمن،

وقال الله تعالى (ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا) فأدخل الباء في الآيات وقال في سورة يوسف (وشروه بثمن بخس) فأدخل الباء في الثمن ، قال الفراء هذا لأن العروض كلها أنت مخير في إدخال الباء فيها إن شئت قلت اشتريت بالثوب كساء وإن شئت قلت اشتريت بالكساء ثوبا أيهما جعلته ثمنا لصاحبه جاز فإذا جئت الى الدراهم والدنانير وضمت الباء في الثمن لأن الدراهم أبدا ثمن .

(الفرق) بين الشراء والاستبدال أن كل شراء استبدال وليس كل استبدال شراء لأنه قد يستبدل الانسان غلاما بغلام وأجيرا بأجير ولم يشتره .

(الفرق) بين العذاب والألم أن العذاب أخص من الألم وذلك أن العذاب هو الألم المستمر والألم يكون مستمرا وغير مستمر ألا ترى أن قرصة البعوض ألم وليس بعذاب فإن استمر ذلك قلت عذابي البعوض الليلة فكل عذاب ألم وليس كل ألم عذابا ، وأصل الكلمة الاستمرار ومنه يقال ماء عذب لاستمراره في العلق .

(الفرق) بين الألم والوجع أن الوجع أعم من الألم تقول ألمني زيد بضربته أي أوجعني بذلك وتقول أوجعني ضربني ولا تقول ألمني ضربني وكل ألم هو ما يلحقه بك غيرك ، والوجع ما يلحقك من قبل نفسك ومن قبل غيرك ثم استعمل أحدهما في موضع الآخر .

(الفرق) بين الألم والوصب أن الوصب هو الألم الذي يلزم البدن لزوما دائما ومنه يقال ولا واصبة إذا كانت بعيدة كأنها من شدة بعدها لا غاية لها ومنه قوله تعالى (وله الدين واصبا) وقوله تعالى (ولهم عذاب واصب) .

(الفرق) بين العذاب والعقاب أن العقاب ينبيء عن استحقاق وسيب بذلك لأن الفاعل يستحقه عقاب فعله . ويجوز أن يكون العذاب مستحقا وغير مستحق ، وأصل العقاب التلو وهو تأدية الأول الى الثاني يقال عقب

الثاني الأول اذا تلاه وعقب الليل النهار والليل والنهار هما عقبيان وأعقبه بالعبطة حسرة اذا أبدله بها وعقب بامتداز بعد اساءة وفي التنزيل (ولى مدبرا ولم يعقب) أي لم يرجع بعد ذهابه تاليا له مجيئه وفيه (لا معقب لحكمه) وتعقبت فلانا تتبعته أمره واستعقبت منه خيرا وشرا أي استبدلت بالأول ما يتلوه من الثاني ، وتعاقبا الأمر تناوبا بما يتلو كل واحد منهما الآخر وعاقبت اللص بالقطع الذي يتلو سرقة واعتقب الرجلان العقبة اذا ركبا كل واحد منهما على مناوبة الآخر (والعاقبة للمتقين) وعلى المجرمين لأنها تعقب المتقين خيرا والمجرمين شرا كما تقول الدائرة لفلان على فلان .

(الفرق) بين البلاء والنقمة أن البلاء يكون ضررا ويكون نفعا واذا أردت النفع قلت أبليته وفي القرآن (وليبلى المؤمنين منه بلاء حسنا) ومن الضر بلوته ، وأصله أن تختبره بالمكروه وتستخرج ما عنده من الصبر به ويكون ذلك ابتداءا والنقمة لا تكون إلا جزاءا وعقوبة وأصلها شدة الانكار تقول نقمت عليه الأمر اذا أنكرته عليه وقد تسمى النقمة بلاءا والبلاء لا يسمى نقمة اذا كان ابتداءا والبلاء أيضا اسم للنعمة وفي كلام الأحنف البلاء ثم الثناء أي النعمة ثم الشكر .

(الفرق) بين قولك أنكر وبين قولك نقم أن قولك نقم أبلغ من قولك أنكر ومعنى نقم أنكر انكار المعاقب ومن ثم سمي العقاب نقمة .

(الفرق) بين العقاب والانتقام أن الانتقام سلب النعمة بالعذاب ، والعقاب جزاء على الجرم بالعذاب لأن العقاب نقيض الثواب والانتقام نقيض الانعام .

(الفرق) بين الخوف والحذر والخشية والفرع أن الخوف توقع الضرر المشكوك في وقوعه ومن يتيقن الضرر لم يكن خائفا له وكذلك الرجاء لا يكون إلا مع الشك ومن يتيقن النفع لم يكن راجيا له ، والحذر توقي الضرر، وسواء كان مظنونا أو متيقنا، والحذر يدفع الضرر، والخوف

لا يدفعه ولهذا يقال خذ حذرک ولا يقال خذ خوفک .

(الفرق) بين الحذر والاحتراز أن الاحتراز هو التحفظ من الشيء الموجود ، والحذر هو التحفظ مما لم يكن إذا علم أنه يكون أو ظن ذلك .
(الفرق) بين الخوف والخشية أن الخوف يتعلق بالمكروه وبترك المكروه تقول خفت زيدا كما قال تعالى (يخافون ربهم من فوقهم) وتقول خفت المرض كما قال سبحانه (ويخافون سوء الحساب) والخشية تتعلق بمنزل المكروه ولا يسمى الخوف من نفس المكروه خشية ولهذا قال (يخشون ربهم ويخافون سوء الحساب) فإن قيل أليس قد قال (إني خشيت أن تقول فرقت بين بني إسرائيل) قلنا انه خشي القول المؤدي الى الفرقة والمؤدي الى الشيء بمنزلة من يفعله وقال بعض العلماء يقال خشيت زيدا ولا يقال خشيت ذهاب زيد فإن قيل ذلك فليس على الأصل ولكن على وضع الخشية مكان الخوف ، وقد يوضع الشيء مكان الشيء اذا قرب منه .

(الفرق) بين الخشية والشفقة أن الشفقة ضرب من الرقة وضعف القلب ينال الانسان ومن ثم يقال للام إنها تشفق على ولدها أي ترق له وليست هي من الخشية والخوف في شيء والشاهد قوله تعالى (والذين (١) هم من خشية ربهم مشفقون) ولو كانت الخشية هي الشفقة لما حسن أن يقول ذلك كما لا يحسن أن يقول يخشون من خشية ربهم ، ومن هذا الأصل قولهم ثوب شفق اذا كان رقيقا ، وشبهت به البداة لأنها حمرة ليست بالمحكمة فقولك أشفقت من كذا معناه ضعف قلبي عن احتماله .

(الفرق) بين الخوف والرهة أن الرهة طول الخوف واستمراره ومن ثم قيل للراهب راهب لأنه يديم الخوف ، والخوف أصله من قولهم جمل رهب اذا كان طويل العظام مشبوح الخلق ، والرهة العظم الذي على

(١) في الأصل « ان الدين » .

رأس المعدة يرجع الى هذا وقال علي بن عيسى الرهبة خوف يقع على شريطة لا مخافة والشاهد أن نقيضها الرغبة وهي السلامة من المخاوف مع حصول فائدة والخوف مع الشك بوقوع الضرر والرهبة مع العلم به يقع على شريطة كذا وإن لم تكن تلك الشريطة لم تقع .

(الفرق) بين التخويف والالذار أن الالذار تخويف مع إعلام موضع المخافة من قولك نذرت بالشيء اذا علمته فاستعددت له فاذا خوف الانسان غيره وأعلمه حال ما يخوفه به فقد أنذره ، وإن لم يعلمه ذلك لم يقل أنذره ، والنذر ما يجعله الانسان على نفسه اذا سلم مما يخافه ، والالذار احسان من المنذر وكلما كانت المخافة أشد كانت النعمة بالالذار أعظم ولهذا كان النبي (ص) أعظم الناس منة بالانذار لهم عقاب الله تعالى .

(الفرق) بين الالذار والوصية أن الالذار لا يكون الا منك لغيرك وتكون الوصية منك لنفسك ولغيرك تقول أوصيت نفسي كما تقول أوصيت غيري ولا تقول أنذرت نفسي ، والالذار لا يكون الا بالزجر عن القبيح وما يعتقد المنذر قبحه . والوصية تكون بالحسن والقبيح لأنه يجوز أن يوصي الرجل الرجل بفعل القبيح كما يوصي بفعل الحسن ولا يجوز أن ينذره الا فيسا هو قبيح ، وقيل النذارة نقيضة البشارة وليست الوصية نقيضة البشارة .

(الفرق) بين الخوف والهلع والهلع أن الفزع مفاجأة الخوف عند هجوم غارة أو صوت هدة وما أشبه ذلك وهو الزعاج القلب بتوقع مكروه عاجل وتقول فزعت منه فتعديه بمن وخفته فتعديه بنفسه فمعنى خفته أي هو نفسه خوفي ومعنى فزعت منه أي هو ابتداء فزعي لأن من لا ابتداء الغاية وهو يؤكد ما ذكرناه ، وأما الهلع فهو أسوأ الجزع وقبل الهلوع على ما فسره الله تعالى في قوله تعالى (إن الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا) ولا يسمى هلوعا حتى تجتمع فيه هذه الخصال .

(الفرق) بين الخوف والهول أن الهول مخافة الشيء لا يدري على ما يقحم عليه منه كهول الليل وهول البحر وقد هالني الشيء وهو هائل ولا يقال أمر مهول إلا أن الشاعر قال في بيت :

ومهول من المناهل وحش ذي عراقيب آجن مدفان
وتفسير المهول أن فيه هولاً ، والعرب إذا كان الشيء أنشئ له يخرجه على فاعل كقولهم دارع وإذا كان الشيء أنشئ فيه أخرجوه على مفعول مثل يحبون فيه ذلك، ومديون عليه ذلك وهذا قول الخليل .

(الفرق) بين الخوف والوجل أن الخوف خلاف الطمأنينة وجل الرجل يوجل وجلاً إذا قلق ولم يطمئن ويقال أنا من هذا على وجل ومن ذلك (١) على طمأنينة، ولا يقال على خوف في هذا الموضع ، وفي القرآن (الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم) أي إذا ذكرت عظمة الله وقدرته لم تطمئن قلوبهم إلى ما قدموه من الطاعة وظنوا أنهم مقصرون فاضطربوا من ذلك وقلقوا فليس الوجل من الخوف في شيء ، وخاف متعد ووجل غير متعد وصيغتهما مختلفتان أيضاً وذلك يدل على فرق (٢) بينهما في المعنى .

(الفرق) بين الاتقاء والخشية أن في الاتقاء معنى الاحتراس مما يخاف وليس ذلك في الخشية .

(الفرق) بين الخوف والبأس والبؤس أن البأس يجري على العدة من السلاح وغيرها ونحوه قوله تعالى (وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد) ويستعمل في موضع الخوف مجازاً فيقال لا بأس عليك ولا بأس في هذا الفعل أي لا كراهة فيه .

(الفرق) بين الحيرة والدهش أن الدهش حيرة مع تردد واضطراب

(١) في السكندرية « ومن هذا » .

(٢) « على فرق » غير موجودة في الأصل .

ولا يكون الا ظاهرا ويجوز أن تكون الحيرة خافية كحيرة الانسان بين امرين تروى فيهما ولا يدري على أيهما يقدم ولا يظهر حيرته ولا يجوز أن يدهش ولا يظهر دهشته .

(الفرق) بين الخجل والحياء أن الخجل معنى يظهر في الوجه لغم يلحق القلب عند ذهاب حجة أو ظهور على ريبة وما أشبه ذلك فهو شيء تتغير به الهيئة ، والحياء هو الارتداع بقوة الحياء ولهذا يقال فلان يستحي في هذا الحال أن يفعل كذا ، ولا يقال يخجل أن يفعله في هذه الحال لأن هيئته لا تتغير منه قبل أن يفعله فالخجل مما كان والحياء مما يكون ، وقد يستعمل الحياء موضع الخجل توسعا ، وقال الانباري أصل الخجل في اللغة الكسل والتواني وقلة الحركة في طلب الرزق ثم كثر استعمال العرب له حتى أخرجوه على معنى الانقطاع في الكلام ، وفي الحديث « إذا جمتن وقعتن وإذا شبعتن خجلتن » وقعتن أي ذلتن وخجلتن كسلتن ، وقال أبو عبيدة الخجل هنا الإشر وقيل هو سوء احتمال العناء وقد جاء عن العرب الخجل بمعنى الدهش قال الكمي :

فلم يدفعوا عندنا مالهم لوقع الحروب ولم يخجلوا
أي لم يبقوا دهشين مبهوتين .

(الفرق) بين الرجاء والطمع أن الرجاء هو الظن بوقوع الخير الذي يعتري صاحبه الشك فيه الا أن ظنه فيه أغلب وليس هو من قبيل العلم ، والشاهد أنه لا يقال أرجو أن يدخل النبي الجنة لكون ذلك متيقنا ، ويقال أرجو أن يدخل الجنة اذا لم يعلم ذلك . والرجاء الأمل في الخير والخشية والخوف في الشر لانهما يكونان مع الشك في المرجو والخوف ولا يكون الرجاء الا عن سبب يدعو اليه من كرم المرجو أو ما به اليه ، ويتعدى بنفسه تقول رجوت زيدا والمراد رجوت الخير من زيد لأن الرجاء لا يتعدى الى أعيان الرجال . والطمع ما يكون من غير سبب يدعو اليه فاذا طمعت في الشيء فكأنك حدثت نفسك به من غير أن يكون هناك

سبب يدعو اليه ، ولهذا ذم الطمع ولم يذم الرجاء ، والطمع يتعدى الى
المفعول بحرف فتقول طمعت فيه كما تقول فرقت منه وحذرت منه واسم
الفاعل طمع مثل حذر وفرق ودثب اذا جعلته كالنسبة واذا بنيته على الفعل
قلت طامع .

(الفرق) بين الوجل والأمل أن الأمل رجاء يستمر فلأجل هذا قيل
للنظر في الشيء اذا استمر وطال تأمل ، وأصله من الأمل وهو الرمل
المستطيل .

(الفرق) بين اليأس والقنوط والخيبة أن القنوط أشد مبالغة من
اليأس وأما الخيبة فلا تكون الا بعد الأمل لأنها امتناع نيل ما أمل ، فأما
اليأس فقد يكون قبل الأمل وقد يكون بعده ، والرجاء واليأس نقيضان
يتعاقبان كتعاقب الخيبة والظفر ، والخائب المنقطع عما أمل .



مركز تحقيق وتطوير علوم إسلامي

الباب العشرون

في الفرق بين الكبر والتهيه والجبرية والزهو وبين ما يخالف ذلك
من التذل والخضوع والخشوع والهون وما بسبيل ذلك

(الفرق) بين الكبر والتهيه أن الكبر هو إظهار عظم الشأن وهو في صفات الله تعالى مدح لأن شأنه عظيم وفي صفاتنا ذم لأن شأننا صغير وهو أهل للعظمة ولنا لها بأهل ، والشأن هنا معنى صفاته التي هي في أعلى مراتب التعظيم ويستحيل مساواة الأصغر له فيها على وجه من الوجوه ، والكبر الشخص والكبير في السن والكبير في الشرف والعلم يمكن مساواة الصغير له ، أما في السن فتضاعف مدة البقاء في الشخص ، تتضاعف أجزاؤه وأما بالعلم فباكتساب مثل ذلك العلم . والتهيه أصله الحيرة والضلال ، وإنما سمي المتكبر قائماً على وجه التشبيه بالضلال والتحير ولا يوصف الله به ، والتهيه من الأرض ما يتحير فيه وفي القرآن (يتهيون في الأرض) أي يتحiron .

(الفرق) بين الكبر والكبرياء أن الكبر ما ذكرناه والكبرياء هي العز والملك وليست من الكبر في شيء والشاهد قوله تعالى (وتكون لكما الكبرياء في الأرض) يعني الملك والسلطان والعزة ، وأما التكبر فهو إظهار الكبر مثل التشجع إظهار الشجاعة إلا أنه في صفات الله تعالى بمعنى أنه يعنى له أن يعتقد أنه الكبير وهو على معنى قولهم تقدس وتعالى لا على

ترفع علينا وتعظم وقيل المتكبر في صفاته بمعنى أنه المتكبر عن ظلم عباده .

(الفرق) بين الكبر والجبرية والجبروت، أن الجبرية أبلغ من الكبر وكذلك الجبروت ويدل على هذا فخامة لفظها وفخامة اللفظ تدل على فخامة المعنى فيسأل مجري هذا المجري ، ولهذا قال أهل العربية الملكوت أبلغ من الملك لفخامة لفظه، وكذلك الطاغوت أبلغ من الطاغى لفخامة لفظه، ولكن كثر استعمال الطاغوت حتى سمي كل ما عبد من دون الله طاغوتا وسمي الشيطان به لشدة طغيانه ، وكل من جاوز الحد في ضرب أو معصية من الشر والمكروه فقد طغى ، وتجبر أبلغ من تكبر ، وقال بعض العلماء تجبر الرجل إذا تعظم بالقهر وهذا يؤيد ما قلناه من أنه أبلغ من تكبر لأن التكبر لا يتضمن معنى القهر ، والجبار القهار والجبار العظيم في قوله تعالى (أن فيها قوما جبارين) والجبار المستط في قوله تعالى (وما أنت عليهم بجبار) وقال الجبار القتال في قوله تعالى (وإذا بطشتم بظلمات جبارين) قالوا قتالين ، والاجبار الاكراه وجبر النقص اتمامه وجبر المصيبة رفعها بالنعمة والجبرة خشب الجبر واجتر وتجبر تعظم بالقهر والجبار الذي لا أرش فيه وقيل الجبار في صفات الله تعالى بمعنى أنه لا يبالي بالأذى وأصله في النخلة التي فأت اليد ، ويقال تجبر الرجل مالا إذا أصاب مالا وتجبر النبات إذا نبت في يسه الرطب ، وقال ابن عطاء الجبار في أسماء الله تعالى جل اسمه بمعنى أنه يجبر الكسر ، والجبرية مصدر منسوب الى الجبروت بحذف الواو والتاء والجبروت أيضا مجرى المصادر ومعناه المبالغة فسي التجبر .

(الفرق) بين الكبر والزهو أن الكبر إظهار عظم الشأن وهو فينا خاصة رفع النفس فوق الاستحقاق ، والزهو على ما يقتضيه الاستعمال رفع شيء أياها من مال أو جاه وما أشبه ذلك ألا ترى أنه يقال زها الرجل وهو مزهو كأن شيئا زهاه أي رفع قدره عنده وهو من قولك زهت الريح

الشيء اذا رفعتة والزهو التزید في الكلام .

(الفرق) بين الزهو والنخوة أن النخوة هو أن ينصب رأسه من الكبر ولهذا يقال في رأسه نخو ويتصرف في العريية كتصرف الزهو فيقال نخا الرجل فهو منخو الا أنه لم يسمع نخاه كذا كما يقال زهاه كذا .

(الفرق) بين النخوة والخزوانة أن الخزوانة هو أن يشخ أنفه من الكبر ويفتح منخره ، ولهذا يقال في أنفه خزوانة ولا يقال في أنفه نخوة ويقال أيضا في رأسه خزوانة اذا مال رأسه من الكبر شبهها بامالة أنفه .

(الفرق) بين العجب والكبر أن العجب بالشيء شدة السرور به حتى لا يعادله شيء عند صاحبه تقول هو معجب بفلانة اذا كان شديد السرور بها وهو معجب بنفسه اذا كان مسرورا بخصالها . ولهذا يقال أعجبه كما يقال سر به ، فليس العجب من الكبر في شيء ، وقال علي بن عيسى : العجب عقد النفس على فضيلة لها ينبغي أن يتعجب منها وليست هي لها .

(الفرق) بين الاستكبار والاستكفاف أن في الاستكفاف معنى الأنفة وقد يكون الاستكبار طلب من غير أنفه وقال تعالى (ومن يستكف من عبادته ويستكبر) أي يستكف عن الاقرار بالعبودية ويستكبر عن الازعان بالطاعة .

(الفرق) بين الخشوع والخضوع أن الخشوع على ما قيل فعل يرى فاعله ان من يخضع له فوقه وانه أعظم منه ، والخشوع في الكلام خاصة والشاهد قوله تعالى (وخشعت الأصوات للرحمن) وقيل هما من أفعال القلوب وقال ابن دريد يقال خضع الرجل للمرأة وأخضع اذا ألان كلامه لها قال والخاضع المطاطيء رأسه وعنقه وفي التنزيل (فظلت أعناقهم لها خاضعين) وعند بعضهم أن الخشوع لا يكون الا مع خوف الخاشع المخشوع له ولا يكون تكلفا ولهذا يضاف الى القلب فيقال خشع قلبه وأصله البس ومنه يقال قف خاشع للذي تغلب عليه السهولة ، والخشوع هو التظامن والتطاطؤ ولا يقتضي أن يكون معه خوف ، ولهذا لا يجوز

اضافته الى القلب فيقال خضع قلبه وقد يجوز أن يخضع الانسان تكلفا من غير أن يعتقد أن المخضوع له فوقه ولا يكون الخشوع كذلك ، وقال بعضهم الخضوع قريب المعنى من الخشوع الا أن الخضوع في البدن والاقرار بالاستجداء والخشوع في الصوت .

(الفرق) بين التواضع والتذلل أن التذلل اظهار العجز عن مقاومة من يتذلل له . والتواضع اظهار قدرة من يتواضع له سواء كان ذا قدرة على المتواضع أو لا . ألا ترى أنه يقال العبد متواضع لخدمة أي يعاملهم معاملة من لهم عليه قدرة ولا يقال يتذلل لهم لأن التذلل اظهار العجز عن مقاومة المتذلل له وأنه قاهر وليست هذه صفة الملك مع خدمه .

(الفرق) بين التذلل والذل أن التذلل فعل الموصوف به وهو ادخال النفس في الذل كالتحلم ادخال النفس في الحلم والذليل المفعول به الذل من قبل غيره في الحقيقة وإن كان من جهة اللفظ فاعلا ، ولهذا يمدح الرجل بأنه متذلل ولا يمدح بأنه ذليل لأن تذله لغيره اعترافه له والاعتراف حسن ويقال العلماء متذللون لله تعالى ولا يقال أدلاء له سبحانه .

(الفرق) بين الذل والضعفة أن الضعفة لا تكون الا بفعل الانسان بنفسه ولا يكون بفعل غيره وضيعا كما يكون بفعل غيره ذليلا ، وإذا غلبه غيره قيل هو ذليل ولم يقل هو وضعيع ، ويجوز أن يكون ذليلا لأنه يستحق الذل كالمؤمن يصير في ذل الكفر فيعيش به ذليلا وهو عزيز في المعنى فلا يجوز أن يكون الوضعيع رفيعا .

(الفرق) بين الذل والصغار أن الصغار هو الاعتراف بالذل والاقرار به واظهار صغر الانسان ، وخلافه الكبر وهو اظهار عظم الشأن ، وفي القرآن (سيصيب الذين أجرموا صغار عند الله) وذلك أن العصاة بالآخرة مقرون بالذل معترفون به ويجوز أن يكون ذليل لا يعترف بالذل .

(الفرق) بين الذل والخزي أن الخزي ذل مع افتضاح وقيل هو الانقماع لقبح الفعل ، والخزاية الاستحياء لأنه انقماع عن الشيء لما فيه

من العيب قال ابن درستويه الخزي الإقامة على السوء خزي يخزي خزيا
وإذا استحيا من سوء فعله أو فعل به قيل خزي يخزي خزاية لانهما في
معنى واحد وليس ذلك بشيء لأن الإقامة على السوء والاستحيا من
السوء ليسا بمعنى واحد .

(الفرق) بين الضراعة والذل أن الضراعة مشتقة من الضرع والضرع
معرض لحالبه والشارب منه فالضارع هو المنقاد الذي لا امتناع به ، ومنه
التضرع في الدعاء والسؤال وغيرهما ومنه الضريع الذي ذكره سبحانه
وتعالى (١) في كتابه إنما هو من طعام وذل لا منفعة فيه لأكله كما وصفه
الله تعالى بقوله (لا يسمن ولا يغمي من جوع) ويجوز أن يقال التضرع
هو أن يميل أصبعه يمينا وشمالا خوفا وذلا ومنه سمي الضرع ضرعا لميل
اللبن اليه ، والمضاربة المشابهة لأنها ميل إلى الشبه مثل المقاربة .

(الفرق) بين الخضوع والذل أن الخضوع ما ذكرناه والذل الانقياد
كرها وتقيضه العز وهو الإباء والامتناع والانقياد على كره وفاعله ذليل،
والذل الانقياد طوعا وفاعله ذلول .

(الفرق) بين الخضوع والاختبات أن المختب هو المظنن بالايان
وقيل هو المجتهد بالعبادة وقيل الملازم للطاعة والسكون وهو من أسماء
المدوح مثل المؤمن والمتقي وليس كذلك الخضوع لأنه يكون مدحا وذما،
وأصل الاختبات أن يصير إلى خبت تقول أخبت إذا صار إلى خبت وهو
الأرض المستوية الواسعة كما تقول أفجد إذا صار إلى نجد ، فالاختبات
على ما يوجبه الاشتقاق هو الخضوع المستمر على استواء .

(الفرق) بين الاذلال والاهانة أن اذلال الرجل للرجل هنا أن يجعله
منقادا على الكره أو في حكم المنقاد ، والاهانة أن يجعله صغير الأمر لا
يبالي به والشاهد قولك استهان به أي لم يبالي به ولم يلتفت اليه، والاذلال

(١) يشير إلى الآية « ليس لهم طعام إلا من ضريح لا يسمن ولا يغمي
من جوع » .

لا يكون الا من الأعلى للادنى، والاستهانة تكون من النظر للنظر ونقيض
الاذلال الاعزاز ونقيض الالهانة الاكرام فليس أحدهما من الآخر في شيء
الا أنه لما كان الذل يتبع الهوان سبي الهوان ذلا واذلال أحدنا لغيره غلبته
له على وجه يظهر ويشتهر ألا ترى أنه اذا غلبه في خلوة لم يقل انه أذله ،
ويجوز أن يقال ان اهانة أحدنا صاحبه هو تعريف الغير انه غير مستصعب
عليه واذلاله غلبته عليه لا غير ، وقال بعضهم لا يجوز أن يذل الله تعالى
العبد ابتداء لأن ذلك ظلم ولكن يذله عقوبة ألا ترى أنه من قاد غيره على
كره من غير استحقاق فقد ظلمه ويجوز أن يهينه ابتداء بأن يجعله فقيرا
فلا يلتفت اليه ولا يبالى به ، وعندنا أن نقيض الالهانة الاكرام على ما
ذكرنا فكما لا يكون الاكرام من الله الا ثوابا فكذلك لا تكون الالهانة
الا عقابا ، والهوان نقيض الكرامة والالهانة تدل على العداوة وكذلك العز
يدل على العداوة والبراءة والهوان مأخوذ من تهوين القدر ، والاستخفاف
مأخوذ من خفة الوزن والألم يقع للعتوبة ويقع للمعاوضة والالهانة لا تقع
الا عقوبة ويقال يستدل على نجاسة الشيء بمحبته الكرامة ، وقد قيل الذلة
الضعف عن المقاومة ونقيضها العزة وهي القوة على الغلبة ومنه الذلول
وهو المقود من غير صعوبة لأنه ينقاد انقياد الضعيف عن المقاومة وأما
الذليل فانه ينقاد على مشقة .

(الفرق) بين الذليل والمهين والمذعن أن المهين هو المستضعف وفي
القرآن (أم أنا خير من هذا الذي هو مهين) وفيه (من سلالة من ماء
مهين) قال أهل التفسير أراد الضعيف قال المفضل هو فعيل من المهانة يقال
مهن يمن مهانة ومهنته مهنا وأنا ما هن وهو مهون ومهين ، ويقال هو من
المهنة وهي العسل وامتهنته امتهاننا اذا ابتذله ، ومن ثم قيل للخادم ما هن
والجمع مهنة ومهان ، وأما الاذعان في العرية فهو الاسراع في الطاعة وليس
هو من الذل والهون في شيء .

(الفرق) بين الحقير والصغير أن الحقير من كل شيء ما نقص عن

المقدار المعهود لجنسه يقال هذه دجاجة حقيرة اذا كانت ناقصة الخلق عن مقادير الدجاج، ويكون الصغر في السن وفي الحجم، تقول : طفل صغير وحجر صغير ولا يقال حجر حقير لأن الحجارة ليس لها قدر معلوم فاذا نقص شيء منها عنه سمي حقيرا كما أن الدجاج والحجل وما أشبهها لها أقدار معلومة فاذا نقص شيء من جملتها عنه سمي حقيرا ، والصغير يكون صغيرا بالاضافة الى ما هو أكبر منه، وسواء كان من جنسه أو لا ، فالكوز صغير بالاضافة الى الجرة والحمل صغير بالاضافة الى الفيل ولا يقال للحمل صغير على الإطلاق وإنما يقال هو صغير بجانب الفيل .

(الفرق) بين اليسير والقليل أن القلة تقتضي نقصان العدد يقال قوم قليل وقليلون وفي القرآن (شرذمة قليلون) يريد أن عددهم ينقص عن عدة غيرهم وهي تفيض الكثرة وليست الكثرة الا زيادة العدد وهي في غيره استعارة وتشبيه ، واليسير من الأشياء ما يتيسر تحصيله أو طلبه ولا يقتضي ما يقتضيه القليل من نقصان العدد ألا ترى أنه يقال عدد قليل ولا يقال عدد يسير ولكن يقال مال يسير لأن جمع مثله يتيسر فإن استعمل اليسير في موضع القليل فقد يجري اسم الشيء على غيره اذا قرب منه .

(الفرق) بين الكثير والوافر أن الكثرة زيادة العدد ، والوفور اجتماع آخر الشيء حتى يكثر حجمه ألا ترى أنه يقال كردوس وافر والكردوس عظم عليه لحم ولا يقال كردوس كثير وتقول حظ وافر ولا تقول كثير وإنما تقول حظوظ كثيرة ورجال كثيرة ولا يقال رجل كثير فهذا يدل على أن الكثرة لا تصح الا فيما له عدد وما لا يصح أن يعد لا تصح فيه الكثرة الا على استعارة وتوسع .

(الفرق) بين الجم والكثير أن الجم الكثير المجتمع ومنه قيل جمعة البئر لاجتماعها وقال أهل اللغة جمعة البئر الماء المجتمع فيها والجمعة من الشعر سميت جمعة لاجتماعها وأجمعت الفرس اذا أرحت يتجمع قوته ، وأجم الشيء اذا قرب كأنه قصد الاجتماع معك ويجوز أن يكون كثيرا غير مجتمع .

الباب الحادي والعشرون

في الفرق بين العبث واللعب والهزل والمزاح والاستهزاء
والسخرية وما يخالف ذلك

(الفرق) بين العبث واللعب واللهو أن العبث ما خلا عن الارادات
الا ارادة حدوثه فقط ، واللهو واللعب يتناولهما غير ارادة حدوثهما ارادة
وقعا بها لهوا ولعبا ألا ترى أنه كان يجوز أن يقعا مع ارادة أخرى فيخرجنا
عن كونهما لهوا ولعبا ، وقيل اللعب عمل للذة لا يراعى فيه داعي الحكمة
كعمل الصبي لأنه لا يعرف الحكيم ولا الحكمة وانما يعمل للذة .

(الفرق) بين اللهو واللعب أنه لا لهو إلا لعب وقد يكون لعب ليس
بلهو لأن اللعب يكون للتأديب كاللعب بالشطرنج وغيره ولا يقال لذلك
لهو وانما اللهو لعب لا يعقب نفعا وسمي لهوا لأنه يشغل عما يعنى من
قولهم ألهاني الشيء أي شغلني ومنه قوله تعالى (ألهاكم التكاثر) .

(الفرق) بين المزاح والاستهزاء أن المزاح لا يقتضي تحقير من يمازحه
ولا اعتقاد ذلك ألا ترى أن التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك
ولا يقتضي ذلك تحقيرهم ولا اعتقاد تحقيرهم ولكن يقتضي الاستئناس
بهم على ما ذكرناه في أول الكتاب ، والاستهزاء يقتضي تحقير المستهزا به
واعتماد تحقيره .

(الفرق) بين الاستهزاء والسخرية أن الانسان يستهزأ به من غير أن يسبق منه فعل يستهزأ به من أجله ، والسخر يدل على فعل يسبق من المسخور منه والعبارة من اللفظين تدل عن صحة ما قلناه وذلك أنك تقول استهزأت به فتعدى الفعل منك بالباء والباء للالصاق كأنك ألصقت به استهزاء من غير أن يدل على شيء وقع الاستهزاء من أجله وتقول سخرت منه فيقتضي ذلك من وقع السخر من أجله كما تقول تعجبت منه فيدل ذلك على فعل وقع التعجب من أجله ويجوز أن يقال أصل سخرت منه التسخير وهو تذليل الشيء وجعلك إياه منقادا فكأنك اذا سخرت منه جعلته كالمنقاد لك ودخلت من للتبعية لأنك لم تسخره كما تسخر الدابة وغيرها وانما خدعته عن بعض عقله، وبني الفعل منه على فعلت لأنه بمعنى عنيت. وهو أينما كالمطاوعة والمصدر السخرية كأنها منسوبة الى السخرة مثل العبودية واللصوصية وأما قوله تعالى (ليتخذ بعضهم بعضا سخريا) فانما هو بعث الشيء المسخر ولو وضع موضع المصدر جاز ، والهزء يجري مجرى العبث ولهذا جاز هزأت مثل عبثت فلا يقتضي معنى التسخير فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين المزاح والهزل أن الهزل يقتضي تواضع الهازل لمن يهزل بين يديه والمزاح لا يقتضي ذلك ألا ترى أن الملك يمازح خدمه وإن لم يتواضع لهم تواضع الهازل لمن يهزل بين يديه والنبي (ص) يمازح ولا يجوز أن يقال يهزل ويقال لمن يسخر يهزل ولا يقال يمزح .

(الفرق) بين المزاح والمجون أن المجون هو صلابة الوجه وقسوة الحياء من قولك مجن الشيء يمجن مجونا اذا صلب وغلظ ومنه سبيت الخشبة التي يدق عليها القصار الثوب مجنة وأصل المجنة البقعة الغليظة تكون في الوادي وأصلها موجنة فقلبت الواو ياءا لكسرة ما قبلها ومنه الوجين وهو الغليظ من الأرض ومنه ناقة وجناء صلبة شديدة وقيل هي الغليظة الوجنات والوجنة ما صلب من الوجه ، والمجون كلمة مولدة لم تعرفه العرب وانما تعرف أصله وهو الذي ذكرناه ، وقيل المزاح الإيهام

المشيء في الظاهر وهو على خلافه في الباطن من غير اغترار للايقاع فسي
مكروه . والاستهزاء الايهام لما يجب في الظاهر والأمر على خلافه في الباطن
على جهة الاغترار .

(الفرق) بين الجد والانكماش أن الانكماش سرعة السير يقال
انكمش سيره اذا أسرع فيه ثم استعمل في كل شيء تصح فيه السرعة
فتقول انكمش على النسخ والكتابة وما يجري مع ذلك ، والجد صدق
القيام في كل شيء تقول جد في السير وجد في اغائة زيد وفي نصرته ولا
يقال انكمش في اغائة زيد ونصرته اذ ليس مما تصح فيه السرعة .



مركز تحقيق ونشر علوم إسلامي

الباب الثاني - العشرون

في الفرق بين الحيلة والتدبير ، والسحر والشعوذة ، والمكر والكيد
وما يقرب من ذلك ، وبين المحب والامر وما بسبيله

(الفرق) بين الحيلة والتدبير أن الحيلة ما أحيل به عن وجهه فيجلب به نفع أو يدفع به ضرر ، فالحيلة بقدر النفع والضرر من غير وجه وهي في قول الفقهاء على ضربين : محظور ومباح ، فالمباح أن تقول لمن يحلف على وطء جاريته في حال شرائه لها قبل أن يشتريها اغتنقها وتزوجها ثم طأها وأن تقول لمن يحلف على وطء امرأته في شهر رمضان أخرج فسي سفر وطأها . والمحظور أن تقول لمن ترك صلوات ارتد ثم أسلم يسقط عنك قضاؤها ، وإنما سمي ذلك حيلة لأنه شيء أحيل من جهة الى جهة أخرى ويسمى تدبيراً أيضاً . ومن التدبير ما لا يكون حيلة وهو تدبير الرجل لاصلاح ماله واصلاح أمر ولده وأصحابه ، وقد ذكرنا اشتقاق التدبير قبل .

(الفرق) بين السحر والشعوذة أن السحر هو التمويه وتخيل الشيء بخلاف حقيقته مع ارادة تجوزه على من يقصده به وسواء كان ذلك في سرعة أو ببطء ، وفي القرآن (يخيل اليه من سحرهم أنها تسمى) والشعوذة ما يكون من ذلك في سرعة فكل شعوبة سحر وليس كل سحر شعوبة .

(الفرق) بين السحر والتسوية ، أن التسوية هو تغطية الصواب وتصوير الخطأ بغير صورته ، وأصله ملأ الحديد والصفير (١) بالذهب والفضة ليوهم أنه ذهب وفضة ، ويكون التسوية في الكلام وغيره تقول كلام مموه إذا لم تبين حقائقه ، وحلى مموه إذا لم يعين (٢) جنسه . والسحر اسم لما دق من الحيلة حتى لا تفتن الطريقة ، وقال بعضهم التسوية اسم لكل حيلة لا تأثير لها قال ولا يقال تسوية الا وقد عرف معناه والمقصد منه ، ويقال سحر وان لم يعرف المقصد منه ولهذا قيل : التسوية ما لا يثبت ، وقيل التسوية أن ترى شيئا مجوزا له بغيره كما يفعل مموه الحديد فيجوز به بالذهب . وسمى النبي (ص) البيان سحرا وذلك أن البليغ يبلغ ببلاغته ما لا يبلغ الساحر بلطافة حيلته .

(الفرق) بين العجب والامر أن الامر العجب الظاهر المكشوف ، والشاهد أن أصل الكلمة الظهور ومنه قيل للعلامة الامارة لظهورها والامرة والامارة ظاهر الحال ، وفي القرآن (لقد جئت شيئا إمرأ) . (الفرق) بين العجب والأد أن الأد العجب المنكر . وأصله من قولك أد البعير كما تقول ند أي شرد فالاد العجب الذي خرج عما في العادة من أمثاله ، والعجب استعظام الشيء لخفاء سببه والمعجب ما يستعظم لخفاء سببه .

(الفرق) بين العجيب والطريف (٣) أن الطريف (٣) خلاف التليد (٤) وهو ما يستطرفه الانسان من الأموال (٥) ، والتليد (٤) المال القديم الموروث من المال أعجب الى الانسان سمي كل عجيب طريفا وان لم يكن مالا .

(١) في نسخة « الصقل » . (٢) في نسخة « يبين » . (٣) في نسخة « الطريف » . (٤) في نسخة « البليد » وفي السكندرية مهملة من النقط . (٥) في السكندرية « المال » .

(الفرق) بين الخدع والكيد أن الخدع هو اظهار ما ينطق خلافه أراد اجتلاب نفع أو دفع ضرر ، ولا يقتضي أن يكون بعد تدبر ونظر وفكر ألا ترى أنه يقال خدعه في البيع اذا غشه من جشاء وهمه الانصاف وان كان ذلك بديهة من غير فكر ونظر ، والكيد لا يكون الا بعد تدبر وفكر ونظر ، ولهذا قال أهل العربية : الكيد التدبير على العدو واردة اهلاكه ، وسيت الحيل التي يفعلها أصحاب الحروب بقصد اهلاك اعدائهم مكاييد لأنها تكون بعد تدبر ونظر ، ويجيء الكيد بمعنى الارادة وهو قوله تعالى (كذلك كدنا ليعوسف) أي أردنا ، ودل على ذلك بقوله (الا أن يشاء الله) وإن شاء الله بمعنى المشيئة ، ويجوز أن يقال الكيد الحيلة التي تقرب وقوع المقصود به من المكروه وهو من قولهم كاد يفعل كذا أي قرب الا أنه قيل في هذا يكاد وفي الأولى يكيد للتصرف في الكلام والتفرقة بين المعنيين ، ويجوز أن يقال ان الفرق بين الخدع والكيد أن الكيد اسم لفعل المكروه بالغير قهرا تقول كايدي فلان أي ضربي قهرا ، والخدعة اسم لفعل المكروه بالغير من غير قهر بل بأن يريد بأنه ينفعه ، ومنه الخديعة في المعاملة وسمى الله تعالى قصد أصحاب الفيل مكة كيدا في قوله تعالى (ألم يجعل كيدهم في تضليل) وذلك أنه كان على وجه القهر .

(الفرق) بين الخدع والغرور أن الغرور ايهاً يحمل الانسان على فعل ما يضره مثل أن يرى السراب فيحسبه ماء فيضيع ماءه فيهلك عطشا وتضييع الماء فعل أداه اليه غرور السراب اياه ، وكذلك غر ابليس آدم ففعل آدم الأكل الضار له . والخدع أن يستر عنه وجه الصواب فيوقعه في مكروه . وأصله من قولهم خدع الضب اذا توارى في جحره وخدعه في الشراء أو البيع اذا أظهر له خلاف ما أبطن فضره في ماله ، وقال علي بن عيسى : الغرور ايهاً حال السرور فيما الأمر بخلافه في المعلوم وليس كل ايهاً غرورا لأنه قد يوهمه مخوفاً ليحذر منه فلا يكون قد غره ، والاغترار ترك الحزم فيما يمكن أن يتوثق فيه فلا عذر في ركوبه ، ويقال في الغرور

غره فضيع ماله وأهلك نفسه ، والغرور قد يسمى خدعا ، والخدع يسمى غرورا على التوسع والأصل ما قلناه ، وأصل الغرور الغفلة ، والغر الذي لم يجرب الأمور يرجع الى هذا فكان الغرور يوقع المغرور فيما هو غافل عنه من الضرر ، والخدع مرجع يستر عنه وجه الأمر .

(الفرق) بين الكيد والمكر أن المكر مثل الكيد في أنه لا يكون الا مع تدبر وفكر الا أن الكيد أقوى من المكر ، والشاهد أنه يتعدى بنفسه والمكر يتعدى بحرف فيقال كاده يكيده ومكر به ولا يقال مكروه والذي يتعدى بنفسه أقوى ، والمكر أيضا تقدير ضرر الغير من أن يفعل به إلا ترى أنه لو قال له أقدر أن أفعل بك كذا لم يكن ذلك مكرًا وإنما يكون مكرًا إذا لم يعلمه به ، والكيد اسم لايقاع المكروه بالغير قهرا سواء علم أو لا ، والشاهد قولك فلان يكايدني فسمى فعله كيذا وإن علم به ، وأصل الكيد المشقة ، ومنه يقال فلان يكيده لنفسه أي يقاسي المشقة ، ومنه الكيد لايقاع ما فيه من المشقة ويجوز أن يقال الكيد ما يقرب وقوع المقصود به من المكروه على ما ذكرناه ، والمكر ما يجتمع به المكروه من قولك جارية مكورة الخلق أي ملتفة مجتمعة اللحم غير رهلة .

(الفرق) بين الحيلة والمكر أن من الحيلة ما ليس بمكر وهو أن يقدر نفع الغير لا من وجهه فيسمى ذلك حيلة مع كونه نفعًا ، والمكر لا يكون نفعًا . وفرق آخر وهو أن المكر بقدر ضرر الغير من غير أن يعلم به وسواء كان من وجهه أولا ، والحيلة لا تكون الا من غير وجهه ، وسمى الله تعالى ما توعده به الكفار مكرًا في قوله تعالى (فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون) وذلك أن الماكر ينزل المكروه بالمكور به من حيث لا يعلم فلما كان هذا سبيل ما توعدهم به من العذاب سماه مكرًا ، ويجوز أن يقال سماه مكرًا لأنه دبره وأرسله في وقته ، والمكر في اللغة التدبير على العدو فلما كان أصلهما واحداً قام أحدهما مقام الآخر ، وأصل المكر في اللغة القتل ومنه قيل جارية مكورة أي ملتفة البدن وإنما سميت الحيلة مكرًا

لأنها قيلت على خلاف الرشد .

(الفرق) بين الفرر والخطر أن الفرر يفيد ترك الحزم والتوثق فيتمكن ذلك فيه والخطر ركوب المخاوف رجاء بلوغ الخطير من الأمور ولا يفيد مفارقة الحزم والتوثق .



مركز تحقيق وتطوير علوم إسلامية

الباب الثالث - العشر

في الفرق بين الحسن والوضاء والبهجة والطهارة والنظافة ، وما يخالف ذلك من القبح والسماجة وغير ذلك

(الفرق) بين الحسن والوضاء أن الوضاء تكون في الصورة فقط لأنها تتضمن معنى النظافة يقال غلام وضيء اذا كان حسنا نظيفا ومنه قيل الوضوء لأنه نظافة، ووضو الإنسان وهو وضيء ووضاء كما تقول رجل قراء وقد يكون حسنا ليس بنظيف ، والحسن أيضا يستعمل في الأفعال والأخلاق ولا تستعمل الوضاء إلا في الوضوء ، والحسن على وجهين حسن في التدبير وهو من صفة الأفعال والحسن في المنظر على السماع يقال صورة حسنة وصوت حسن .

(الفرق) بين الحسن والقسامة أن القسامة حسن يشتمل على تقاسيم الوجه والتسم المستوى أبعاضه في الحسن والحسن يكون في الجملة والتفصيل والحسن أيضا يكون في الأفعال والأخلاق ، والقسامة لا تكون إلا في الصور .

(الفرق) بين الحسن والوسامة أن الوسامة هي الحسن الذي يظهر للناظر ويزيد عند التوسم هو التأمل يقال توسمته اذا تأملته وهو على حسب ما قال الشاعر :

يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا

والوسامة أبلغ من الحسن وذلك أنك اذا كررت النظر في الشيء الحسن وأكثر التوسم له نقص حسنه عندك ، والوسيم هو الذي تزايد حسنه على تكرير النظر .

(الفرق) بين الحسن والبهجة أن البهجة حسن يفرح به القلب ، وأصل البهجة السرور، ورجل بهج وبهيج سرور، وابتهج اذا سر ثم سمي الحسن الذي يبهج القلب بهجة ، وقد يسمى الشيء باسم سببه ، والبهجة عند الخليل حسن لون الشيء ونضارته قال ويقال رجل بهج أو مبتهج بأمر يسره فأشار الى ما قلناه .

(الفرق) بين الحسن والصباحة أن الصباحة اشراق الوجه وصفاء بشرته مأخوذ من الصبح وهو بريق الحديد وغيره وقيل للصبح صبح لبريقه ، وأما الملاحه فهي أن يكون الموصوف بها حلوا مقبول الجملة وان لم يكن حسنا في التفصيل ، قال العرب الملاحه في النعم والحلاوة في العيين والجمال في الأنف والظرف في اللسان . ولهذا قال الحسن اذا كان اللص ظريفا لم يقطع يريد أن يدافع عن نفسه بحلاوة لسانه وبحسن منطقته ، والمشهور في الملاحه هو الذي ذكرته .

(الفرق) بين الحسن والجمال أن الجمال هو ما يشتهر ويرتفع به الانسان من الافعال والاخلاق ومن كثرة المال والجسم وليس هو من الحسن في شيء ألا ترى أنه يقال لك في هذا الامر جمال ولا يقال لك فيه حسن ، وفي القرآن (ولكم فيها (١) جمال حين تريحون وحين تسرحون) يعني الخيل والابل . والحسن في الأصل الصورة ثم استعمل في الافعال والأخلاق ، والجمال في الأصل للافعال والأخلاق والاحوال الظاهرة ثم استعمل في الصور ، وأصل الجمال في المربية العظم ومنه قيل الجملة لأنها أعظم من التفريق والجمال الجمل الغليظ والجمال

(١) في السكندرية « فيه » وهو تحريف .

سبي جملا لعظم خلقتة ، ومنه قيل للشحم المذاب جميل لعظم ثقبه .
(الفرق) بين الجمال والنبيل أن النبيل هو ما يرتفع به الانسان من
الرواء ومن المنظر ومن الاخلاق والافعال وما يختص به من ذلك في نفسه
دون ما يضاف يقال رجل نبيل في فعله ومنظره وفرس نبيل في حسنه
وتماه ، والجمال يكون في ذلك وفي المال وفي العشرة والاحوال الظاهرة
فهو أهم من النبيل ألا ترى أنه يقال لك في المال والعشرة جمال ولا يقال
لك في المال نبيل ولا هو نبيل في ماله ، والجمال أيضا يستعمل في موضع
الحسن فيقال وجه جميل كما يقال وجه حسن ولا يقال نبيل بهذا المعنى ،
ويجوز أن يكون معنى قولهم وجه جميل أنه يجري فيه السن ويكون
اشتقاقه من الجميل وهو الشحم المذاب .

(الفرق) بين الجمال والبهاء أن البهاء جهارة المنظر يقال رجل بهي
إذا كان مجهر المنظر وليس هو في شيء من الحسن والجمال قال ابن دريد
بهي يبهى بهاء من النبيل، وقال الزجاج من الحسن، والذي قال ابن دريد
ألا ترى أنه يقال شيخ بهي ولا يقال غلام بهي ويقال بهائه بالتمر إذا أنست
به وناقاة بهاء إذا أنست بالحالب .

(الفرق) بين الجمال والسرو، أن السرو هو الجودة، والسري من
كل شيء الجيد منه يقال : طعام سري وفرس سري، وكل ما فضل جنسه فهو
سري، وسراة القوم وجوههم لفضلهم عليهم ولا يوصف الله تعالى بالسرو
كما لا يوصف بالجودة والفضل .

(الفرق) بين الكمال والتمام ان قولنا كمال اسم لاجتماع أبعاض
الموصوف به ولهذا قال المتكلمون العقل كمال علوم ضروريات يميز بها
القيح من الحسن يريدون اجتماع علوم ولا يقال تمام علوم لأن التمام
اسم للجزء والبعض الذي يتم به الموصوف بأنه تام ولهذا قال أصحاب
النظم القافية تمام البيت ولا يقال كمال البيت ويقولون البيت بكماله أي
باجتماعه والبيت بتمامه أي بقافيته ، ويقال هذا تمام حقتك للبعض الذي

يتم به الحق ولا يقال كمال حقه فان قيل لم قلت إن معنى قول المتكلمين كمال علوم اجتماع علوم ؟ قلنا لا اختلاف بينهم في ذلك والذي يوضحه أن العقل المحدود بأنه كمال علوم هو هذه الجملة واجتماعها ولهذا لا يوصف المراهق بأنه عاقل وان حصل بعض هذه العلوم أو أكثرها له وإنما يقال له عاقل اذا اجتمعت له .

(الفرق) بين البشر والبشاشة أن البشر أول ما يظهر من السرور بلقى من يلقاك ، ومنه البشارة وهي أول ما يصل اليك من الخبر السار فاذا وصل اليك ثانيا لم يسم بشارة ولهذا قالت الفقهاء ان من قال من بشرني بمولود من عبيدي فهو حر أنه يعتق أول من يخبره بذلك ، والنغية هي الخبر السار وصل أولا أو أخيرا وفي المثل البشر علم من أعلام النجعة . والهشاشة هي الخفة للسرووف وقد هششت يا هذا بكسر الشين وهو من قولك شيء هش اذا كان سهل المتناول فاذا كان الرجل سهل العطاء قيل هو هش بين الهشاشة . والبشاشة الظاهر السرور بمن تلقاه وسواء كان أولا أو أخيرا .

(الفرق) بين ذلك وبين طلاقة الوجه أن طلاقة الوجه خلاف المبوس والمبوس تكره الوجه عند اللقاء والسؤال وطلاقة انحلال ذلك عنه وقد طلق يطلق طلاقة كما قيل صبح صباحة وملح ملاحه ، وأصل الكلمة السهولة والانحلال وكل شيء تطلقه من حبس أو تحله من وثائق فيتصرف كيف شاء أو تحلله بعد تحريره أو تبيحه بعد المنع تقول أطلقته وهو طلق ومطلق ، ومنه طلقت المرأة لأن ذلك تخليص من الحمل .

(الفرق) بين الطهارة والنظافة أن الطهارة تكون في الخلقة والمعاني لأنها تقتضي منافة العيب يقال فلان طاهر الأخلاق وتقول المؤمن طاهر مطهر يعني أنه جامع للخصال المحمودة ، والكافر خبيث لأنه خلاف المؤمن وتقول هو طاهر الثوب والجسد . والنظافة لا تكون الا في الخلق واللباس وهي تفيد منافة الدنس ولا تستعمل في المعاني وتقول هو نظيف الصورة

أي حسنها ونظيف الثوب والجسد ولا تقول نظيف الخلق .
(الفرق) بين القبح والسماجة ، أن السماجة فعل العيب والشاهد
قول الهذلي : فمنهم صالح وسمج ، وجعل السماجة تقيض الصلاح ،
والصلاح فعل فكذلك ينبغي أن تكون السماجة ، فلو كانت
السماجة قبح الوجه لم يحسن أن يقول ذلك ألا ترى أنه لا يحسن أن
تقول فمنهم صالح وقبيح الوجه ، وقال ابن دريد ربما قيل لمن جاء بعيب
سمجا ، ثم اتسع في السماجة فاستعمل مكان قبح الصورة فقيل وجه
سميج وسمج كما قيل قبيح كأنه جاء بعيب لأن القبح عيب .

(الفرق) بين القبيح والوحش أن الوحش الهزيل وقد توحش الرجل
إذا هزل وتوحش أيضا إذا تجوع فسمى القبيح المنظر باسم الهزيل لأن
الهزيل قبيح ، ويجوز أن يقال إن الوحش هو المتناهي في القباحة حتى
يتوحش الناظر من النظر إليه ويكون الوحش على هذا التأويل بمعنى
الموحش وتوحش الرجل أيضا إذا تعرى ، ويجوز أن يكون الوحش
العاري من الحسن وهو شبيه بما تقدم من ذكر الهزال .

(الفرق) بين السرور والاستبشار أن الاستبشار هو السرور
بالبشارة والاستفعال للطلب والمستبشر بمنزلة من طلب السرور في البشارة
فوجده ، وأصل البشارة من ذلك لظهور السرور في بشرة الوجه .

(الفرق) بين السرور والفرح أن السرور لا يكون إلا بما هو نفع
أو لذة على الحقيقة ، وقد يكون الفرح بما ليس بنفع ولا لذة كفرح الصبي
بالرقص والعدو والسباحة وغير ذلك مما يتعبه ويؤذيه ولا يسمى ذلك
سرورا ألا ترى أنك تقول الصبيان يفرحون بالسباحة والرقص ولا تقول
يسرون بذلك ، ونقيض السرور الحزن ومعلوم أن الحزن يكون بالمرأى
فينبغي أن يكون السرور بالفوائد وما يجري مجراها من الملائد ، ونقيض
الفرح الغم ، وقد يغتم الإنسان بضرر يتوهمه من غير أن يكون له حقيقة
وكذلك يفرح بما لا حقيقة له كفرح الحالم بالمني وغيره ، ولا يجوز أن

يحزن ويسر بما لا حقيقة له ، وصيغة الفرح والسرور في العريضة تنبيه عما قلناه فيهما وهو أن الفرح فعل مصدر فعل فعلا وفعل المطاوعة والافعال فكأنه شيء يحدث في النفس من غير سبب يوجهه ، والسرور اسم وضع موضع المصدر في قولك سر سرورا وأصله سرا وهو فعل يتعدى ويقتضي فاعلا فهو مخالف للفرح من كل وجه ، ويقال فرح اذا جعلته كالنسبة وفارح اذا بنيت على الفعل ، قال الفراء : الفرح الذي يفرح في وقته والفارح الذي يفرح فيما يستقبل مثل طمع وطامع .

(الفرق) بين السرور والجذل ، أن الجذل هو السرور الثابت مأخوذ من قولك جاذل أي منتصب ثابت لا يبرح مكانه ، وجذل كل شيء أصله ، ورجل جذلان ولا يقال جاذل الا ضرورة .

(الفرق) بين السرور والحبور أن الحبور هو النعمة الحسنة من قولك حبرت الثوب اذا حسنته وفسر قوله تعالى (في روضة تحبرون) أي تنعمون وانما يسمى السرور حبورا لأنه يكذب مع النعمة الحسنة ، وقيل في المثل ما من دار ملئت حبرة الا استملا حبرة قالوا الحبرة ههنا السرور والمبرة الحزن ، وقال المعجاج :

الحمد لله الذي أعطى الحبر هو الى الحق ان المولى شكر

وقال الفراء الحبور الكرامة ، وعندنا أن هذا على جهة الاستعارة ، والأصل فيه النعمة الحسنة ومنه قولهم للعالم حبر لأنه حبر بأحسن الأخلاق ، والمداد حبر لأنه يحسن الكتب .

(الفرق) بين الهم والغم أن الهم هو الفكر في ازالة المكروه واجتلاب المحبوب ، وليس هو من الغم في شيء ألا ترى أنك تقول لصاحبك اهتم في حاجتي ولا يصح أن تقول اغم بها . والغم معنى ينقبض القلب معه ويكون لوقوع ضرر قد كان أو توقع ضرر يكون أو يتوهمه ، وقد سمي الحزن الذي تطول مدته حتى يذيب البدن هما ، واشتقاقه من قولك

الهم (١) الشحم اذا ذاب وهمه اذا أذابه .

(الفرق) بين الحزن والكرب أن الحزن تكاثف الغم وغلظه مأخوذة من الأرض الحزن وهو الغليظ الصلب . والكرب تكاثف الغم مع ضيق الصدر ولهذا يقال لليوم الحار يوم كرب أي كرب من فيه وقد كرب الرجل وهو مكروب وقد كربه اذا غمه وضيق صدره .

(الفرق) بين الحزن والكآبة أن الكآبة أثر الحزن البادي على الوجه ومن لم يقال عليه كآبة ولا يقال علاه حزن أو كرب لأن الحزن لا يرى ولكن دلالاته على الوجه وتلك الدلالات تسمى كآبة والشاهد قول النابغة :
إذا حل بالأرض البرية أصبحت كشيبة وجه غبها غير طائل
فجعل الكآبة في الوجه .

(الفرق) بين الغم والحسرة والأسف أن الحسرة غم يتجدد لقوت فائدة فليس كل غم حسرة . والأسف حسرة معها غضب أو غيظ والأسف الغضب المتلف على الشيء ثم كثر ذلك حتى جاء في معنى الغضب وحده في قوله تعالى (فلما آسفونا انتقمنا منهم) أي أغضبونا ، واستعمال الغضب في صفات الله تعالى مجاز وحقيقته إيجاب العقاب للمغضوب عليه .

(الفرق) بين الحزن والبث أن قولنا الحزن يفيد غلظ الهم ، وقولنا البث يفيد أنه يثبت ولا ينكتم من قولك أبشته ما عندي وبشته اذا أعلمته إياه . وأصل الكلمة كثرة التفريق ومنه قوله تعالى (كالفراش المبثوث) وقال تعالى (إنما أشكو بثي وحزني الى الله) فعطف البث على الحزن لما بينهما من الفرق في المعنى وهو ما ذكرناه .

(١) في الأصل « إهم » والنصويب من القاموس .

الباب الرابع - العشر -

في الفرق بين الزمان والدهر ، والاجل والمدة ، والسنة والعام
ومما يجري مع ذلك

(الفرق) بين الدهر والمدة أن الدهر جمع أوقات متوالية مختلفة كانت أو غير مختلفة ولهذا يقال الشتاء مدة ولا يقال دهر لتساوي أوقاته في برد الهواء وغير ذلك من صفاته . ويقال للسنين دهر لأن أوقاتها مختلفة في الحر والبرد وغير ذلك ، وأيضا من المدة ما يكون أطول من الدهر ألا تراهم يقولون هذه الدنيا دهور ولا يقال الدنيا مدد ، والمدة والاجل متقاربان فكما أن (١) من الاجل ما يكون دهورا فكذلك المدة .

(الفرق) بين المدة والزمان أن اسم الزمان يقسح على كل جمع من الاوقات وكذلك المدة، الا أن أقصر المدة أطول من أقصر الزمان، ولهذا كان معنى قول القائل لآخر اذا سأله أن يسهله أمهلني زمانا آخر غير معنى قوله مدة أخرى لانه لا خلاف بين أهل اللغة ان معنى قوله مدة أخرى أجل أطول من زمن ، ومما يوضح الفرق بينهما أن المدة أصلها المد وهو الطول ويقال مده اذا طوله الا أن بينها وبين الطول فرقا وهو أن المدة لا تقع على أقصر الطول ولهذا يقال مد الله في عمرك ، ولا يقال لوقتني مدة كما لا

(١) في النسخ « فكان » .

يقال لجوهرين اذا ألفا انهما خط ممدود ويقال لذلك طول فاذا صح هذا وجب أن يكون قولنا الزمان مدة يراد به أنه أطول الأزمنة كما اذا قلنا للطويل انه ممدود كان مرادنا أنه أطول من غيره فأما قول القائل آخر الزمان فمعناه أنه آخر الأزمنة لأن الزمان يقع على الواحد والجمع فاستثقلوا أن يقولوا آخر الأزمنة والازمان فاكتفوا بزمان .

(الفرق) بين الزمان والوقت أن الزمان أوقات متوالية مختلفة أو غير مختلفة فالوقت واحد وهو المقدر بالحركة الواحدة من حركات الفلك وهو يجري من الزمان مجرى الجزء من الجسم والشاهد أيضا أنه يقال زمان قصير وزمان طويل ولا يقال وقت قصير .

(الفرق) بين الوقت والميقات أن الميقات ما قدر ليعمل فيه عمل من الاعمال ، والوقت وقت الشيء قدره مقدر أو لم يقدره ولهذا قيل مواقيت الحج للمواضع التي قدرت للاجرام وليس الوقت في الحقيقة ساعة غير حركة الفلك وفي ذلك كلام كثير ليس هذا موضع ذكره .

(الفرق) بين العام والسنة أن العام جمع أيام والسنة جمع شهور الا ترى أنه لما كان يقال أيام الرنج قيل عام الرنج، ولما لم يقل شهور الرنج لم يقل سنة الرنج ويجوز أن يقال العام يفيد كونه وقتا لشيء والسنة لا تفيد ذلك ولهذا يقال عام الفيل ولا يقال سنة الفيل ويقال في التاريخ سنة مائة وسنة خمسين ولا يقال عام مائة وعام خمسين اذ ليس وقتا لشيء مما ذكر من هذا العدد ومع هذا فان العام هو السنة والسنة هي العام وان اقتضى كل واحد منهما ما لا يقتضيه الآخر مما ذكرناه كما أن الكل هو الجمع والجمع هو الكل وان (١) كان الكل احاطة بالاباض والجمع احاطة بالاجزاء .

(الفرق) بين السنة والحجة أن الحجة تفيد أنها يحج فيها والحجة

(١) في النسخ « فان » .

المرة الواحدة من حج يحج والحجة فعلة مثل الجلسة والقعدة ثم سبت بها السنة كما يسمى الشيء باسم ما يكون فيه .

(الفرق) بين الحين والسنة أن قولنا حين اسم جمع أوقانا متناهية سواء كان سنة أو شهورا أو أياما أو ساعات ولهذا جاء في القرآن لمعان مختلفة ، وبين الدهر فرق وهو أن الدهر يقتضي أنه أوقات متوالية مختلفة على ما ذكرنا ولهذا قال الله عز وجل حاكيا عن الدهريين (وما يهلكنا الا الدهر) أي يهلكنا الدهر باختلاف أحواله ، والدهر أيضا لا يكون الا ساعات قليلة ويكون الحين كذلك .

(الفرق) بين الدهر والعصر أن الدهر هو ما ذكرناه والعصر لكل مختلفين معناهما واحد مثل الشتاء والصيف والليلة واليوم والغداة والسحر يقال لذلك كله العصر ، وقال المبرد في تأويل قوله عز وجل (والعصر إن الانسان لفي خسر) قال العصر ههنا الوقت قال ويقولون أهل هذا العصر كما يقولون أهل هذا الزمان ، والعصر اسم للسنين الكثيرة قال الشاعر :

أصبح مني الشباب قد نكرا إن بان مني فقد ثوى عصرا
وتقول عاصرت فلانا أي كنت في عصره أي زمن حياته .

(الفرق) بين الوقت والساعة أن الساعة هي الوقت المنقطع من غيره ، والوقت اسم الجنس ولهذا تقول إن الساعة عندي ولا تقول الوقت عندي .

(الفرق) بين البكرة والغداة والمساء والعشاء والعشي والأصيل أن الغداة اسم لوقت والبكرة فعلة من بكر يكر بكورا ألا ترى أنه يقال صلاة الغداة وصلاة الظهر والعصر فتضاف الى الوقت ولا يقال صلاة البكرة وإنما يقال جاء في بكرة كما تقول جاء في غدوة وكلاهما فعل مثل النقلة ثم كثر استعمال البكرة حتى جرت على الوقت، وإذا فاء النفي سمي عشية ثم أصيل بعد ذلك ويقال فاء النفي إذا زاد على طول الشجرة ويقال

أتيته عشية أمس وسأتيه العشية ليومك الذي أنت فيه وسأتيه عشي غد
بغير هاء وسأتيه بالعشي والغداة أي كل عشي وكل غداة ، والطفل وقت
غروب الشمس والعشاء بعد ذلك وإذا كان بعيد العصر فهو المساء ويقال
للرجل عند العصر إذا كان يبادر حاجة قد أمسيت وذلك على المبالغة .

(الفرق) بين الزمان والحقة أن الحقة اسم للسنة إلا أنها تفيد غير
ما تفيده السنة وذلك أن السنة تفيد أنها جتمع شهور والحقة تفيد أنها
ظرف لأعمال ولأموار تجري فيها مأخوذة من الحقيقة وهي ضرب من
الظروف تتخذ من الأدم يجعل الراكب فيها متاعه وتشد خلف رحله أو
سرجه . وأما البرهة فبعض الدهر ألا ترى أنه يقال برهة من الدهر كما
يقال قطعة من الدهر وقال بعضهم هي فارسية معربة .

(الفرق) بين المدة والأجل أن الأجل الوقت المضروب لانقضاء الشيء
ولا يكون أجلا بجعل جاعل ، وما علم أنه يكون في وقت فلا أجل له إلا أن
يحكم بأنه يكون فيه وأجل الإنسان هو الوقت لانقضاء عمره ، وأجل
الدين محله وذلك لانقضاء مدة الدين ، وأجل الموت وقت حلوله وذلك
لانقضاء مدة الحياة قبله فأجل الآخرة الوقت لانقضاء ما تقدم قبلها قبل
ابتدائها ويجوز أن تكون المدة بين الشيئين بجعل جاعل وبغير جعل جاعل ،
وكل أجل مدة وليس كل مدة أجلا .

(الفرق) بين النهار واليوم أن النهار اسم للضياء المنفصح الظاهر
لحصول الشمس بحيث ترى عينها أو معظم ضوئها وهذا حد النهار وليس
هو في الحقيقة اسم للوقت ، واليوم اسم لمقدار من الأوقات يكون فيه
هذا السنا ولهذا قال النحويون : إذا قلت سرت يوما فانت مؤقت تريد مبلغ
ذلك ومقداره وإذا قلت سرت اليوم أو يوم الجمعة فانت مؤرخ فاذا قلت
سرت نهارا أو النهار فليست بمؤرخ ولا بمؤقت وإنما المعنى سرت في الضياء
المنفصح ولهذا يضاف النهار الى اليوم فيقال سرت نهار يوم الجمعة، ولهذا
لا يقال للغلس والسحر نهار حتى يستضيء الجو .

(الفرق) بين الدهر والأبد أن الدهر أوقات متواليه مختلفه صوره
متناهية وهو في المستقبل خلاف قط في الماضي وقوله عز وجل (خالدون
فيها أبدا) حقيقة وقولك افعل هذا مجاز والمراد المبالغة في إيصال هذا
الفصل •

(الفرق) بين الوقت واذ وهما جميعا اسم لشيء واحد حتى يمكن
أحدهما ولم يتمكن الآخر أو مضمن بالمضاف اليه لكون البيان غير معناه
بحسب ذلك المضاف اليه، والوقت مطلق •



مركز تحقيق تكملة تراثنا

الباب الخامس والعشرون

في الفرق بين الناس والخلق ، والعالم والبشر ، والورى والانام
وما يجري مع ذلك

والفرق بين الجماعات وهروب القرابات ، وبين الصحبة والقرابة
وما يسيل ذلك

(الفرق) بين الناس والخلق أن الناس هم الانس خاصة وهم جماعة لا واحد لها من لفظها ، وأصله عندهم أناس فلما سكنت الهمزة أدغمت اللام. كما قيل لكنا وأصله لكن أنا، وقيل الناس لغة مفردة فاشتقاقه من النوس وهو الحركة ناس ينوس نوسا اذا تحرك والانس لغة أخرى ولو كان أصل الناس أناسا لقيل في التصغير أنيس وانما يقال نوس فاشتقاق أناس من الانس خلاف الوحشة وذلك أن بعضهم يأنس ببعض ، والخلق مصدر سمي به المخلوقات والشاهد قوله عز وجل (خلق السموات بغير عمد ترونها) ثم عدد الأشياء من الجماد والنبات والحيوان ثم قال (هذا خلق الله) وقد يختص به الناس فيقال ليس في الخلق مثله كما تقول ليس في الناس مثله . وقد يجري على الجماعات الكثيرة فيقال جاءني خلق من الناس أي جماعة كثيرة .

(الفرق) بين الانسي والانسان، أن الانسي يقتضي مخالفة الوحشي

ويدل على هذا أصل الكلمة وهو الأنس والأنس خلاف الوحشة والناس يقولون إنسي ووحشي، وأما قولهم إنسي ووحشي والأنس والجن، أجري في هذا مجرى الوحش فاستعمل في مضادة الأنس ، والإنسان يقتضي مخالفته البهيمية فيذكرون أحدهما في مضادة الآخر ويدل على ذلك أن اشتقاق الإنسان من النسيان وأصله انسيان فلهذا يصغر فيقال أنيسان ، والنسيان لا يكون إلا بعد العلم فسمي الإنسان انساناً لأنه ينسى ما علمه وسميت البهيمية بهيمة لأنها أبهمت على العلم والفهم ولا تعلم ولا تفهم فهي خلاف الإنسان ، والإنسانية خلاف البهيمية في الحقيقة وذلك أن الإنسان يصح أن يعلم إلا أنه ينسى ما علمه والبهيمة لا يصح أن تعلم .

(الفرق) بين الناس والورى أن قولنا الناس يقع على الأحياء والأموات ، والورى الأحياء منهم دون الأموات ، وأصله من ورى الزنديري إذا أظهر النار، فسمي الورى ورى لظهوره على وجه الأرض ، ويقال الناس الماضون ولا يقال الورى الماضون .

(الفرق) بين العالم والناس أن بعض العلماء قال أهل كل زمان عالم وأنشد ★ وخندف هامة هذا العالم ★ وقال غيره ما يحوي الفلك عالم ، ويقول الناس العالم السفلي يعنون الأرض وما عليها والعالم العلوي يريدون السماء وما فيها ويقال على وجه التشبيه الإنسان العالم الصغير ويقولون إلى فلان تدبير العالم يعنون الدنيا ، وقال آخرون : العالم اسم لأشياء مختلفة، وذلك أنه يقع على الملائكة والجن والأنس وليس هو مثل الناس لأن كل واحد من الناس إنسان وليس كل واحد من العالم ملائكة .

(الفرق) بين العالم والدنيا أن الدنيا صفة والعالم اسم تقول العالم السفلي والعالم العلوي فتجعل العالم اسماً وتجعل العلوي والسفلي صفة وليس في هذا إشكال فأما قوله تعالى (ولدار الآخرة خير) ففيه حذف أي دار الساعة الآخرة وما أشبه ذلك .

(الفرق) بين الأنام والناس أن الأنام على ما قال بعض العلماء يقتضي تعظيم شأن المسمى من الناس قال الله عز وجل (الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم) وانما قال لهم جماعة وقيل رجل واحد وان أهل مكة قد جمعوا لكم ، ولا تقول جاءني الأنام تريد بعض الأنام وجمع الأنام أنام قال عدي بن زيد إن الانسي قلنا جمع نعلمه فيما من الأنام والأمم جمع أمة وهي النعمة .

(الفرق) بين الناس والبرية أن قولنا برية يقتضي تميز الصورة وقولنا الناس لا يقتضي ذلك لأن البرية فعيلة من برا الله الخلق أي ميز صورهم ، وترك همزه لكثرة الاستعمال كما تقول هم الحاية والذرية وهي من ذرة الخلق ، وقيل أصل البرية البري وهو القطع وسمي برية لأن الله عز وجل قطعهم من جملة الحيوان فأفردتهم بصفات ليست لغيرهم ، وذكر أن أصلها من البري وهو التراب ، وقال بعض المتكلمين : البرية اسم اسلامي لم يعرف في الجاهلية ، وليس كما قال لأنه جاء في شعر النابغة وهو قوله :
★ قم في في البرية فاحذرها عن الفند ★ والنابغة جاهلي الأبيات .

(الفرق) بين الناس والبشر أن قولنا البشر يقتضي حسن الهيئة وذلك أنه مشتق من البشارة وهي حسن الهيئة يقال رجل بشير وامرأة بشيرة اذا كان حسن الهيئة فسمي الناس بشرا لأنهم أحسن الحيوان هيئة ، ويجوز أن يقال إن قولنا بشر يقتضي الظهور وسموا بشرا لظهور شأنهم ، ومنه قيل لظاهر الجلد بشرة ، وقولنا الناس يقتضي النوس وهو الحركة ، والناس جمع والبشر واحد وجمع وفي القرآن (ما هذا الا بشر مثلكم) وتقول محمد خير البشر يعنون الناس كلهم ويشي البشر فيقال بشران وفي القرآن (لبشرين مثلنا) ولم يسمع أنه يجمع (١) .

(الفرق) بين الناس والجملة أن الجملة اسم يقع على الجماعات

(١) في التيمورية الكاملة « ولم يسمع أن البشر يجمع » .

المجتمعة من الناس حتى يكون لهم معظم وسواد وذلك أن أصل الكلمة الغلف والعظم ومنه قيل الجبل لغلفه وعظمه ورجل جبل وامرأة جبلة غليظة الخلق وفي القرآن (واتقوا الذي خلقكم والجبلة الأولين) وقال تعالى (ولقد أضل منكم جبلا كثيرا) أي جماعات مختلفة مجتمعة أمثالكم والجبل أول الخلق جبلة إذا خلقه الخلق الأول وهو أن يخلقه قطعة واحدة قبل أن يميز صورته ولهذا قال النبي (ص) « جبلت القلوب على حب من أحسن إليها » وذلك أن القلب قطعة من اللحم وذلك يرجع إلى معنى الغلف .

وخلاف الانسي الجنسي

(الفرق) بينه وبين الشيطان أن الشيطان هو الشرير من الجن ولهذا يقال للانسان اذا كان شريرا شيطان ولا يقال جنى لأن قولك شيطان يفيد الشر ولا يفيد قولك جنى، وإنما يفيد الاستتار ولهذا يقال على الإطلاق لعن الله الشيطان ولا يقال لعن الله الجنى، والجنى اسم الجنس والشيطان صفة .

(الفرق) بين الرجل والمرء أن قولنا رجل يفيد القوة على الأعمال ولهذا يقال في مدح الانسان إنه رجل ، والمرء يفيد أنه أدب النفس ولهذا يقال المروءة أدب مخصوص .

(الفرق) بين الجماعة والفوج والثلة والزمرة والحزب أن الفوج الجماعة الكثيرة ومنه قوله تعالى (ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا) وذلك أنهم كانوا يسلمون في وقت وقبيلة قبيلة، ثم نزلت هذه الآية، ومعلوم أنه لا يقال للثلة فوج كما يقال لهم جماعة ، والثلة الجماعة تندفع في الأمر جبلة من قولك ثلثت الحائط اذا نقضت أسفله فاندفع ساقطا كله، ثم كثر ذلك حتى سمي كل بشر ثلا ومنه ثل عرشه ، وقيل الثلل لهلاك ، والزمرة جماعة لها صوت لا يفهم وأصله من الزمار وهو صوت

الأشئ من النعام ومنه قيل الزمرة وقرب منها الزجلة وهي الجماعة لها زجل وهو ضرب من الأصوات ، وقال أبو عبيدة الزمرة جماعة في تفرقة ، والحزب الجماعة تتحزب على الأمر أي تتعاون وحزب الرجل الجماعة التي تعينه فيقوى (١) أمره بهم ، وهو من قولك حزبني الأمر إذا اشتد علي .

(الفرق) بين الجماعة والبوش أن البوش هم الجماعة الكثيرة من أخلاط الناس ولا يقال لبني الأب الواحد بوش (٢) ويقال أيضا جماعة من الحمير ولا يقال بوش من الحمير لأن الحمير كلها جنس واحد وأما العصبة فالعشرة وما فوقها قليلا ومنه قوله عز وجل (ونحن عصبة) وقيل هي من العشرة الى الأربعين وهي في العربية الجماعة من الفرسان والركب ركبان الأبل خاصة ولا يقال للفرسان ركب ، والعدى رجال يعدون في الغزو (٣) والرجل جمع راجل والنقيضة هي الطليعة وهم قوم يتقدمون الجيش فينقون الأرض أي ينظرون ما فيها من قولك نقضت المكان إذا نظرت ، والمقنب نحو الثلاثين يغزى بهم ، والحظيرة نحو الخمسة الى العشرة يغزى بهم ، والكتيبة المسكر المجتمع فيه آلات الحرب من قولك كتبت الشيء إذا جمعته ، وأسماء الجماعات كثيرة ليس هذا موضع ذكرها وإنما نذكر المشهور منها فمن ذلك :

(الفرق) بين الجماعة والطائفة أن الطائفة في الأصل الجماعة التي من شأنها الطوف في البلاد للسفر ويجوز أن يكون أصلها الجماعة التي تستوي بها حلقة يطفأ عليها ثم كثر ذلك حتى سميت كل جماعة طائفة ، والطائفة في الشريعة قد تكون اسما لواحد قال الله عز وجل (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوها بينهما) ولا خلاف في أن اثنين إذا اقتتلا كان

(١) في نسخة « فيقر » (٢) في النسخ « نوش » والتصويب من القاموس

(٣) في نسخة « السفر » .

حكمهما هذا الحكم، وروي في قوله عز وجل (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) أنه أراد واحدا وقال يجوز قبول الواحد بدلالة قوله تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة) الى أن قال (لعلمهم يحذرون) أي ليحذروا فأوجب العمل في خبر الطائفة ، وقد تكون الطائفة واحدا .

(الفرق) بين الجماعة والفريق أن الجماعة الثانية من جماعة أكثر منها تقول جاءني فريق من القوم ، وفريق الخيل ما يفارق جمهورها في الحلبة (١) فيخرج منها وفي مثل أسرع من فريق الخيل ، والجماعة تقع على جميع ذلك .

(الفرق) بين الجماعة والفئة أن الفئة هي الجماعة المتفرقة من غيرها من قولك فأوت رأسه أي فلقته وانفأى الفرج إذا انفرج مكسورا، والفئة في الحرب القوم يكونون ردة المحاربين يعضون اليهم إذا حالوا، ومنه قوله عز وجل (أو متحيزا الى فئة) ثم قيل لجمع كل من يمنع أحدا وينصره فئة . وقال أبو عبيدة الفئة الأعوان .

(الفرق) بين الشيعة والجماعة أن شيعة الرجل هم الجماعة المائلة اليه من محبتهم له وأصلها من الشيع وهو الحطب الدقاق التي تجعل مع الجوزل في النار لتشتعل كأنه يجعلها تابعا للحطب الجوزل لتشرق .

(الفرق) بين الناس والشبة أن الشبة الجماعة المجتمعة على أمر يمدحون به وأصلها ثبت الرجل تثبته إذا أثبت عليه في حياته خلاف ابنته إذا أثبت عليه بعد وفاته قال الله عز وجل (فاثبتوا ثباتا) وذلك لاجتماعهم على الاسلام ونصرة الدين .

(الفرق) بين القوم والقرن أن القرن اسم يقع على من يكون من الناس في مدة سبعين سنة والشاهد قول الشاعر :

إذا ذهب القرن الذي أنت فيهم وخلفت في قرن فأنت غريب

(١) في الأصل اغلاط صححناها من مجمع الامثال .

وسموا قرناً لأنهم حدد الزمان الذي هم فيه ، ويعبر بالقرن عن القوة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « فانها تطلع بين قرني الشيطان » أراد أن الشيطان في ذلك الوقت أقوى ويجوز أن يقال إنهم سموا قرناً لاقتراانهم في العصر ، وقال بعضهم : أهل كل عصر قرن : وقال الزجاج القرن أهل كل عصر فيهم نبي أو من له طبقة عالية في العالم فجعله من اقتران أهل العصر بأهل العلم فاذا كان في زمان فترة وغلبة جهل لم يكن قرناً ، وقال بعضهم القرن اسم من أسماء الأزمنة فكل قرن سبعون سنة ، وأصله من المقارنة وذلك أن أهل كل عصر أشكال ونظراء ورد وأسنان متقاربة ومن ثم قيل هو قرنه أي على سنه ومنه هو قرنه لاقتراانه معه في القتال ، والقوم هم الرجال الذين يقوم بعضهم مع بعض في الأمور ولا يقع على النساء إلا على وجه التبعية كما قال عز وجل (كذبت قوم نوح المرسلين) والمراد الرجال والنساء تبع لهم ، والشاهد على ما قلناه قول زهير :

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء
فأخرج النساء من القوم .

(الفرق) بين الجماعة والملا أن الملا الأشراف الذين يملؤون العيون جمالا والقلوب هبة ، وقال بعضهم : الملا الجماعة من الرجال دون النساء ، والأول الصحيح وهو من ملأت ، ويجوز أن يكون الملا الجماعة الذين يقومون بالأمور من قولهم هو مليء بالأمر اذا كان قادرا عليه ، والمعنيان يرجعان الى أصل واحد وهو الملء .

(الفرق) بين النفر والرهط أن النفر الجماعة نحو العشرة من الرجال خاصة ينفرون لقتال وما أشبهه ، ومنه قوله عز وجل (ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم الى الأرض) ثم كثر ذلك حتى سموا نفرا وإن لم ينفروا . والرهط الجماعة نحو العشرة يرجعون الى أب واحد وسموا رهطا بقطعة أو لم يقطع أطرافها مثل الشرك فتكون فروعا شتى وأصلها واحد تلبسها الجارية يقال لها رهط والجمع رهاط قال الهذلي

★ وطعن مثل تعطيط الرهاط ★ وتقول ثلاثة رهط وثلاثة نفر لانه اسم لجماعة ، ولو كان اسما واحدا لم تجز اضافة الثلاثة اليه كما لا يجوز أن تقول ثلاثة رجل وثلاثة فلس وقال عز وجل (وكان في المدينة تسعة رهط) على التذكير لانه وإن كان جماعة فان لفظه مذكر مفرد فيقال تسعة على اللفظ وجاء في التفسير أنهم كانوا تسعة رجال والمعنى على هذا وكان في المدينة تسعة من رهط .

(الفرق) بين الجماعة والشرذمة، أن الشرذمة البقية من البقية والقطف منه قال الله عز وجل (شرذمة قليلون) أي قطعة وبقية لأن فرعون أضل منهم الكثير فبقيت منهم شرذمة أي قطعة قال الشاعر :

جاء الشتاء وقميصي أخلاق شرادم يضحك مني التواق
وقال آخر يجدن في شرادم النعال .

الفروق بين هروب القرابات

(الفرق) بين الأهل والآل أن الأهل يكون من جهة النسب والاختصاص فمن جهة النسب قولك أهل الرجل لقرابته الأدنين ، ومن جهة الاختصاص قولك أهل البصرة وأهل العلم ، والآل خاصة الرجل من جهة القرابة أو الصحبة تقول آل الرجل لأهله وأصحابه ولا تقول آل البصرة وآل العلم وقالوا آل فرعون أتباعه وكذلك آل لوط ، وقال المبرد إذا صغرت العرب الآل قالت أهل فيدل على أن أصل الآل الأهل ، وقال بعضهم الآل عيدان الخيمة وأعمدتها وآل الرجل مشبهون بذلك لأنهم معتمده ، والذي يرفع في الصحاري آل لأنه يرتفع كما ترفع عيدان الخيمة ، والشخص آل لانه كذلك .

(الفرق) بين الولد والابن أن الابن يفيد الاختصاص ومداومة الصحبة ولهذا يقال ابن الفلاة لمن يداوم سلوكها وابن السرى لمن يكثر منه ، وتقول بنيت ابنا اذا جعلته خاصا بك ، ويجوز أن يقال إن قولنا هو ابن فلان يقتضي أنه منسوب اليه ولهذا يقال الناس بنو آدم لأنهم منسوبون

اليه وكذلك بنو اسرائيل ، والابن في كل شيء صغير فيقول الشيخ للشباب يا بني ويسمي الملك رعيته الأبناء وكذلك أنبياء من بنسي اسرائيل كانوا يسمون أمهم أبناءهم ولهذا كني الرجل بأبي فلان وإن لم يكن له ولد على التعظيم ، والحكماء والعلماء يسمون المتعلمين أبناءهم ويقال لطالبي العلم أبناء العلم وقد يكنى بالابن كما يكنى بالأب كقولهم ابن عرس وابن نمرة وابن آوى وبنت طبق وبنت نعش وبنت وردان، وقيل أصل الابن التأليف والاتصال من قولك بنيتة وهو مبني وأصله بنى وقيل بنوء ولهذا جمع على أبناء فكان بين الأب والابن تأليف . والولد يقتضي الولادة ولا يقتضيها الابن والابن يقتضي أبا والولد يقتضي والدا ، ولا يسمى الانسان والدا الا اذا صار له ولد وليس هو مثل الأب لأنهم يقولون في التكنية أبو فلان وإن لم يلد فلانا ولا يقولون في هذا والد فلان الا أنهم قالوا في الشاة والد في حملها قبل أن تلد وقد ولدت اذا ولدت ، ويقال الابن للذكر والولد للذكر والأبني .

(الفرق) بين الآل والعتره أن العتره على ما قال المبرد النصاب ومنه عتره فلان أي منصبه ، وقال بعضهم العتره أصل الشجرة الباقي بعد قطعها قالوا فعتره الرجل أصله ، وقال غيره عتره الرجل أهله وبنو أعمامه الأدنون واحتجوا بقول أبي بكر رضي الله عنه عن عتره رسول الله (ص) يعني قريشا فهي مفارقة للآل على كل قول لأن الآل هم الأهل والاتباع والعتره هم الأصل في قول والأهل وبنو الاعمام في قول آخر .

(الفرق) بين الأبناء والذرية أن الأبناء يختص به أولاد الرجل وأولاد بناته لأن أولاد البنات منسوبون الى آبائهم كما قال الشاعر :

بنونا بنو أبائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

ثم قيل للحسن والحسين عليهما السلام ولدا رسول الله (ص) على التكريم ثم صار اسما لهما لكثرة الاستعمال، والذرية تنظم الأولاد والذكور والاناث والشاهد قوله عز وجل (ومن ذريته داود وسليمان)

ثم أدخل عيسى في ذريته .

(الفرق) بين العقب والولد أن عقب الرجل ولده الذكور والافات وولده بنيه من الذكور والافات، الا أنهم لا يسمون عقباً الا بعد وفاته فهم على كل حال ولده والفرق بين الاسمين بين .

(الفرق) بين الولد والسبط أن أكثر ما يستعمل السبط ولد البنت ومنه قيل للحسن والحسين رضي الله عنهما سبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد يقال للولد سبط الا أنه يفيد خلاف ما يفيد لأن قولنا سبط يفيد أنه يمتد ويطول ، وأصل الكلمة من السبوط وهو الطول والامتداد ومنه قيل السباط لامتداده بين الدارين والسبطانة ما يرمى فيها البندق من ذلك ، والسبط شجر سمي بذلك لامتداده وطوله .

(الفرق) بين البعل والزوج أن الرجل لا يكون بعلا للمرأة حتى يدخل بها وذلك أن البعال النكاح والملاعبة ومنه قوله عليه السلام « أيام أكل وشرب وبعال » وقال الشاعر :
وكم من حصان ذات بعل تركتها إذا الليل أدجى لم تجد من تباعله
وأصل الكلمة القيام بالأمر ومنه يقال للنخل اذا شرب بمروقه ولم يحتج الى سقي بعل كأنه يقوم بمصالح نفسه .

ومما يجري مع ذلك

(الفرق) بين صاحب والقرين أن الصحبة تفيد اتفان أحد صاحبين بالآخر ولهذا يستعمل في الآدميين خاصة فيقال صاحب زيد عمرا وصحبه عمرو ولا يقال صاحب النجم النجم أو الكون الكون ، وأصله في العربية الحفظ ومنه يقال صحبتك الله وسر مصاحباً أي محفوظاً وفي القرآن (ولا هم منا يصحبون) أي يحفظون وقال الشاعر : * وصاحب من دواعي الشر مصطحب * والمقارنة تفيد قيام أحد القرينين مع الآخر ويجري على طريقتة وإن لم ينفعه ومن ثم قيل قران النجوم ، وقيل للبعيرين يشد أحدهما الى الآخر بحبل قرينان فاذا قام أحدهما مع الآخر لبطل

فيهما قرنانا فانما خولف بين المثالين لاختلاف المعنيين والأصل واحد .
 (الفرق) بين المولى والولي أن الولي يجري في الصفة على المعان
 والمعين تقول الله ولي المؤمنين أي معينهم والمؤمن ولي الله أي المعان بنصر
 الله عز وجل . ويقال أيضا المؤمن ولي الله والمراد أنه ناصر لأوليائه ودينه ،
 ويجوز أن يقال الله ولي المؤمنين بمعنى أنه يلي حفظهم وكلاءتهم كولي
 الطفل المتولى شأنه ، ويكون الولي على وجوه منها ولي المسلم الذي
 يلزمه القيام بحقه إذا احتاج إليه ومنها الولي الحليف المعاهد ومنها ولي
 المسلم الذي يلزمه القيام بحقه إذا احتاج إليه ومنها الولي الحليف المعاهد
 ومنها ولي المرأة القائم بأمرها ومنها ولي المقتول الذي هو أحق بالمطالبة
 بدمه . وأصل الولي جعل الثاني بعد الأول من غير فصل من قولهم هذا
 يلي ذلك وليا وولاه الله كأنه يلي أمره ولم يكله إلى غيره وولاه أمره وكله
 إليه كأنه جعله بيده وتولى أمر نفسه قام به من غير وسيطة وولى عنه خلاف
 وإلى إليه وإلى بين ريتين جعل أحدهما تلي الأخرى والأولى هو الذي
 الحكمة إليه أدعى ، ويجوز أن يقال معنى الولي أنه يجب الخير لوليه كما
 أن معنى العدو أنه يريد الضرر لعدوه . والمولى على وجوه هو السيد
 والمسلوك والحليف وابن العم والأولى بالشيء والصاحب ومنه قول
 الشاعر :

ولست بسولي سواة أدعى لها فان لسوات الأمور مواليا
 أي صاحب سواة ، وتقول الله مولى المؤمنين بمعنى أنه معينهم ولا يقال
 إنهم مواليه بمعنى أنهم معينو أوليائه كما تقول انهم أولياؤه بهذا المعنى .
 (الفرق) بين الخلّة والصداقة أن الصداقة اتفاق الضمائر على المودة
 فاذا أضر كل واحد من الرجلين مودة صاحبه فصار باطنه فيها كظاهره
 سيما صديقين ولهذا لا يقال الله صديق المؤمن كما أنه وليه ، والخلّة
 الاختصاص بالتكريم ولهذا قيل إبراهيم خليل الله لاختصاص الله إياه
 بالرسالة وفيها تكريم له ، ولا يجوز أن يقال الله خليل إبراهيم لأن إبراهيم

لا يجوز أن يخص الله بتكريم (١) ، وقال أبو علي رحمه الله تعالى : يقال
للسؤمن إنه خليل الله ، وقال علي بن عيسى لا يقال ذلك إلا لنبي لأن الله
عز وجل يختصه بوحيه ولا يختص به غيره قال والأنبياء كلهم أخلاء الله .

ومما يجري مع ذلك

(الفرق) بين الصفة والصفة أن الصفة مصدر سمي به الصافي
من الأشياء اختصارا واتساعا ، والصفة خالص كل شيء ، ولهذا يقال :
محمد صلى الله عليه وسلم صفة الله ولا تقول صفو الله . فالصفة
والصفة مختلفان وإن كانا من أصل واحد كالخبرة والخبر ، ولو كان
الصفة والصفة لغتين على ما ذكر ثعلب في الفصيح لقل محمد صلى الله
عليه وسلم صفو الله كما قيل صفة الله .
(الفرق) بين الاصطفاء والاختيار أن اختيارك الشيء أخذك خير ما
فيه في الحقيقة أو خيره عندك ، والاصطفاء أخذ ما يصفو منه ثم كثر حتى
استعمل أحدهما موضع الآخر واستعمل الاصطفاء فيما لا صفو له على
الحقيقة .

(١) في التيمورية الكاملة «بتكرمة» .

الباب السادس والعشرون

في الفرق بين الاظهار والافشاء والجهر

أن الانشاء كثرة الاظهار ومنه أفسى القوم اذا كثر ما لهم مثل أمشوا والنشاء (١) كثرة المال ومثله المشاء (٢) وقريب منه النماء والضياء ، وقد أنسى القوم وأصبوا وأمشوا وأفسوا اذا كثر ما لهم ، ولهذا يقال فشى الخير في القوم أو الشر اذا ظهر بكثرة وفشا فيها الحرب اذا ظهر وكثر ، والاظهار يستعمل في كل شيء والافشاء لا يصح الا فيما لا تصح فيه الكثرة ولا يصح في ذلك ألا ترى أنك تقول هو ظاهر المروءة ولا تقول كثير المروءة .

(الفرق) بين الجهر والاظهار أن الجهر عموم الاظهار والمبالغة فيه ألا ترى أنك اذا كشفت الأمر للرجل والرجلين قلت أظهرته لهما ولا تقول جهرت به الا اذا أظهرته للجساعة الكثيرة فيزول الشك ولهذا قالوا (أرنا الله جهرة) أي عيانا لا شك معه ، وأصله رفع الصوت يقال جهر بالقراءة اذا رفع صوته بها وفي القرآن (ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها) أي بقراءتك في صلاتك ، وصوت جهير رفيع الصوت ولهذا يتعدى بالباء فيقال جهرت به كما تقول رفع صوته به لأنه في معناه وهو في غير ذلك استعارة ، وأصل الجهر إظهار المعنى للنفس واذا أخرج الشيء من وعاء أو بيت لم

(١) في النسخ : النساء .

(٢) في النسخ « المساء » .

يكن ذلك جهرا وكان إظهارا ، وقد يحصل الجهر نقيض الهمس لأن المعنى يظهر للنفس بظهور الصوت •

(الفرق) بين الجهر والكشف أن الكشف مضمن بالزوال ولهذا يقال لله عز وجل كاشف الضر ولم يجز في نقيضه سائر الضر لأن نقيضه من الستر ليس متضمنا بالثبات فيجري مجراه في ثبات الضر كما جرى هو في زوال الضر والجهر غير مضمن بالزوال •

(الفرق) بين الاعلان والجهر أن الاعلان خلاف الكتمان وهو إظهار المعنى للنفس ولا يقتضي رفع الصوت به ، والجهر يقتضي رفع الصوت به ومنه يقال رجل جهير وجهوري اذا كان رفيع الصوت •

(الفرق) بين البدو والظهور أن الظهور يكون بقصد وبغير قصد تقول استتر فلان ثم ظهر ويدل هذا على قصده للظهور ، ويقال ظهر أمر فلان وإن لم يقصد لذلك فأما قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر) فمعنى ذلك الحدوث وكذلك قولك ظهرت في وجهه حمرة أي حدثت ولم يكن أنها كانت فيه فظهرت ، والبدو ما يكون بغير قصد تقول بدا البرق وبدا الصبح وبدأت الشمس وبدأ لي في الشيء لأنك لم تقصد للبدو، وقيل في هذا بدو وفي الأول بدء وبين المعنيين فرق والأصل واحد •

(الفرق) بين الكتمان والاختفاء والستر والحجاب وما يقرب من ذلك أن الكتمان هو السكوت عن المعنى وقوله تعالى (إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البيانات) أي يسكتون عن ذكره ، والاختفاء يكون فسي ذلك وفي غيره ، والشاهد أنك تقول أخفيت الدرهم في الثوب ولا تقول كتنت ذلك وتقول كتنت المعنى وأخفيته فالاختفاء أعم من الكتمان •

(الفرق) بين قولك سترته وبين قولك كتنته أن معنى كتنته صنته والموضع الكنين هو المصون وذلك أنه يكون كنيئا وإن لم يكن مستورا، وقيل الدر المكنون لأنه في حق يسان فيه ، وجارية مكنونة في الحجاب أي مصونة قال الأعشى ★ ويضة في الدعص مكنونة ★ والبيضة ليست

بستورة وانما هي مصونة عن التخرج والانكسار ، واكتننت الشيء في نفسي اذا صنته عن الأداء ، ودخلت فيه الألف واللام على معنى جعلت له كذا ، وفي القرآن (ما تكن صدورهم) .

(الفرق) بين الغشاء والغطاء أن الغشاء قد يكون رقيقا يبين ما تحته ويتوهم الرائي أنه لا شيء عليه لرقته ، ومن ثم سميت أغشية البدن وهي أعصاب رفيقة قد غشي بها كثير من أعضاء البدن مثل الكبد والطحال ، فالغطاء يقتضي ستر ما تحته والغشاء لا يقتضي ذلك ، ومن ثم قيل غشي على الانسان ، لأن ما يعتريه من الغشي ليس بشيء بيّن ، والغطاء لا يكون الا كثيفا ملاصقا . وقيل الغشاء يكون من جنس الشيء والغطاء ما يقتضيه من جنسه كان أو من غير جنسه ولذلك تقول تغطيت بالثياب ولا تقول تغطيت بها فان استعمل الغشاء موضع الغطاء فعلى التوسع .

(الفرق) بين الغطاء والستر أن الستر ما يستر عن غيرك وإن لم يكن ملاصقا لك مثل الحائط والجبل ، والغطاء لا يكون الا ملاصقا ألا ترى أنك تقول تسترت بالحيطان ولا تقول تغطيت بالحيطان وإنما تغطيت بالثياب لأنها ملاصقة لك . والغشاء أيضا لا يكون الا ملاصقا .

(الفرق) بين الستر والحجاب والغطاء أنك تقول حجبني فلان عن كذا ولا تقول سترني عنه ولا غطاني ، وتقول احتجبت بشيء كما تقول تسترت به فالحجاب هو المانع والمنوع به والستر هو المستور به ، ويجوز أن يقال حجاب الشيء ما قصد ستره ألا ترى أنك لا تقول لمن منع غيره من الدخول الى الرئيس داره من غير قصد المنع له أنه حجه ، وانما يقال حجه اذا قصد منعه ولا تقول احتجبت بالبيت الا اذا قصدت منع غيرك عن مشاهدتك ألا ترى أنك اذا جلست في البيت ولم تقصد ذلك لم تقل إنك قد احتجبت . وفرق آخر أن الستر لا يمنع من الدخول على المستور والحجاب يمنع .

الباب السابع والعشرون

في الفرق بين البعث والارسال والانفاذ ، وبين النبي والرسول
وبين الطلب والسؤال والروم والاقتضاء وما يجري مع ذلك .

(الفرق) بين الارسال والانفاذ أن قولك أرسلت زيدا الى عمرو يقتضي أنك حملته رسالة اليه أو خبرا وما أشبه ذلك ، والانفاذ لا يقتضي هذا المعنى ألا ترى أنه إن طلب منك انفاذ زيد اليه فأنفذته اليه قلت أنفذته ولا يحسن أن تقول أرسلته وإنما يستعمل الارسال حيث يستعمل الرسول .

(الفرق) بين البعث والارسال أنه يجوز أن يبعث الرجل الى الآخر لحاجة تخصه دونك ودون المبعوث اليه كالصبي تبعثه الى المكتب فتقول: بعثه ولا تقول أرسلته لأن الارسال لا يكون الا برسالة وما يجري مجراها .

(الفرق) بين البعث والانفاذ أن الانفاذ يكون حملا وغير حمل ، والبعث لا يكون حملا ويستعمل فيما يعقل دون ما لا يعقل فتقول بعثت فلانا بكتابي ولا يجوز أن تقول بعثت كتابي اليك كما تقول أنفذت كتابي اليك ، وتقول أنفذت اليك جميع ما تحتاج اليه ولا تقول في ذلك بعثت ولكن تقول بعثت اليك بجميع ما تحتاج اليه فيكون المعنى بعثت فلانا بذلك .

(الفرق) بين البعث والنشور أن بعث الخلق اسم لخراجهم من قبورهم الى الموقف ومنه قوله تعالى (من بعثنا من مرقدنا) والنشور اسم لظهور المبعوثين وظهور أعمالهم للخلائق ومنه قولك نشرت اسمك ونشرت فضيلة فلان الا أنه قيل أنشر الله الموتى بالالف ونشرت الفضيلة والشوب للفرق بين المعنيين .

(الفرق) بين الرسول والنبي أن النبي لا يكون الا صاحب معجزة وقد يكون الرسول رسولا لغير الله تعالى فلا يكون صاحب معجزة . والانباء عن الشيء قد يكون من غير تحميل النبأ ، والارسال لا يكون بتحميل ، والنبوة يغلب عليها الاضافة الى النبي فيقال نبوة النبي لأنه يستحق منها الصفة التي هي على طريقة الفاعل ، والرسالة تضاف الى الله لأنه المرسل بها ولهذا قال برسالتي ولم يقل بنبوتي والرسالة جملة من البيان يحملها القائم بها ليؤديها الى غيره ، والنبوة تكليف القيام بالرسالة فيجوز ابلاغ الرسالات ولا يجوز ابلاغ النبوات .

(الفرق) بين المرسل والرسول أن المرسل يقتضي اطلاق غيره له ، والرسول يقتضي اطلاق لسانه بالرسالة .

(الفرق) بين الطلب والسؤال أن السؤال لا يكون الا كلاما ويكون الطلب السعي وغيره ، وفي مثل : عليك الهرب وعلي الطلب .

(الفرق) بين الطلب والمحاولة أن المحاولة الطلب بالحيلة ثم سمي كل طلب محاولة .

(الفرق) بين الالتماس والطلب ، أن الالتماس طلب باللمس ثم سمي كل طلب التماسا مجازا .

(الفرق) بين الطلب والبحث أن البحث هو طلب الشيء مما يخالطه فأصله أن يبحث التراب عن شيء يطلبه فالطلب يكون لذلك ولغيره ، وقيل فلان يبحث عن الأمور تشبيها بمن يبحث التراب لاستخراج الشيء .

(الفرق) بين الطلب والاقتضاء أن الاقتضاء على وجهين أحدهما

اقتضاء الدين وهو طلب أدائه والآخر مطالبة المعنى لغيره كأنه فاطق بأنه لا بد منه ، وهو على وجوه منها الاقتضاء لوجود المعنى كإقتضاء الشكر من حكيم لوجود النعمة وإقتضاء وجود النعمة لصحة الشكر وإقتضاء وجود مثل آخر وليس كالضد الذي لا يحتل ذلك وإقتضاء القادر المقدور والمقدور القادر وإقتضاء وجود الحركة للمحل من غير أن يقتضي وجود المحل وجود الحركة لأنه قد يكون فيه السكون وإقتضاء الشيء لغيره قد يكون بجعل جاعل وبغير جعل جاعل وذلك نحو ضرب يقتضي ذكر الضارب بعده بوضع واضح اللغة له على هذه الجهة وضرب لا يقتضي ذلك وكلاهما يدل عليه .

(الفرق) بين الطلب والروم أن الروم على ما قال علي بن عيسى طلب الشيء ابتداءً ولا يقال رمت إلا لما تجده قبل ويقال طلبت في الأمرين، ولهذا لا يقال رمت الطعام والماء وقيل لا يستعمل الروم في الحيوان أصلاً لا يقال رمت زيدا ولا رمت فرساً وإنما يقال رمت أن يفعل زيد كذا فيرجع الروم إلى فعله وهو الروم والمرام .

ومما يجري مع ذلك

(الفرق) بين أوحي ووحى أن وحى جعله على صفة كقولك مسفرة، وأوحي جعل فيها معنى الصفة لأن أفعل أصله التعدية كذا قال علي ابن عيسى .

الباب الثامن والعشرون

في الفرق بين الكتب والنسخ ، وبين النشور والكتب والدفتر
والصحيفة وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الكتب والنسخ أن النسخ نقل معاني الكتاب، وأصله
الازالة ومنه نسخت الشمس الظل ، وإذا نقلت معاني الكتاب الى آخر
فكانك أسقطت الاول وأبطلته ، والكتب قد يكون نقلا وغيره وكل نسخ
كتب وليس كل كتب نسخا .

(الفرق) بين الزبر والكتب أن الزبر الكتابة في الحجر تقرا ثم كثر
ذلك حتى سمي كل كتابة زبرا ، وقال أبو بكر أكثر ما يقال الزبر وأعرفه
الكتابة في الحجر قال وأهل اليمن يسمون كل كتابة زبرا ، وأصل الكلمة
الفخامة والغلظ ومنه سميت القطعة من الحديد زبرة والشعر المجتمع على
كتف الأسد زبرة ، وزبرت البئر إذا طويتها بالحجارة وذلك لغلظ الحجارة
وانما قيل للكتابة في الحجر زبر لأنها كتابة غليظة ليس كما يكتب فسي
الرقوق والكواغد وفي الحديث « الفقير الذي لا زبر له » قالوا لا معتمد
له وهو مثل قولهم رقيق الحال كأن الزبر فخامة الحال ، ويجوز أن يقال
الزبور كتاب يتفحص من الزجر عن خلاف الحق من قولك زبره اذا زجره
وسمي زبور داود لكثرة مزاجره ، وقال الزجاج الزبور كل كتاب ذي
حكمة .

(الفرق) بين المنشور والكتاب أن قولنا عند فلان منشور يفيد أن عنده مكتوبا يقويه ويؤيده ، والمنشور في الاصل صفة الكتاب وفي القرآن (كتابا يلقاه منشورا) لأنه قد صار اسما للكتاب المفيد الفائدة التي ذكرنا والكتاب لا يفيد ذلك .

(الفرق) بين الكتاب والدفتر أن الكتاب يفيد أنه مكتوب ولا يفيد الدفتر ذلك ألا ترى أنك تقول عندي دفتر بياض ولا تقول عندي كتاب بياض .

(الفرق) بين الصحيفة والدفتر أن الدفتر لا يكون الا أوراقا مجموعة ، والصحيفة تكون ورقة واحدة تقول عندي صحيفة بياض فإذا قلت صحف أفدت أنها مكتوبة ، وقال بعضهم يقال صحائف بياض ولا يقال صحف بياض وإنما يقال من صحائف الى صحف ليفيد أنها مكتوبة وفي القرآن (وإذا الصحف نشرت) وقال أبو بكر : الصحيفة قطعة من آدم أبيض أو ورق يكتب فيه .

(الفرق) بين الكتاب والمصحف أن الكتاب يكون ورقة واحدة ويكون جملة أوراق ، والمصحف لا يكون الا جماعة أوراق صحفت أي جمع بعضها الى بعض ، وأهل الحجاز يقولون مصحف بالكسر أخرجه مخرج ما يتعاطى باليد وأهل نجد يقولون مصحف وهو أجود اللغتين ، وأكثر ما يقال المصحف لمصحف القرآن ، والكتاب أيضا يكون مصدرا بمعنى الكتابة تقول كتبه كتابا وعلمته الكتاب والحساب وفي القرآن (ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس) أي كتابا في قرطاس ولو كان الكتاب هو المكتوب لم يحسن ذكر القرطاس .

(الفرق) بين الكتاب والسفر أن السفر الكتاب الكبير ، وقال الزجاج الأسفار الكتب الكبار وقال بعضهم السفر الكتاب يتضمن علوم الديانات خاصة والذي يوجبه الاشتقاق أن يكون السفر الواضح الكاشف للمعاني من قولك أسفر الصبح اذا أضاء ، وسفرت المرأة نقابها اذا ألقته

فانكشف وجهها وسفرت البيت كنسته وذلك لازالتك التراب عنه حتى
تنكشف أرضه وسفرت الريح التراب أو السحاب اذا قشعته فانكشف
السماء .

(الفرق) بين الكتاب والمجلة، أن المجلة كتاب يحتوي على أشياء جليلة
من الحكم وغيرها قال النابغة :

مجلتهم ذات الاله ودينهم كريم به يرجون حسن العواقب
ولا يقال للكتاب اذا اشتمل على السخف والمجون وما شاكل ذلك مجلة .



مركز تحقيق وتطوير علوم إسلامي

الباب التاسع والعشرون

في الفرق بين غاية الشيء ومداه ، ونهايته وحده وآخره
وما يجري مع ذلك

(الفرق) بين غاية الشيء والمدى أن أصل الغاية الراية وسميت نهاية الشيء غايته لأن كل قوم ينتهون إلى غايتهم في الحرب أي رايتهم ، ثم كثر حتى قيل لكل ما ينتهي إليه غاية ولكل غاية نهاية ، والأصل ما قلناه ، ومدى الشيء ما بينه وبين غايته والشاهد قول الشاعر :
ولم ندر أن خضنا من الموت خيفة لم العمر باق والمدى متناول
يعني مدى العمر والمعنى أن الأمل منفسح لما بينه وبين الموت ، ومن ذلك قولهم هو منى مدى البصر أي هو حيث يناله بصري كأن بصري ينفسح بيني وبينه ، ثم كثر ذلك حتى قيل للغاية مدى كما يسمى الشيء باسم ما يقرب منه .

(الفرق) بين الأمد والغاية أن الأمد حقيقة والغاية مستعارة على ما ذكرنا ويكون الأمد طرفاً من الزمان والمكان فالزمان قوله تعالى (فطال عليهم الأمد) والمكان قوله تعالى (تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً) .
(الفرق) بين آخر الشيء ونهايته أن آخر الشيء خلاف أوله وهما اسمان ، والنهاية مصدر مثل الحماية والكفاية إلا أنه سمي به منقطع الشيء فقل هو نهايته أي منتهاه ، وخلاف المنتهى المبتدأ فكما أن قولك المبتدأ يقتضي ابتداء فعل من جهة اللفظ وقد انتهى الشيء إذا بلغ مبلغاً لا يزداد

عليه وليس يقتضي النهاية منتهى اليه ولو اقتضى ذلك لم يصح أن يقال للعالم نهاية وقيل الدار الآخرة لأن الدنيا تؤدي اليها والدنيا بمعنى الأولى، وقيل الدار الآخرة كما قيل مسجد الجامع والمراد مسجد اليوم الجامع ودار الساعة الآخرة، وأما حق اليقين فهو كقولك محض اليقين ومن اليقين وليس قول من يقول هذه اضافة الشيء الى نعته بشيء لأن الاضافة توجب دخول الأول في الثاني حتى يكون في ضمنه، والنعت تحلية وانما يحل بالشئ الذي هو بالحقيقة ويضاف الى ما هو غيره في الحقيقة تقول هذا زيد الطويل فالطويل هو زيد بعينه ولو قلت زيد الطويل وجب أن يكون زيد غير الطويل ويكون في تلك الطويل، ولا يجوز اضافة الشيء الا الى غيره أو بعضه فغيره نحو عبد زيد وبعضه نحو ثوب حرير (١) وخاتم ذهب أي من حرير ومن ذهب، وقال المازني عام الأول انما هو عام زمن الأول (الفرق) بين الآخر والآخر أن الآخر بمعنى ثان وكل شيء يجوز أن يكون له ثالث وما فوق ذلك يقال فيه آخر ويقال للمؤث أخرى وما لم يكن له ثالث فما فوق ذلك قيل الأول والآخر ومن هذا ربيع الأول وربيع الآخر .

(الفرق) بين الحد والنهية والعاقبة أن النهاية ما ذكرناه، والحد يفيد معنى تمييز المحدود من غيره، ولهذا قال المتكلمون حد القدرة كذا وحد السواد كذا وسمي حدا لأنه يمنع غيره من المحدود فيما هو حد له وفي هذا تمييز له من غيره، ولهذا قال الشروطيون اشترى الدار بحدودها ولم يقولوا بنهاياتها لأن الحد أجمع للمعنى، ولهذا يقال للعالم نهاية ولا يقال للعالم حد فان قيل فعلى الاستعارة وهو بعيد، وعندهم أن حد الشيء منه فقال أبو يوسف والعسن بن زياد : اذا كتب حدها الأول دار زيد دخلت دار زيد في الشراء، وقال أبو حنيفة لا تدخل فيه وإن كتب حدها

(١) في نسخة «خر» .

الأول المسجد وأدخله فسد البيع في قولهما وقال أبو حنيفة لا يفسد لأن هذا على مقتضى العرف وقصد الناس في ذلك معروف ، وأما العاقبة فهي ما تؤدي إليه التأدية والعاقبة هي الكائنة بالنسب الذي من شأنه التأدية وذلك أن السبب على وجهين مولد ومؤد ، وإنما العاقبة في المؤدي فالعاقبة يؤدي إليها السبب المقدم وليس كذلك الآخرة لأنه قد كان يمكن أن تجعل هي الأولى في المدة .

(الفرق) بين الجانب والناحية والجهة ، قال المتكلمون (١) أن جانب الشيء غيره وجهته ليست غيره ، ألا ترى أن الله تعالى لو خلق الجزء (٢) الذي لا يتجزأ منفردا لكانت له جهات ست بدلالة أنه يجوز أن تجاوره ستة أجزاء من كل جهة جزء ولا يجوز أن يقال إن له جوانب لأن جانب الشيء ما قرب من بعض جهاته ألا ترى أنك تقول للرجل خذ على جانبك اليمين تريد ما يقرب من هذه الجهة لو كان جانبك اليمين أو الشمال منك لم يمكنك الأخذ فيه ، وقال بعضهم ناحية الشيء كله وجهته بعضه أو ما هو في حكم البعض ، يقال ناحية العراق أي العراق كلها وجهة العراق يراد بها بعض أطرافها . وعند أهل العربية أن الوجه مستقبل كل شيء . والجهة النحر يقال كذا على جهة كذا قاله الخليل ، قال ويقال رجل أحمر من جهته الحمراء وأسود من جهة السواد ، والوجهة القبلة قال تعالى (ولكل وجهة) أي في كل وجه استقبلته وأخذت فيه ، وتجاه الشيء ما استقبلته يقال توجهوا إليك وتوجهوا إليك كل يقال غير أن قولك وجهوا إليك على معنى ولوا وجوههم والتوجه الفعل اللازم والناحية فاعلة بمعنى مفعولة وذلك أنها منحوة أي مقصودة كما تقول راحلة وإنما هي مرحولة وعيشة راضية أي مرضية .

(١) في التيمورية القديمة : بعض المتكلمين .

(٢) في النسخ « الجن » .

(الفرق) بين الجانِب والكنف أن الكنف هو ما يسد الشيء من أحد
 جانبيه ولهذا يستعمل في المعونة فيقال أكتف الرجل إذا أعانه وكنفته إذا
 حطته وكنفت الأبل إذا حطتها في حظيرة من الشجر ، ويجوز أن يقال الفرق
 بين الجانِب والكنف أن الكنف هو الجانِب المعتمد عليه وليس كذلك
 الجانِب .



مركز تحقيق وتطوير علوم إسلامية

الباب الثلاثون

في الفرق بين أشياء مختلفة

(الفرق) بين الهبوط والنزول أن الهبوط نزول يعقبه إقامة ، ومن ثم قيل هبطنا مكان كذا أي نزلناه ومنه قوله تعالى (اهبطوا مصر) وقوله تعالى (قلنا اهبطوا منها جميعا) ومعناه أنزلوا الأرض للإقامة فيها ، ولا يقال هبط الأرض إلا إذا استقر فيها ويقال نزل وإن لم يستقر .

(الفرق) بين الظعن والرحل أن الظعن هو الرحيل في الهودج ومن ثم سميت المرأة إذا كانت في هودجها ظعينة ثم كثر ذلك حتى سميت كل امرأة ظعينة ، والظعان حبل يشد به الهودج قال الشاعر :
* كما حاد الأرب عن الظعان * والمظعون المشدود بالظعان ، ثم كثر الظعن حتى قيل لكل رحل ظعن والأصل ما قلناه .

(الفرق) بين الهنيء والمريء ، أن الهنيء هو الخالص الذي لا تكدير فيه ويقال ذلك في الطعام وفي كل فائدة لم يعترض عليها ما يفسدها ، والمريء المحمود العاقبة ، يقال مريء ما فعلت أي أشرفت على سلامة عاقبته ، وقال الكسائي تقول هنائي الطعام ومراني الطعام بغير الف فإذا افردت قلت أمراني بغير همز ، وقال المبرد هذا الكلام لو كان له وجه لكان قمنا أن يأتي فيه بعلة وهل يكون فعل على شيء إذا كان وحده فإذا كان مع غيره انتقل لفظه والمراد واحد وإنما الصحيح ما أعلمتك وأمراني بغير همز معناه هضمت معدتي .

(الفرق) بين النبذ والطرح أن النبذ اسم لالقاء الشيء استهانة به وإظهارا للاستغناء عنه ولهذا قال تعالى (فنبذوه وراء ظهورهم) وقال الشاعر :

نظرت الى عيوانه فنبذته كنبذك نعلا أخلقت من نعالكا
والطرح اسم لجنس الفعل فهو يكون لذلك ولغيره .

(الفرق) بين التنحية والإزالة أن الإزالة تكون الى الجهات الست، والتنحية الإزالة الى جانب اليمين أو الشمال أو خلف أو قدام ولا يقال لما صعد به أو سفل به نحى وإنما التنحية في الأصل تحصيل الشيء في جانب ونحو الشيء جانبه .

(الفرق) بين قولك تابعت زيدا وقولك وافقته أن قولك تابعت يفيد أنه قد تقدم منه شيء افتديت به فيه ، ووافقته يفيد أنكما اتفقتما معا في شيء من الأشياء ومنه سمي التوفيق توفيقا ، ويقول أبو علي رحمة الله عليه ومن تابعه يريد به أصحابه ومنه سمي التابعون التابعين ، وقال أبو علي رحمه الله ومن وافقه يريد من قال بقوله وإن لم يكن من أصحابه ، وأيضا فإن النظر لا يقال إنه تابع لنظيره لأن التابع دون المتبوع ويجوز أن يوافق النظر النظر .

(الفرق) بين قولك اجتزأ به وقولك اكتفى به أن قولك اجتزأ يقتضي أنه دون ما يحتاج اليه وأصله من الجزء وهو اجتزاء الأبل بالرطب عن الماء وهي وإن اجتزأت به يقتضي أنه دون ما تحتاج اليه عنه فهي محتاجة اليه بعض الحاجة والاكتفاء يفيد أن ما يكتفي به قدر الحاجة (١) من غير زيادة ولا نقصان تقول فلان في كفاية أي فيما هو وفق حاجته من العيش .

(الفرق) بين المحض والخالص أن المحض هو الذي يكون على

(١) من قوله « من غير » الى « العيش » زائد في التيمورية القديمة على النسخ .

وجهه لم يخالطه شيء . والخالص هو المختار من الجملة ومنه سمي الذهب النقي عن النش خالصا ، ومن الأول قولهم لبن محض أي لم يخالطه ماء .
(الفرق) بين العدل والفداء أن الفداء ما يجعل بدل الشيء لينزل على حاله التي كان عليها وسواء كان مثله أو أنقص منه ، والعدل ما كان من الفداء مثلا لما يفدى ومنه قوله تعالى (ولا يقبل منها عدل) وقال تعالى (أو عدل ذلك صياما) أي مثله .

(الفرق) بين قولك يكادني الشيء وقولك شق علي ، أن معنى قولك يكادني آذاني ، ومعنى قولك شق علي والأشق الطويل سمي بذلك لبعده أوله من آخره والشقة البعد والشقة من الثياب ترجع إلى هذا ، وأما قولهم بهظني الشيء فمعناه شق علي حتى غلبني والباهظ الشاق الغالب ، وأما قولهم بهرني الشيء فإن الباهر الذي يغلب من غير تكلف ومنه قيل القمر الباهر .

(الفرق) بين الصراط والطريق والسبيل أن الصراط هو الطريق السهل قال الشاعر :

خشنا أرضهم بالخيال حتى تركناهم أذل من الصراط
وهو من الذل خلاف الصعوبة وليس من الذل خلاف العز ، والطريق لا يقتضي السهولة ، والسبيل اسم يقع على ما يقع عليه الطريق وعلى ما لا يقع عليه الطريق تقول سبيل الله وطريق الله وتقول سبيلك أن تفعل كذا ولا تقول طريقك أن تفعل به ، ويراد به سبيل ما يقصده فيضاف إلى القاصد ويراد به القصد وهو كالمحبة في بابه والطريق كالارادة .

(الفرق) بين قولك عندي ولدي أن لدي يتمكن تمكن عند ألا ترى أنك تقول هذا القول عندي صواب ولا تقول لدي صواب وتقول عندي مال ولا تقول لدي مال ولكن تقول لدي مال إلا أنك تقول ذلك في المال الحاضر عندك ويجوز أن تقول عندي مال وإن كان غائبا عنك لأن لدي هو لما يليك وقال بعضهم لدن لغة لدي .

(الفرق) بين قولك عندي كذا وقولك قبلي كذا وقولك في بيتي كذا قال الفقهاء أصل هذا الباب أن المقر مأخوذ بما في لفظه لا يسقطه عنه ما يقتضيه ولا يزداد ما ليس فيه، فعلى هذا إذا قال لفلان علي ألف درهم ثم قال هي وديعة لم يصدق، لأن موجب لفظه الدين وهو قوله علي، لأن كلمة علي ذمة فليس له إسقاطه ، وكذا إذا قال له قبلي ألف درهم لأن هذه اللفظة تتوجه الى الضمان وإلى الأمانة إلا أن الضمان عليها أغلب حتى سمي الكفيل قبلا فإذا أطلق كان على الضمان وأخذ به إلا أن يقيده بالأمانة فيقول له قبلي ألف درهم وديعة، وقوله علي لا يتوجه الى الضمان فيلزمه به الدين ولا يصدق في صرفه عند فصل أو وصل ، وقوله وعندي وفي منزلي وما أشبه ذلك من الأماكن لا يقتضي الضمان ولا الذمة لأنها الفاظ الأمانة .

(الفرق) بين قولك من مالي وقولك في مالي أن قولك في مالي إقرار بالشركة ، وقولك من مالي إقرار بالهبة فإذا قال له من دراهمي درهم فهو للهبة وإن قال له في دراهمي كان ذلك إقرار بالشركة .

(الفرق) بين مع وعند ، أن قولك مع يفيد الاجتماع في الفعل وقولك عند يفيد الاجتماع في المكان ، والذي يدل على أن عند تفيد المكان ولا تفيد مع أنه يجوز ذهبت الى عند زيد ولا يجوز ذهبت الى مع زيد ومن ثم يقال أنا معك في هذا الأمر أي معينك فيه كأنني مشاركتك في فعله ولا تقول في هذا المعنى أنا عندك .

(الفرق) بين الرسوخ والثبات أن الرسوخ كمال الثبات والشاهد أنه يقال للشيء المستقر على الأرض ثابت وإن لم يتعلق بها تعلقا شديدا ، ولا يقال راسخ ولا يقال حائط راسخ لأن الجبل أكمل ثباتا من الحائط وقال الله تعالى (والراسخون في العلم) أي الثابتون فيه ، وقد تكلمنا في ذلك قبل ويقولون هو أرسخهم في المكرمات أي أكملهم ثباتا فيها ، وأما الرسوخ فلا يستعمل الا في الشيء الثقيل نحو الجبل وما شاكله من الأجسام

الكبيرة يقال جبل راس ولا يقال حائط راس ولا عود راس وفي القرآن (بسم الله مجراها ومرساها) شبهها بالجبل لعظمها فالرسو هو الثبات مع العظم والثقل والعلو فإن استعمل في غير ذلك فعلى التشبيه والمقاربة نحو قولهم ارست العود في الأرض .

(الفرق) بين أخدمت النار وأطفأتها أن الاخمد يستعمل في الكثير والاطفاء في الكثير والقليل يقال أخدمت النار وأطفأت النار ويقال أطفأت السراج ولا يقال أخدمت السراج وطفئت النار يستعمل في الخمود مع ذكر النار فيقال خدمت نيران الظلم . ويستعار الطفي في غير ذكر النار فيقال طفى غضبه ولا يقال خمد غضبه وفي الحديث (الصدفة تطفئ غضب الرب) وقيل الخمود يكون بالغلبة والقهر والاطفاء بالمدارة والرفق ولهذا يستعمل الاطفاء في الغضب لأنه يكون بالمدارة والرفق ، والاخماد يكون بالغلبة ولهذا يقال خدمت نيران الظلم والفتنة .

وأما الخمود والهمود فالفرق بينهما أن خمود النار أن يسكن لهبها ويبقى جمرها، وهمودها ذهابها البتة . وأما الوقود بضم الواو فاشتعال النار والوقود بالفتح ما يوقد به .

(الفرق) بين القناعة والقصد أن القصد هو ترك الاسراف والتقتير جميعا والقناعة الاقتصار على القليل والتقتير ألا ترى أنه لا يقال هو قنوع الا اذا استعمل دون ما يحتاج اليه ومقتصد لمن لا يتجاوز الحاجة ولا يقصر دونها وترك الاقتصاد مع الغنى ذم وترك القناعة معه ليس بذم وذلك أن نقيض الاقتصاد الاسراف ، وقيل الاقتصاد من أعمال الجوارح لأنه نقيض الاسراف وهو من أعمال الجوارح والقناعة من أعمال القلوب .

(الفرق) بين الوسيلة والذريعة أن الوسيلة عند أهل اللغة هي القربة وأصلها من قولك سألت أسأل أي طلبت وهما يتساووان أي يطلبان القربة التي ينبغي أن يطلب مثلها وتقول توسلت اليه بكذا فتجعل كذا طريقا الى ببيتك عنده ، والذريعة الى الشيء هي الطريقة اليه ولهذا يقال

جعلت كذا ذريعة الى كذا فتجعل الذريعة هي الطريقة نفسها وليست الوسيلة هي الطريقة فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين قولنا فاض وبين قولنا سال أنه يقال فاض اذا سال بكثرة ومنه الافاضة من عرفة وهو أن يندفعوا منها بكثرة . وقولنا سال لا يفيد الكثرة ، ويجوز أن يقال فاض اذا سال بعد الامتلاء وسال على كل وجه .

(الفرق) بين النجم والكوكب أن الكوكب اسم للكبير من النجوم وكوكب كل شيء معظمه ، والنجم عام في صغيرها وكبيرها ، ويجوز أن يقال : الكواكب هي الثوابت ومنه يقال فيه كوكب من ذهب أو فضة لأنه ثابت لا يزول والنجم الذي يطلع منها ويغرب ولهذا قيل للنجم منجم لأنه ينظر فيها يطلع منها ولا يقال له كوكب .

(الفرق) بين الأفول والغيوب أن الأفول هو غيوب الشيء وراء الشيء ولهذا يقال أفل النجم لأنه يغيب وراء جهة الأرض ، والغيوب يكون في ذلك وفي غيره ألا ترى أنك تقول غاب الرجل اذا ذهب عن البصر وإن لم يستعمل إلا في الشمس والقمر والنجوم ، والغيوب يستعمل في كل شيء وهذا أيضا فرق بين .

(الفرق) بين الزلزلة والرجفة أن الرجفة الزلزلة العظيمة ولهذا يقال زلزلت الأرض زلزلة خفيفة، ولا يقال رجفت الا اذا زلزلت زلزلة شديدة وسميت زلزلة الساعة رجفة لذلك ، ومنه الارجاج وهو الاخبار باضطراب أمر الرجل ورجف الشيء اذا اضطرب يقال رجفت منه اذا تقلقلت .

(الفرق) بين السلخ والاخراج أن السلخ هو إخراج ظرف أو ما يكون بمنزلة الظرف له ، والاخراج عام في كل شيء وهو الازالة من محيط أو ما يجري مجرى المحيط .

(الفرق) بين الخلط واللبس أن اللبس يستعمل في الأعراض مثل الحق والباطل وما يجري مجراها وتقول في الكلام لبس ، والخلط

يستعمل في الأعراض مثل الحق والباطل وما يجري مجراها وتقول في الكلام لبس ، والخلط يستعمل في العرض والجسم فتقول خلطت الأمرين ولبستهما وخلطت النوعين من المتاع ولا يقال لبستهما وحد اللبس منع النفس من إدراك المعنى بما هو كالستر له وقلنا ذلك لأن أصل الكلمة الستر .

(الفرق) بين الرجوع والفيء أن الفيء هو الرجوع من قرب ومنه قوله تعالى (فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم) يعني الرجوع ليس ببعيد ، ومنه سمي مال المشركين فينا لذلك كأنه فاء من جانب إلى جانب .

(الفرق) بين قولك هو قمين به وقولك هو حري به وخلق به وجدير به أن القمين يقتضي مقاربة الشيء والدنو منه حتى يرجى تحققه ولذلك قيل خبز قمين إذا بدا ينكرح كأنه دنا من الفساد ويقال للقوقح الذي تتخذ منه الكوامخ القمن ، وقولك حري به يقتضي أنه مأواه فهو أبلغ من القمين ومن ثم قيل لماوى الطير حراها ولموضع يعضها الحري ، وإذا رجا الإنسان أمرا وطلبه قيل تعراه كأنه طلب مستقره ومأواه ومنه قول الشاعر :

فإن تنجت مهرا كريما فبالحري وإن يك أقراف فمن قبل الفحل
وأما خلق به بين الخلاقة فمعناه أن ذلك مقدر فيه وأصل الخلق التقدير ، وأما قولهم جدير به فمعناه أن ذلك يرتفع من جهته ويظهر من قولك جدر الجدار إذا بني وارتفع ومنه سمي الحائط جدارا .

(الفرق) بين اللمس والمس أن اللمس يكون باليد خاصة ليعرف اللين من الخشونة والحرارة من البرودة ، والمس يكون باليد وبالحجر وغير ذلك ولا يقتضي أن يكون باليد ولهذا قال تعالى (مستهم البأساء) وقال (وإن يمسك الله بضرب) ولم يقل يلمسك .

(الفرق) بين الرجوع والاياب أن الاياب هو الرجوع إلى منتهى المقصد ، والرجوع يكون لذلك ولغيره ألا ترى أنه يقال رجع إلى بعض

الطريق ولا يقال آب الى بعض الطريق ولكن يقال ان حصل في المنزل ،
ولهذا قال أهل اللغة التأويب أن يمضي الرجل في حاجته ثم يعود فيثبت في
منزله ، وقال أبو حاتم رحمه الله التأويب أن يسير النهار أجمع ليكون
عند الليل في منزله وأنشد :

البايتون قريبا من بيوتهم ولو يشاءون آبوا الحي أو طرقوا
وهذا يدل على أن الأياب الرجوع الى منتهى القصد ولهذا قال تعالى
(إن الينا إيابهم) كأن القيامة منتهى قصدهم لأنها لا منزلة بعدها .

(الفرق) بين الرجوع والانقلاب أن الرجوع هو المصير الى الموضع
الذي قد كان فيه قبل ، والانقلاب المصير الى نقيض ما كان فيه قبل
ويوضح ذلك قولك انقلب الطين خزفا فاما رجوعه خزفا فلا يصح لأنه لم
يكن قبل خزفا .

(الفرق) بين الرجوع والانابة أن الانابة الرجوع الى الطاعة فلا
يقال لمن رجع الى معصية أنه أناب ، والمنيب اسم مدح كالمؤمن والمتقي .
(الفرق) بين الهدى والبدنة ، أن البدن ما تبذل من الأبل أي تسمن
يقال بدنت الناقة اذا سمنتها وبدن الرجل سمن ، ثم كثر ذلك حتى سميت
الأبل بدنا مهزولة كانت أو سمينة فالبدنة اسم يختص به البعير إلا أن
البقرة لما صارت في الشريعة في حكم البدنة قامت مقامها وذلك أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة » فصار
البقر في حكم البدن ولذلك كان يقلد البقرة كتقليد البدنة في حال وقوع
الأحرام بها لسابقها ولا يقلد غيرها ، والهدى يكون من الأبل والبقرة
والغنم ولا تكون البدنة من الغنم والبدنة لا يقتضي اهداؤها الى موضع
والهدى يقتضي اهداؤه الى موضع ، لقوله تعالى (هدايا بالغ الكعبة) فجعل
بلوغ الكعبة من صفة الهدى ، فمن قال على بدنة جاز له نحرها بغير بكة
وهو كقوله على جزور ، ومن قال على هدى لم يجز أن يذبحه إلا بكمة ،
وهذا قول جماعة من التابعين وبه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهم الله ، وقال

غيرهم ، اذا قال على بدنة أو هدي فبسكة ، واذا قال جزور فحيث يرى وهو قول أبي يوسف .

(الفرق) بين قولك حاق به وقولك نزل به أن النزول عام في كل شيء يقال نزل بالمكان ونزل به الضيف ونزل به المكروه ولا يقال حاق الا في نزول المكروه فقط تقول حاق به المكروه يحقق حيقا وحيوقا ومنه قوله تعالى (وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون) يعني العذاب لأنهم كانوا اذا ذكر لهم العذاب استهزؤوا به وأراد جزاء استهزائهم ، وقيل أصل حاق حق لأن المضاعف قد يقلب الى حرف نحو قول الراجز * تقضي البازي اذا البازي كسر * وهذا حسن في تأويل هذه الآية لأن فيه معنى الخبر الذي أتت به الرسل .

(الفرق) بين الضيق والخرج أن الخرج ضيق لا منفذ فيه مأخوذ من الحرجة وهي الشجر الملتف حتى لا يمكن الدخول فيه ولا الخروج منه ولهذا جاء بمعنى الشك في قوله تعالى (ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت) أي شكا لأن الشاك في الأمر لا ينفذ فيه ومثله (فلا يكن في صدرك حرج منه) وليس كل ما خاطب به النبي صلى الله عليه وسلم المؤمنين أرادهم به ألا ترى الى قوله (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى) والقصاص في العمد فكأنه أثبت لهم الايمان مع قتل العمد وقتل العمد يبطل الايمان وانما أراد أن يعلمهم الحكم فيمن يستوجب ذلك ونحوه قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة) وقد تكلمنا في هذا الحرف في كتاب تصحيح الوجوه والنظائر بأكثر من هذا ومما قلنا قال بعض المفسرين في قوله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) أنه أراد ضيقا لا مخرج منه وذلك أنه يتخلص من الذنب بالتوبة فالتوبة مخرج وترك ما يصعب فعله على الانسان بالرخص ويحتج به فيما اختلف فيه من الحوادث فقليل إن ما أدى الى الضيق فهو منفي وما أوجب التوسعة فهو أولى .

(الفرق) بين المحق والاذهاب أن المحق يكون للأشياء ولا يكون في الشيء الواحد يقال محق الدنانير ولا يقال محق الدينار إلا إذا أذهب بمينه ولكن تقول محق الدينار إذا أردت قيمته من الورق فأما قوله تعالى (يحق الله الربا) فإنه أراد أن ثواب عامله يحق والثواب أشياء كثيرة والشاهد قوله تعالى (ويربي الصدقات) ، ليس أنه يربي نفسها وإنما يربي ثوابها فلذلك يحق ثواب فاعل الربا ونحن نعلم أن المال يزيد بالربا في العاجل .

(الفرق) بين الوضيعة والخسران أن الوضيعة ذهاب رأس المال ولا يقال لمن ذهب رأس ماله كله قد وضع ، والشاهد أنه من الوضع خلاف الرفع والشيء إذا وضع لم يذهب وإنما قيل وضع الرجل على الاختصار والمعنى أن التجارة وضعت من رأس ماله وإذا فقد ماله وضع لأنه الوضع ضد الرفع والخسران ذهاب رأس المال كله ثم كثر حتى سمي ذهاب بعض رأس المال خسرانا وقلل الله تعالى (خسروا أنفسهم) لأنهم عدموا الانتفاع بها فكأنها هلكت وذهبت أصلا فلم يقدر منها على شيء وأصل الخسران في العربية الهلاك .

(الفرق) بين المضي والذهاب أن المضي خلاف الاستقبال ولذا يقال ماض ومستقبل وليس كذلك الذهاب ثم كثر حتى استعمل أحدهما في موضع الآخر ، وقال علي بن عيسى قبل نقيض بعد ونظيرهما من المكان خلف وأمام فقيل فيض مضى قبل وفيما يأتي بعد ويقال المستقبل والماضي .

(الفرق) بين الاقبال والمضي والمجيء أن الاقبال الاتيان من قبل الوجه والمجيء اتيلذ من أي وجه كان .

(الفرق) بين قولك جئت وجئت إليه أن في قولك جئت إليه معنى الغاية من أجل دخول الي ، وجئت قصدته بمجيء ، وإذا لم تعد لم يكن فيه دلالة على قصد كقولك جاء المطر .

(الفرق) بين المقاربة والملاقاة أن الشئيين يتقاربان وبينهما حاجز يقال التقى الحدان والفرسان ، والملاقاة أيضا أصلها أن تكون من قدام ألا ترى

الله لا يقال لقيته من خلفه وقيل اللقاء اجتماع الشيء مع الشيء على طريق المقاربة وكذلك يصح اجتماع عرضين في المحل ولا يصح التقلؤهما ، وقيل اللقاء يقتضي الحجاب يقال احتجب عنه ثم لقيه وأما المصادقة فأصلها أن تكون من جانب والصدفان جانباً الوادي ومنه قوله تعالى (إذا ساوى بين الصدفين) .

(الفرق) بين الندي والمجلس والمقامة، أن الندي هو المجلس للأهل ومن ثم قيل هو أنطقهم في الندي ، ولا يقال في المجلس إذا خلا من أهله ندي، وقد تنادى القوم إذا تجالسوا في الندي، والمقامة بالضم المجلس يؤكل فيه ويشرب والمقامة بالفتح المجلس الذي يتحدث فيه ، والمقامة بالفتح أيضا الجماعة وأما المقام فالاقامة والمقام بالفتح مصدر قام يقوم مقاما والمقام أيضا موضع القيام .

(الفرق) بين أقام بالمكان وغني بالمكان، أن معنى قولك غني بالمكان يعني غنياً أنه أقام به اقامة مستغن به عن غيره، وليس في الاقامة هذا المعنى . (الفرق) بين العكوف والاقامة أن العكوف هو الاقبال على الشيء والاحتباس فيه ، ومنه قول الراجز : باتت بيتا حوضها عكوفاً ، ومنه الاعتكاف لأن صاحبه مقبل عليه يحبس فيه غير مشتغل بغيره والاقامة لا تقتضي ذلك .

(الفرق) بين المجلس والمحفل أن المحفل هو المجلس الممتلئ من الناس من قولهم ضرع حافل إذا كان ممتلئاً .

(الفرق) بين الدنو والقرب أن الدنو لا يكون إلا في المسافة بين شيئين، تقول داره دانية ومزاره دان، والقرب عام في ذلك وفي غيره تقول قلوبنا تتقارب ولا تقول تتداني وتقول هو قريب بقلبه ولا يقال دان بقلبه إلا على بعد .

(الفرق) بين قولك ملل دمه وقولك أهدر دمه أن قولك ملل دمه معناه أنه بطل ولم يطلب به ويقال ملل القاتل نفسه وطله فلان إذا أبطله وأما أهدر

فهو أن يبيحه السلطان أو غيره وقد هدر الدم هدرا وهو هادر كأنه ملهوذ من قولك هدر الشيء إذا غلى وفار وكذلك هدر الحمامة وهو ما دام ولج في صوته بمنزلة غليان القدر ويقال للمستقل من الناس قد هدر دمه .
(الفرق) بين الظل والفيء أن الظل يكون ليلا ونهارا ولا يكون الفيء إلا بالنهار وهو ما فاء من جانب إلى جانب أي رجع ، والفيء الرجوع ويقال الفيء التبع لأنه يتبع الشمس وإذا ارتفعت الشمس إلى موضع المقال من ساق الشجرة قيل قد عقل الظل .

(الفرق) بين الوسط والوسط أن الوسط لا يكون إلا ظرفا تقول قعدت وسط القوم وثوبي وسط الثياب وإنما تخبر عن شيء فيه الثوب وليس به فإذا حركت السين كان اسما وكان بمعنى بعض الشيء تقول وسط رأسه صلب فترفع لأنك إنما تخبر عن بعض الرأس لا عن شيء فيه ، والوسط اسم الشيء الذي لا ينفك من الشيء المحيط به جوانبه كوسط الدار وإذا حركت السين دخلت عليه في فتقول احتجم في وسط رأسه ووسط رأسه بموضع هذا في وسط القوم ولا يقال قعدت في وسط القوم كما لا يقال قعدت في بين القوم كما أن بين لا يدخل عليه في فكذلك لا تدخل على ما أدى عنه بين .

(الفرق) بين قولك البين والوسط أن الوسط يضاف إلى الشيء الواحد وبين تضاف إلى شيئين فصاعدا لأنه من البينونة تقول قعدت وسط الدار ولا يقال قعدت بين الدارين أي حيث تباين أحدهما صاحبتهما وقعدت بين القوم أي حيث يتباينوا من المكان ، والوسط يقتضي اعتدال الأطراف إليه ولهذا قيل الوسط العدل في قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) .
(الفرق) بين الطلوع والبزوغ والشروق أن البزوغ أول الطلوع ولهذا قال تعالى (فلما رأى الشمس بازغة) أي لما رآها في أول أحوال طلوعها تفكر فيها فوقع له أنها ليست بآله ولهذا سمي الشرط تبزيغا لأنه شق خفي كأنه أول الشق يقال بزغ قوائم الدابة إذا شرطها ليرز الدم ،

والشروق الطلوع تقول طلعت ولا يقال شروق الرجل كما يقال طلّع الرجل
فالطلوع أعم .

(الفرق) بين الذوق وادراك الطعم أن الذوق ملابسة يحس بها الطعم
وادراك الطعم يتبين به من ذلك الوجه وغير تفسين ملابسة الحبل وكذلك
يقال ذقته فلم أجد له طعما .

(الفرق) بين قوله لا يغفر أن يشرك به وقوله لا يغفر الشرك به فيسا
قال علي بن عيسى أن لا تدل على الاستقبال وتدل على وجه الفعل في
الارادة ونحوها اذا كان قد يريد الانسان الكفر مع التوهم أنه ايمان كما
يريد النصراني عبادة المسيح ويجوز ارادته ان يكفر مع التوهم أنه ايمان .
والفرق من جهة أخرى أن المصدر لا يدل على زمان وأن يفعل على يدل على
زمان ففي قولك ان مع الفعل زيادة ليست في الفعل .

(الفرق) بين الاستقامة والاصابة أن الاصابة مضمنة بملابسة الغرض
وليس كذلك الاستقامة لأنه قد يراد على الاستقامة ثم ينقطع عن الغرض
الذي هو المقصد في الطلب .

(الفرق) بين قولك أتى فلان وجاء فلان أن قولك جاء فلان كلام تام
لا يحتاج الى صلة وقولك أتى فلان يقتضي مجيئه بشيء ولهذا يقال جاء
فلان نفسه ولا يقال أتى فلان نفسه ثم كثر ذلك حتى استعمل أحد اللفظين
في موضع الآخر .

(الفرق) بين أولاء وأولئك أن أولاء لما قرب وأولئك لما بعد كما أن
ذا لما قرب وذلك لما بعد وإنما الكاف للخطاب ودخلها معنى البعد لأن ما بعد
عن المخاطب يحتاج من اعلامه وانه مخاطب بذكره لما لا يحتاج اليه ما قرب
منه لوضوح أمره .

(الفرق) بين من يأتيني فله درهم والذي يأتيني فله درهم أن جواب
الجزاء يدل على أنه يستحق من الفعل الأول والفاء في خبر الذي مشبهة
بالجزاء وليست به وإنما دخلت لتدل على أن الدرهم يجب بعد الاتيان .

(الفرق) بين الجواب بالفاء وبين العطف أن العطف يوجب الاشتراك في المعنى والجواب يوجب أن الثاني بالأول كقوله تعالى (ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب) .

(الفرق) بين الركون والسكون أن الركون السكون الى الشيء بالحب له والانصات اليه ونقيضه النفور عنه والسكون خلاف الحركة وانما يستعمل في غيره مجازا .

(الفرق) بين لما ولم ان لما يوقف عليها نحو قد جاء زيد فتقول لما أي لما يجيء ولا يجوز في ذلك كلامهم كاد ولما كاد يفعل ولم يفعل ، ولما جواب قد فعل ولم جواب فعل لأن قد للتوقع وقال سيويه ليست ما في لما زائدة لأن لما تقع في مواضع لا تقع فيها لم فاذا قال القائل لم يأتي زيد فهو نفي لقوله أتاني زيد واذا قال لما يأتي فمعناه أنه لم يأت وانما يتوقعه .

(الفرق) بين التابع والتالي أن التالي فيما قال علي بن عيسى ثان وان لم يكن يتدبر بتدبر الأول ، والتابع إنما هو المتدبر بتدبر الأول، وقد يكون التابع قبل المتبوع في المكان كتقدم المدلول وتأخر الدليل وهو مع ذلك يأمر بالعدول تارة الى الشئ وتارة الى اليمين كذا قال .

(الفرق) بين الخالي والماضي أن الخالي يقتضي خلو المكان منه وسواء خلا منه بالنية أو بالعدم ومنه لا يخلو الجسم من حركة أو سكون لا متتابع خلو المكان منهما واما لا يخلو الشيء من أن يكون موجودا أو معدوما فمعناه أنه لا يخلو من أن يصح له معنى احدي الصفتين .

(الفرق) بين سوف والسين في سيفعل ان سوف اطماع كقولهم سوفته أي اطمعته فيما يكون وليس كذلك السين .

(الفرق) بين قولك مالك لا تفعل كذا وقولك لم لا تفعل ان قولك لم لا تفعل أعم لأنه قد يكون بحال يرجع الى غيره ومالك لا تفعل بحال يرجع اليه .

(الفرق) بين المكان والمكانة ان المكانة الطريقة يقال هو يعمل على مكائته ومكينته أي على طريقته ومنه قوله تعالى (على مكائتكم إذا عاملون) والمكان مفعل من يكون ويكون مصدرا وموضعا .

(الفرق) بين قولك تماما له وتاما عليه في قوله تعالى (تماما على الذي أحسن) أن تماما له يدل على نقصاله قبل تكميله وتاما عليه يدل على نقصاله فقط لانه يقتضي مضاعفة عليه .

(الفرق) بين أم وأو أن أم استفهام وفيها ادعاء اذا عادل الالف نحو أزيد في الدار وليس ذلك في أو ، ولهذا اختلف الجواب فيهما في أم بالتعبير وأو بنعم أو لا .

(الفرق) بين النار والسعير والجحيم والحريق أن السعير هو النار الملتهبة الحراقة أعني أنها تسمى حريقا في حال إحراقها للاحراق يقال فسي العود نار وفي الحجر نار ولا يقال فيه سعير ، والحريق النار الملتهبة شيئا واهلاكها له ، ولهذا يقال وقع الحريق في موضع كذا ولا يقال وقع السعير فلا يقتضي قولك السعير ما يقتضيه الحريق ولهذا يقال فلان مسعر حارب كأنه يشعلها ويلهبها ولا يقال محرق ، والجحيم نار على نار وجر على جمر ، وجاحمه شدة تلهبه وجاحم الحرب أشد موضع فيها ويقال لعين الأسد جحمة لشدة توقدها . وأما جهنم فيفيد بعد القمر من قولك جهنم اذا كانت بعيدة القمر .

(الفرق) بين النور والضياء أن الضياء ما يتخلل الهواء من أجزاء النور فيبيض بذلك ، والشاهد أنهم يقولون ضياء النهار ولا يقولون نور النهار الا أن يعنوا الشمس فالنور الجملة التي يتشعب منها ، والضوء مصدر ضاء يضيء ضوئا يقال ضاء وأضاء أي ضاء هو وأضاء غيره .

(الفرق) بين المنظفة والمنى، لأن قولك النظفة يفيد أنها ماء قليل وللماء القليل تسميه العرب النظفة يقولون هذه نظفة عذبة أي ماء عذب ، ثم كثر

استعمال النطفة في المنى حتى سار لا يعرف بإطلاقه غيره وقولنا المنى يفيد أن الولد يقدر منه وهو من قولك منى الله له كذا أي قدره ومنه المنا الذي يوزن به لأنه مقدر تقديرا معلوما .

(الفرق) بين قولك أزاله عن موضعه وأزله أن الازلال عن الموضع هو الازالة عنه دفعة واحدة من قولك زلت قدمه ومنه قيل أزل إليه النعمة إذا اصطنعها إليه بسرعة ومنه قيل للذنب الذي يقع من الإنسان على غير اعتساده زلة والصفاء الزلال بمعنى المزل .

(الفرق) بين الضيق والضيق قال المفضل الضيق بالفتح في الصدر والمكان ، والضيق بالكسر في البخل وعسر الخلق ومنه قوله تعالى (ولا تك في ضيق مما يمكرون) وقال غيره الضيق مصدر والضيق اسم ضاق الشيء ضيقا وهو الضيق والضيق ما يلزمه الضيق وهذا المثال يكون لما تلزمه الصفة مثل سيد وميت والضائق ما يكون فيه الضيق عارضا ومنه قوله تعالى (وضائق به صدورك) .

(الفرق) بين الخلف والخلف أنه يقال لمن جاء بعد الأول خلف شرا كان أو خيرا والدليل على الشر قول لبيد : ★ وبقيت في خلف كجلد الأجر ★ وعلى الخير قول حسان :

لنا القدم الأعلى عليك وخلفنا
لأولنا في طاعة الله تابع
والخلف بالتحريك ما أخلف عليك بدلا مما أخذ منك .

(الفرق) بين ما ولا أن لا سؤال استفهام كقولك أتقول كذا فيكون الجواب لا ، وما جواب عن الدعوى تقول قلت كذا فيكون الجواب ما قلت .

(الفرق) بين السكب والصب والسفوح والهمول والهطل أن السكب هو الصب المتتابع ، ولهذا يقال فرس سكب إذا كان يتابع الجري ولا يقطعه ومنه قوله تعالى (وماء مسكوب) لأنه دائم لا ينقطع ، والصب يكون دفعة

واحدة ، ولهذا يقال صبه في القالب ولا يقال سكه فيه لأن ما يصب في القالب يصب دفعة واحدة ، والسفوح اندفاع الشيء السائل وسرعة جريانه ، ولهذا قيل دم مسفوح لأن الدم يخرج من العرق خروجاً سريعاً ، ومنه سفح الجبل لأن سيله يندفع اليه بسرعة ، والهول يفيد أن الهامل يذهب كسل مذهب من غير مانع ولهذا قيل أهملت المواشي إذا تركتها بلا راع فهي تذهب حيث تشاء بلا مانع ، وأما الهمر فكثرة السيالان في سهولة ومنه يقال همر في كلامه إذا أكثر منه ورجل ماهر كثير الكلام وظيفية همير بسيطة الجسم ، والهطل دوام السيالان في سكون . كذا حكى السكري، وقال الهطلان مطر إلى اللين ما هو : وأما السح فهو عموم الانصباب ومنه يقال شاة ساح كان جسمها أجمع يصب ودكا (١) .

(الفرق) بين اللع واللمع ، أن اللع أصله في البرقة وهي البرق ثم الأخرى المرة بعد المرة ، واللمع مثل اللع في ذلك إلا أن اللع لا يكون إلا من بعيد : هكذا حكاه السكري في تفسير قول امرئ القيس :
وتخرج منه لامعات كأنها

أكف تلقى الفوز عند المفيض

والبرق أصله فيما يقع به الرعب ولهذا استعمل في التهديد .

(الفرق) بين التبديل والابدال قال الفراء التبديل تغيير الشيء عن حاله ، والابدال جعل الشيء مكان الشيء .

(الفرق) بين الدلو والذنوب، أن الدلو تكون فارغة وملأى ، والذنوب لا تكون إلا ملأى ولهذا سمي النصيب ذنوباً ، قال الشاعر :

أنا إذا ساجلنا شريب لنا ذنوب وله ذنوب فان أبى كان له القليب
فلولا أنها مملوءة ما كان لقوله ★ لنا ذنوب وله ذنوب ★ معنى وكذا قول
علقمة :

★ فحق لساس من نذاك ذنوب ★ ساجلنا شاركنا في الاستقاء

بالسجّال والذنوب تذكر وتؤنث • وهكذا •
(الفرق) بين الكأس والقدر وذلك أن الكأس لا تكون الا مملوءة
والقدر تكون مملوءة وغير مملوءة • وكذلك الفرق بين الخوان والمائدة
وذلك أنها لا تسمى مائدة الا اذا كان عليها طعام والا فهو خوان والله
سبحانه وتعالى اعلم •



مرکز تحقیقات و پژوهش در علوم اسلامی

فهرس

الصفحة	
٥	ترجمة المؤلف
٩	خطبة الكتاب
١٣	الباب الأول
٢٠	الباب الثاني
٥٩	الباب الثالث
٧٢	الباب الرابع
٩٥	الباب الخامس
١١٠	الباب السادس
١١٤	الباب السابع
١٣٢	الباب الثامن
١٤٦	الباب التاسع

الباب العاشر	١٥٢
الباب الحادي عشر	١٥٦
الباب الثاني عشر	١٥٩
الباب الثالث عشر	١٧٥
الباب الرابع عشر	١٨٧
الباب الخامس عشر	١٩٩
الباب السادس عشر	٢٠٣
الباب السابع عشر	٢١٠
الباب الثامن عشر	٢١٤
الباب التاسع عشر	٢٣٢
الباب العشرون	٢٤١
الباب الحادي والعشرون	٢٤٨
الباب الثاني والعشرون	٢٥١
الباب الثالث والعشرون	٢٥٦
الباب الرابع والعشرون	٢٦٣
الباب الخامس والعشرون	٢٦٨
الباب السادس والعشرون	٢٨٠
الباب السابع والعشرون	٢٨٣
الباب الثامن والعشرون	٢٨٦
الباب التاسع والعشرون	٢٨٩
الباب الثلاثون	٢٩٣

